المجمع العلمي الإسلامي
ويعلمهم الكتاب والحكمة

تهذيب المغني

تهذيب المغنى

وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ

المجمع العلمي الإسلامي

تهذيب المغني

اعداد: لجنة تنظيم الكتب الدراسية للحوزات العلمية.

الناشر: المجمع العلمي الاسلامي ـ طهران.

بمساعدة مؤسسة البدر للتحقيق و النشر

الطبعة: الثاني ١٤١٢/ق ـ ١٣٧٠/ش

المطبعة: افست اتحاد

عدد النسخ: ٣٠٠٠

بسم الله الرحمن الرحيم

تهذيب المغني

المقـدمـة

الغلمه

بسم اللّه الرحمن الرحيم

الحمد للّه ربّ العالمين و الصلاة و السلام على أشرف الأنبياء و المرسلين محمد و آله الطيبين الطاهرين.

و بعد فإنَّ كتاب **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** *لابن هشام الأنصاري* آشتهر في الأوساط العلمية الإسلاميّة منذ تأليفه حتّى اليوم، و أصبح أحد الكتب الّتي يتناولها بالبحث و التدريس طلاب العلوم الإسلاميّة قديماً و حديثاً. و كذلك طلاب الجامعات الرسمية. و قد صنّف العلماء في شرح المغني و شرْح شواهده كتباً كثيرة منذ تأليفه و حتّى اليوم.

و أمّا هذا الكتاب، فهو في الأصل كتاب (**مهذب المغني**) للفاضل الورع *الشيخ أحمد المعصومي* الّذي توفّي سنة ۱۴۰۴ على أثر صدمة سيّارة له بمكّة المكرمة في سفر الحجّ، تغمده اللّه برحمته، ﴿ **و مَن يَخرُجْ مِن بَيتِهِ مُهاجِراً إلى اللّهِ و رَسُولِهِ ثُمّ يُدرِكهُ المَوت فَقَد وَقعَ أجرُهُ عَلى اللّه** ﴾، و هو في عمله هذا حذف ما كان يراه زائداً و آستطراداً عن الموضوع. و أضاف إلى بعض المواضيع بعض الأحكام و القواعد النحويّة و أضاف بعض المفردات في الباب الأوّل ممّا لم يذكرها آبن هشام، و كذلك أضاف من أشعار القدامى و المعاصرين و من أحاديث و خطب الرسول و أهل بيته عليهم السلام، بدل ما حذف من الشواهد و الأمثلة في مواضيع الكتاب. و طبعه في مدينة قم سنة ۱۳۹۹ هجرية، ثمّ راجعه و هذبه ثانية و أضاف و حذف ما رآه لازماً، و بعد ذلك فوّض إلى المجمع أمر إتمام تهذيبه و طبعه، و بعد أن راجعت اللجنة

المختصّة الكتاب هذبت ـ بدورها أيضاً ـ المهذَّب و أعادت ـ ممّا حذفه المهذِّب ـ ما رأته ضروريّاً و لازماً، و حذفت منه ما آرتأت.

و يتميّز عمل اللجنة بالنقاط التالية:

١ـ أكملت الآيات القرآنية ما كان ضروريّاً لفهم الموضوع و موضع الشاهد، و ذكرت بعد كلّ آية رقمها و سورتها.

٢ـ عند الاستشهاد في الآيات القرآنية بقراءات أحد القـرّاء، ذكرت في الهامش القراءة الصحيحة المشهورة في القرآن الكريم.

٣ـ أوردت أبيات الشواهد الشعرية كاملة مع ذكر أسماء الشعراء ما أمكنها ذلك.

٤ـ أرجعت الأحاديث الّتي آستشهد بها إلى مصادرها و عينت الكتاب و الباب من الكتب الحديثية لدى المدرستين، ما أمكنها ذلك.

٥ـ اتّبع آبن هشام في الباب الأوّل بذكر المفردات في كلّ حرف بدون ترتيب، فهو يذكر (أل) بعد (أم) و (أو) قبل (إلى) و (إذ) بعد (أي) من حرف الألف. و (عسى) بعـد (عوض) من حرف العين، و هكـذا في بقية الحـروف، لا على الترتيب، أمّا اللجنة فقد قدّمت و أخّرت في المفردات و وضعتها في كلّ حرف حسب ترتيبهـا الألفبـائي. فإذا أردت مفـردة (إنّ) مثلاً فتجدها في محلّها مع غيرها من المفردات من حرف الألف كما هو متّبع في المعاجم الحديثة اليوم. ليسهل على الطالب الرجوع إليها.

٦ـ شرحت و وضّحت بعض اللغات و المفردات في الأمثلة و الأشعار و بيّنت محل الشاهد فيها في متن الكتاب أحياناً وفي الأغلب ذكرت ذلك في الهامش.

و قد آعتمدت في عملها هذا على معاجم اللغة و كتب النحو و شروح المغني و شروح شواهده و تعليقات الطبعات المختلفة سيّما الطبعة الّتي حقّقها و علّق عليها *الأستاذ محمد محي الدين عبد الحميد*، و الطبعة الّتي حقّقها و علّق عليها *الدكتور مازن*

المبارك و محمد علي حمد اللّه و غيرها من الطبعات الأخرى.

٧ـ لـمّا كانت عناوين المـواضيع و تفـريعـاتها و فصولها متعددة و متنوعة في الكتـاب، لذلـك شخّصت العناوين الأوّليّة و الثانويّة و التفريعات الأخرى بتغيير أحجام الحروف و نوعيتها، ليسهل على الطالب معرفتها ولكي لا يتيه في كثرتها و تفرعاتها.

٨ـ كذلك ميّزت بين الآيات و الأحاديث و الأمثلة و الأشعار و بين متن الكتاب بتغيير حجم الحروف و نوعيته

٩ـ وضعت ما رأتـه منـاسباً و ضروريّاً من الفهارس العلميّة و الفنيّة ـ إتماماً للفائدة ـ في آخر الكتاب.

و نحن إذ نقـوم بطبـع الكتـاب بآسم تهذيب المغني نقـدّمه خدمة متواضعة للحوزات العلميّة ـ صانها اللّه من الآفات و عمّرها إلى ظهور **إمام العصر** عجّل اللّه تعالى فرجه ـ راجـين من أسـاتـذتهـا الأفـاضل و مدرسيها الكرام أن يتفضلوا بنقده مشكورين و يوافونا بملاحظاتهم و آنتقاداتهم حوله و يشاركونا في إكمال هذا العمل النافع لطلاب العلوم الإسلاميّة، كيما نستفيد منها في طبعات الكتاب القادمة إن شاء اللّه تعالى.

و اللّه الموفق للصواب و السداد

المجمع العلمي الإسلامي

لجنة تنظيم الكتب الدراسيّة

لطلاب العلوم الإسلاميّة

الباب الأوَّل

في تفسير الحروف

و ماشابهها من الأسماء و الظروف

وقد رُتّبت على حروف المعجم ليسهلَ تناولها و ربَّما ذكرت أسماءً و أفعالً غير ما ذكره المؤلف لمسيس الحاجة إلى شرحها

الباب الأول

حـرف الألف

الألف[1] المفردة

وتأتـي على وجهين:

الأوَّل: أن تكون حرفاً ينادى بها القريب، كقول آمرئ القيس في معلّقته:

أفاطـمُ مَهـلًا بعضَ هـٰذا التدلّلِ وإن كنتِ قد أزمعتِ صَرمي فَاجمِلي

الثاني: أنْ تكونَ للاستفهام، وحقيقته طلب الفهم نحو: *(أ زيدٌ قائـمٌ؟)*

وآختلف في الهمزة من قوله تعالى: ﴿ أ مَـنْ هُـوَ قَانِـتٌ آنَـاءَ الليـلِ ﴾ الزمر/٩ في قراءة التخفيف[2]، هل هي للنداء أم للاستفهام؟

ذهب إلى الأوَّل، الفـرّاء ويبعّـده أنّـه ليس في التنزيل نداء بغير (يا) ويقرّبه سلامته من دعوىٰ المجاز. إذ لا يكون الاستفهام منه تعالـىٰ علىٰ حقيقته، ومن دعوىٰ كثرة الحذف، إذ التقدير عند من جعلها للاستفهام: (أ من هو قانتٌ خيرٌ أم هـٰذا الكافر؟) أي: المخاطب بقوله تعالى: ﴿ قُـلْ تَمَتَّـعْ بِكُـفْرِكَ قَلِيـلاً ﴾ الزمر/٨ فحذف شيئان:

١) قصد أبن هشام بالألف هنا، الألف اليابسة أو الهمزة.

٢) الآيـة: ﴿ وَ إذا مَسَّ الإنسانَ ضُـرٌ دَعا رَبَّهُ مُنيباً إليهِ ثُمَّ إذا خَوَّلَهُ نِعمَةً مِنهُ نَسِيَ ما كانَ يَدعُو إليهِ مِن قَبلُ وَجعلَ لِلّهِ أنداداً لِيُضِلَّ عَن سَبيلِهِ، قُلْ تَمتَّعْ بِكُفرِكَ قَليلاً إنّكَ مِن أصْحابِ النّارِ * أمَّنْ هُو قَانِتٌ آناءَ اللَّيلِ ساجِداً أو قائِماً يَحذَرُ الآخِرةَ وَيَرجُوا رَحمةَ رَبِّهِ... ﴾ الزمر/٨ ـ ٩.

الأوّل: معادل الهمزة (أم هـٰذا الكافر) .

الثاني: الخبر (خير) .

وجاء في التنزيل موضع صرّح فيه بهذا الخبر وحذف المبتدأ، على العكس ممّا نحن فيه وهو قوله تعالىٰ: ﴿ **كَمَنْ هُوَ خَالِدٌ فِي النَّارِ وَسُقُوا مَاءً حَمِيماً** ﴾ محمد (ص)/١٥، أي: أمَن هو خالد في الجنّة يُسقىٰ من هـٰذه الأنهار كمن هو خالد في النّار ؟

وجاءا مصرّحاً بهما علىٰ الأصل في قوله تعالىٰ: ﴿ **أَوَ مَنْ كَانَ مَيْتاً فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُوراً يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا** ﴾ الأنعام/١٢٢، وفي قوله تعالى: ﴿ **أَ فَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ كَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ** ﴾ محمد (ص)/١٤.

و (الألف) أصل أدوات الاستفهام، ولهـٰذا خصّت بأحكام:

الأوّل: جواز حذفها، سواءً تقدّمت علىٰ (أم)، كقراءة ابن مُحيصن في قوله تعالىٰ: ﴿ **سَوَاءٌ عَلَيهِم أَنْذَرْتَهُم أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُم** ﴾ البقرة/٦ بحذف (الهمزة)[1]، أم لم تتقدّم عليها كقولك سائلاً: (*في الدار زيدٌ ؟*) والأصل (أ في الدار زيدٌ ؟) .

والأخفش يقيس ذلك الحذف في الاختيار عند أمن اللبس، وحمل عليه قوله تعالىٰ: ﴿ **وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ** ﴾ الشعراء/٢٢ والأصل: (أَوَ تلك) أي: ليس الأمر كذلك.

وحمل عليه أيضاً قوله تعالى: ﴿ **هـٰذا ربِّي** ﴾ الأنعام/٧٥ ـ ٧٨ في المواضع الثلاثة، أي: (أَ هـٰذا رَبِّي ؟)، والمحقّقون علىٰ أنَّه خبر لا إنشاء.

الثاني: أنّها ترد لطلب التصور، نحو: (***أ زيدٌ قائمٌ أم عمروٌ ؟***) ولطلب التصديق نحو: (***أ جاءَ زيدٌ ؟***).

١) الآية: (**إنَّ الَّذينَ كَفرُوا سَواءٌ عَلَيهم أ أَنْذَرتَهُم أم لَم تُنذِرهُم لا يُؤمِنُون**).

و (هل) مختصَّة بطلب التصديق، نحو : (*هل قامَ زيدٌ ؟*). وباقي أدوات الاستفهام مختصَّة بطلب التصور نحو : (*مَنْ جاءكَ ؟*)، (*كم مالُكَ ؟*)، (*ما صنعتَ ؟*)، (*أين بيتُكَ ؟*)، (*متىٰ سفرُكَ ؟*).

الثالث: أنَّها تدخل علىٰ الإثبات كما تقدّم، وعلىٰ النفي نحو : ﴿ **أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ** ﴾ الانشراح/١.

الرابع: تمام التصدير بدليلين:

أوّلها: أنَّها لا تقع بعد (أم) الّتي للإضراب، كما يقع غيرها، لا يقال: (أ قامَ زيدٌ أم أقعدَ ؟)، ويقال: (*أم هل قعدَ ؟*).

وثانيها: أنَّها إذا كانت في جملة معطوفة بـ (الواو) أو بـ (الفاء) أو بـ (ثُمَّ)، قدِّمت علىٰ العاطف، تنبيهاً على أصالتها في التصدير، نحو قوله تعالى: ﴿ **أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمٰوَاتِ وَالأَرْضِ** ﴾ الأعراف/١٨٥، وقوله تعالى: ﴿ **أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِم** ﴾ يوسف/١٠٩ وقوله تعالى: ﴿ **أَثُمَّ إذا ما وَقع آمنتُم بِهِ** ﴾ يونس/٥١. ونحو : قول أمير المؤمنين عليّ عليه السلام (**أَ فَبِمَصَارِعِ آبَائِهِمْ يَفْخَرُونَ، أَم بِعَدِيدِ الهَلْكَىٰ يَتَكَاثَرُونَ**)[1].

وأخواتها تتأخّر عن حروف العطف كما هو قياس جميع أجزاء الجملة المعطوفة، **نحو قوله تعالى**: ﴿ **وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُم آيَاتُ اللّهِ وَفِيكُم رَسُولُه** ﴾ آل عمران/١٠١، و ﴿ **فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ** ﴾ التكوير/١١ ، و ﴿ **فَهَلْ يُهْلَكُ إلاَّ القَوْمُ الفَاسِقُونَ** ﴾ الأحقاف/٣٥، و ﴿ **فَأَنَّىٰ تُؤفَكُون** ﴾ الأنعام/٩٥.

هذا مذهب سيبوَيه والجمهور، وخالفهم في ذلك جماعة، منهم الزمخشري، فزعموا أنَّ الهمزة في تلك المواضع في محلّها الأصلي.

١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٣/٤٨، قاله (ع) بعد تلاوته هذه الآية: ﴿ **أَلهاكُم التَكَاثُر حتّى زُرتم المقابر** ﴾.

فصـل

قد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي فترِد لثمانية معانٍ:

الأوّل: التسوية، وتقع بعد كلمة (سواء) و(ما أُبالي) و(ما أدري) و(ليت شعري) ونحوهنّ، ووقوعها بعد كلمةِ (سواء) أكثر.

والضابط في معرفتها أنّها الهمزة الداخلة علىٰ جملة يصحّ حلول المصدر محلّها نحو: ﴿ **سَواءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُم أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللّهُ لَهُمْ** ﴾ المنافقون/٦، ونحو: (*ما أُبالي أقُمتَ أم قعَدْتَ*). ألا ترىٰ أنّه يصحّ أن يُقالَ: (سواءٌ عليهم آستغفارك لهم وعدمه)، و(ما أبالي بقيامِكَ وقعودِكَ).

الثاني: الإنكار الإبطاليّ، وهٰذه تقتضي أنّ ما بعدها غير واقع، وأنّ مدّعي وقوعه كاذب، نحو قوله تعالىٰ: ﴿ **فَاسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ البَنَاتُ وَلَهُمُ البَنُون** ﴾ الصافّات/١٤٩، و﴿ **أَشَهِدُوا خَلْقَهُم** ﴾ الزخرف/١٩.

ومنه قول فاطمةَ عليها السلام في الاحتجاجِ على فدكِ: (**أَفي كِتابِ اللّه أَنْ تَرِثَ أَباكَ وَلا أَرِثُ أَبي ؟**)[١] أي: ليسَ الأمرُ كذلك، بدليلِ آستشهادِها (ع) بعد تلكَ العبارةِ بقوله تعالى: ﴿ **لَقَد جِئتَ شَيئاً فَرِيّاً** ﴾. ونحو قول الطباطبائيّ الحائريّ:

أيخلفُ النبيَّ مَن تَمَثّلا — في (لَعِبَتْ هاشمُ بالمُلكِ فلا)

ومن جهة إفادة هٰذه الهمزة نفي مابعدها لزم ثبوته إنْ كان منفيّاً، لأنّ نفي النفي إثبات، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ **أَلَيْسَ اللّه بِكافٍ عَبْدَهُ** ﴾ الزمر/٣٦ أي: اللّه كافٍ عبده، وقول المرزبان في عليٍّ عليه السلام:

أَلَيسَ أوّلَ مَن صَلّى لِقِبلَتِكم؟ — وأَعلم الناسِ بالقرآنِ والسُنَن؟

أي: هو أوّل من صلّى وهو أعلم الناس، ولهٰذا أيضاً عطفت جملة: ﴿ **وَضَعْنا** ﴾

---

١) نقلها من العامّة غير واحد، كآبن أبي الحديد والحافظ أحمد بن موسى بن مردويه، وأبي بكربن عبد العزيز وابن طيفور وغيرهم.

الانشراح/٢ وهي مثبتة على جملة: ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ ﴾ وهي منفيّة، لأنَّ المعنىٰ: (شرحنا لك صدرك ووضعنا عنك وزرك). ولهذا أيضاً كان قول جرير:

أَلستم خيرَ مَن ركبَ المَطايا ... وأندى العالمينَ بُطونَ راحٍ

مدحاً. ولو كان على الاستفهام الحقيقي لم يكن مدحاً.

الثالث: الإنكار التوبيخي، فتقتضي أنَّ ما بعدها واقع، وأنَّ فاعله ملوم، نحو قوله تعالى: ﴿ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ﴾ الصافات/٩٥، و ﴿ أَغَيْرَ اللّه تَدْعُونَ ﴾ الأنعام/٤٠، وكقول ٱبن الرومي:

أَحَسِبتَ أنَّ اللّه لَيس بقادرٍ ... أن يجعل الأموات كالأحياءِ

الرابع: التقرير، ومعناه حملك المخاطب علىٰ الإقرار والاعتراف بأمر قد ٱستقرّ عنده ثبوته أو نفيه، و يجب أن يليها الشيء الَّذي تقرّره بها، تقول في التقرير بالفعل: (*أَضربتَ زيداً ؟*)، وبالفاعل: (*أَأنتَ ضربتَ زيداً ؟*)، وبالمفعول: (*أَزيداً ضربتَ ؟*) كما يجب ذلك في المستفهم عنه.

والهمزة في قوله تعالى: ﴿ أَأَنْتَ فَعَلْتَ هٰذا بِآلِهَتِنَا يَا إبْراهِيمُ ﴾ الأنبياء/٦٢ محتملة لإرادة الاستفهام الحقيقي، بأَنْ يكونوا لم يعلموا أنَّه الفاعل، ولإرادة التقرير، بأنْ يكونوا قد علموا، ولا يكون ٱستفهاماً عن الفعل ولا تقريراً به لأنَّ أصل وقوع الفعل كان معلوماً لهم، ولهٰذا لم تدخل الهمزة عليه.

الخامس: التّهكُّم، أي: الاستهزاء والطعن: كقوله تعالى: ﴿ قَالُوا يَا شُعَيْبُ أَصَلٰوتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا ﴾ هود/٨٧.

السادس: الأمر، نحو: ﴿ وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الكِتاب والأُمِّيينَ أَأَسْلَمْتُم ﴾ آل عمران/٢٠ أي: أَسلِموا.

السابع: التعجب، نحو: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ ﴾ الفرقان/٤٥ وكقول ٱبن العرندس:

أَيُقتَلُ ظَمآنًا حسينٌ بكربلا ... وَفي كلِّ عُضوٍ مِن أَنامِله بَحرُ

الثامن: الاستبطاء كقوله تعالى: ﴿ أَلَـمْ يَـأْنِ لِـلَّذينَ آمَـنُوا أَنْ تَـخْشَـعَ قُـلُوبُـهُمْ لِـذِكْـرِ اللّه وَ مَا نَـزَلَ مِـنَ الـحَـقِّ ﴾ الحديد/١٦ و في الدعاء: (أَمَـا آنَ لي أَنْ أَستحيَ مِن ربِّـي ؟).

تنبيه:

قد تقع الهمزة فعل أمر، و ذلك أنَّهم يقولون: *(وَأى)* بمعنى وعد، و مضارعه *(يَـئِي)*، بحـذف الـواو، لوقوعها بين ياء مفتوحة و كسرة لازمة، و الأمر منه *(إِهِ)* بحذف اللام للأمر و بالهاء للسكت في الوقف.

آ بالمدّ

حرفٌ *لنداء البعيد*؛ لم يذكره سيبويه، و ذكره غيره من النحويين.

آه:

اسم فعل يفيد معنى التأسف و الحزن و التحسّر على مافات و يتعلّق به الجارّ، نحو: (آه مِن قِلَّةِ الـزّادِ و طُولِ الطَريقِ و بُعدِ السَّفرِ و عَظيمِ المَـوْردِ)[١] أي: أتأسف من قلّة الزادِ... و ربّما يشتدّ التأسف، فيقال: *(أوّه)* كقول علـيّ عليه السلام: (أَوّه على إخواني الّذين قرؤوا القرآنَ فأحكَـمُوه و تَدَبَّـروا الفَـرْضَ فأَقامُوه)[٢].

١) شرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ١١١٩، و آبن أبـي الحديد ٤/ ٢٧٦.
٢) شرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ٥٩٦، و آبن أبـي الحديد ٢/ ٥٣٦.

أَجَـلْ بسكون اللام

حرف جواب مثل (نَـعَم) فتكون تصديقاً للمخبر، نحو : (*قامَ زيدٌ*) ، و إعلاماً للمستخبر، نحو : (*أ قامَ زيدٌ ؟*) و وعداً للطالب، نحو : (*اضربْ زيداً*) .

إذْ

(اعراب گذاری شود)

علىٰ أربعة أوجه :

الوجه الأوَّل: أَنْ تكون آسماً للزمن الماضي، و لها أربعة آستعمالات :

أوَّلها: أن تكون ظرفاً للزمان، و هو الغالب نحو : ﴿ **فَقَـدْ نَصَـرَه اللّـهُ إذْ أَخْـرَجَـهُ الَّذِيـنَ كَفَـرُوا** ﴾ التوبة/٤٠.

ثانيهـا: أنْ تكـون مفعـولاً به نحـو قولـه تعـالى: ﴿ **وَ آذْكُـرُوا إذْ كُنْتُـم قَلِيـلاً فَكَثَّـرَكُم** ﴾ الأعراف/٨٦ و هي الغالب في أوائل القصص في التنزيل بتقدير (أُذْكـر) نحـو قوله تعالى: ﴿ **وَ إذْ قَـالَ رَبُّـكَ لِلْـمَلآئِكَـةِ إنِّـي جَاعِـلٌ فِـي الأَرْضِ خَلِيفَـةً** ﴾ البقرة/٣٠ . و بعض المعربين يقول في ذلك: إنَّه ظرفٌ لِـ (أُذْكُـر) محذوفاً، و هـٰذا وَهْمٌ فاحش، لاقتضائه حِينئذٍ الأمـرَ بالذكر في ذلك الوقت، مع أَنَّ الأمر للاستقبال و ذلـك الوقت قد مضىٰ قبل تعلُّق الخطاب بالمكلّفين منَّا، فالمعنىٰ: (اذكُـرْ ذلك الوقت نفسه)، لا: (اذكُـرْ في ذلك الوقت)، على أَنَّه غير مقدور.

ثالثها: أن تكون بدلاً من المفعول نحو قوله تعالى: ﴿ **و آذْكُـرْ فِـي آلكِتَـابِ مَـرْيَمَ إذْ آنْتَبَـذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَاناً شَـرْقِيَـاً** ﴾ مريم/١٦ فـ (إذْ) بدل آشتمال من مريم علىٰ حدِّ البدل في قوله تعالى: ﴿ **يَسْـأَلُـونَكَ عَنِ الشَّهْـرِ الـحَـرَام قِتَـالٍ فِيـهِ** ﴾ البقرة/٢١٧.

رابعهـا: أَنْ يضـافَ إليهـا آسْمُ زمـانٍ صالـحٍ للاستغناء عنه نحو : (يومئذٍ) و (حينئـذٍ) أو غير صالـح نحـو قولـه تعالى: ﴿ **بَعْـدَ إذْ هَـدَيْتَنَـا** ﴾ آل عمـران/٨ ،

و قول عليٍّ عليه السلام: (**كَوْنَها بَعْدَ إذْ لَمْ تَكُنْ**)[١]

الوجه الثاني: أنْ تكون آسماً للزمن المستقبل نحو قوله تعالى: ﴿ **فَسوفَ يَعلَمونَ إذ آلأغلالُ في أعناقِهم** ﴾ غافر/٧١.

الوجه الثالث: أن تكون للتعليل نحوقوله تعالى: ﴿ **وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ اليَوْمَ إذْ ظَلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي العَذَابِ مُشْتَرِكُونَ** ﴾ الزخرف/٣٩، أي: ولن ينفعكم اليوم آشتراككم في العذاب لأجل ظلمكم في الدنيا، و كقول الفرزدق:

فأصبحوا قد أعاد اللّهُ نعمتَهم إذ هُم قريشٌ و إذ ما مثلَهم بشرُ[٢]

و نحو قول عليّ بن حمّاد في عليٍّ عليه السلام:

فكفَّ مولايَ الامام كفَّه إذ قلَّ في حقوقه اعوانُه

الوجه الرابع: أنْ تكون للمفاجأة، نصَّ علىٰ ذلك سيبويه، و هي الواقعة بعد (بينما) أو (بينا)، كقول عتير بن لبيد العذري[٣]

استقدرِ اللّه خيراً و آرضينَّ بهِ فبينما العسرُ إذْ دارتْ مياسيرُ

و هل هي ظرف مكان أو زمان أو حرف بمعنىٰ المفاجأة أو حرف توكيد ؟ أي: زائد، أقوالٌ.

مسألة:

تلزم (إذ) الإضافة إلىٰ جملة آسمية، أو فعلية فعلها ماضٍ لفظاً و معنًى، أو معنًى فقط. مثال الكلِّ في قوله تعالى: ﴿ **إلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللّهُ إذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثانِيَ آثْنَيْنِ إذْ هُمَا فِي الغَارِ إذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لا تَحْزَنْ إنَّ اللّهَ مَعَنَا** ﴾ التوبة/٤٠. و من إضافتها إلىٰ الجملة الاسمية قول حسَّان بن ثابت في عليٍّ.

١) شرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ٥٣٠، و آبن أبي الحديد ٢/٤٦٣.
٢) يمدح فيه عمر بن عبد العزيز حين ولي المدينة.
٣) و ينسب لحريث بن جبلة و غيره.

فأنْتَ الَّذي أَعطيتَ إذْ أنْتَ راكعٌ فَدَتْكَ نُفُوسُ القَومِ ياخيرَ راكعٍ[1]

إذا :

علىٰ وجهين:

أحـدهما: أَنْ تكون للمفاجأة، فتختصُّ بالدخول على الجمل الاسمية ولا تحتـاج إلىٰ جواب، ولا تقـع في الابتـداء، ومعنـاها الحال لا الاستقبال نحو: (*خَرجتُ فإذا الأسدُ بالباب*) أَي: خرجت ففاجأت الأسد بالباب. ومنه قوله تعالى: ﴿ **فَـإِذَا هِـيَ حَيَّـةٌ تَسْعَـىٰ** ﴾ طه/٢٠.

وهي حرف عند الأخفش، وظرف مكان عند المبـرّد، وظرف زمان عند الزجّاج، وآختار الأوَّل آبن مالك، والثاني آبن عصفور، و الثالث الزمخشري.

وناصبُها إمَّا الخبر المذكور في نحو: (*خرجتُ فإذا زيدٌ جالسٌ*) أو المقدَّر في نحو: (*خرجتُ فإذا الأسدُ بالبابِ*) أي: حاضر.

ولم يقع الخبر معها في التنزيل إلَّا مصـرَّحاً به نحو: ﴿ **فَـإِذَا هُـمْ خَامِـدُونَ** ﴾ يس/٢٩.

ثانيهـا: أَنْ تكون لغير المفاجأة، فالغالب أَنْ تكون ظرفاً للمستقبل، وإنْ دخلت علىٰ المـاضي، متضمِّنـة معنىٰ الشرط، وتختصُّ بالـدخـول علىٰ الجملة الفعلية، عكس الفجائية، كقول عليّ عليه السلام: (**إذا تَـمَّ العقلُ نَقَصَ الكَلامُ**)[2] وقد آجـتمعــا في قولــه تعــالى: ﴿ **فَـإذا أصـاب به مَن يَشـاء مِن عِبـاده إذا هُـم يَستبشِـرون** ﴾ الروم/٤٨.

١) أشـار إلى الآية الكـريمـة النـازلـة في شأنه (ع): ﴿ **إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ .... ويُؤْتونَ الزكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ** ﴾ المائدة/٥٥.

٢) شرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ١١١٦، وآبن أبـي الحديد ٤/٢٧٤.

ويكون الفعل بعدها ماضياً كثيراً، ومضارعاً دون ذلك، وقد اجتمعا في قول أبي ذؤيب الـهُذلي:

والنَّفْس راغِبَةٌ إذا رَغَّبْتَها وإذا تُرَدُّ إلىٰ قليلٍ تَقنَعُ

وإذا دخلت الشرطية على الاسم نحو قوله تعالى: ﴿ إذَا السَّماءُ آنْشَقَّتْ ﴾ الإنشقاق/١ فالاسم فاعل بفعل محذوف علىٰ شريطة التفسير لا مبتدأ، فالتقدير: (إذا آنشقَّتِ السَّماء آنشقَّت).

وقد تخرجُ عن معنى الظرفية كما زعم أبو الحسن في قوله تعالى: ﴿ حَتّى إذا جاؤوها و فُتِحَتْ أبوابُها ﴾ الزمر/٧١ أنّ (إذا) جرّ بـ (حتّى) وذهب الجمهور أنّ (إذا) لا تخرج عن الظرفية وإنّ (حتّى) في الآية حرف ابتداء دخل على الجملة بأسرها ولا عمل له.

وقد تخرج عن معنى الاستقبال وتأتي للماضي كقوله تعالى: ﴿ و إذا رَأَوْا تِجارةً أو لَهواً آنفضّوا إليها ﴾ الجمعه/١١.

وتجيء للحال وذلك بعد القسم كقوله تعالى: ﴿ وَ اللَّيلِ إذا يَغشىٰ ﴾ الليل/١.

وقد تخرج عن معنىٰ الشرط، ومن ذلك، الَّتي بعد القسَم نحو قوله تعالى: ﴿ وَ النَّجمِ إذا هَوىٰ ﴾ النجم/١ ، إذ لو كانت شرطية كان ما قبلها جواباً في المعنىٰ، كما في قولك: (*آتيكَ إذا أتيتَنِي*) ، أي: (إذا أتيتني آتيكَ)، فيكون التقدير: (إذا هوى النجمُ أقسمت) وهذا باطل لأنَّ القسَم إنشاء، والإنشاء لا يقبل التعليق لأنّه إيقاع.

مسألة:

في ناصب (إذا) مذهبان:

أحدهما: أنّه شرطُها، وهو قول المحقّقين، فتكون بمنزلة (متىٰ) و(حيثما) و(أيَّان)، وقول أبي البقاء: (أنّه مردود بأنَّ المضاف إليه لا يعمل في المضاف)،

غير واردٍ، لأنَّ (إذا) عند هٰؤلاء غير مضافَة .

ثانيهما: أنَّه ما في جوابها من فعل أو شبهه، و هو قول الأكثرين، و علىٰ القول الأوَّل فالجواب متمّـم للفائدة .

إذْمـا :

أداة شرط تجـزم فعلَين ، و هي حرف عنـد سيبـويهِ بمنزلة (إنْ) الشرطية، و ظرفٌ عند المبـرّد و آبن السراج و الفارسي، و عملُها الجزمَ قليلٌ، لا ضرورة، خلافاً لبعضهم .

إذن

فيها مسائل :

المسألة الأولىٰ: في أنّها حرف أو آسم، ذهب الجمهور إلى الأوّل، و قيل: آسمٌ، و الأصـل في(*إذنْ أكـرِمَـك*) : (إذا جئتَني أُكـرِمُـك)، ثمّ حُذفت الجملة و عُوّض عنهـا التنـوين و أُضمـرت (أن)، و على الأوّل فالصحيح أنها بسيطة، لا مركبـة من (إذ) و (أن)، و على البسـاطة، فالصحيح أنّها الناصبة لا (أن) مضمرة بعدها .

المسـألـة الثـانيـة: في معناها، قال سيبويه: معناها الجواب و الجزاء، فقال الشلوبين: في كلّ موضع، و قال الفارسي: في الأكثر، و قد تتمحّض للجواب خاصّة بدليل أنّه يقال: (*أحبّـك*) ، فتقول: (*إذن أظنُـك صادقاً*) إذ لا جزاء هنا .

و الأكثر أن تكون جواباً لـ (إنْ) أو (لو)، ظاهرتين كانتا، كقولك: (***إنْ جئتَـني إذنْ أُكرِمَك***) و (***لو قام زيدٌ إذنْ لَقام عمرٌو***) ، أو مقدّرتين، كما يقال: (*آتيك*) ، فتقول:

(*إذن أكرمَكَ*) ، أي : (إن تأتِني إذن أكرمْك)، و كما قال اللّه تعالى : **﴿ ما اتَّخَذَ اللّهُ مِن وَلَدٍ و ما كانَ مَعَهُ مِن إلـهٍ إذاً لَذَهَبَ كُلُّ إلـهٍ بما خَلَقَ و لَعَلا بعضُهم على بعضٍ ﴾** المؤمنون/٩١ أي : لو كان معه إلـهٌ إذن لذهبَ كُلُّ إلـهٍ بما خَلقَ، قال الفَرّاء : و حيث جاءت بعدها (اللام) فقَبلُها (لو) مقدّرة، إن لم تكن ظاهرة .

المسألة الثالثة : في لفظها عند الوقف عليها، و الصحيح أنّ نونَها تُبدل ألفاً تشبيهاً لها بتنوين النصب، و قيل : يوقف عليها بـ (النون)، لأنّها كـ (نون) (لَـنْ) و (أَنْ)، روي ذلك عن المازني و المبـرّد .

و ينبني على هذا الخلاف، الخلاف في كتابتها، فالجمهور يكتبونها بـ (الألف)، و كذا رسمت في المصاحف، و المازني و المبـرّد (بالنون)، و عن الفـرّاء : إن عَملت كُتبت (بالألف)، و إلاّ كُتبت بالنون للفرق بينها و بين (إذا)، و تبعه آبن خروف .

المسألة الرابعة : في عملها، و هو نصب المضارع بشرط تصديرها و آستقباله و آتّصالهما، أو آنفصالهما بالقَسم أو بـ (لا) النافية، يقال : (*آتيك*) ، فتقول : (*إذن أكرمَك*) بنصب المضارع، و لو قلتَ : (*أنا إذن*) ، لقلت : (*أكرمُك*) بالرفع لفوات التصدير. و لو قلتَ : (*إذن يا زيدُ*) ، لقلت : (*أكرمُك*) بالرفع أيضاً للفصل بغير ما ذكر. و أجاز آبن عصفور : الفصل بالظرف و آبن بابشاذ : الفصل بالنداء و الدعاء، و الكسائي و هشام : الفصل بمعمول الفعل. و الأرجح حينئذ عند الكسائي النصب و عند هشام الرفع. و لو قيل لك : (*أُحبُك*) ، فقلت : (*إذن أظنُّك صادقاً*) ، رفعت، لأنّه حالٌ .

تنبيـه :

قال جماعة : إذا وقعتْ إذن بعد (الواو) أو (الفاء) جاز فيه الوجهان : امّا الـرّفع فلفوات التصدير نحو قوله تعالى : **﴿ و إذاً لا يَلبَثونَ خِلافَكَ إلاّ قَليلاً ﴾** الإسراء/٧٦ و قُرِئَ شاذّاً بالنصب .

و التحقيق أنّه إذا قيل : (*إنْ تَزُرْني أَزُرْك و إذن أُحسِنُ اليك*) ، فإن قَـدَّرتَ العطف

على الجواب جزمتَ و بطل عمل إذن لوقوعها حشواً، و إنْ قَدّرتَ العطف على الشرط و الجواب معاً جاز الرفع و النصب لتقدّم العاطف.

الْ :

على ثلاثة أوجه:

الـوجـه الأوّل: أن تكـون آسماً موصولاً بمعنى (الّذي) وفروعه، وهي الداخلة على آسم الفاعل و المفعول كقولنا: (*الضاربُ زيدٌ و المضروب عمرٌو*) ، أي: (الّذي ضَرَبَ زيدٌ و الّذي ضُرِبَ عمرو)، وكقول عليٍّ عليه السلام: (**أَحبُّ العِبادِ إلى اللّهِ الـمُتأَسّـي بِنَبيِّهِ و الْمُقتَصُّ لأَثَـرِه**)[1].

قيل: ومنها الداخلة على الصفة المشبّهة، وليس بصحيح، لأنّ الصّفة المشبّهة للثبوت، فلا تؤوّل بالفعل، ولهذا كانت الداخلة على آسم التفضيل غير موصولة بآتّفاقٍ.

الوجه الثاني: أن تكون حرف تعريف، وهي نوعان:

عهدية و جنسية، وكلّ منهما ثلاثة أقسام:

فالعهدية، إمّا أن يكون مدخولها:

معهوداً ذكرياً نحو: ﴿ **فِيهـا مِصبـاحُ الِمصبـاحُ فـي زُجـاجَةٍ الـزُّجاجَـةُ كَأَنَّـها كـوكَبٌ دُرِّيٌ** ﴾ النور/٣٥، ونحو: (**اشتريت فرساً ثمّ بعتُ الفرسَ**). و تعرف بصحّة أن يسدّ الضمير مسدّها مع مدخولها كما يصحّ في المثال أن يقال: (*اشتريتُ فَرساً ثُـمَّ بعتهُ*) .

أو معهوداً ذهنياً، نحو: ﴿ **إذ يُبايِعُـونَكَ تحـتَ الشَّجَـرةِ** ﴾ الفتح/١٨.

أو معهـوداً حضـوريّاً، كقـولـك لشـاتم رجـلٍ بحضرتـكَ: (*لا تَشتمِ الرّجلَ*) ،

١) شرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ٥٠٩، وآبن أبي الحديد ٢ / ٤٥١.

و (*خرجتُ فَإذا الأسد بالباب*) ، و نحو : (*الآن*) ، وفي بعض الأمثلة نظر، لأنّ الّتي بعدَ (إذا) ليست لتعريف شيء حاضرٍ حالَ التكلّمِ و لأنّ الصحيحَ في الداخلةِ على (الآن) أنّها زائدة، لأنّها لازمة و لا يعرف أنَّ الّتي للتعريفِ وردت لازمة، بخلاف الزائدة، و المثال الجيّدُ للمسألةِ قوله تعالى : ﴿ **اليومَ أكملتُ لكم دينَكم** ﴾ المائدة/٣.

و الجنسية :

إمّا لاستغراقِ الأفرادِ، وهي الّتي يَخْلُفُها لفظُ (كلّ) حقيقةً نحو : ﴿ **إنّ الإنسان لفي خُسرٍ** ﴾ العصر/٢ بدليل صحّة الاستثناء بقوله : ﴿ **إلّا الّذينَ آمنوا . . .** ﴾ .

أو لاستغراقِ خصائصِ الأفرادِ، و هي الّتي تخلفها (كلّ) مجازاً، نحو : (*زيد الرجلُ علماً*) أي : الكامل في هذه الصفة . و منه : ﴿ **ذلك الكتابُ** ﴾ البقرة/٢ أي : كلّ الكتاب، يعني : الكتاب الكامل بناءاً على أن اللام فيه ليست للعهد .

أو لتعريف الماهية، و هي الّتي لا تخلفها (كلّ) لا حقيقة و لا مجازاً، نحو : ﴿ **و جَعَلنا مِن الماءِ كلَّ شيْءٍ حَيٍّ** ﴾ الأنبياء/٣٠ .

و الفرق بين المعرّف بـ(ال) هذه و بين آسم الجنس النكرة أنّ المعرف بـ (ال) يدلّ على الحقيقة بقيد حضورها في الذهن، و آسم الجنس النكرة يدلّ على مطلق الحقيقة غير مقيّد بحضورها في الذهن .

الوجه الثالث : أن تكون زائدةً، و هي نوعان : لازمة و غير لازمة .

فالأولى : كالّتي في الأسماء الموصولة على القول بأنّ تعريفها بالصّلة، و كالواقعة في بعض الأعلام كـ (*البيت*) للكعبة، و (*المدينة*) للطيّبة، و (*النجم*) للثريا، و (*الكتاب*) لكتاب سيبويه، و هذه في الأصل لتعريف العهد .

و الثانية نوعان :

واقعة في الفصيح كثيراً، كالداخلة على عَلَمٍ منقولٍ من آسم مجرّد منها صالح لها، بشرط أن يكون أصله ملموحاً كحارث و عباس و ضحّاك، تقول : (*الحارث*)

و *(العباس) و (الضحّاك)* ، و كالداخلة على بعض الأعلام لمجرد زينة الكلمة كقوله صلّى اللّه عليه و آله: «**الحسن و الحُسين سيِّدا شباب أهلِ الجَنّة**»[1] و يَتوقّفُ هذا النوع على السماع فلا يقال: المحمد، و الأحمد.

و واقعة في غير الفصيح، و هذه في الشعر كثيرة وفي غيره قليلة، فالأولى كقول ابن ميّادة:

رأيتُ الوليدَ بْنَ اليزيدِ مُباركاً شَديداً بأعباءِ الخلافة كاهِلُهْ

و الثانية كالواقعة في قولهم: (أدخلوا الأول فالأول).

مسألة:

أجاز الكوفيون و بعض البصريين و كثير من المتأخّرين نيابة (ال) عن الضمير المضاف اليه، و خرّجوا على ذلك: ﴿ **فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوىٰ** ﴾ النازعات/٤١ و *(مررتُ برجلٍ حسَنٍ الوجهُ) و (ضُرِبَ زيدٌ الظّهرُ و البطنُ)* ، إذا رُفع الوجه و الظهر و البطن، أي: (مأواه) و (وجهه) و (ظهره و بطنه)، و المانعون يقدّرون: (هي المأوىٰ له)، و (الوجه منه)، و (الظهر و البطن منه).

أَلَا: بالفتح و التخفيف

على خمسة أوجه :

أحدها: أن تكون للتنبيه فتدلُّ على تحقّق ما بعدها و تدخل على الجملة الاسمية نحو: ﴿ **أَلَا إِنَّهم همُ السُّفَهاء** ﴾ البقرة/١٣، وعلى الجملة الفعلية نحو: ﴿ **ألا يومَ يَأتِيهِم ليسَ مَصروفاً عنهم** ﴾ هود/٨، أي: أَلا ليس العذاب مصروفاً

١) الفصول المهمة لابن الصبّاغ المالكي ص ١٥٩، وينابيع المودة لسليمان البلخي الحنفي باب: ٥٤، و غيرهما.

عنهم يوم يأتيهم، و منه قول عمّة رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله في رثائه:

ألا يا عَينُ ويحَكِ أسعِديني بدَمعِكِ ما بَقيتِ وطاوِعيني

و إفادتها التحقيق من جهة تركّبها من (الهمزة) و (لا)، وهمزة الاستفهام إذا دخلت على النفي أفادت التحقيق نحو: ﴿ **أليسَ اللّهُ بكافٍ عَبدَه** ﴾ الزمر/٣٦.

قال الزمخشري: و لكونها بهذا المنصب من التحقيق لا تكاد تقع الجملة بعدها إلّا مصدّرة بنحو ما يتلقّىٰ به القسَم، نحو: ﴿ **ألا إنّ أولياءَ اللّهِ لا خوفٌ عليهم ولا هم يَحزَنونَ** ﴾ يونس/٦٢.

و لذلك تكون هي و أختها (أَمَا) من مقدّمات اليمين و طلائعه نحو قول حاتم الطائي:

أما وَالّذي لا يَعلمُ الغيبَ غيرُه ويُحيي العِظامَ البيضَ وَهيَ رَميمُ

ثانيها: أن تكون للتوبيخ و الإنكار نحو: (**ألا رَجُلَ يَخافُ اللّهَ فينا**) و قوله:

ألا ارعِواءَ لِمَن وَلَّت شَبيبَتُه وَآذَنَتْ بمَشيبٍ بعدَه هَرَمُ

ثالثها: أن تكون للتمنّي، كقوله:

ألا عُمْرَ وَلّى مُستَطاعٌ رجُوعُه فَيَرأَبَ ما أَثْأَتْ يَدُ الغَفَلاتِ

و لهذا نُصب (يرأبَ) لأنّه جوابُ تَمنٍّ مقرونٌ بالفاء.

رابعها: الاستفهام عن النفي كقول قيس بن الملوح:

أَلَا اصطبارَ لِسَلْمىٰ أمْ لَها جَلَدٌ؟ إذا أُلاقي الّذي لاقاهُ أمْثالي

و هٰذه الأقسام الثلاثة مختصّة بالدخول علىٰ الجملة الاسميّة، و تعمل عمل (لا) التبرئة.

خامسها: العَرض و التحضيض، و معناهما طلبُ الشيْءِ، و الفرق بينهما أَن العَرض طلبٌ بلينٍ و التحضيض طلبٌ بحثٍّ.

و تختصُّ (أَلَا) هٰذه بالفعلية نحو قوله تعالى: ﴿ **أَلا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللّهُ لَكُم** ﴾ النور/٢٢.

ألّا : بالفتح و التشديد

حرف تحضيض ، و تختصّ بالدخول على الجُمَل الفعلية الخبرية، كسائر أدوات التحضيض.

تنبيه :

ليس من أقسام (ألّا) الّتي في قوله تعالى: ﴿ **و إنّه بسمِ اللّه الرّحمن الرّحيم ألّا تَعلُوا عَلَيَّ وَ أْتُوني مُسلِمينَ** ﴾ النمل/٣١، و لا الّتي في قوله تعالى: ﴿ **ألّا يسجدوا للّه** ﴾ النمل/٢٥ في قراءة التشديد. بل هي فيهما مركّبة من (أن) الناصبة، أو المفسّرة و (لا) النافية، أو الناهية. و يمكن أن تكون (أن) مخفّفة من الثقيلة و (لا) ناهية.

إلّا : بالكسر و التشديد

على أربعة أوجه :

الأول: أن تكون للاستثناءِ، نحو قوله تعالى: ﴿ **فَشَرِبوا منه إلّا قليلاً** ﴾ البقرة/٢٤٩ و آنتصاب ما بعدها في الآية و نحوها بها على الأصحّ.

الثاني: أن تكون صفةً بمنزلة (غير) فيوصف بها و بتاليها جمعٌ منكَّرٌ أو شبهه، فمثال الأوّل، أي: الجمع المنكَّر قوله تعالى: ﴿ **لَو كانَ فيهِما آلِهةٌ إلّا اللّهُ لفَسَدَتا** ﴾ الأنبياء/٢٢ ، إذ لو لم تكن صفة لآلِهة، لاقتضىٰ بمفهومه أَنَّه لو كان فيهما آلهةٌ فيهم اَللّه لم تفسدا، و هٰذا باطل.

و مثال الثاني، أي: الشبيه بالمنكَّر، قول ذي الرُمَّة:

أُنيخَت فألْقَتْ بَلْدَةً فوقَ بلدةٍ   قَليل بها الأصواتُ إلّا بُغامُها[1]

١) البغام : صوت الناقة، و بلدة الأولى : صدر الناقة، و الثانية : الأرض.

فإنّ تعريف (الأصوات) تعريف الجنس فهي كالنكرة.

و تفارق (إلاّ) هذه (غيراً) من وجهين:

أحدهما: أنّه لا يجوز حذف موصوفها، لا يقال: (*جاءني إلّا زيدٌ*) و يقال: (*جاءني غيرُ زيدٍ*).

ثانيهما: أنه لا يوصف بها إلّا حيث يصحّ الاستثناء، فيجوز: (*عندي دينارٌ إلّا درهمٌ*) لأنّه يجوز: (*إلّا درهماً*)، و يمتنع: (إلّا جيّدٌ) لأنّه يمتنع: (إلّا جيدّاً)، و يجوز: (*دينارٌ غيرُ جيّدٍ*).

الثالث: أن تكون عاطفةً بمنزلة الواو في التشريك في اللفظ و المعنى، ذكره الأخفش و الفرّاء و أبو عبيدة، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿ **لِئَلّا يَكونَ لِلنّاسِ عَليكُم حُجَّةٌ إلاّ الّذينَ ظَلَموا منهم** ﴾ البقرة/١٥٠، و ﴿ **لا يَخافُ لَدَيَّ المُرسَلونَ إلاّ مَن ظَلَمَ ثُمّ بَدَّلَ حُسناً بعدَ سُوءٍ** ﴾ النمل/١٠ ـ ١١، أي: (و لا الّذين ظلموا)، (و لا مَن ظلم)، و تأوّلهما الجمهور على الاستثناء المنقطع.

الرابع: أن تكون زائدة و تختصّ بالشعر و حمل عليه قوله:

أرى الدهرَ إلّا منجنوناً بأهله وما صاحبُ الحاجاتِ إلّا معذَّباً[1]

تنبيه:

ليس من أقسام (إلّا) الّتي في نحو قوله تعالى: ﴿ **إلّا تنصروه فقد نَصَرَه اللّهُ** ﴾ التوبة/٤٠، و إنّما هذه كلمتان: (إن) الشرطيّة و (لا) النافية. و من العجب أنّ ابنَ مالك على إمامته ذكرها في (شرح التسهيل) من أقسام (إلّا).

١) البيت لأحد بني سعد. المنجنون: الدولاب الّذي يستقى عليه.

إلـىٰ :

حرف جـرٍّ لها ثمانية معانٍ:

الأَوّل: آنتهاء الغاية في الزمان، نحو : ﴿ **ثُـمَّ أَتِمُّـوا الصِّيَـامَ إلـىٰ الـلَّيْلِ** ﴾ البقرة/١٨٧ ، أو المكان، نحو : ﴿ **مِـنَ الـمَسْجِـدِ الـحَـرَامِ إلَـىٰ الـمَسْجِـدِ الأَقصـىٰ** ﴾ الإسراء/٢ ، أو غيرهما نحو : قوله تعالى : ﴿ **فَـنَظِـرَةٌ إلى ميسـرةٍ** ﴾ البقرة/ ٢٨٠ .

الثاني: المعيَّة و ذلك إذا ضممت شيئاً إلىٰ آخر و به قال الكوفيون و جماعة من البصريين في قوله تعالى : ﴿ **مَـنْ أَنْصَـارِي إلـىٰ اللّهِ** ﴾ آل عمران/٥٢، أي : مع اللّه .

ويمكن أَنْ تكون فيها بمعنى آنتهاء الغاية في غير الزمان و المكان، و لا يجوز (إلى زيدٍ مالٌ) تريد مع زيدٍ مالٌ.

الثالث: التبيين، و هي المبيِّنة لفاعليَّة مجرورها بعد ما يفيد حبّاً أَو بغضاً، من فعل تعجبٍ أو آسم تفضيلٍ نحو : ﴿ **رَبِّ السِّجْـنُ أَحَـبُّ إلَـيَّ مِـمَّا يَدْعُونَنِي إلَيْـهِ** ﴾ يوسف/٣٣، و الصحيح أَنَّها فيها بمعنىٰ (عند) أَي : أَحَبُّ عندي .

الرابع: مرادفة (اللام) نحو : ﴿ **وَ الأَمْـرُ إلَـيْكِ** ﴾ النمل/٣٣، و قيل : لانتهاء الغاية أَي : مُنْتَهٍ إلَيكَ .

الخامس: موافقة (في) كقول النابغة الذبياني :

فـلا تتركَنّـي بـالوعيـد كـأَنّـني إلىٰ الناسِ مَطليٌّ به القارُ أَجربُ[١]

قال آبن مالـك: ويمكن أَن يكـون منـه: ﴿ **لَـيَجمَعَنَّكُـمْ إلـىٰ يَـوْمِ القِيَامَـةِ** ﴾ النساء/٨٧، أَي : في يوم القيامة .

السادس: الابتداء، نحو قوله :

تقولُ وقَدْ عَاليتُ بالكُورِ فَوْقَها: أَ يُسْقىٰ فَلا يَروىٰ إلَيَّ آبنُ أَحْمرا؟[٢]

١) من اعتذارياته، يريد : مطليّ بالقار، فقلب الكلام .

٢) البيت لعمرو بن أحمر الباهلي. و فاعل (تقول)يعود على الناقة، و السقي هنا بمعنى الركوب مجازاً.

أي : منّي .

السابع: موافقة (عند) نحو : (*لا شَربةٌ أشهىٰ إلـيَّ من العسَلِ*) أي : عندي ، ومنه ﴿ **رَبِّ السِّجنُ أَحَبُّ إلَـيَّ. . .** ﴾ يوسف/٣٣.

الثامن: التوكيد، وهي الزائدة. أَثبتَ ذٰلك الفـرّاء، مستدلاً بقراءة بعضهم ﴿ **أَفْئِـدَةً مِنَ النَّـاسِ تَهْـوَىٰ إلَيْهِـم** ﴾ إبراهيم/٣٧، بفتح الواو، و خُرِّجت على تضمين تهوىٰ معنىٰ تَميلُ.

أم

علىٰ أربعة أوجه :

الوجه الأوّل: أن تكون متّصلة، و هي منحصرة في نوعين، لأنّها:

إمّا أن تتقدّم عليها همزة التسوية نحو : ﴿ **سـواءٌ علينـا أَجَزِعْنـا أمْ صَبَـرْنا** ﴾ إبراهيم/ ٢١ .

أو تتقدّم عليها همزة يطلب بها و بـ (أم) التعيين نحو : (***أزيدٌ في الدار أم عمـرٌو***) ، و كقول العوني :

أعَن ربِّنا هذا ؟ أم أنتَ آختَرَعتَه؟ فقال: معاذ اللّهِ لَستُ بمُبدعٍ[1]

و إنّـما سمّيت في النوعين متّصلة ، لأنّ ما قبلها و ما بعدها لا يُستغنى بأحدهما عن الآخـر، و تسمّىٰ أيضـاً معادلة، لمعادلتها للهمزة في إفادة التسوية في النوع الأوّل و الاستفهام في النوع الثاني .

و يفترق النوعان من أربعة أوجه :

الأول: أنّ الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحقُّ جواباً، لأنّ المعنى معها ليس على

١) البيت لأبـي محمد، طلحة بن عبيد اللّه العوني، (من القرن الرابع الهجري) أشار فيه إلى نقاش دار بين بعض أهل النفاق و بين النبيّ (ص) بعد خطبة يوم الغدير.

الاستفهام بخلاف الواقعة بعد همزة الاستفهام.

الثاني: أنّ الكلام مع التسوية قابل للتصديق و التكذيب، لأنّه خبر، بخلافه مع الاستفهام لأنّه إنشاء.

الثالث و الرابع: أنّ الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلاّ بين جملتين، و لا تكون الجملتان معها إلاّ في تأويل المفردين و تكونان فعليّتين كما تقدّم، و اسميّتين كقوله:

ولستُ أُبالي بعد فقديَ مالكاً أَموتيَ ناءٍ أم هو الآنَ واقعُ

و مختلفتين نحو: ﴿سَواءٌ عليكم أَدَعَوْتُموهم أَم أنتُم صامِتونَ﴾ الأعراف/١٩٣.

و (أم) الأخرى تقع غالباً بين المفردين نحو: ﴿أ أنتم أشدُّ خَلقاً أم السّماءُ بنيٰها﴾ النازعات/٢٧.

و بين جملتين ليستا في تأويل المفردين، و تكونان أيضاً فعليّتين و اسميّتين و مختلفتين، نحو: (*أ جاء زيدٌ أم ذهب عمرٌو*)، (*أ زيدٌ قامَ أم عمرٌو جَلَسَ*)، ﴿ءَ أَنتُم تَخلقُونَهُ أم نَحنُ الخالِقونَ﴾ الواقعة/٥٩، على الأرجح من كون أنتم فاعلاً للمحذوف.

مسائل:

الأولى: أم المتصلة الّتي تستحقُّ الجواب إنّما تجاب بالتعيين، لأنّها سؤال عنه فإذا قيل: (*أ زيدٌ عندك أم عمرٌو*)، قيل في الجواب: (*زيدٌ*)، أو قيل: (**عمرٌو**)، و لا يقال: (لا) ولا (نعم).

الثانية: إذا عطفت بعد الهمزة بـ (أو)، فإن كانت الهمزة للتسوية لم يجز قياساً، و قد أولع الفقهاء و غيرهم بأن يقولوا: (*سواءٌ كان كذا أو كذا*)، و هو نظير قولهم: (*يجب أقلُ الأمرين من كذا أو كذا*)، و الصواب، العطف في الأول بـ (أم) و في الثاني بالواو.

و إن كانت الهمزة للاستفهام جاز قياساً، و كان الجواب بـ (نعم) أو بـ (لا)، و ذلك أنّه إذا قيل: (*أ زيدٌ عندك أو عمرٌو*) ، فالمعنى: أ أحدهما عندك أم لا ؟، فإن أجبت بالتعيين صحّ أيضاً، لأنّه جواب و زيادة.

الثالثة: سمع حذف أم المتصلة و معطوفها، كقول أبـي ذؤيب الهذلي:

دعاني إلَيها القلبُ إنّي لأمرِه سميعٌ، فما أدري أرُشدٌ طِلابُها؟

تقديره: أم غيٌّ، و يمكن أن يقال: لا حاجة إلى تقدير لصحّةِ قولك: (*لا أدري هل طلابُها رشدٌ ؟*) و آمتناع أن يُـؤتى لـ (هل) بمعادل.

الوجه الثاني: أن تكون منقطعة، و هي ثلاثة أنواع:

مسبوقة بالخبر المحض، نحو: ﴿ **تَنزيـلُ الكِتـابِ لا رَيـبَ فيه مِن ربِّ العالَـمينَ * أم يقولـون آفتَـريـه** ﴾ السجدة/٢، أي: بل يقولون آفتراه.

و مسبوقة بهمزة لغير الاستفهام نحو: ﴿ **أ لَـهُـم أرْجُـلٌ يَمشُـونَ بها أم لهـم أيْـدٍ يَبـطِشـونَ بهـا** ﴾ الأعراف/١٩٥، إذ الهمـزة في ذلـك للإنكار، فهي بمنزلة النفي، و المتّصلة لا تقع بعد النفي.

و مسبوقة بالاستفهام بغير الهمزة نحو: ﴿ **هَـل يَستَـوي الأعمـىٰ وَ البَصيـرُ أم هـل تَستَـوي الظُّـلُماتُ و النّـورُ** ﴾ الرعد/١٦.

و تلازم أم هذه معنى الإضراب و لا يفارقها، ثُمَّ تارةً تكون له مجـرّداً، و أُخرى تتضمّن مع ذٰلك آستفهاماً إنكاريّاً، أو طلبيّاً.

فمـن الأوّل قولــه تعــالى: ﴿ **هَل يَستَـوي الأعـمىٰ وَ البَصيـرُ أم هَل تَستَـوي الظُّـلُمـاتُ و النُّـورُ** ﴾، إذ لا يدخل الاستفهام على الاستفهام.

و من الثاني: ﴿ **أم لَـه الـبَنـاتُ و لـكُـمُ الْـبَنـونَ** ﴾ الطور/٣٩، تقديره: (بل أ لَـهُ البناتُ و لكم البنون ؟) إذ لو قُدّرتْ للإضراب المحض لَـلَزم المحال، لأنّ معنى الإضراب إبطال المعنى السابق و إثبات المعنى اللاحق.

و من الثالث قولهم: (*إنّها لإبِـلٌ أم شاءٌ*) و المعنىٰ: بل أ هي شاء.

و لا تدخل (أم) المنقطعة على مفرد. و لهذا قدَّروا المبتدأ في : (*إنّها لإبل أم شاءٌ*) ، خلافاً لابن مالك في بعض كتبه حيث قال: لا حاجة إلى تقدير مبتدأ، لأنّها تعطف المفردات كـ (بل).

تنبيـه :

قد ترد (أم) محتملةً للاتّصـال و الانقـطاع، فمن ذلـك قولـه تعالى: ﴿ **قـل أتَّـخَذْتُـم عندَ اللّهِ عَهـداً فلـن يُخلِـفَ اللّهُ عَهـدَه أم تقولـون على اللّه مـا لا تَعلمـونَ** ﴾ البقرة/٨٠.

قال الزمخشري: يجوز أن تكون (أم) فيها معادلة بمعنى: أيّ الأمرين كائنٌ على سبيل التقرير، لحصول العلم بأحدهما، و يجوز أن تكون منقطعة، انتهى.

الوجه الثالث: أن تقع زائدة، ذكره أبوزيد، وقال في قوله تعالى: ﴿ **أ فـلا تُبصِـرونَ * أم أنـا خيـرٌ** ﴾ الزخرف/٥١ـ٥٢، إنّ التقدير: (أ فَلا تبصرون أنا خير) و الزيادة ظاهرةٌ في قول ساعدة:

يا ليتَ شِعري ولا مَنجى من الـهَرَم ... أم هل عَلى العَيش بعدَ الشيب من نَدَمِ ؟

الوجه الرابع: أن تكون للتعريف، نقلت عن طيّء وعن حِميـرَ، و أنشد بُجَير الطائي:

ذاكَ خَليلي وذو يُواصِـلُني ... يَرمي ورائي بِاَمْسَهْم وَ اَمْسَلِمَهْ[1]

وفي الحديث: « **ليسَ مِنَ اَمْبِـرِّ اَمْصِيامُ في اَمسَفَرِ** »[2]، أي: (بالسهم و السلمه) و (ليس من البـرّ الصيام في السفر).

١) و (ذو) فيه بمعنى: الّذي.

٢) الحديث في مسند أحمد، باب الصوم من مسند كعب بن عاصم.

أَمَـا: بالفتح و التخفيف

على وجهين :

أحـدهمـا: أن تكـون حرف آستفتـاح بمنـزلة (ألا). و الأكثر وقوعها قبل القسم، كقول علـيّ عليه السّـلام:

(**أمَـا و اللّه لَقَد تَقَمَّصها آبن أبـي قحافة** . . .)(١)، وكقول أبـي صخر الهذلي:

أما والّذي أبكى وأضحك، والّذي أمات وأحيا والّذي أمرُه الأمرُ(٢)

و إذا وقعت بعدها (إنّ) تُكسر همزتُها كقول عليّ عليه السلام: (**أَما إنّه لَيسَ بَينَ الحَـقِّ و الباطلِ إلاّ أربعُ أصابع**)(٣).

و قد تكون مركّبة من (همزة) الاستفهام و (ما) النافية، كقول عليّ عليه السلام: (**أما دينٌ يَجمعُـكُم ؟ و لا حميّـةٌ تَشحَذُكُم ؟**)(٤).

ثانيهما: أن تكون بمعنى حقّاً، وتفتح همزة (أن) بعدها كما تفتح بعد كلمة (حقّاً) وهي حرف عند آبن خروف، وجعلها مع أنّ ومعموليها كلاماً مركّباً من حرف و آسم وهو (أنّ) ومعمـولاهـا، كما قالـه الفـارسي في (*يا زيدُ*) ، وقال بعضهم: هي آسم بمعنى حقّاً، وقال آخرون: هي كلمتان، الهمزة للاستفهام، و(ما)، اسم بمعنى شيء، وذلك الشيء حـقٌّ، فالمعنى: (أَحقّاً)، وهذا هو الصواب وموضع (ما) النصب على الظرفية كما آنتصب (حقّاً) على ذلك، وهو

١) شرح آبن أبـي الحديد ١/٥٠.

٢) وجواب القسم في بيت لاحق :

لقـد تركَـتـنـي أحسُـد الـوحشَ أن أرى أليـفَـيـنِ منـهـا لايـروعُـهُـما الـذُّعـرُ

٣) شرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ٤٣٠، وآبن أبـي الحديد ٢/٣٩٧ :

فسُئل (ع) عن معنى قوله هذا، فجمع أصابعه ووضعها بين أذنه وعينه ثمّ قال : الباطل ؛أن تقول : سمعت، والحقّ ؛ أن تقول : رأيت.

٤) الحميَّة : المروءة، تشحذكم : تقويكم.

شرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ٥٨٤، وآبن أبـي الحديد ٢/٥٠٦.

قول سيبويه وهو الصحيح. وزاد المالقي معنى ثالثاً، وهو أنْ تكون حرف عَرضٍ بمنزلة (ألا) فتختصُّ بالفعل نحو: *(أما تَقُومُ)*.

أَمَّـا : بالفتح و التشديد

و قد تبدل ميمها الأولىٰ (ياءً) آستثقالاً للتضعيف. كقول عمر بن أبـي ربيعة:

رأت رجـلًا أيْـما إذا الشمس عارضَتْ فيَضحى، و أيـما بالعشيِّ فيخصـرُ

وهي حرف شرط وتفصيل و توكيد:

أمّا الشرط، فبدليل لزوم الفاء بعدها.

إمّا مذكوراً نحو: **﴿ فأمّـا الّذيـنَ آمَنـوا فيَعلَمـونَ أنَّـهُ الـحَـقُّ مِن رَبِّهِـم و أمّـا الّذين كَفـروا فيَقُـولونَ مـاذا أراد اللّـهُ بهـذا مثـلاً ﴾** البقرة/٢٦.

و إمّـا محـذوفـاً كقوله تعالى: **﴿ فَـأَمَّا الّذيـنَ آسْـوَدَّتْ وُجُوهُهـم، أَكَفَـرتُم بعـدَ إيمانِكـم ﴾** آل عمران/١٠٦، أي: فيقال لهم: أ كفرتم، فحذف القول آستغناءاً عنه بالمقول فتبعته الفاء في الحذف.

و زعم بعض المتأخّرين أنّ (فاء) جواب (أمّا) لا تُحذف في غير الضرورة أصلاً و أنّ الجواب في الآية: **﴿ فأمّا الّذيـن آسـودّت وجوههـم أ كفـرتُم بعد إيمانـكم فـذوقوا العـذاب بما كُنتـم تكفُـرون ﴾** آل عمران/١٠٦، هو **﴿ فـذوقـوا العـذاب ﴾** و الأصل: (فيقال لهم ذوقوا).

و قد تحذف (أمّا) و (الفاء) جميعاً لوجود القرينة كقول العبدي:

أمّا الدُعاةُ إلى الجنانِ فَهاشِمٌ وبَنـو أميّـةَ مِن دُعاةِ النّارِ

أي: (و أمّا بنو أميّة فهم من دعاة النّار).

و أمّا التفصيل، فهو غالب أحوالها كآية البقرة المتقدمة و شعر العبدي، و من ذلك: **﴿ أمّا السفينـة فـكانت لمساكيـن ﴾**، **﴿ و أمّـا الغـلام ﴾**، **﴿ و أمّـا الـجدار ﴾** الآيات: الكهف/٧٩ ـ ٨١.

وقد يترك تكرارها، آستغناءاً بذكر أحد القسمين عن الآخر نحو: ﴿ **يا أيُّها النّاس قد جاءَكُم بُرهانٌ من رَبِّكُم و أَنزَلنا إليكُم نوراً مبيناً * فأمّا الّذينَ آمَنُوا باللّهِ و آعتَصَموا به فَسَيُدخِلُهُم في رَحمةٍ منه و فَضْلٍ** ﴾ النساء/١٧٤ ـ ١٧٥، أي: و أمّا الّذين كفروا باللّه فلهم كذا و كذا.

أو آستغناءاً بكلام يذكر بعدها في موضع ذلك القسم نحو: ﴿ **هو الّذي أنزل عليك الكِتابَ مِنهُ آياتٌ محكماتٌ هُنَّ أُمُّ الكتابِ و أُخَرُ مُتَشابهاتٌ، فأمّا الّذين في قلوبهم زيغٌ فيتَّبِعُونَ ما تشابَهَ منهُ آبْتِغاءَ الفِتنةِ و آبتِغاءَ تأويله و ما يعلم تأويلَه إلاّ اللّهُ و الرّاسِخُون في العِلْمِ، يَقُولُونَ آمَنّا بِه...** ﴾ آل عمران/٧، و لم يذكر القسم الآخر آتّكاء بدلالة قوله: ﴿ **و الرّاسخون في العلم، يقولون آمَنّا به كلٌّ من عند رَبِّنا** ﴾، فكأنّه قيل: (و أمّا الرّاسخون في العلم، فيقولون كلٌّ من المتشابه و المحكم من عند اللّه، و الإيمان بهما واجب).

و أمّا التوكيد، فقال الزمخشري: فائدة (أمّا) في الكلام أنْ تعطيه فضل توكيد، تقول: (*زيدٌ ذاهبٌ*) فإذا قصدتَ توكيد ذلك و أنّه لا محالة ذاهب و أنّه بصدد الذهاب، قلتَ: (***أمّا زيدٌ فذاهب***).

و لذلك قال سيبويه في تفسيره: (مهما يكن من شيءٍ فزيدٌ ذاهبٌ)، و هذا التفسير مُدلٍ بفائدتين: بيان كونه توكيداً، و أنّه في معنى الشرط، انتهى.

و يفصل بين (أمّا)و (الفاء) واحدٌ من أمور ستّة:

أحدها: المبتدأ كما مرّ.

ثانيها: الخبر، نحو: (***أمّا في الدار فزيدٌ***).

ثالثها: الجملة الشرطية، نحو: ﴿ **فأمّا إنْ كانَ مِنَ المقَرَّبينَ * فَرَوْحٌ و رَيحانٌ و جَنَّةُ نَعيمٍ** ﴾ الواقعة/٨٨ ـ ٨٩.

رابعها: اسم منصوب لفظاً أو محلاًّ بالجواب نحو: ﴿ **فأمّا اليتيمَ فَلا تَقهَرْ** ﴾ الضحى/٩ ـ ١١.

خامسها: اسم معمول لمحذوف يفسّره ما بعد الفاء، نحو: (*أمّا زيداً فانصُرْهُ*)، وقراءة بعضهم: ﴿ **وَ أَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُم** ﴾ فصّلت/١٧، بنصب ثمود.

سادسها: ظرف معمول لـ (أمّا)، لما فيها من معنى الفعل الّذي نابَت عنه، أو للفعل المحذوف نحو: (*أمّا اليومَ فإنّي ذاهب و أمّا في الدار فإنّ زيداً جالسٌ*).

تنبيهان:

الأوّل: أنّه سُمِع: (*أمّا قُريشاً فأنا أفضلها*) وفيه عندي دليل على أمور:

أحدها: أنّه لا يلزم أن يقدّر (مهما يكن من شيء)، بل يجوز أن يقدَّر غيره ممّا يليق بالمحلّ، إذ التقدير هنا: (مهما ذكرت)، وعليه يتخرّج قولهم: (*أمّا العِلْمَ فعالم*)، أي مهما ذكرت علماً فزيدٌ عالـمٌ.

ثانيها: أنّ أمّا غير عاملة، إذ لا يعمل الحرف في المفعول به.

ثالثها: أنّه يجوز: (*أمّا زيداً فإنّي أُكرِمُ*)، على تقدير العمل للمحذوف ولا يجوز على تقديره للمذكور، إذ لا يعمل خبر (إنّ) فيما قبلها.

الثاني: أنّه ليس من أقسام (أمّا) الّتي في قوله تعالى: ﴿ **أمّا ذا كنتم تعمَلونَ** ﴾ النمل/٨٤، بل هي كلمتان: (أم) المنقطعة و (ما) الاستفهامية، و أدغمت الميم في الميم للتماثل و المعنى: (أمْ ماذا كنتم تعملون ؟)، أي: بل أيّ شيءٍ كنتم تعملون في الدنيا.

إمّـا: المكسورة المشددة.

عاطفة عند أكثرهم، ومرادهم (إمّا) الثانية في نحو قولك: (*جاءني إمّا زيدٌ و إمّا عمرٌو*)، قال عليّ عليه السلام: (**لا تخلُو الأرض من قائم للّه بحجّةٍ، إمّا ظاهراً مشهوراً و إمّا خائفاً مغموراً**)[1].

١) نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ١١٥٨، وابن أبي الحديد ٤/٣١١، و المغمور: الخامل الذكر.

و زعم يونس و الفارسي و ابن كيسان أنّها غير عاطفة كالأولى، و وافقهم ابن مالك لملازمتها الواو العاطفة غالباً.

و نقل ابن عصفور الإجماع على أنّ (إمّا) الثانية غير عاطفة كالأولى، قال: فإنّما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها حرف العطف و هذا هو الحقّ.

و لا خلاف أنّ (إمّا) الأولى غير عاطفة، لاعتراضها بين العامل و المعمول في نحو: (*قام إمّا زيدٌ و إمّا عمرٌو*) ، و بين أحد معمولَي العاملِ و معموله الآخر في نحو: (*رأيت إمّا زيداً و إمّا عمراً*) ، و بين المبدل منه و بدله نحو: ﴿ **حتّى إذا رَأَوْا ما يُوعَدونَ إمّا العذابَ و إمّا السّاعَةَ** ﴾ مريم/۷۵. فإنَّ ما بعد الأولى بَدلٌ مِمّا قبلها.

و لـ (إمّا) خمسة معانٍ:

أحدها: الشكّ، نحو: (***جاءني إمّا زيدٌ و إمّا عمرٌو***) ، إذا لم تعلم الجائي منهما.

الثاني: الإبهام، و الفرق بينه و بين الشكّ أنّ هذا معلوم عند المتكلم و أراد تشكيك السّامع نحو: ﴿ **وَ آخَرونَ مُرْجَونَ لأمرِ اللّهِ إمّا يُعَذِّبُهم و إمّا يَتوبُ عليهِم** ﴾ التوبة/۱۰۶.

الثالث: التخيير، و هي الواقعة قبل ما يمتنع فيه الجمع، نحو: ﴿ **إمّا أنْ تُعذِّبَ و إمّا أنْ تَتَّخِذَ فيهم حُسناً** ﴾ الكهف/۸۶.

الرابع: الإباحة، و هي الواقعة بعد الطلب، و قبل ما يجوز فيه الجمع نحو: (***تعلَّمْ إمّا فقهاً و إمّا نحواً***).

الخامس: التفصيل، نحو: ﴿ **إمّا شاكِراً و إمّا كفوراً** ﴾ الإنسان/۳، و انتصابهما على الحال المقدّرة، و هي الّتي يكون حصولها متأخّراً عن حصول مضمون عاملها، فإنَّ معنى الهداية نصب الدليل إلى الحقّ، و لا شكَّ في تأخّر الشكر أو الكفر عنه.

وهذه المعاني ثابتة لِـ (أو) كما سيأتـي ، إلاّ أنّ (إمّا) يُبنىٰ الكلام معها من أوّل الأمر على ما جيءَ بها لأجله من شكّ و إبهام و تخيير و لذلك وجب تكرارها غالباً ويُفتح الكلام مع (أو) علىٰ الجزم و اليقين ثمّ يطرأ الشكّ أو الإبهام أو غيرهما، و لهذا لم يتكـرّر، نحو : *(جاءني زيدٌ أو عمرٌو)* .

وقد يُستغنى عن إمّـا الثانية بذكر ما يغني عنها نحو : *(إمّا أنْ تَتكلّم بِخيرٍ و إلاّ فَاسكُتْ)* وكقول المثقّب العبدي :

فإمّا أن تكون أخي بصدقٍ … فَأعرِفَ منك غَثّي مِن سَميني
و إلّا فَاطَّرِحْني واتَّخِذني … عَدُوّاً أتَّقِيكَ وتَتَّقِيني

تنبيـه :

ليس من أقسـام (إمّا) الّتي في قوله تعالى: ﴿ فإمّـا تَرَيِـنَّ مِن البشَـرِ أحـداً ﴾ مريم/٢٦ بل هذه (إنّ) الشرطيّة و (ما) الزائدة .

أَنْ المفتوحة الهمزة الساكنة النون .

على وجهين: اسم و حرف .

فالاسم على وجهين :

ضمير للمتكلّم ، في قول بعضهم : *(أنْ فعلتُ)* بسكون النون و الأصل *(أنا فعلتُ)* ، حُذفت الألف و الفتحة من النون تخفيفاً. و الأكثرون على فتحها وصلاً و على الإتيان بالألف وقفاً .

و ضمـير للمخاطب: في قولك: *(أنتَ، أنتِ، أنتُما، أنتُم، أنتُنَّ)* ، على أنّ الضمير هو: (أن) و التاء و أخواتها حروف خطاب كما ذهب إليه الجمهور.

و الحرف على أربعة أوجه :

الوجه الأوّل: أن تكون حرفاً مصدرياً ناصباً للمضارع ، و تقع في موضعين :

أحدهما: في الابتداء، فتكون في موضع رفع، نحو: ﴿ **و أنْ تَصُوموا خير لَكُم** ﴾ البقرة/١٨٤. و المعنى: صومكم خيرٌ، ﴿ **و أن تَعفُوا أقربُ لِلتّقوىٰ** ﴾ البقرة/٢٣٧. و المعنى (عفوكم أقرب للتقوى).

و الثاني: بعد لفظ دالٍّ على معنًى غير اليقين فتكون في موضع رفع و نصب و خفض:

فالرفع نحو: ﴿ **أَلَم يَأنِ لِلّذينَ آمَنوا أَنْ تَخشَعَ قُلوبُهم لِذِكر اللّهِ و ما نَزَلَ مِن الحَقِّ** ﴾ الحديد/١٦، و نحو قول عليّ عليه السلام: (**و كانَ مِن اقتدار جَبَروته و بَديع لَطائِف صَنعتِه أنْ جعَلَ مِن ماءِ البحر الزّاخر المُتراكم المُتَقاصِف يبساً جامداً ثمّ فَطَر منه أطباقاً... الخ**)[١].

و النصب نحو: ﴿ **و ما كانَ هٰذا القُرآنُ أَنْ يُفترىٰ** ﴾ يونس/٣٧ ﴿ **يقولون نَخشَى أنْ تُصيبَنا دائرةٌ** ﴾ المائدة/٥٢.

و الخفض نحو: ﴿ **أُوذينا مِن قَبلِ أنْ تَأْتِيَنا** ﴾ الأعراف/١٢٩ ﴿ **مِن قبلِ أنْ يأتيَ أحدَكم الموتُ** ﴾ المنافقون/١٠.

و محتملة للنصب و الخفض نحو: ﴿ **وَ الّذي أطمَعُ أنْ يَغْفِرَ لي** ﴾ الشعراء/٨٢، أصله: في أن يغفرَ لي. و هل المحلّ بعد حذف الجارّ، جرٌّ أو نصبٌ؟ فيه خلاف و سيأتي.

و (أن) هذه موصولٌ حرفيٌّ و توصل بالفعل المتصرّف، مضارعاً كان كما مرّ، أو ماضياً نحو: ﴿ **لو لا أن مَنَّ اللّهُ علينا** ﴾ القصص/٨٢ ﴿ **لو لا أن ثبّتناك لَقد كِدتَ تَركَنُ إليهم شيئاً قليلاً** ﴾ الإسراء/٧٤، أو أمراً كحكاية سيبويه (***كتبتُ إليه بأنْ قُم***).

و قد يرفع الفعل بعدها كقِراءة ابن محيصن ﴿ **لِمَن أراد أن يُتِمُّ الرَّضاعة** ﴾[٢]

١) شرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ٦٧٠، و ابن أبي الحديد ١٨/٣.

٢) الآية: ﴿ وَ ٱلوالِدَاتُ يُرضِعنَ أَوْلادَهُنَّ حَوْلَينِ كَامِلَينِ لِمَنْ أَرَادَ أن يُتِمَّ ٱلرَّضاعَةَ ... ﴾ البقرة/٢٣٣.

البقرة/٢٣٣ وقول الشاعر :

تقرأانِ على أسماءَ ويحكما　　منّي السَّلام وأن لا تُشعرا أحدا

وقد ينصب الفعل بها تقديراً، ففي نهج البلاغة: (لَـم يَلِد فَيَكونَ مَولُوداً، ولم يُولَد فَيَصيرَ مَحدوداً)[١] وفيه: (كُنْ في الفتنة كآبنِ اللَّبُونِ لا ظَهرٌ فَيُركبَ، ولا ضَرعٌ فَيُحلبَ)[٢].

وزعم الكوفيون أنّ (أنْ) هذه هي المخفّفة من الثقيلة شذّ آتصالها بالفعل والصواب قول البصريين إنّها (أن) الناصبة أهملت حملاً على (ما) أختها المصدريّة.

الوجه الثاني: أن تكون مخفّفة من الثقيلة، فتقع بعد فعل اليقين أو ما نزل منزلته نحو: ﴿ أَ فَلا يَرَوْنَ أَلّا يرجِعُ إليهم قولاً ﴾ طه/٨٩، ومنه قول جرير:

زَعم الفرزدَقُ أن سَيقتلُ مِرْبَعاً　　أبشِر بطول سلامةٍ يا مِربَعُ

و(أنْ) هذه ثُلاثية الوضع، وهي مصدريّة أيضاً وتنصب الاسم وترفع الخبر، خلافاً للكوفيين، فإنّهم زعموا أنّها لا تعمل شيئاً وشرط آسمها أن يَكون ضميراً محذوفاً، كالأمثلة المذكورة، وربّما ثبت كقوله:

فَلو أنْكِ في يومِ الرّخاء سَأَلْتِني　　طَلاقَكِ لَمْ أَبخَلْ وأنتِ صديقُ

وهو مختصّ بالضرورة على الأصح، وشرط خبرها أن يكون جملة ولا يجوز إفراده إلّا إذا ذكر الاسم فيجوز الأمران، وقد آجتمعا في قوله:

بِأَنْكَ ربيعٌ وغيثٌ مريعٌ　　وأنْكَ هُناكَ تكونُ الثِّمالا[٣]

الوجه الثالث: أن تكون مفسّرة بمنزلة (أي) نحو: ﴿ فَأَوحَيْنا إِلَيهِ أَنِ

١) شرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ٧٤٥، وآبن أبي الحديد ٣/٢٠٧

٢) شرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ١٠٨٨، وآبن أبي الحديد ٤/٢٣٨.

٣) مريع: كثير الخير. ثِمال القوم: غياثهم الّذي يقوم بأمرهم. والبيت ينسب لعمرة أو جنوب بنت العجلان.

آصْنَعِ الفُلكَ ﴾ المؤمنون/٢٧ و عن الكوفيين إنكار (أن) التفسيرية البتة، و لها عند مثبتيها شروطٌ :

أوّلها: أن تسبق بجملة، فلذلك غُلِّط من جعل منها **﴿ و آخِرُ دَعواهُم أنِ الحَمدُ لِلّهِ ربِّ العالمينَ ﴾** يونس/١٠.

ثانيها: أن تتأخّر عنها جملة، فلا يجوز: (ذكرت عسجداً أنْ ذهباً) بل يجب الإتيان بـ (أي)، أو ترك حرف التفسير، و لا فرق بين الجملة الفعلية كقوله تعالى: **﴿ فَأَوحَينا إلَيهِ أنِ آصْنَعِ الفُلكَ ﴾** و الاسمية نحو: *(كتبتُ إليهِ أنْ ما أنتَ و هذا)*.

ثالثها: أن يكون في الجملة السابقة معنى القول كما مرّ ومنه **﴿ و آنطَلقَ الملأ مِنهُم أنِ آمشُوا ﴾** ص/٦.

رابعها: ألّا يكون في الجملة السابقة أحرف القول، فلا يقال **(قلت له أن إفْعَل)** وفي شرح الجمل الصغير لابن عصفور أنّها قد تكون مفسّرة بعد صريح القول، وذكر الزمخشري في قوله تعالى: **﴿ ما قلتُ لهم إلّا ما أمرتَني به أنِ آعبُدُوا اللّهَ ﴾** المائدة/١١٧، أنّه يجوز أن تكون مفسّرة للقول على تأويله بالأمر، أي: ما أمرتُهم إلّا بما أمرتَني به أن آعبدوا اللّه، و هو حسن، و على هذا فيقال في هذا الضابط أن لا يكون فيها حروف القول إلّا و القول مؤوّل بغيره.

خامسها: أن لا يدخل عليها جارٌّ، فلو قلتَ: *(كتبتُ إليه بِأَنْ افعل)* كانت مصدرية.

مسألة :

إذا ولي (أنْ) الصالحة للتفسير مضارع معه (لا) نحو: *(أشرت إليه أن لا تفعل)* جاز رفعه على تقدير (لا) نافية، وجزمه على تقديرها ناهية، و هو الأرجح معنىً، و عليهما فـ (أن) مفسّرة، وجاز نصبه على تقدير (لا) نافية و (أن) مصدرية، فإن فقدت (لا) آمتنع الجزم، وجاز الرفع و النصب.

الوجه الرابع: أن تكون زائدة، و لها أربعة مواضع :

أحـدهـا: وهو الأكثـر، أن تقع بعد (لـمّا) التوقيتية نحو : ﴿ **وَلَـمّا أَنْ جـاءَتْ رُسُـلُنا لُـوطاً سِـيْءَ بِـهِم** ﴾ العنكبوت/٣٣.

ثانيها: أنْ تقع بين (لو) وفعل القسم، إمّا مذكوراً كقول المسيّب:

فَأُقسِـمُ أَنْ لَوِ الْـتَـقَـينـا وأَنتُـم   لَكـانَ لَكُـم يومٌ من الـشَّـرِّ مُظلِمُ

أو متروكاً كقوله :

أَمَا وَاللّهِ أَنْ لو كنتَ حُرّاً   وما بالُحرِّ أنت ولا الْعَتيقِ[١]

ثالثها: وهو نادر، أن تقعَ بين الكاف ومخفوضها كقوله :

ويوماً تُوافينا بوجهٍ مُقَسَّمٍ[٢]   *كأنْ ظَبيَةٍ تَعطُو إلى وارقِ السَّلَم*

في رواية من جـرّ (الظبية).

رابعها: بعد إذا، كقول أوس بن حجر :

فأمـهَـلَهُ حتّـى إذا أنْ كأنَّـهُ   مُعـاطـي يدٍ في لُـجّـة المـاء غامـرُ[٣]

مسـألة :

لا معنى لـ (أن) الزائدة غير التوكيد كسائر الزوائد.

تنبيـه :

قد ذكر لـ (أن) معانٍ أُخَـر :

أحدها: الشرطية كـ(إن) المكسورة، وإليه ذهب الكوفيون.

ويرجّحه مجيء الفاء بعدها كثيراً، كقول عباس بن مرداس :

أبا خُراشَةَ أَمّا أنت ذا نَفرٍ   فـإنَّ قَوميَ لم تأكُلهُم الضَّبُـعُ[٤]

وعطفها على إنْ المكسورة في قوله :

١) العتيق : الكريم، وجواب (لو) محذوف، والتقدير لقاومتك.

٢) المقسَّم : الجميل، تعطو: تتناول أطراف الشجر. والبيت لباغت أو علباء أو أرقم اليشكري.

٣) في بعض النسخ : غارف، وصواب القافية هكذا. والضمير في (أمهله) يعود إلى الصيد.

٤) أبو خراشة هو خفاف بن ندبة، والضبع : السنون المجدبة.

إمّا أقمت وأمّا أنت مُرتحِلًا فاللّهُ يَكْلأُ ما تأتـي وماتَذَرُ

الرواية بكسر إن الأولى وفتح الثانية، فلو كانت المفتوحة مصدريّة لزم عطف المفرد على الجملة.

المعنى الثاني: النفي كـ (إن) المكسورة أيضاً، قاله بعضهم في قوله تعالى: ﴿ **أنْ يُـؤْتـىٰ أحـدٌ مِثـلَ ما أُوتيتُـم** ﴾ [١] آل عمران/٧٣.

وقيل: إنّ المعنى، ولا تؤمنوا بأن يؤتىٰ أحدٌ مثل ما أوتيتم من الكتاب إلّا لمن تبع دينكم، وجملة (**قُل إنَّ الـهُدى هُدَى اللّهِ**) اعتراض.

المعنى الثالث: معنى (إذ) قاله بعضهم في: ﴿ **بـل عَجِبُـوا أنْ جاءَهـم منـذرٌ منـهم** ﴾ ق/٢، والصواب أنّها فيها مصدريّة وقبلها لام العلّة مقدّرة.

المعنى الرابع: أن تكون بمعنىٰ (لئلّا)، قيل به في: ﴿ **يُبيِّـنُ اللّهُ لكـم أن تَضِلُّـوا** ﴾ النساء/١٧٦، والصواب أنّها مصدريّة، والأصل: (كراهية أن تضلّوا).

إنْ المكسورة الهمزة الخفيفة النون

ترد على أربعة أوجـه :

الأوّل: أن تكون شرطية نحو: ﴿ **إنْ يَنتهـوا يُغفَـرْ لهـم** ﴾ الأنفال/٣٨ ﴿ **إنْ تَعُـودوا نَـعُدْ** ﴾ الأنفال/١٩ وكقول علـيٍّ عليه السلام في صفة أولياء اللّه: (**إنْ أوحشتهم الغُربةُ آنسَهُم ذكرُك وَإن صُـبَّت عليهم الـمَصائبُ لَـجَأُوا إلى الاستجارةِ بك**)[٢].

وقد تقترن بـ (لا) النافية، فيَظنُّ حينئذٍ مَن لا معرفة له أنّها إلّا الاستثنائية، نحو: ﴿ **إلّا تَنصُـروه فَقَـد نَـصَـرَه اللّهُ** ﴾ التوبة/٤٠.

---

١) الآية: ﴿ وَلاتُؤمِنوا إلّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُم قُل إنَّ الْهُدَىٰ هُدَىٰ اللّهِ أن يُؤتَىٰ أحَدٌ مِثْلَ ما أُوتِيتُم أو يُحَآجُّوكُمْ عِندَ رَبِّكُم . . . ﴾ آل عمران/٧٣.

٢) شرح نهج البلاغة، ابن أبـي الحديد ٣/٨٧.

الثاني: أن تكون نافية، فتدخل على الجملة الاسمية نحو: ﴿ **إنِ الكافِرون إلّا في غرور** ﴾ الملك/٢٠، وعلى الجملة الفعلية نحو: ﴿ **إنْ أَرَدْنا إلّا الحُسنىٰ** ﴾ التوبة/١٠٧

وقول بعضهم: لا تأتي إن النافية إلّا وبعدها (إلّا) كهذه الآيات، أو (لَـمّا) المشدّدة الّتي بمعناها كقراءة بعض السبعة: ﴿ **إنْ كلُّ نفسٍ لـمّا عليها حافِظ** ﴾ الطارق/٤، بتشديد الميم، أي: ما كلّ نفس إلّا عليها حافظ، **مردودٌ** بقوله تعالى: ﴿ **إنْ عِندَكم مِن سلطانٍ بهٰذا** ﴾ يونس/٦٨، ﴿ **قل إنْ أدري أ قريبٌ ما تُوعَدونَ** ﴾ الجن/٢٥.

وقد اجتمعت الشرطية والنافية في قوله تعالى: ﴿ **ولئن زالتا إنْ أمسَكَهُما مِن أحدٍ من بعده** ﴾ فاطر/٤١، الأولى شرطية والثانية نافيةٌ، جواب للقسم الّذي آذنت به اللام الداخلة على الأُولىٰ وجواب الشرط محذوف وجوباً.

وإذا دخلت على الجملة الاسمية لم تعمل عند سيبويه والفرّاء، وأجاز الكسائي والمبرّد إعمالها عمل (ليس) وقرأ سعيد بن جبير: ﴿ **إنْ الّذين تَدعون من دون اللّه عباداً أمثالَكم** ﴾[1] الأعراف/١٩٤، بنون مخفّفة ونصب (عباداً) و (أمثالكم).

الثالث: أن تكون مخفّفة من الثقيلة، فتدخل على الجملتين، فإن دخلت على الاسمية جاز إعمالها خلافاً للكوفيين، دليلنا على الجواز قراءة الحرميَّين وأبي بكر: ﴿ **وَإنْ كُلًّا لَـمَا لَيُوَفِّيَنَّهُم** ﴾[2] هود/١١١، بتخفيف نون (إنّ) وميم (لـمّا) وحكاية سيبويه (**إنْ عَمراً لمنطلِقٌ**).

ويكثر إهمالها نحو: ﴿ **وإنْ كلُّ ذلكَ لَـما متاعُ الحَياةِ الدّنيا** ﴾ الزخرف/٣٥، في قراءة من خفّف (لـمّا). وإن دخلت على الفعلية وجب إهمالها عن العمل، والأكثر

١) الآية: ﴿ إنَّ الّذينَ تدعُونَ مِن دُونِ اللّهِ عِبَادٌ أمثالُكم فَادعُوهُم فَليَستَجِيبُوا لَكُم إن كُنتُم صادِقِينَ ﴾ الأعراف/١٩٤.

٢) الآية: ﴿ وَإنَّ كلًّا لـمّا لَيُوفِّيَنَّهُم رَبُّكَ أعمالَهم إنَّهُ بما يَعمَلُون خَبِيرٌ ﴾ هود/١١١.

كون الفعل ماضياً ناسخاً نحو : ﴿ و إنْ كانَتْ لكبيرةً ﴾ البقرة/١٤٣، و دونه أن يكون مضارعاً ناسخاً نحو : ﴿ و إنْ يَكادُ الَّذينَ كَفَرُوا لَيُزلِقُونَك بِأَبْصارِهِم ﴾ القلم/٥١، و يقاس على النوعين آتفاقاً، و دون هذا أن يكون ماضياً غير ناسخ كقول عاتكة بنت زيد الصحابية :

شُلّت يَمينُكَ إنْ قَتلتَ لَمسلماً   حَلَّتْ عليكَ عقوبةُ المتعمِّد[1]

و لا يقاس عليه خلافاً للأخفش حيث أجاز : (*إن قام لأنا و إن قعدَ لأنتَ*) . و دون هذا أن يكون مضارعاً غير ناسخ كقول بعضهم : (*إنْ يَزينُكَ لَنفسُك و إنْ يَشينُكَ لَهِيَهْ*) و لا يقاس عليها إجماعاً.

وحيث وجدت (إنْ) و بعدها اللام المفتوحة كما في هذه الأمثلة فآحكم بأنَّ أصلها التشديد.

الرابع: أن تكون زائدة للتأكيد، و أكثر ما زيدت بعد (ما) النافية إذا دخلت على جملة فعلية أو اسمية. فمثال الأولى قول النابغة الذبياني :

ما إنْ أتيتُ بشيءٍ أنت تكرَهُهُ   إذَن فلا رفَعَتْ سوطي إليَّ يَدي

و مثال الثانية كقول فروة بن مسيك العبدى :

فما إن طِبُّنا جُبْنٌ ولكن   مَنايانا و دولةُ آخرينا[2]

فيرفع جبن .

و قد تزاد بعد (ما) الموصولة الاسمية كقول جابر الطائي :

يُرجِّي المرءُ ما إنْ لا يراهُ   وتَعرِضُ دون أدناه الخطوبُ

و بعد (ما) المصدرية كقول المعلوط القريعي :

١) أنشدتْه في رثاء زوجها الزبير بن العوام.

٢) صحابي مخضرم، و الطِّبّ: العادة، و الدولة بالفتح في الحرب: أن يُدال لإحدى الفئتين على الأخرى، يقال كانت لهم علينا الدولة. و الدولة بالضم: المال، يقال صار الفَيْءُ بينهم دُولة يتداولونه، يكون مرّة لهذا و مرّة لهذا.

وَرجِّ الفَتىٰ لِلخير ما إنْ رَأيتَه عَلى السِّنّ خيراً لايزالُ يزيدُ[1]

وبعد (ألا) الاستفتاحية كقوله :

ألا إنْ سَرىٰ ليلي فبِتُّ كَئيباً أحاذُر أن تَنْأىٰ النَّوىٰ بغَضُوبا[2]

أَنَّ المفتوحة المشددة النون

على وجهين :

الأوّل: أن تكون حرف توكيد، تنصب الاسم وترفع الخبر، والأصحّ أنّها فرع عن (إنّ) المكسورة، ولكن المكسورة لا تغيّر معنى الجملة، والمفتوحة مع جملتها في حكم المفرد.

فتقع مع معموليها فاعلاً، نحو : (*بلغني أنّك منطلق*) ومفعولاً، نحو : (*علمت أنّك منطلق*) ، ويدخل عليها الجارّ كقوله تعالى : ﴿ **ذلكَ بِأَنَّ اللّهَ لمْ يَكُ مُغيِّراً نِعمَةً أَنْعَمَها علىٰ قومٍ حتّىٰ يُغَيِّروا ما بِأنفُسِهِم** ﴾ الأنفال/٥٣.

ولأجل أنّها فرع عن (إنّ)، صحّ للزمخشري أن يدَّعي أنّ (أَنَّما) بالفتح تفيد الحصر كـ (إنّما) بالكسر، وقد آجتمعتا في قوله تعالى : ﴿ **قُل إنّما يُوحىٰ إلَيَّ أنَّما إلٰهُكُم إلٰهٌ واحِدٌ** ﴾ الأنبياء/١٠٨، فالأولىٰ لقصر الصفة على الموصوف والثانية بالعكس.

والأصحّ أنّها موصول حرفيّ مؤوّلٌ مع معموليه بالمصدر، فإن كان الخبر مشتقّاً، فالمصدر المؤول به من لفظه، فتقدير (*بلغني أنَّك تنطلق*) : (بلغني آنطلاقك)، ومنه : (*بلغني أنَّك في الدار*) ، بآعتبار المتعلّق، والتقدير: بلغني آستقرارك في الدار، لأنّ الخبر في الحقيقة هو المحذوف، وإن كان الخبر جامداً قدِّر بالكَوْن نحو : (*بلغني*

١) على السنّ، أي: مع تقدم السنّ.

٢) غضوب : اسم امرأة، ولهذا لم ينصرف.

أنَ هذا زيدٌ) ، تقديره : (بلغني كونه زيداً) ، لأنّ كلّ خبر جامد يصحّ نسبته إلى المخبر عنه بلفظ الكون .

و اْعلم أنّه تكسر (أنّ) في ثلاثة عشر موضعاً :

الأوّل: عند الابتداء، نحو : ﴿ **إنّ الّذين آمنوا . . .** ﴾ .

الثاني: بعد الموصول، نحو : (***جاءني الّذي إنّ أباه عالم***) .

الثالث: بعد القول، نحو : ﴿ **قالَ إنّه يَقول إنّها بَقرةٌ** ﴾ البقرة/٧١ .

الرابع: بعد القسم، نحو : ﴿ **و العصرِ * إنّ الإنسانَ لفي خُسرٍ** ﴾ العصر/١ ـ ٢ .

الخامس: إذا كان في خبرها اللام، نحو : ﴿ **وَ اللّهُ يَعلمُ إنّكَ لَرَسُولُه** ﴾ المنافقون/١ .

السادس: بعد (ثمّ)، نحو : ﴿ **ثُمّ إنّ عَلينا بَيانَه** ﴾ القيامة/١٩ .

السابع: بعد (كلاّ) نحو : ﴿ **كلاّ إنَّها تَذكِرةٌ** ﴾ عبس/١١ .

الثامن: بعد الأمر في غير مادّة العلم، نحو : ﴿ **ذُق إنّكَ أنتَ العزيزُ الكريم** ﴾ الدخان/ ٤٩ .

التاسع: بعد النهي، نحو : ﴿ **لا تَحزَنْ إنّ اللّهَ مَعَنا** ﴾ التوبة/٤٠ .

العاشر: بعد الدعاء، نحو : ﴿ **رَبَّنا إنّي أسكَنتُ من ذُرّيتي بِوادٍ غيرِ ذي زَرعٍ** ﴾ إبراهيم/٣٧ .

الحادي عشر: بعد النداء، نحو : ﴿ **يا لوطُ إنّا رسُلُ رَبِّكَ** ﴾ هود/٨١ .

الثاني عشر و الثالث عشر: بعد (أما و ألا) كما مرّ، و تفتح في غيرها .

و تخفّف أنّ بالاتّفاق، فيبقىٰ عملها على الوجه الّذي تقدّم شرحه في أنْ الخفيفة .

الثاني: أن تكون لغة في لعلّ كقول بعضهم : (***ائْتِ السُّوقَ أنّكَ تشتري لنا شيئاً***) أي : لعلّك .

و تخفف (أنّ) بالاتفاق، فيبقي عملها على الوجه الّذي تقدّم شرحه في (أن) الخفيفة .

إنَّ المكسورة المشدّدة

علـى وجهيـن :

أحدهما: أن تكون حرف تأكيد، تنصب الاسم و ترفع الخبر، كقولك: (*إنّ زيداً عالـمٌ*) ، وَقد تنصبهما في لغة كقوله:

إذا آسوَدَّ جُنْح اللَيلِ فلتَأْت ولتكن خُطاك خفافاً إنّ حُرّاسَنا أُسداً[١]

و قد تدخل على خبرها (اللام) من شدّة التأكيد، كقوله تعالى: ﴿ **و إنّـي لغفّـارٌ لِـمَـن تابَ و آمَـنَ و عمِـلَ صالحـاً ثُـمّ آهْتَـدىٰ** ﴾ طه/٨٢، و نحو قول عليّ عليه السلام: (**و إنّي إلى لِقاء اللّهِ لَـمُشتاقٌ و لِـحُسنِ ثوابِه لَـمُنتَظِـرٌ راجٍ**)[٢]. و كقول كعب بن زهير:

إنّ الرسولَ لَنورٌ يُستضاءُ به مُهَنَّدٌ من سُيوفِ اللّهِ مَسلولُ

و قد يرتفع بعدها المبتدأ، فيكون آسمها ضمير شأن محذوفاً كقوله عليه و آله الصلاة و السلام: « **إنَّ مِن أشَدِّ النّاس عذاباً يَـومَ القِيامَةِ، الـمُصَـوِّرونَ** »[٣].

و الأصـل (إنّـه)، أي: الشـأن، و الجملة بعدها خبرها. و تخريج الكسائي الحديث على زيادة (مِن) في آسم (إنّ)، يأباه غير الأخفش من البصريين، لأنّ الكلام إيجاب و المجرور معرفة على الأصحّ لإضافته إلى المعرفة، و المعنىٰ أيضاً يأباه، لأنّهم ليسوا أشدّ عذاباً من سائر الناس.

و تخفّف و تعمـل قليلاً و منـه قراءة الحـرميَّين و أبـي بكـر: ﴿ **وَ إنْ كُـلًّا لَـمّا لَـيُوَفِّيَـنَّهم** ﴾ هود/١١١، و تهمل كثيراً كقوله تعالى: ﴿ **إنْ هـٰذان لَسـاحِـرانِ** ﴾ طه/٦٣.

الثاني: أن تكون حرف جواب بمعنىٰ (نعم)، خلافاً لأبـي عبيدة، و يمكن الاستـدلال للجمهـور بقول آبن الزبير لمن قال له: (***لعنَ اللّهُ ناقةً حمَلَتْني إليك***) ،

١) ينسب البيت لعمر بن أبـي ربيعة.

٢) شرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ١٠٥٠، و ابن أبـي الحديد ١٩١/٤.

٣) صحيح مسلم، كتاب اللباس و الزينة.

فقال: (*إنَّ وراكبَها*) ، أي: نعم ولعن راكبها، إذ لا يجوز حذف الاسم و الخبر جميعاً.

وعن المبـرّد أنّه حمل على ذلك قراءة من قرأ: ﴿ إنَّ هـٰذانِ لَسَـٰحِـرانِ ﴾ بتشديد (النون)، أي: نعم هذان لساحران و آعترِضَ بأمرين:

أحـدهما: أن مجيء (إنَّ) بمعنى نعم شاذٌّ، حتّى قيل: إنّه لم يثبت.

ثانيهما: أنّ اللام لا تدخل في خبر المبتدأ، و أجيب عن هذا بأنّها لام زائدة وليست للابتداء، أو بأنّها داخلة على مبتدأ محذوف، أي: (لهما ساحران) و الجملة خبر لـ (هذان)، ويضعّف الأوّل أنّ زيادة اللام في الخبر خاصّة بالشعر، و الثاني أنّ الجمع بين لام التوكيد و حذف المبتدأ كالجمع بين متنافيين، و قيل آسم (إنَّ) ضمير الشأن، و الجملة خبرها و إنّما أُخّرت اللام.

و آعلم: أنّـه قد تفيد (إنّ) مع التـأكيد معنى التعليل نحـو: ﴿ وصَلِّ عَلَيهِـم، إنَّ صَلـوٰتَكَ سَكَـنٌ لَـهُم ﴾ التوبة/١٠٣.

تنبيـه:

تأتـي (إنّ) فعـلاً ماضياً مسنداً لجماعة المؤنث من الأيْن وهو التعب، تقول: (*النساء إنَّ*) ، أي: تعبن، أو من (آن) بمعنى قرب، أو مسنداً لغيرهن علىٰ أنّه من (الأنين) مبنيّاً للمفعول، على لغة من قال في (رُدّ) و (حُبَّ): (رِدَّ) و (حِبَّ) بالكسر تشبيهاً له بـ (قيل) و (بيع)، و الاصل مثلاً، (*أَنَّ زيدٌ في الحبس*) ثمّ قيل: (*إنَّ في الحبس*) ، أو فعل أمرٍ للواحد من الأنين، أو لجماعة الإناث من (آن) بمعنى قربَ، أو للواحدة مؤكَّداً بالنون من (وَأىٰ) بمعنىٰ وعد كقوله:

إنّ هِنْـدُ المليحةُ الحسنـاءَ ... وأيَ مَن أضمرَتْ لِـخِلٍّ وَفاء

أو مركبة من (إنْ) النافية و (أنا) كقول بعضهم: (*إنّ قائمٌ*) و الأصل (*إنْ أنا قائم*) ، فحذفت همزة (أنا) آعتباطاً[1]، و أدغمت نون إنْ في نونها و حذفت ألفها في الوصل.

أنّىٰ

كلمة تدلّ إذا ٱبتدئ بها في الكلام على المسألة عن الوجوه، فكأنّ القائل إذا قال لرجلٍ: أنّى لك هذا المال؟ يريد من أيّ الوجوه لك؟ ومنه قوله تعالى: ﴿ **قالَ يا مَريَمُ أنَّىٰ لكِ هٰذا قالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللّٰه** ﴾ آل عمران/٣٧. وهي مقاربة للمعنى لـ (كيف) و (أين).

وتأتي للمكان، إمّا مجرّداً كقول عليٍّ عليه السلام: (**خُذِ الحِكْمةَ أنَّىٰ كَانت**)[٢] أو مع الاستفهام، كقول أبي فراس:

أنَّىٰ يَزيدُكُم في مَفْخَرٍ عَلَمٌ؟ وَفي الخلافِ عَلَيكُم يَخْفقُ العَلَمُ

أَوْ

حرف عطف[١]، ذكر لها المتأخّرون معان ٱنتهت إلى ٱثني عشر معنىً:

الأوّل: الشكّ، نحو: ﴿ **لَبِثْنا يوماً أوْ بَعضَ يوم** ﴾ المؤمنون/١١٣.

الثاني: الإبهام، نحو: ﴿ **وَ إنَّا أو إيّاكُم لَعَلىٰ هُدًى أَوْ في ضَلالٍ مُبينٍ** ﴾ سبأ/٢٤، الشاهد في الأولىٰ.

الثالث: التخيير، وهي الواقعة بعد الطلب وقبل ما يمتنع فيه الجمع، نحو: (*تزَوَّجْ هِنداً أو أختَها*) و (*خُذ من مالي ديناراً أو درهماً*).

الرابع: الإباحة، وهي الواقعة بعد الطلب وقبل ما يجوز فيه الجمع نحو: (*جالس العلماء أو الزّهاد*). و (*تعلّم الفقه أو النحو*).

وذكر ٱبن مالك أنَّ أكثر وقوع (أو) للإباحة في التشبيه نحو: ﴿ **فَهِيَ كَالحِجارَةِ**

---

١) أي: لغير علّةٍ.

٢) شرح نهج البلاغة، ٱبن أبي الحديد ٤/٢٧٨.

أو أشدُّ قَسوَةً ﴾ البقرة/٧٤، وفي التقدير و التقريب نحو : **﴿ فكانَ قابَ قوسَينِ أو أدنَىٰ ﴾** النجم/٩، فلم يخصّها بالمسبوقة بالطلب، و الصحيح أنّها بمعنى (بل) للترقّي، أي : بل هي أشدّ، و بل أدنىٰ منه.

الخامس: الجمع المطلق كالواو، قاله الكوفيون و الأخفش و الجرمي، و آحتجّوا بقول توبة :

وَقَد زَعَمَتْ لَيلىٰ بِأنَيَ فاجِرٌ لِنَفسي تُقاها أو علَيها فُجورُها

أي : وعليها فجورها، وهو مثل قوله تعالى : **﴿ لها مَا كسَبَت وعَلَيها ما آكتَسَبت ﴾** البقرة/٢٨٦ . و أكثر ما ورد ذلك في الشعر.

السادس: الإضراب كـ (بل)، فعن سيبويه إجازة ذلك بشرطين :

أحدهما: تقدُّم نفي أو نهي عليها.

و الآخر: إعادة العامل، نحو : ***(ما قام زيدٌ أو ما قام عمرٌو)*** و ***(لا يقُم زيدٌ أو لا يقُم عمرٌو)*** .

و نقله عنه آبن عصفور و يؤيّده أنّه قال في : **﴿ و لا تطع منهم آثِماً أو كفوراً ﴾** الإنسان/٢٤، لو قلت : أو لا تطع كفوراً، آنقلب المعنى، يعني : أنّه يصير إضراباً عن النهي الأوّل و نهياً عن الثاني فقط.

و قال الكوفيون و أبو علي و أبو الفتح و آبن برهان تأتي للإضراب مطلقاً، و لا يبعد صحّة ذلك لوروده في القرآن في قوله تعالى : **﴿ و أرسَلناه إلى مائةِ ألفٍ أو يَزيدون ﴾** الصافات/١٤٧، **﴿ فهِي كالحجارة أو أشدُّ قسوةً ﴾** البقرة/٧٤.

السابع: التقسيم، نحو : ***(الكلمة آسم أو فعل أو حرف)*** ذكره آبن مالك في منظومته الصغرى (الكافية) وفي شرح الكبرى، ثمّ عدل عنه في التسهيل و شرحه فقال : تأتي للتفريق المجرَّد من الشكّ و الإبهام و التخيير، و أمّا هذه الثلاثة، فإنّ مع كلٍّ منها تفريقاً مصحوباً بغيره، و مثّل بنحو : ***(إنْ يكُنْ غنيًا أو فقيراً)*** ، و قال : هذا أولىٰ من التعبير بالتقسيم، لأنّ آستعمال الواو في التقسيم أجود، نحو : ***(الكلمة***

اسم و فعل و حرف).

و لا نعرف لهذا العدول فرقاً. و عدل غيره عن العبارتين، فعبّر بالتفصيل، و الكلّ واحد و التعبير بالتقسيم أحسن.

الثامن: أن تكون بمعنى (إلاّ) في الاستثناء، و هذه ينتصب المضارع بعدها بأنْ مضمرة كقولهم: (*لأقتُلنّه أو يُسلِمَ*) ، أي: إلاّ أنْ يسلم. وفي الصحيفة السجّادية: (**فإنَّ نفسي هالِكةٌ أو تعصِمَها**)[1]، أي: إلاّ أن تعصمَها.

التاسع: أن تكون بمعنى (إلى) و هذه كالّتي قبلها في انتصاب المضارع بعدها بأن مضمرة، نحو:

لأستَسْهِلَنَّ الصَّعبَ أو أُدرِكَ المُنى ... فما انقادَت الآمالُ إلَّا لِصابر

و منه قول الحمّاني:

ثقلان لَن يَتَفرّقا أو يُطفيا ... بالحوضِ مِن ظَمأ الصُدور غليلا

أي: إلى أنَ يطفيا.

تنبيه:

التحقيق أنّ (أو) موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء، و هو الّذي يقوله المتقدّمون، و قد تخرج إلى معنى (بل) و إلى معنى (الواو) و أمّا بقية المعاني فمستفادة من القرائن الخارجية.

١) للأمام زين العابدين (ع) في دعاء مكارم الأخلاق. وشرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ١٣٨.

أَيْ: بالفتح و السكون

علىٰ وجهين:

الأوَّل: حرف لنداء البعيد أو القريب أو المتوسط علىٰ خلافٍ في ذٰلك كقول كثيّر عزّة:

ألم تسمعي أيْ عبدَ في رَونقِ الضُحا بكاء حماماتٍ لهنَّ هديرُ

وفي الدعاء: (**أيْ رَبِّ جَلِّلني بِسَتْرِكَ وَ اعفُ عَن تَوْبيخي بكَرَمِ وَجْهِكَ**)(١).

و قد تمدُّ ألفها فيقال: (*آي*)، فحينئذ تكون لنداء البعيد.

و الثاني: حرف تفسير، تقول: (**عندي عسجدٌ أيْ ذهبٌ**) و (**غضنفرٌ أيْ أسدٌ**) و ما بعدها عطف بيان لما قبلها أو بدل لا عطف نسق، خلافاً للكوفيين و صاحبَي (المستوفي(٢) و المفتاح)(٣).

و تقعُ تفسيراً للجمل كما تقع تفسيراً للمفرد نحو: (*رَماني أيْ شتمني*).

إيْ: بالكسر و السكون

حرف جواب بمعنى (نعم)، فتكون لتصديق المخبر و لإعلام المستخبر و لوعد الطالب، فتقع بعد (قام زيدٌ) و (هل قام زيدٌ ؟) و (أكرِم زيداً) و نحوهن، كما تقع (نعم) بعدهن.

وزعم ابن الحاجب أنّها إنّما تقع بعد الاستفهام نحو: ﴿ **و يَستَنبِئونك أَحَقٌّ هو، قل إي وَ ربِّي إنّه لحقٌّ و ما أنتم بمعجزين** ﴾ يونس/٥٣.

و لا تقع عند الجميع إلّا قبل القسم، و إذا قيل: (*إي و اللّه*) ثمّ أُسقطتِ الواو،

١) من دعاء للإمام زين العابدين عليّ بن الحسين عليه السلام المعروف بدعاء أبي حمزة الثمالي.
٢) المستوفى: كتاب في النحو للقاضي كمال الدين عليّ بن الحكم الفرخان.
٣) و المفتاح: هو كتاب مفتاح العلوم للسكاكي.

جاز سكون الياء و فتحها، و حذفها و علىٰ الأوَّل فيلتقي ساكنان علىٰ غير حدِّهما.

أيـا

حرفٌ *لنداء البعيد*، كقول قيس آبن الملـوَّح:

أيا جَبلَيْ نَعمانَ باللّهِ خـلِّيا نَسيمَ الصَبا يَخلُص إلـيَّ نسيمُها

و قد تُبدل همزتها هاءً كقوله:

فَأصاخَ يَرجُو أن يكونَ حَياً وَ يَقول من فَرَحٍ هَيَا رَبّـا [1]

اَيْـمُن

المختصُّ بالقسم، *آسمٌ* لا حرف، خلافاً للزجّاج و الرمّاني، مفرد مشتقٌّ من اليُمن و هو البركة، و همزته وصل، لا جمع يمين و همزته قطع، خلافاً للكوفيين.

و يلزمه الرفع بالابتداء، و حذف الخبر و إضافته إلى آسم اللّه سبحانه و تعالٰى، خلافـاً لابن درستويهِ في إجازة جـرِّه بحرف القسَم، و خلافاً لابن مالك في جواز إضافته إلىٰ الكعبة و كاف الضمير.

و جـوَّز آبن عصفور كونه خبراً و المحذوف مبتدأ، أَي: قَسَمِي اَيْـمُن اللّه.

و قد تحذف النون فيقال: أَيْمُ اللّه، كما في نهج البلاغة[2]: (**و أَيْـم اللّه، ما كان قوم قطّ في غضِّ نعمةٍ من عيشٍ فزال عنهم إلاَّ بذنوب آجترحوها**).

١) ينسب للراعي النميري.

٢) شرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ٥٧٩، و آبن أبـي الحديد ٢ / ٥٠٤.

أَيْـنَ

ظرف مكانٍ متضمِّن معنىٰ الاستفهام ، مبنيٌّ علىٰ الفتح و الأكثر أَنْ تكون خبراً كقول عليٍّ عليه السلام: (**أَيْـنَ العمالقة و أبناء العمالقة، أَين الفراعنة و أبناء الفراعنة**)[١].

و قد يُجـرُّ بـ (مِن)، فيقال (مِنْ أَين)، كقول سيّد الساجدين عليّ بن الحسين عليهما السلام في دعاء أسحار شهر رمضان: (**مِن أينَ لي الخيـرُ يارَبّ و لا يُوجد إلّا مِن عندك و مِن أينَ لي النجاةُ و لا تُستَطاعُ إلّا بك**)[٢].

و قد تلحقها (ما) فتضمَّن معنىٰ الشرط و تجزم فعلين نحو: ﴿ **أَيْنَـمَا تَكُـونُوا يُـدْرِكْـكُم المـوت** ﴾ النساء/٧٨.

أَيّ: بفتح الهمزة و تشديد الياء

اسم يأتـي علىٰ خمسـة أوجـه : (شرط) و (آستفهـام) و (موصول) و (دالٍّ علىٰ معنىٰ الكمال) و (أن يكون وُصلةً إلى نداء ما فيه ـ أل ـ).

فالشرط نحو: ﴿ **أَيّاً مَـا تَـدْعُوا فَلَـهُ الأَسْـمَاءُ الـحُسْنَـىٰ** ﴾ الإسراء/١١٠ و ﴿ **أَيَّـمَا الأَجَـلَيْـنِ قَضَـيْتُ فَـلاَ عُـدْوَانَ عَلَـيَّ** ﴾ القصص/٢٨.

و الاستفهـام نحـو: ﴿ **أَيُّـكُمْ زَادَتْـهُ هـٰذِهِ إِيمـانـاً** ﴾ التوبـة/١٢٤، ﴿ **فَبِـأَيِّ حَدِيـثٍ بَعْـدَهُ يُـؤْمِنُـونَ** ﴾ المرسلات/٥٠ و نسِبَ إلى أمير المؤمنين عليه السلام قوله:

مُحَمَّد النَّبِيُّ أخي وَصِنْوي   وَحَمْزَةُ سَيِّدُ الشُّهداءِ عَمّـي
وَجَعْفَر الَّذي يُضْحي وَيُمسي   يَطيرُ مَعَ الـمَلائِكَةِ آبْنُ أُمّي
وَبِنْتُ مُحَمَّدٍ سَكَني وَعِرْسي   مَنُوطٌ لَـحْمُها بِدَمي وَلَـحْمي

١) شرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ٥٩٤، و آبن أبـي الحديد ٢/٥١٤.
٢) كتاب مفاتيح الجنان للشيخ عباس القمّي.

وَسِبْطا أَحْمَدَ وَلَدايَ مِنها فَأَيُّكُمْ لَهُ سَهْمٌ كَسَهْمي؟

و الموصول نحو: ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمٰنِ عِتِيّاً ﴾ مريم/٦٩، التقدير: (لننزعن الَّذي هو أشدُّ)، قاله سيبويهِ و خالفه الكوفيون و جماعة من البصريين، لأَنَّهم يَرَوْنَ أَنَّ أَيّاً الموصولة معربة دائماً كالشرطية و الاستفهامية.

قال الزَّجاج: ما تبيَّن لي أَنَّ سيبويهِ غلط إلاّ في موضعين، هٰذا أَحدهما، فإنَّه يُسلِّم أَنَّها تعرب إذا أُفردت عن الإضافة فكيف يقول ببنائها إذا أُضيفت؟ انتهى.

و زعم هؤلاء أَنَّها في الآية آستفهامية، و أَنَّها مبتدأ، و (أَشَدُّ) خبر، ثمّ آختلفوا في مفعول (ننزع)، فقال الخليل: محذوف و التقدير: (لننزعنَّ الفريق الَّذي يقال فيهم: أَيُّهم أَشَدُّ).

و قال يونس: هو الجملة و عُلِّقتْ (ننزع) عن العمل كما في: ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الحِزْبَيْنِ أَحْصىٰ ﴾ الكهف/١٢.

و قال الكسائي و الأخفش: كلّ شيعةٍ، و (مِن) زائدة وجملة الاستفهام مستأنفة و ذلك على قولهما في جواز زيادة (مِن) في الإيجاب.

و نظيره في ذلك قول عليّ عليه السلام في طلحة و الزبير (**أَلا تُخْبِراني أَيُّ شَيْءٍ لَكُما فِيهِ حَقٌّ دَفَعْتُكُما عَنْهُ؟**)[١] (فأي شيء) آستفهام يراد به النفي وضع موضع المفعول الثاني.

و الدالَّة علىٰ معنىٰ الكمال تقع صفة للنكرة نحو: (*زيدٌ رجلٌ أَيُّ رجلٍ*)، أَي: كامل في صفات الرجال، و حالاً للمعرفة كـ (*مررتُ بعبد الله أَيَّ رجلٍ*).

و ما يكون وصلةً إلىٰ نداء ما فيه (أل) نحو: (*يا أَيُّها الرجلُ*).

و زعم الأخفش أنّ (أَيّاً) لا تكون وُصلة و أنَّ هٰذه موصولة، حذف صدر صلتها و هو العائد، و المعنىٰ (يا من هو الرجل). وردَّ بأنَّه ليس لنا عائد يجب

١) شرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ٦٥٦، و آبن أبي الحديد ٣/٣.

حذفه، و لا موصول آلتزم كون صلته جملة آسمية، و له أَنْ يُجيبَ عنهما بأنَّ (ما) في قولهم: (*لا سيَّما زيدٌ*) بالرفع كذلك.

و التحقيق أن الَّتي بعد حرف النداء، موصولة تارةً و وصلية أُخرىٰ، أَمَّا الموصولة فهي الَّتي يقع بعدها آسم تامٌّ، نحو: (*يَا أَيُّهَا الرجلُ*) و المعنىٰ (يا من هو الرجل)، و أَمَّا الوصلية فهي الَّتي يقع بعدها الموصول، كقوله تعالىٰ: ﴿ **قُـلْ يَا أَيُّـها الَّـذين هَـادُوا** ﴾ الجمعة/٦.

و لا تكون (أيّ) غير مذكور معها مضافٌ إليه البتّة إلاّ في النداء و الحكاية يقال: (*جاءني رجلٌ*) فتقول: (*أيٌّ يا هذا ؟*) و (*جاءني رجلان*) فتقول: (*أيّان ؟*) و (*جاءني رجالٌ*) فتقول: (*«أيُّون ؟*) .

حـرف البـاء

البـاء المفردة

حرف جـرّ لأربعة عشـر معنى :

الأوّل: الإلصاق، قيل: وهو معنى لا يفارقها، فلهٰذا آقتصر عليه سيبويهِ، ثمّ الإلصاق:

حقيقي كـ (*أمسكتُ بزيدٍ*) إذا قبضت شيئاً من جسمه أو على ما يحبسه من يدٍ أو ثوبٍ أو نحوهما. ولو قلت (*أمسكتُه*) آحتمل ذلك، وآحتمل أنْ تكون منعته من التصرف.

ومجـازي نحو: (*مـررتُ بزيدٍ*) أي أَلصقت مروري بمكان يقرب من زيدٍ، وعن الأخـفش أنَّ المـعـنىٰ: (مررت علـىٰ زيدٍ)، بدليل: ﴿ **وإنَّـكُم لَـتَمـرُّونَ عَلَيْهِـم مُصْبِحِيـن** ﴾ الصافات/١٣٧.

الثاني: التعدية وتُسمّى (باء النقل) أيضاً، وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولاً وأكثر ما تعدِّي الفعل القاصر، تقول في ذهب زيدٌ: (*ذهبتُ بزيدٍ*) كما تقول: (*أذهبتُ زيداً*) ومنه: ﴿ **ذَهَـبَ اللّهُ بِنُـورِهِـم** ﴾ البقرة/١٧.

الثالث: الاستعانة، وهي الداخلة علـىٰ آلة الفعل نحو: (*كتبتُ بالقلمِ*).

قيل: ومنه باء البسملة، لأنَّ الفعل لا يتأتّى علىٰ الوجه الأكمل إلّا بها.

الـرابـع: السببيّة، نحو: ﴿ **إنَّـكُم ظَلَمْتُـم أنْـفُسَكُم بِاتِّـخاذِكُـم العِجْـلَ** ﴾ البقرة/٥٤ ﴿ **فكـلاًّ أخَذنـا بِـذَنبه** ﴾ العنكبوت/٤٠ و قوله:

قَد سُقيتْ آبالُهم بِالنّار وَ النارُ قد تُشفي مِن الأوار[١]

الخامس: المصاحبة، نحو: ﴿ يَا نُوحُ ٱهْبِطْ بِسَلامٍ مِنّا ﴾ هود/٤٨، أي: مع السلام و قول علـيٍّ عليه السلام: (**أرسلَهُ بحُجَّةٍ كافِيَةٍ وَ مَوْعِظَةٍ شَافِيَةٍ**)[٢].

السادس: الظرفية، إمَّا مكاناً نحو: ﴿ **وَلَقَد نَصَرَكُمُ اللّهُ بِبَدْرٍ و أنْتُم أذِلَّة** ﴾ آل عمران/١٢٣ و نحو قول الحميري:

وقام محمدٌ بغدير خمٍّ فنادى مُعلِناً صوتاً نديّا

و إمَّا زماناً نحو: ﴿ **نَجَّيناهُم بِسَحَرٍ** ﴾ القمر/٣٤.

و إمَّا غيرهما نحو: ﴿ **وَ قَدْ دَخَلُوا بِالكُفْرِ** ﴾ المائدة/٦١. أي: في الكفر.

السابع: البدل، كقول العنبري:

فلَيتَ لي بِهِمُ قوماً إذا رَكِبوا شَنُّوا الإغارةَ فُرساناً ورُكْبانا

قوله (بهم) أي: بدلاً منهم.

الثامن: المقابلة، وهي الداخلة علىٰ الأعواض نحو: (*آشتريته بألفٍ*) و (*هٰذا بذاك*) ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ **أُدخلوا الجنّةَ بما كُنتم تَعملون** ﴾ النحل/٣٢ و منه قول دعبل الخزاعي:

بِعتُم بدُنيا غيرِكم جَهلًا بكم عِزَّ الحياةِ وإنّه لَنفيسٌ

التاسع: المجاوزة كـ (عن)، فقيل: تختصُّ بالسؤال نحو: ﴿ **فَٱسْأَلْ بِهِ خَبِيراً** ﴾ الفرقان/٥٩، بدليل ﴿ **يَسْأَلُونَ عَنْ أَنْبَائِكُم** ﴾ الأحزاب/٢٠.

و قيل لا تختصُّ به، بدليل قوله تعالىٰ: ﴿ **يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِم**

١) الأوار: العطش. و المعنى: إذا وردت إبلهم لتشربَ. ورأى أصحاب الماء وسمها عرفوا أصحابها فخلوا بينها و بين الماء تكريماً لهم. فقوله (سقيت بالنار) أي: تُركت تشرب بسبب النار الّتي وسمت بها بأسماء أصحابها و لولا وسمها ماشربت.

٢) شرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ٥١٤، و آبن أبي الحديد ٢ / ٤٧٣.

﴿ وَبِأَيْمَانِهِم ﴾ الحديد/١٢، أي: وعن أيمانهم.

وتأوّل البصريون ﴿ فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيراً ﴾ الفرقان/٥٨ علىٰ أنَّ الباء للسببيَّة، وزعموا أَنَّها لا تكون بمعنىٰ (عن) أصلاً، وفيه بُعْدٌ، لأنَّك إذا قلتَ (سُئِلْتَ بِسَبَبِهِ) لا يستقيم المعنىٰ إلاَّ علىٰ تقدير معنىٰ المجاوزة، وكذا لا يستقيم المعنىٰ في الآية إلاَّ علىٰ هٰذا التقدير، إذ المجرور بالباء فيها المسؤول عنه، و(خبيراً) حال أو تمييز فالمعنى: (فاسأل عنه خبيراً).

العاشر: الاستعلاء، نحو: ﴿ مَنْ إنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ يُؤَدِّهِ إلَيْكَ ﴾ آل عمران/٧٥ أي: علىٰ قنطارٍ بدليل ﴿ هَلْ آمَنُكُم عَلَيْهِ إلاّ كَمَا أَمِنْتُكُمْ عَلَىٰ أَخِيهِ مِنْ قَبْلُ ﴾ يوسف/٦٤ ومنه قول راشد بن عبد ربّه:

أَرَبٌّ يَبُولُ الثُّعْلُبانُ بِرَأْسِهِ

بدليل تمامه:

لَقَد هانَ مَن بالَتْ عليه الثَعالِبُ

الحادي عشر: التبعيض، أثبتَ ذلك الأصمعي والفارسي والقتبي وابن مالك، قيل: والكوفيون، وجعلوا منه: ﴿ عَيْناً يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللّهِ ﴾ الإنسان/٦. وقول أبي ذؤيب الهذلي:

شربْنَ بِماء البحرِ ثمّ تَرفَّعَتْ ... مَتى لُججٍ خُضرٍ لَهنَّ نَئيجُ

الثاني عشر: القَسَم، وهي أصل أحرفه، ولذلك خُصَّتْ بجواز ذكر الفعل معها نحو: (***أُقسم باللّه لأفعلنّ***)، ودخولها على الضمير نحو: (***بك لأفعلَنّ***)، واستعمالها في القَسَم الاستعطافي نحو: (***باللّه هل قامَ زيدٌ***) أي: أسألكَ باللّه مستحلفاً.

الثالث عشر: الغاية، نحو: ﴿ وَقَدْ أَحسَنَ بي ﴾ يوسف/١٠٠، أي: إليَّ، وقيل: ضُمِّن (أحسن) معنى (لَطف).

الرابع عشر: التوكيد، وهي الزائدة، وتقع في ستة مواضع:

الأوّل: الفاعل، و زيادتها فيه إمّا واجبة و إمّا غالبة و إمّا ضرورة:

فالواجبة، في صيغة التعجّب نحو: (*أَحْسِنْ بزيدٍ*) وذلك في قول الجمهور إنّ الأصل (أحسنَ زيدٌ)، بمعنى صار ذا حُسنٍ، ثمّ غُيِّرَتْ صيغة الخبر إلىٰ الطلب، و زيدت (الباء) إصلاحاً للّفظ، و أمّا إذا قيل بأنّه أَمرٌ لفظاً و معنًى، و إنّ فيه ضمير المخاطب مستتراً، فالباء مُعدِّية مثلها في (*اُمْرُرْ بزيدٍ*).

و الغالبة، في فاعل كفىٰ نحو قول علي عليه السلام: ﴿ **كَفَىٰ بِاللّٰهِ شَهِيداً** ﴾ الرعد/٤٣، و نحو: (**كفىٰ بالقَناعة مُلْكاً و بِحُسْنِ الخُلْقِ نَعِيماً**)[1].

و قال الزجّاج: دخلت في ﴿ **كَفَىٰ بِاللّٰهِ شَهِيداً** ﴾ لتضمُّن (كفىٰ) معنىٰ اكتفِ.

قالوا: و مِن مَجيء فاعل (كفىٰ) مجرَّداً عن الباء قول سحيم:

عُميرَةَ وَدِّعْ إن تجَهَّزت غازياً   كفىٰ الشَّيبُ والإسلام للمرءِ ناهِياً

و وجه ذلك ـ على ما اخترناه ـ أنَّه لم يستعمل (كفى) هنا بمعنىٰ (اكتفِ) بل استعمل بمعنىٰ (الكفاية).

و لا تزاد الباء في فاعل (كفى) الّتي بمعنى (أجزأ) و (أغنى) و لا الّتي بمعنى (وقى) و الأولى متعدّية لواحد كقوله:

قليلٌ منكَ يَكفيني ولكنْ   قَليلكَ لا يُقالُ له قليلُ

و الثانية متعدّية لاثنين كقوله تعالى: ﴿ **و كَفَى اللّٰهُ المؤمنينَ القِتالَ** ﴾ الأحزاب/٢٥.

و الضرورة مختصَّة بالشعر كقول عمرو بن ملقط:

مَهْما لِيَ اللَّيلَة مَهما لِيَهْ

أَوْدَىٰ بِنَعْلَيَّ و سِرْبَالِيَهْ[2]

أودىٰ أي: ذهبَ.

و قال ابن الحاجب: الباء فيه معدِّية كما تقول: (**ذهبَ بنعلَيّ**)، و لم يتعرض لشرح

١) شرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ١١٨٨، و ابن أبي الحديد ٣٤٢/٤.

٢) و الشاهد فيه: زيادة الباء في فاعل (أودى) و هو: بنعليَّ.

الفاعل، وعلامَ يعود إذا قدّر ضميراً في (أودىٰ) ويصحّ أن يكون التقدير (أودىٰ هو) أي : مودٍ .

الثاني: *ممّا تزاد فيه الباء:* المفعول نحو : ﴿ **وهُزِّي إليكِ بِجِذعِ النَّخلَةِ** ﴾ مريم/٢٥ ، وكقول النابغة الجعدي :

نَضربُ بالسَّيفِ ونَرجُو بالفَرجِ [1]

الشاهد في الثانية ، أي نرجو الفرج وهو زيادة الباء في المفعول به، وأمّا الأولىٰ فللاستعانة .

واختلف في : ﴿ **وَلا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُم إلىٰ التَّهْلُكَةِ** ﴾ البقرة/١٩٥ ، فقيل : زائدة دخلت علىٰ المفعول، وقيل المعنىٰ : (لا تلقوا أنفسكم إلىٰ التهلكة بأيديكم) بحذف مفعول (لا تلقوا) فالباء للآلة كما في قولك : (*كتبتُ بالقلم*) أو المراد بسبب أيديكم كما يقال : (*لا تُفسِدْ أمرَكَ برأيِكَ*) .

وقد زِيدتْ في مفعول (كفىٰ) المتعدية لواحد، ومنه الحديث « **كَفىٰ بالمَرءِ إثْماً أنْ يُحدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمعَ** »[2]، وقوله :

فَكَفىٰ بِنا فَضلًا علىٰ مَنْ غَيرُنا ... حُبُّ النَّبيِّ مُحمدٍ إيَّانَا[3]

وقيل : إنّما هي في البيت زائدة في الفاعل وقال المتنبّي :

كفىٰ بجِسمي نُحولاً أنَّنِي رَجلٌ ... لَولا مُخاطَبَتِي إيَّاكَ لَمْ تَرَنِي

١) قبله :

نحن بنو جعدة أرباب الفلج ... نحن منعنا سيله حتّى اعتلج

والفلج : الماء الجارى، وهو في هذا الرجز موضع لبني جعدة، ولعله المسمّى اليوم بالافلاج والشاهد فيه زيادة الباء في المفعول به . وقيل : ضمن (نرجو) معنى نطمح ، فتعدّى بالباء .

٢) سنن أبي داود ٢٩٨/٤، وصحيح مسلم، المقدمة .

٣) نسب هذا البيت إلى حسان بن ثابت وكعب بن مالك وغيرهما .

الثالث: *ممّا تزاد فيه الباء*: المبتدأ، و ذلك في قولهم: (**بِحَسْبِكَ درهَمٌ**) و (**كيفَ بكَ إذا كانَ كذا**) و منه عند سيبويهِ: ﴿ **بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ** ﴾ القلم/٦.

و قال أبو الحسن: (بأيّكم) متعلّق بآستقرار محذوف مخبر به عن (المفتون)، ثمّ اختلف، فقيل: (المفتون) مصدر بمعنىٰ الفتنة، و قيل: الباء ظرفية، أي: (في أيّ طائفة منكم المفتون).

الرابع: الخبر، و هو:

غير موجب، فيقاس عليه نحو: ﴿ **وَمَا اللّهُ بِغَافِلٍ عَمّا تَعْمَلُونَ** ﴾ البقرة/٧٤، وفي نهج البلاغة (**ليسَ فَناءُ الدّنيا بعدَ آبتِداعِها بِأعجَب من إنشائِها و آختِراعِها**)[1].

وموجب فيتوقّف على السماع، و هو قول الأخفش و من تبعه، و جعلوا منه قوله تعالىٰ: ﴿ **جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا** ﴾ يونس/٢٧، و الأولىٰ تعليق (بمثلها) بآستقرار محذوف هو الخبر.

الخامس: الحال المنفي عاملها كقول القحيف العقيلي:[2]

فَما رَجَعَتْ بِخائِبَةٍ رِكابُ حَكِيمُ بْنُ الْمُسَيَّبِ مُنْتَهاها

أي: فما رجعت خائبةً، ذكر ذلك آبن مالك. وخالفه أبو حيّان، وخرّج البيت علىٰ أنَّ التقدير (بحاجة خائبة).

السادس: التوكيد بالنفس و العين، و جعل منه بعضهم قوله تعالىٰ: ﴿ **وَالمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ** ﴾ البقرة/٢٢٨، و فيه نظر، إذْ حقُّ الضمير المرفوع المتّصل المؤكَّد بالنفس أو بالعين أنْ يؤكَّد أوّلاً بالمنفصل نحو: (*قُمتم أنتم أنفسُكم*).

و آعلم: أنّه قد تجيء الباء للتقابل بمعنى كون شخص مقابلاً لشخص آخر كما في نهج البلاغة (**فَاتَّقُوا اللّهَ الَّذي أَنْتُم بِعَيْنِهِ**)[3].

١) شرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ٧٤٩، و آبن أبي الحديد ٣/٢١١.
٢) و آبن المسيب في البيت هو أحد بني قشير.
٣) شرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ٦٠٢، و آبن أبي الحديد ٢/٥٢٢.

و قد تجِيء للتفدية، كقول الصنوبري:

بأبي عترةَ النبيِّ وأُمّي سَدَّ عنهم مُعانِدٌ أصماخا

و قول مهيار في علـيٍّ عليه السلام:

بِنفسي مَنْ كَانَتْ مَعَ اللهِ نَفْسُهُ إِذا قَلَّ يَوْمَ الحَقِّ مَنْ لَمْ يُجَازِف

تنبيـه:

مذهب البصريين أَنَّ أحـرف الجـرِّ لا ينوب بعضها عن بعض بقياس، كما أَنَّ أَحرف الجزم و أحرف النَّصب كذلك. و ما أوهم ذلك فهو عندهم: إمَّا مُـؤَوَّل تأويلاً يقبله اللفظ كما قيل في: ﴿ **وَلأُصَـلِّبَنَّـكُم فِـي جُـذُوعِ الـنَّخْـلِ** ﴾ طه/٧١، إنَّ (في) ليست بمعنى (علىٰ) و لكن شبه المصلوب لتمكّنه من الجذع بمن حلّ في الشيء، و إمّـا على تضمـين الفعـل معنى فعـلٍ يتعـدّى بذلك الحرف كما ضمّن بعضهم (شربن) في قول أبـي ذؤيب الهذلي:

شرِبْنَ بماء البحر ثمّ ترفعت متى لُججٍ خُضرٍ لهُنَّ نئيجُ

معنىٰ روينَ، و إمّا على شذوذ إنابة كلمة عن أخرىٰ، و هذا الأخير هو مجمل الباب كلّه عند أكثر الكوفيين و بعض المتأخّرين.

بِئْـسَ

فعل جامد جيء به *للذَّمّ*، نظير ساء، و يقع بعده آسمان مرفوعان أوّلهما الفاعل و ثانيهـما المخصـوص بالـذَّمّ كقـوله تعالى: ﴿ **وَلا تَنابـزوا بالألقـاب، بِئـس آلاسمُ الفسـوقُ بعد الإيمـان** ﴾ الحجرات/١١. و كقول عليٍّ عليه السلام: (**بِئسَ الزادُ إلى الـمَعاد العُدوانُ عَلىَ العِباد**)[١].

١) غرر الحكم ص ٣٤٢ و شرح نهج البلاغة لابن أبـي الحديد ٣٣٩/٤.

و قد يحذف المخصوص لوجود القرينة نحو : ﴿ جَهَنَّـمَ يَصْلَـوْنَهَا وَ بِئْـسَ القَـرَارُ ﴾ إبراهيم/ ٢٩ ، أي : بئسَ القرار جهنم .

بَجَـلْ

علـىٰ وجهـين :

حـرف بـمعنىٰ : نعـم .

و آسـم و هـو علـى وجهـين :

آسـم فعـل بـمعنى يـكفي .

و آسـم مرادف لـ (حَـسْب) ويقـال على الأوَّل: (**بَجَلني**) أي : يكفيني و هو نادرٌ، وعلىٰ الثاني : (*بَـجَلي*) أي : حسبي ، قال طرفة بن العبد :

أَلَا إِنَّني أُشـرِبْتُ أَسْودَ حَالِكاً   ألا بَجَلي مِن ذا الشَّرابِ أَلا بجَل[١]

بَـعْد : بفتح الباء و سكون العين

ظرف للزمان و غيره ، و له ثـلاث حالات :

إمّا أنْ يُـذكر معه المضاف إليه .

و إمَّا أنْ يكون منسيّاً أو منويّاً ، فهو علىٰ الأولَين معرب .

وعلىٰ الثالث مبني علىٰ الضَّم ، نحو : (***جاء زيدٌ بعد العصر أو بعد عمرو***) ، و نحو : (***اجتمع الناس و يجيء الأمير بعداً***) أي : بعدهم ، (***اجتمعوا في الصباح و يجيء الأمير بعداً***) أي : بعدهم ، و نحو قول علـيّ عليه السلام في عائشة : (**و لها بعدُ حرمتها**

١) و الحالك : شديد السواد. و قصد الشاعر بـ (أسود حالكاً) كأس المنية أو السمّ.

الأولىٰ و الحساب علىٰ اللّه)[1] أي: بعد خروجها علىٰ إمامها في واقعة الجمل، لها حرمتها الأولىٰ في الدُّنيا و حساب أعمالها علىٰ اللّه.

بَـلْ

حـرف *إضـراب*، فإنْ تلاها جملةٌ كان معنىٰ الإضراب:

إمَّــا الإبـطال نحــو: ﴿ **وَ قَـالُـوا ٱتَّخَـذَ الـرَّحْمٰـنُ وَلَـداً سُبْـحَـانَـهُ، بَـلْ عِبَـادٌ مُكْـرَمُـونَ** ﴾ الأنبياء/٢٦، أي: بَلْ هم عبادٌ مكرمون.

و إمّـا الانتقـال، نحـو: ﴿ **قَد أَفلَـحَ مَن تَزَكَّـىٰ * وَ ذَكَر ٱسْمَ رَبِّـه فَصَـلَّىٰ * بَلْ تُـؤْثِرونَ الْـحَياة الدُّنيَـا** ﴾ الأعلى/١٤ ـ ١٦.

و هي في ذلك كلّه حرف ٱبتداء لا عاطفة، على الصحيح.

و إن تلاها مفـرد، فهي عاطفة.

ثمّ إنْ تقدَّمها أمر أو إيجاب كـ(*اضربْ زيداً، بل عمراً*) و (*قام زيدٌ بل عمرٌو*) فهي تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه، فلا يحكم عليه بشيءٍ و تثبت الحكم لما بعدها.

و إنْ تقدَّمها نفيٌ أو نهيٌ، فهي لتقرير ما قبلها علىٰ حالته، و جعل ضده لما بعدها نحو: (*ما قامَ زيدٌ بل عمرٌو*) أي: بل قامَ عمرٌو، و (*لا تضربْ زيداً بل عمراً*) أي: بل ٱضرب عمراً.

و قد تزاد قبلها (لا) لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب. كقوله:

وَجْـهُـكَ الـبَـدرُ، لَا، بَلِ الـشَّمْسُ لَوْ لَمْ　　تُقْضَ لِلشَّمس كَسْفَـةٌ أو أُفـولُ

و قد تفيد مع الإضراب معنىٰ التَّرقّي نحو: (*ضربَ زيدٌ غلامَهُ بلْ ولدَه*).

١) شرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ٤٨٧، و ٱبن أبـي الحديد ٢ / ٤٣٦.

بَلْـهَ :

علىٰ ثلاثـة أَوجه: آسم فعلٍ بمعنىٰ (دَعْ) وما بعده منصوب نحو : (*بَلْـهَ زيداً*) أي : دعه .

ومصدر بمعنىٰ الترك، وما بعده مخفوض علىٰ الإضافة نحو : (*بلغني بَلْـهَ زيدٍ القتالَ*) أي : بلغني تركه القتال .

وآسم مرادف لـ (كيف) وما بعده مرفوع إمَّا علىٰ أنَّه مبتدأ و (بله) خبره المقدّم وإمّا العكس، نحو : (*بله أنتَ*) و (*بله زيدٌ*) ، أي : كيف أنت ؟ و كيف زيدٌ ؟ .

و فتحها بناءٌ على الأوَّل و الثالث، و إعرابٌ علىٰ الثاني .

و إذا قيل : (*بله الزيدين، أو المسلمين، أو أحمد، أو الهندات*) آحتملت المصدرية، فما بعده مجرور علىٰ الإضافة، و آسم الفعل فما بعده منصوبٌ .

بلـىٰ : أصلـيُّ الألف

حـرف جـواب .

و قال جماعة : الأصل بَـلْ و الألف زائدة، و بعض هؤلاء يقول : إنَّها للتأنيث .

و تختصُّ بالنَّفي و تفيد إبطاله، سواء كان النفي مجرداً نحو : ﴿ **زَعَـمَ الَّـذِينَ كَفَـرُوا أَنْ لَنْ يُبْـعثُوا قُلْ بَلـىٰ وَ رَبِّـي** ﴾ التغابن/٧ .

أم مقروناً بالاستفهام ، حقيقيّاً كان نحو : (*أَلَيْسَ زيدٌ بِقَائِمٍ ؟*) فتقول في الجواب : (*بلىٰ*) ، أو توبيخيّاً نحـو : ﴿ **أَمْ يَحْسَبُـونَ أَنَّـا لاَ نَـسْمَـعُ سِـرَّهُم وَ نَجْـوَاهُم بَلَـىٰ وَ رُسُـلُنَا لَـدَيْهِـم يَكْتُـبُـونَ** ﴾ الزخرف/٨٠ .

أو تقريريّاً نحو : ﴿ **ألسـت بِـرَبِّكُم قَـالُوا بَلَـىٰ** ﴾ الأعراف/١٧٢ ، أجروا النفي مع التقـرير مجرىٰ النفي المجرد في ردِّه بـ (بلىٰ)، و لذلك قال آبن عباس و غيره : لو قالوا (نعم) لكفروا، ووجهه أَنَّ (نعم) تصديق للمخبر في خبره، سواء كان الخبر موجباً أو منفيّاً فإذا قيل : (*ما جاءَ زيدٌ*) فإن قلت : (نعم) صدّقته في إخباره

بعدم المجيء، وإن قلت: (بلىٰ) رددت النفي، ولذلك قال جماعة من الفقهاء: لو قال قائل: (*أليس لي عليك ألف درهم؟*) فإن قلت: (بلى) لزمتك، وإن قلت: (نعم) لم تلزمك.

بَـيْـدَ

ويُقال: ميد بالميم.

وهـو اسم ملازم لـلإضافة إلـىٰ (أنّ) وَصِلَتِها.

ولـه معنـيان:

أحدهما: غير، إلَّا أنَّه لا يقع مرفوعاً ولا مجروراً، بل منصوباً ولا يقع صفة ولا استثناءاً متَّصلاً، وإنَّما يُستثنىٰ به في الانقطاع خاصَّةً، ومنه الحديث: « **نحنُ الآخرونَ السابقونَ [يوم القيامة] بَـيْـدَ أنَّهم أُوتُوا الكِتابَ مِن قبلنا**»[١].

وفي الصحاح: (بيد) بمعنىٰ: (غير)، يقال: (***إنَّه كثير المال بيد أنَّه بخيل***) انتهى.

وفي المحكم: أنَّ هـٰذا المثال حكاه ابن السكّيت، وأنَّ بعضهم فسَّرها فيه بمعنىٰ (علىٰ) وإنَّ تفسيرها بـ (غير) أعلى.

والثاني: أن يكون بمعنىٰ (من أجل) ومنه الحديث: « **أَنَا أَفْصحُ مَنْ نَطَقَ بالضَّادِ بَيْـدَ أنِّـي منْ قُريشٍ، واسترضعتُ في بَني سَعدِ بنِ بكرٍ** »[٢]، وقال ابن مالك وغيره: إنَّه هنا بمعنىٰ غير، على حدِّ قول النابغة الذبياني:

ولا عيـبَ فِيـهـم غيـرَ أنَّ سُيـوفَـهُـم ... بِهـنَّ فُلولٌ من قِراعِ الـكَـتـائِـبِ

١) المقاصد الحسنة ص ٩٥.

٢) صحيح مسلم ٧/٣ كتاب الجمعة. وصحيح البخاري ١٧٧/٤ باب المناقب. ومابين المعقوفين منهما.

التـاء المفردة

على أربعة أقسام : محرّكة في أوائل الأسماء، و مـ
في أواخر الأفعال، و مسكّنة في أواخرها.

فالمحركة في أوائل الأسماء: حرف جرّ معناه القسَم، و تخـ
و بآسم اللّه تعالى لفظاً، و ربّما قالوا: (*تَربِّي*) و (*تَربِّ الكعبة*) و (

قال الزمخشري في ﴿ **تَـاللّهِ لَأكيـدَنَّ أَصنـامَكـم** ﴾ الأنبياء/٥٧: (الباء) أصل أحرف القسَم، و (الواو) بدل منها، و (التاء) بدل من الواو، و قال: و فيها زيادة معنى التعجب، كأنّه تَعجَّب مِن تسهُّل الكيد على يده و تأتّيه مع عتُوِّ نمرود و قهره ـ انتهى.

و المحركة في أواخر الأسماء حرف خطاب، نحو: (*أنتَ و أنتِ*).

و المحركة في أواخر الأفعال ضمير الفاعل نحو: (*قمتُ*) و (*قمتَ*) و (*قمتِ*).

و الساكنة في أواخر الأفعال حرف وضع علامة للتأنيث كـ(*قامت*).

و رُبَّما وصلت بـ (ثمّ) و (رُبَّ)، و الأكثر تحريكها معهما بالفتح.

حرف الثاء

ثَمَّ بالفتح

اسم يشار به إلىٰ المكان البعيد نحو : ﴿ وَ أَزْلَفْنَا ثَمَّ الآخرين ﴾ الشعراء/٦٤ ، و هو ظرف لا يتصرَّف ، و لذلك غُلِّط من أَعْرَبَهُ مفعولاً لِـ (رأيت) في قوله تعالى : ﴿ و إذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيماً و مُلْكاً كَبِيراً ﴾ الإنسان/٢٠ ، و لا يتقدَّمه حرف التنبيه ، و لا يلحقه كاف الخطاب .

ثُمَّ

و يقال فيها فُمَّ

حرف *عطف* تقتضي ثلاثة أُمور : **التشريك في الحكم، و الترتيب، و المهلة**، و في كلٍّ منها خلاف فزعم الأخفش و الكوفيون أَنَّها قد تتخلَّف عن اقتضاء التشريك و ذلك بأن تقع زائدة .

و خالف قوم في اقتضائها الترتيب ، و زعم الفرَّاء أَنَّها قد تتخلَّف عن معنىٰ المهلة ، و تمسَّك كلٌّ منهم بما ظاهره خلاف مقتضاها ، إلَّا أنَّه يمكن توجيه متمسّكهم بوجه . . . ثمّ بوجه يقبله اللفظ أو المعنىٰ ، فلا عبرة بما ظاهره مخالف لعمومية حكمها ، و أَمَّا الوجوه الَّتي يمكن التزامها لرفع هٰذا الخلاف فكثيرة ، أشملها أَنَّ الترتيب و المهلة قسمان :

الأوَّل: الترتيب الواقعي و المهلة الحقيقية الخارجية كما إذا جاء زيد ثُمَّ جاء أخوه بعد ساعة، فيقال: (*جاءَ زيدٌ ثُمَّ أخوه*).

الثاني: الترتيب في مقام الإخبار كما يقال: (*أعجبني ما صنعتَ اليومَ ثُمَّ ما صنعتَ أمس أعجب*) و كقول أبي نؤاس:

إنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذلِكَ جَدُّهُ

فكلّما لم يمكن الأوَّل تعيّن الثاني و هذا الوجه يصحح الترتيب فقط، إذ لا تراخي بين الإخبارين، و لكَ أنْ تقولَ: لا حاجة في مقام الإخبار إلىٰ المهلة لكفاية الترتيب في هٰذا المقام.

مسألة :

أَجرىٰ الكوفيون (ثُمَّ) مجرىٰ الفاء و الواو في جواز نصب المضارع المقرون بها بعد فعل الشرط، و آستُدِلَّ لهم بقراءة الحسن: ﴿ **وَ مَنْ يَخرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِراً إلىٰ اللّهِ وَ رَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكَهُ المَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أجْرُهُ عَلَىٰ اللّهِ** ﴾[1] النساء/ ١٠٠، بنصب يُدركْه.

و أجراها آبن مالك مجراهما بعد الطلب، فأجاز في قولِهِ صلّىٰ اللّه عليه و آله: « **لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الّذي لا يجري ثُمَّ يغتسلُ منه** »[2] ثلاثة أوجه: الرفع بتقدير ثم هو يغتسل، و الجزم بالعطف على موضع النهي، و النصب بإعطاء ثمّ حكم واو الجمع. أراد إعطاءها حكمها في نصب المضارع فقط، لا في المعية أيضاً.

١) الآية: ﴿ و مَنْ يَخرُجْ مِنْ بَيتِهِ مُهاجِراً إلى اللّهِ وَ رَسولِه ثُمَ يُدرِكْهُ الموتُ... ﴾.

٢) صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب الماء الدائم. و صحيح مسلم، كتاب الطهارة.

حـرف الجيـم

جَـلَـلْ

حـرف بمعنىٰ نَـعَم ، حكاه الزجّاج في كتاب الشجرة .

و اسـم معـرب بمعنىٰ عظيم، أو يسير، أو أجْل .

فمن الأوَّل قول حارث بن وعلة :

قَوْمِي هُمُ قَتَلُوا ـ أُمَيْمَ ـ[1] أَخِـي ... فَإِذَا رَمَيْتُ يُصِيبُنِي سَهْمِي

فَلئِنْ عَفَوْتُ لَأعْفُوَنْ جَلَلَا ... وَلَئِنْ سَطَـوتُ لأوهِنَنْ عَظمـي

أي : عفواً عظيماً .

و من الثاني قول آمرئ القيس في أبيه و كان مِلكاً علىٰ بني أسد فقتلوه :

بِقَـتْـلِ بَنِـي أسـدٍ رَبَّـهُـم ... أَلَا كُلُّ شَيْءٍ سِوَاهُ جَلَلْ

أي : يسير، فهي هنا خبر لكلّ و سكون الـلام ضرورةً .

و من الثـالث قولهم : (*فعلت ذلك مِن جَـلَلِكَ*) أي من أجلك، و قال جميل بن معمر العذري :

رسـم دارٍ وَقَـفْـتُ في طَلَلِهْ ... كِدْتُ أقضِي الحَـيَـاةَ مِنْ جَلَلِهْ

فقيل : أراد من أجله، و قيل : أراد من عِظَمه في عيني

[1] أُميم : منادى حذف منه حرف النداء، و هو مرخم : أُميمة .

جَـيْرِ بكسر الراء

على أصل ٱلتقاء الساكنين كـ (*أمسِ*) و بالفتح للتخفيف كـ (*أينَ*) .

حرف *جواب* بمعنىٰ نعم، لا ٱسم بمعنىٰ (حقّـاً) فيكون مصدراً و لا بمعنىٰ (أبداً) فيكون ظرفاً، و إلّا إذ لو كان بمعنىٰ أحدهما لأعرِبَت و دخلت عليها (أل)، كما أنَّ (حقّاً) و (أبداً) معربان و تدخل عليهما (أل) .

حرف الحاء المهملة

حاشا

علىٰ ثلاثة أقسام:

الأوّل: أَنْ تكون فعلاً متعدِّياً متصرِّفاً، تقول: (*حاشيْته*) أي آستثنيته و الدليل علىٰ أنَّه متصرِّف قول النابغة الذبياني:

وَلا أرىٰ فاعلًا في النَّاس يُشبهُهُ ... وَلا أُحاشي مِنَ الأقْوام مِنْ أحدِ

و توهَّم المبرّد أَنَّ هٰذا مضارع (حاشا) الَّتي يستثني بها، و ليس كذٰلك، لأنَّ تلك حرف، أو فعل جامد لتضمّنه معنىٰ الحرف.

الثاني: أَنْ تكون تنزيهية نحو: ﴿ حَاشَ لِلّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوء ﴾ يوسف/٥١ و نحو قول أبي الغارات:

قلتم: ألا إنّ المعاصي لم تكن ... إلّا بتقدير الإلٰه وجودها

لو صحّ ذا، كان الإلٰه بزعمكم ... منع الشريعة أن تقام حدودها

حَاشَا وكَلّا أنْ يكونَ إلٰهُنا ... يَنهَى عَن الفحشاءِ ثُمّ يُريدُها

و هي آسم مرادف للتنزيه، و فعلٌ بمعنى تنزّه، و المعنىٰ في الآية: تنزّه يوسف و تَباعَدَ عن المعصية لِلّهِ.

الثالث: أَنْ تكون للاستثناءِ، فذهب سيبويهِ و أكثر البصريين إلى أَنّها حرف دائماً بمنزلة (إلّا)، لكنّها تجرُّ المستثنىٰ.

و ذهب الجرمي و المازني و المبرّد و الزّجّاج و الأخفش و أبو زيد و الفرّاء

و أبو عمرو الشيباني إلى أَنَّها تستعمل كثيراً حرفاً جارّاً، و قليلاً فعلاً متعدِّياً جامداً، لتضَمُّنِه معنىٰ (إلاَّ).

و سُمِعَ (*اَللّهُمَّ اَغْفِرْ لِي وَ لِمَنْ يَسْمَعُ حَاشَا الشَّيطانَ و أبا الأصبغِ*) و قال جميح الأسدي:

حَاشَا أَبا ثَوْبانَ، إنَّ بِهِ ضَنّاً عَلىٰ المَلحاةِ والشَّتْمِ[1]

و يروىٰ أيضاً (حاشا أبي) بالياء.

و فاعل (حاشا) ضمير مستتر عائد علىٰ مصدر الفعل المتقدِّم عليها، أو اسم فاعله أو البعض المفهوم من الاسم العامّ، فإذا قال(*قَامَ القومُ حاشا زيداً*) فالمعنىٰ جانبَ هو ـ أي قيامهم، أو القائم منهم، أو بعضهم ـ زيداً.

حَبَّذا

للمدح، و هو مركب من كلمتين: (حَبَّ) و (ذا) فـ (حبَّ) فعل و (ذا) فاعله، و يذكر بعده المخصوص بالمدح، نحو قول عليٍّ عليه السلام: (**حبَّذا نَوْمُ الأكياسِ و إفْطارُهُم**)[2]

و يشترط في المخصوص أَنْ يكون معرفة كما مرَّ أو نكرة مخصوصة، كقول أبي يعقوب النصراني:

١) و هذا البيت و قع فيه تركيب صدر بيت على عجز آخر و هما كالآتي:

حا شا أبا ثوبان إن أبا ثوبان ليس ببكمةٍ فدْمِ
عمرو بن عبد اللّه إنَّ به ضنّاً على الملحاة و الشّتمِ

و البكمة، بضم الباء و سكون الكاف من البُكم: الخرس، و الفَدم بفتح الفاء و سكون الدال: العيي الثقيل. و الضِنّ بالكسر: البُخل، و الملحاة بفتح الميم: المنازعة.

٢) شرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ١١٥٤، و ابن أبي الحديد ٤/٣١٠.

يَا حبَّــذا دَوْحَــةٌ فِي الخُلدِ نابتــةٌ *مَافي الجنــانِ لَها شِبْــهٌ من الـشَّجــرِ*[1]

قال آبن هشام في الباب الرابع من الكتاب: و آختلف في المنصوب بعد (حبَّذا) فقـال الأخفش و الفـارسي و الـرِّبعي: حال مطلقاً، و أبو عمرو بن العلاء: تمييز مطلقاً، و قيل: الجامد تمييز و المشتقُّ حال، و قيل: الجامد تمييز و المشتقُّ إنْ أُريدَ تقييد المدح به كقوله:

يا حبَّــذا المــال مبــذولاً بلا سـرفٍ

فحالٌ و إلّا فتمييزٌ، نحو: (*حـبَّذا راكباً زيدٌ*).

حتَّىٰ

حرف *يأتــي لأحد ثلاثة معانٍ:*

الأوّل: انتهاء الغاية، و هو الغالب فيها، نحو: ﴿ **لَـن نَبـرَحَ عَلـيهِ عـاكِفينَ حَـتّـى يَرجِـعَ إِلَينـا موسَـىٰ** ﴾ طه/٩١.

الثاني: التعليل، نحو: (*أسلِمْ حَتَـى تدخُلَ الجَنَّةَ*).

الثالث: بمعنى (إلّا) في الاستثناء، و هـٰذا أقلّها، و قلّ من يذكره نحو: (***لا تَغلِبْ علىٰ عدوِّك حتَّـى تَصبر***)، و في نهج البلاغة: (**و آعْلَمُوا أَنَّكُم لَنْ تَعْرِفُوا الـرُّشْدَ حَتَّـى تَعْرِفُوا الَّذي تَركَهُ، وَلَنْ تَـأْخُذُوا بِمِيثَاقِ الكِتَابِ حَتَّـى تَعْرِفُوا الَّذِي نَقَضَهُ**)[2] أي إلّا أَنْ تصبر، و إلّا أنْ تعرفوا.

و تُستعمل علىٰ ثلاثة أوجه:

الوجه الأوّل: أنْ تكون خرفاً جارّاً بمنزلة (إلىٰ) في المعنىٰ و العمل و لـٰكنَّها

١) ذكره الطبري في الجزء الثاني من كتابه: بشارة المصطفى (ص)، راجع: الغدير ٣/٨. الدوحة: الشجرة العظيمة المتسعة، أراد بها: الشجرة الطيبة النبوية، أي: أهل بيت النبيّ (ص).

٢) شرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ٤٥٠، و آبن أبـي الحديد ٢/٤٠٩.

تخالفها في ثلاثة أُمور:

الأمر الأوّل: أَنّ لمجرور (حتّى) شرطين:

أحدهما: وهو أن يكون ظاهراً لا مضمراً إلاَّ في الضرورة بخلاف مجرور (إلىٰ)، فإنَّه أَعمّ من الظاهر و المضمر.

ثانيهما: أَنَّ مجرورها إذا كان مسبوقاً بذي أجزاء يجب أَنْ يكون آخراً منه نحو: *«أكلتُ السَّمكةَ حتّى رَأْسِها»*، أَو ملاقياً لآخر جزءٍ منه نحو: ﴿ **سَلامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الفَجْرِ** ﴾ القدر/٥، فلا يجوز (سِرتُ البارحةَ حتَّىٰ ثُلثِها أو نِصفِها).

الأمر الثاني: أَنَّه إذا لم تكن معها قرينة تقتضي دخول ما بعد حتَّىٰ، أَو عدم دخوله، حُمِلَ علىٰ الدخول، ويحكم في مثل ذلك لما بعد (إلىٰ) بعدم الدخول حملاً علىٰ الغالب في البابين. هذا هو الصحيح في البابين.

الأمر الثالث: أَنَّ كلًّا منهما قد ينفرد بمحلٍّ لا يصلح للآخر.

فمِـمَّا انفردت به (إلىٰ) أَنَّه يجوز *(كتبتَ إلىٰ زيدٍ و أنا إلىٰ عمرٍو)* أيْ: هو غايتي.

كما جاء في الحديث (**انَا بِكَ و إليكَ**)[1]، و نحو: *(سِرت من البصرة إلى الكوفة)*، و لا يجوز: (حتّى زيد) و (حتّى عمرو) و (حتّى الكوفة)، أمّا الأوّلان فَلأنَّ (حتّى) موضوعة لإفادة انقضاء الفعل شيئاً فشيئاً إلى الغاية، و (إلىٰ) ليست كذلك.

و أَمَّا الثالث فلضعف حتَّى في الغاية، فلم يجعلوها في مقابل ابتداء الغاية.

و مِـمَّا انفردت بِهِ (حتَّى) أَنَّه يجوز نصب المضارع بعدها نحو *(سرتُ حتَّى أدخلَها)* بتقدير أَنْ، و هي مع الفعل في تأويل مصدرٍ مخفوض بحتّى،

١) صحيح مسلم، كتاب الصلاة.

و لا يجوز : (سرتُ إلىٰ أدخلَهَا) .

و إنّما قلنا إنّ النَّصب بعد حتّى بـ (أَنْ) مضمرة ، لا بنفسها كما يقول الكوفيون ، لأنَّ (حتَّى) قد ثبت أَنَّها تخفضُ الأسماء ، و ما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال و كذا العكس .

و لـ (حتّى) الداخلة على المضارع المنصوب ثلاثة معانٍ :

مرادفة (إلى) نحو: ﴿ **حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ** ﴾ طه/٩١.

و مرادفة (كي) التعليلية نحو: ﴿ **هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنْفِقُوا عَلَىٰ مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللّهِ حَتَّىٰ يَنْفَضُّوا** ﴾ المنافقون/٧.

و مرادفة (إلّا) في الاستثناء كقول مقنّع الكندي :

لَيسَ العَطاءُ مِنَ الفُضولِ سَماحَةً حَتَّى تَجودَ وَمالَدَيْكَ قَليلُ

لأنَّ ما بعدها ليسَ غايةً لما قبلها ، و لا مسبّباً عنه .

و اعلم: أَنَّ الفعل بعد حتّى إنْ كان مستقبلاً بالنسبة إلىٰ زمنِ التكلُّم فالنصب واجب . و إن كان مستقبلاً بالنسبة إلى ما قبل حتّى خاصّة ، فالنصب راجح ، و يجوز أيضاً الرفع نحو: ﴿ **وَ زُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولُ الرَّسُولُ و الَّذينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَىٰ نَصْرُ اللّهِ** ﴾[1] البقرة/٢١٤ في قراءة نافع ، و إنْ كان حالاً بالنسبة إلىٰ زمن التكلُّم فالرفع واجب كقولِكَ : (*سرتُ حَتَّىٰ أدخُلُها*) إذا قلتَ ذٰلك و أَنتَ في حالة الدخول .

الوجه الثاني: أَنْ تكون عاطفةً بمنزلة الواو، إلَّا أَنَّ بينهما فرقاً من ثلاثةِ أوجه :

الفرق الأوّل: أنَّ لمعطوف حتّىٰ ثلاثة شروط :

أحدها: أَنْ يكون ظاهراً لا مُضمراً ، كما أَنَّ ذٰلك شرط مجرورها ذكره ابن هشام الخضراوي و لم أَقف عليه لغيره .

١) الآية : ﴿ و زُلْزلوا حتَّى يَقولَ الرّسولُ و الّذينَ آمنوا معَهُ متَى نَصرُ اللّهِ ﴾ .

ثانيها: أنْ يكون إمَّا بعضاً من جمع قبلها كـ (*قَدِمَ الحاجُ حَتَّىٰ ٱلمشاةُ*) ، و إمَّا جزءاً من كلٍّ نحـو : (*أكلتُ السَّمكـةَ حتَّى رَأْسَها*) أو كجزءٍ نحو: (*أَعجَبَتْنِي الجَارِيةُ حَتَّـى حَدِيثُها*) ، ويمتنع أنْ يُقالَ: (حتَّـى ولدُها) .

و الضابط في ذلك أَنَّها تدخل حيث يصحُّ دخول الاستثناء وتمتنع حيث يمتنع ، و هٰـذا لا يجوز (ضربتُ الـرَّجلينِ حتَّىٰ أفضَلَهما) .

ثالثها: أَنْ يكون غايةً لما قبلها، إمَّا في زيادة أو نقص فالأوَّل نحو : (*ماتَ النَّاسُ حتَّـى الأنبياءُ*) و الثاني نحو : (*زَارَكَ النَّاسُ حتَّى الحـجَّامُون*) و قد ٱجتمعا في قوله :

قَهَـرْنَـاكُـم حَتَّـى الكُـماةَ، فَأَنْـتُـمُ ... تَهَابُـونَـنَـا حَتَّىٰ بَنِـينَـا الأصـاغِـرا

الفرق الثاني: أَنَّها لا تعطف الجمل، بخلاف الواو، و السِّـرُّ في ذٰلك أَنَّ شرط معـطوفها أَنْ يكونَ جزءاً مـمَّا قبلها أو كجزءٍ منه كما قدَّمناه و لا يتأتى ذٰلك إلاَّ في المفردات، هذا هو الصحيح .

الفرق الثالث: أَنَّها إذا عطفت شيئاً علىٰ مجرورٍ أُعيدَ الخافِض فرقاً بينها و بين (حتَّـىٰ) الجارَّة، تقول: (*مررْتُ بالقَوم حَتَّـىٰ بزَيدٍ*) .

تنبيـه :

العطف بـ (حتّـى) قليلٌ، و أَهلُ الكوفة ينكرونه البتة ، ويحملون نحو : (*جاءَ القومُ حتَّـى أَبُوكَ*) و (*رَأَيْتُهُم حتَّـى أَباكَ*) و (*مررتُ بِهِم حَتَّى أَبِيكَ*) علىٰ أَنَّ حتَّـى فيه ٱبتدائية و أنّ ما بعدها علىٰ إضمار عامل .

الوجه الثالث: أَنْ تكونَ حرف ٱبتداءٍ، أي : حرفاً تبتدأ بعدها الجمل، أي تستأنف، فيدخل علىٰ الجملة الاسمية كقول الفرزدق:

فَوا عجـبـاً حَتَّـىٰ كُلَيْـبٌ تَسُـبُّـنِـي ... كَأَنَّ أَبَـاهَـا نَهْشَـلٌ أو مجَـاشِـعُ[1]

أي : فوا عجباً يسبُّني النَّاس حتَّىٰ كليبٌ تسبُّني .

[1] و كليب: رهط جرير. و نهشل و مجاشع أبنا دارم، رهط الفرزدق.

وعلىٰ الفعلية الَّتي فِعلُها مضارع نحو : ﴿ حَتَّىٰ يَقُولُ الرَّسُولُ ﴾ في قراءة نافع برفع يقول.

وعلى الفعلية الَّتي فِعلُها ماضٍ نحو : ﴿ حَتَّى عَفَوْا وَقَالُوا ﴾ الأعراف/٩٥.

وقد يكون الموضع صالحاً لأقسام (حتَّى) الثلاثة كقولكَ: (*أكلتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رأْسِها*) ، فلكَ أنْ تخفض على معنى (إلىٰ) وأنْ تنصِب علىٰ معنىٰ (الواو) وأنْ ترفعَ علىٰ الابتداء، وأوجبوا إذا قلت: (*حتى رأسُها*) بالرفع أن تقول: مأكول.

-وقد روي بالأوجه الثلاثة قوله :

عممتَهم بالندىٰ حتى غُواتُهم فكنتَ مالكَ ذي غَيٍّ وذي رشدِ

ولا محلَّ للجملة الواقعة بعد (حتَّىٰ) الابتدائية، خلافاً لابن درستويه والزجّاج زعَما أنَّها في محلِّ جرٍّ بـ (حتّى)، ويردُّهُ أنَّ حروف الجرِّ لا تعلّق عن العمل و (حتَّى) تعلّق كما مرّ في قول الفرزدق، وأنّ حروف الجرِّ تدخل علىٰ المفردات وما في تأويلها، وهي لا تدخل إلاّ علىٰ الجملة، وأنَّهم إذا أوقعوا بعدها (إنَّ) كسروها فقالوا: (*مَرِضَ زيدٌ حَتَى إنَّهم لا يَرْجُونَهُ*) ، بخلاف حروف الجرِّ فانّها إذا دخلت علىٰ (أنَّ) فتحت همزتها نحو: ﴿ ذلِكَ بِأَنَّ اللّهَ هُوَ الحَقُّ ﴾ الحج/٦.

حيث

وطيّءٌ تقول(*حَوثُ*) وفي الثاء فيهما الضَّمُّ تشبيهاً بالغايات، لأنَّ الإضافة إلىٰ الجملة كلا إضافة، لأنَّ أثرها وهو الجرُّ لا يظهر، والكسر علىٰ أصل التقاء الساكنين، والفتح للتخفيف، والأفصح بالياء وضمّ الثاء.

ومن العرب من يُعرب حيثُ، وقراءة من قرأ ﴿ مِنْ حَيْثِ لا يَعْلَمُونَ ﴾ الأعراف/١٨٢، بالكسر، تحتملها، وتحتمل لغة البناء علىٰ الكسر.

وهي للمكان اتّفاقاً ، قال الأخفش : وقد ترد للزمان، ويحتملها كتاب عليٍّ

عليه السلام لبعض عمّاله: (**آمُرُهُ بِتَقْوَىٰ اللّهِ فِي سَرائِرِ أَمْرِهِ و خَفِيَّات عَمَلِهِ حَيْثُ لا شَاهِدَ غَيْرُهُ وَ لا وَكِيلَ دُونَهُ**)(١) أي: في مكان أو زمان لا شاهد غير اللّهِ فيهما.
ويحتمل أيضاً أَنْ تكون للتعليل، فالمعنىٰ: (آمره بالتقوىٰ في سرائر أمره و خفيّات عمله)، لأنَّه لا شاهد غيرُ اللّه و لا وكيل سواه.

و الغالب كونها في محلٍّ نصب علىٰ الظرفية، أو خفض بـ (من)، و قد تخفض بغيرها كقول زهير:

فَشَدَّ وَلَمْ تُفْزَعْ بُيوتاً كَثِيرَةً ... لَدىٰ حَيْثُ أَلقتْ رَحْلَها أُمّ قَشْعَم(٢)

و قد تقع مفعولاً به، وِفاقاً للفارسي، و حمل عليه: ﴿ **اللّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجعَلُ رِسَالَتَهُ** ﴾ الأنعام/١٢٤، إذ المعنىٰ أَنَّه سبحانه يعلم نفسَ المكان المستحقَّ لوضع الرِّسالة فيه لا شيئاً في المكان، و ناصبها (يعلم) محذوفاً مدلولاً عليه بـ (أعلم) وليس الناصب لفظ (أعلم)، لأنَّ أَفعل التفضيل لا ينصب المفعول به إلَّا على تأويله بعالم في رأي بعضهم.

و تلزم (حيثُ) الإضافة إلىٰ جملة، اسمية كانت أم فعلية، و إضافتها إلىٰ الفعلية أكثر، و من ثَمَّ رجحَ النصب في نحو: (*جلستُ حيثُ زيداً أراه*) و ندرت إضافتها إلىٰ المفرد.

قال أبو الفتح في كتاب التمام(٣): و من أضاف حيثُ إلى المفرد أعربها ـ انتهى.
ورأيت بخط الضابطين:

أَما تَرىٰ حيثَ سهيلٍ(٤) طالعاً ... نجماً يُضيءُ كالشهاب لامعاً

١) شرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ٨٨٤، و ابن أبي الحديد ٤٤٥/٣
٢) شدّ عليه: عدا عليه، أم قشعم: هي الحرب، و قيل المنية، و فاعل (شدّ) يعود إلى حصين بن ضمضم أحد مُؤرثي حرب داحس و الغبراء.
٣) و الكتاب هو (التمام في تفسير أشعار هذيل).
٤) سهيل: اسم نجم.

بفتح الثاء من حيث وخفض سهيل، وحيثُ بالضم وسهيل بالرفع، أي موجود، فحذف الخبر.

وإذا اتّصلت بها (ما) الكافّة ضُمِّنَت معنىٰ الشرط وجزمت فعلين نحو :

حَيْثُما تستَقِمْ يُقـدِّرْ لكَ اللّـهُ نجاحاً في غابرِ الأزمانِ[1]

وهٰذا البيت دليل عندي علىٰ مجيئها للزمان.

١) الغابر. الزمن الباقي ويطلق على الماضي أيضاً من الأضداد، و(حيثما) في البيت جزم فعلين.

حـرف الخـاء

خـلا

على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرفاً جارّاً للمستثنىٰ، فقيل: موضع مجرورها نصب، لأنَّه مستثنى بعد كلامٍ تامٍّ كما هو القاعدة في المستثنى بـإلاَّ.

وقيل: تتعلَّق بما قبلها من فعلٍ أو شبهه علىٰ قاعدة أحرف الجـرِّ.

والصواب عندي الأوَّل لأنَّها لا تُوصل معنىٰ الأفعال إلـىٰ مجرورها، بل تزيل معناها عنه، فأشبهت في عدم التعدية الحروف الزائدة، ولأنَّها بمنزلة إلاَّ وهي غير متعلِّقة بشيء.

الثانـي: أَنْ تكون فعلاً متعدّياً ناصباً له، وفاعلها علىٰ الحدِّ المذكور في فاعل حاشَا والجملة مستأنفة، أو حاليَّة علىٰ خلافٍ في ذٰلك.

وإذا دخلت (ما) المصدرية عليها تعيَّن كونها فعلاً كقول لبيد:

ألَا كُلُّ شيءٍ مَا خلا اللّٰه باطِلُ   وَكلُّ نَعيمٍ لا محالةَ زائلُ

وموضع (ما خـلا) حينئذٍ النصب، فقال السيرافي: علىٰ الحال.

وقيل: علىٰ الظرف، فمعنىٰ (*قاموا ما خلا زيداً*) علىٰ الأوَّل: قاموا خالين عن زيدٍ، وعلىٰ الثـاني: قامـوا وقت خلوّهم عن زيدٍ، وهٰذا الخلاف هنا ثابت في (حاشا) و (عَدَا).

حـرف الـراء

رُبَّ

حرف جـرٍّ خلافاً للكوفيين في دعوىٰ آسميّته.

و قولهم: إنَّه أخبر عنه في قول ثابت قـطـنـة:

إنْ يَقـتُـلوكَ فإنّ قَتـلَكَ لَم يكـن عاراً عليـكَ ورُبَّ قتـلٍ عارُ[1]

ممنوع، بل (عار) خبر لمحذوف و الجملة صفة للمجرور، أو خبر له إذ هو في موضع مبتدأ.

و ليس معنـاهـا التقليل دائـماً، خلافاً للأكثرين و لا التكثير دائماً، خلافاً لابن درستويهِ و جماعة، بل ترد للتكثير غالباً و للتقليل قليلاً.

فمن الأوَّل قولـه تعـالىٰ: ﴿ رُبَـمَا يَـوَدُّ الَّـذِينَ كَفَـرُوا لَـوْ كَـانُـوا مُسْلِمِيـنَ ﴾ الحجر/٢، وفي الحـديث: (يَا رُبَّ كَاسِيـةٍ فِي الـدُّنيا عَارِيَةٌ يَـوْمَ القِيامَةِ)[2] و (سُمع أعـرابـي يقـول بعد آنقضاء شهر رمضان: (ياربَّ صائمِهِ لن يصومَه ويا ربَّ قائمِهِ لن يقومَه) و الحديثان مسوقان للتخويف، و التخويف لا يناسب التقليل.

و من الثاني قولُ أبـي طالب في النبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلم:

١) و البيت في رثاء يزيد بن المهلب.

٢) صحيح البخاري، باب التهجّد، رقم: ٥، وكتاب العلم، الباب رقم ٤٠. و الترمذي كتاب الفتن الباب رقم ٣٠.

وأبيضَ يستسقى الغمامُ بوجههِ ثِمالُ اليتامى عصمةٌ للأراملِ[١]

و (*رُبَّ شاكرٍ لقيتُهُ*)، و (*رُبَّ شابٍّ صَامَ نهارَهُ و قَامَ ليْلَهُ*).

ونظير (رُبَّ) في إفادة التّكثير (كم) الخبرية، وفي إفادتِهِ تارة وإفادةِ التقليل أخرى (قد)، علىٰ ما سيأتـي إن شاء اللّه تعالىٰ، و (صيغ التصغير)، إلاَّ أنَّ الغالب في (قد) و (التصغير) إفادتهما التقليل وفي (رُبَّ) بالعكس.

وتنفرد رُبَّ من سائر حروف الجرِّ بوجوهٍ:

الأوَّل: وجوب تصديرها.

الثاني: وجوب تنكير مجرورها. ونعته إنْ كان ظاهراً نحو: (*رُبَّ رَجُلٍ كَريمٍ صَحِبْتُهُ*)، وإفراده وتذكيره وتمييزه بما يطابق المعنىٰ إنْ كان ضميراً نحو: (*رُبَّهُ رَجلًا وَرُبَّهُ آمرأةً*) و (*رجلين*) و (*آمرأتين*) و (*رجالًا*) و (*نساءً*).

الثالث: أَنَّ إعمالَها محذوفةً بعد الفاء كثيُر، وبعد الواو أكثر، وبعد (بل) قليل ومن دونهنّ أقلّ. وكقول العود النمرى:

وبلدةٍ ليس بها أنيسُ إلّا اليعافيرُ وإلّا العيسُ[٢]

وكقول جميل بثينة:

رسمِ دارٍ وقفتُ في طللِهْ كدتُ أقضي الحياةَ من جللِهْ

الرابع: أَنَّها زائدة في الإعراب دون المعنىٰ، فمحلُّ مجرورها في نحو: (*رُبَّ رجلٍ صالحٍ عندي*) رفع على الابتداء، وفي نحو: (*رُبَّ رَجُلٍ صَالحٍ لَقِيتُ*) نصب على

١) الثمال بالكسر: العماد والملجأ والمغيث والمعين والكافي، وعصمة للارامل يعني: يمنعهم مما يضرّهم. و (أبيض) منصوب بالعطف على قوله: (سيداً) في البيت الّذي قبله وهو:

وماترك قومٌ لا أبالك سيداً يحوط الذِّمار في مِكرٌ ونائل

فعلى هذا، الواو عاطفة وليست واو (ربَّ)، كما توهم آبن هشام ولاشاهد فيه.

٢) اليعافير: جمع يعفور، ولد البقرة الوحشية. والعيس: جمع عيساء، وهي الإبل البيض يخلط بياضها شقرة.

المفعولية، و في نحو : (*رُبَّ رَجُلٍ صالحٍ لَقِيتُهُ*) رفع أو نصب.

الخامس: يجوز مراعاة محلِّ مجرورها كثيراً، و لم يجز ذٰلك في غيرها من حروف الجرِّ إلاَّ قليلاً، فنحو : (*مَرَرْتُ بزيدٍ و عَمْراً*) قليل و نحو : (*رُبَّ رَجُلٍ و آمرأَةً أكرَمْتُ*) كثيرٌ.

و إذا زِيدَتْ بعدها (ما) فالغالبُ أَنْ تكُفَّها عن العملِ، و أن تُهيّئها للدخول علىٰ الجمل الفعلية، و أنْ يكون الفعل ماضياً لفظاً و معنىً، كقول حذيقة بن مالك الأبرش :

رُبَّما أوفَيْتُ في عِلْمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمالاتُ[1]

و من دخولها علىٰ الفعل المستقبل قوله تعالىٰ: ﴿ رُبَما يَوَدُّ الّذِينَ كَفَرُوا ﴾ الحجر/ ٢.

و قد تدخل عليها (اللام) للتأكيد كقول عليٍّ عليه السلام: (**فَلَرُبَّ أَمْرٍ قد طَلَبْتَهُ فِيهِ هَلاكُ دِينِكَ لَوْ أُوتِيتَهُ، فَلْتَكُنْ مَسْأَلَتُكَ فِيما يَبْقى لَكَ جَمالُهُ، وَ يُنْفَى عَنْكَ وَبالُهُ، فَالمالُ لا يَبْقَى لَكَ وَ لا تَبْقَىٰ لَهُ**)[2].

و قد تدخل عليها الفاء كقول الطباطبائي :

فَرُبَّ عَبْدٍ لَوْ أَصابَهُ الغِنَىٰ طَغَىٰ فَكانَ الفَقْرُ فِيهِ حَسَنا

و في (رُبَّ) ستّ عشرة لغة أفصحها (رُبَّ) بضمّ الراء و فتح الباء المشدّدة.

١) أوفيتُ: أشرقتُ، العلَم: الجبل، و الشمالات: رياح الشمال الشديدة.
و الشاعر في هذا البيت يفتخر بأنه يصعد الجبل بنفسه ليستطلع أعداءه و لايعتمد في ذلك على غيره.

٢) شرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ٩٢٥، وآبن أبـي الحديد ٤/ ٣٣.

حـرف السيـن المهملة

السين المفردة:

حرف يختصُّ *بالمضارع* ، و يخلِّصه للاستقبال و ينزل منه منزلة الجزء، و لهٰذا لم يعمـل فيه، مع آختصـاصـه به و ليس مقتطعاً من (سوف) خلافاً للكوفيين، و لا مدَّةُ الاستقبال معه أضيق منها مع سوف، خلافاً للبصريين.

و معنى قول المعربين فيها (حرف تنفيس) أَي حرف توسيع، و ذلك لِأَنَّها نقلت المضارع من الزمن الضيِّق ـ و هو الحال ـ إلـىٰ الزمن الواسع و هو الاستقبال، و لذا عبَّر الزمخشري و غيره بأَنَّها (حرف آستقبال).

و زعم الزمخشري أنَّها إذا دخلتْ علىٰ فعل محبوبٍ أو مكروهٍ أفادت أنَّه واقع لا محالة، و قد أومأ إلـىٰ ذٰلك في سورة البقرة، فقال في ﴿ **فَسَـيَكْفِـيكَهُـمُ اللّـهُ** ﴾ البقـرة/١٣٧، معنىٰ السين أَنَّ ذٰلك كائنٌ لا محالة و إنْ تأخَّر إلـىٰ حين، و صـرَّح بذلك في سورة البراءة في ﴿ **أُولـٰئِـكَ سَيَـرْحَـمُهُـمُ الـلّهُ** ﴾ التوبة/٧١، فقال: السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة. فهي تؤكِّد الوعد كما تؤكِّد الوعيد إذا قلت (*سَـأَنْتَقِمُ مِنكَ*).

سَِـواء بفتح السين و كسرها

اسـم قد يكون بمعنىٰ (مُستَوٍ)، و يوصف به المكان فالأفصح فيه حينئذٍ القصر مع الكسر نحو : (*جلستُ مكاناً سِوى*) أي : مكاناً مستوياً، و هو أحد الصفات الَّتي

جاءت علىٰ (فِعَلٌ) كقولهم : (*ماءٌ رِوًى، و قوم عِدًى*) .

وغير المكان، فيجب فيه المدّ مع الفتح نحو : (*مَـرَرْتُ بِرَجُلٍ سَواءٌ هو و العَدَم*) .

وقد يكـون بمعنىٰ (الـوسط) وبمعنىٰ (التَّام)، فيمدُّ فيهما مع الفتح كقوله تعالـىٰ ﴿ **فِـي سَواءِ الـجَحِيـمِ** ﴾ الصافات/٥٥، أي : في وسطها، وقولك: (*هـٰذا دِرْهَمٌ سَوَاءٌ*) أي تامٌّ. وقد يكـون بمعنى (غير) نحو : (*جاءني سِواكَ*) بالرفع على الفاعلية أي غيرك و (*رأيتُ سِواكَ*) بالنصب على المفعولية، و(*ما جاءني أحدٌ سِواكَ*) بالنصب و الرفع، و الرفع أرجح. ويجوز حينئذٍ فيه الكسر مع المدِّ و بدونهِ، ومنه قول أبـي محمد الصوري :

فَهلْ تركَ البينُ مَن أَرْتَجِيهِ مِنَ الأوّلِيـنَ و الآخَرينا ؟
سِوى حُبِّ آلِ نَبِيّ الهُـدىٰ فَحُـبُّهُمُ أَمَـلُ الآمِلِينا

تنبيـه :

يخبر بـ (سواء) الَّتي بمعنىٰ مُستوٍ عن الواحد فما فوقه نحو : ﴿ **لَيْسُـوا سَـواءً** ﴾ آل عمران/١١٣ لِأنَّه في الأصل مصدر بمعنىٰ الاستواء .

سَـوْفَ :

مرادفة للسين، أو أوسع منها، علىٰ الخلاف ، وكأنّ القائل بأوسعيتها نظر إلـىٰ أنَّ كثـرة الحروف تدلُّ علىٰ كثرة المعنىٰ وليس ذلك بمطَّرد، كما في (سَفِينة وسُفُن) و (مَدِينة ومُدُن) و (كِتاب وكُتُب) وغيرها.

وتنفـرد عن السـين بدخـول الـلام عليهـا نحـو : ﴿ **وَلَسَـوْفَ يُـعْطِيـكَ رَبُّـكَ فَتَـرْضَى** ﴾ الضحىٰ/٥، وبأنَّها قد تفصل عن الفعل كقول زهير:

ومَا أدري وَسَوْفَ إخَـالُ أدرِي أقَوْمٌ آلُ حِصْـنٍ أم نِسـاءُ[1] ←

سـيَّ : من (لا سِيَّما).

اسم بمنزلة (مثل) وزناً ومعنىً، وعينه في الأصل (واو) وتثنيته سيَّان، أي: مثلان، ويستغني حينئذٍ عن الإضافة كما آستغنت عنها (مثل) في قول عبد الرحمن بن حسّان:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللّهُ يَشكُرُهَا   والشَرُّ بالشَرِّ عِنْدَ اللّهِ مِثْلانِ

وآستغنوا بتثنيته عن تثنية (سَواء)، فلم يقولوا: (سَواءان) إلاّ شاذّاً كقول قيس بن معاذ:

فَيَارَبِّ إنْ لَمْ تَقْسِمِ الحُبَّ بَيْنَنَا   سَواءَيْنِ فَآجْعَلْنِي عَلىٰ حُبِّها جَلْدا

وتشديد يائه، ودخول (لا) عليه، ودخول الواو على (لا) واجب عند ثعلب وراجح عند غيره وقد يخفَّف للضرورة كقول الناشئ الصغير:

وَلا سِيَّما   أَبُوحَسَنٍ   عليٌّ   لَهُ   فِي   الحَرْبِ   مَرْتَبَةٌ   تُهَابُ

وقوله:

فِهْ   بِالعُقودِ   وبالأَيْمانِ   لاسِيما   عَقْدٌ   وَفَاءٌ   بِهِ   مِنْ   أَعْظَمِ   القُرَبِ

ويجوز في الاسم بعده الجرّ والرفع مطلقاً والنصب أيضاً إذا كان نكرة.

فالجرُّ علىٰ إضافة سيَّ إلىٰ ما بعد (ما) و(ما) زائدة بينهما.

والرفع على أنَّه خبر لمضمر محذوف، و(ما) موصولة، أي: (**ولا سيَّ** ***الَّذي هُو زَيْدٌ***)، أو موصوفة بالجملة والتقدير: (**ولا سيَّ** ***شَيْءٍ هُو زَيْدٌ***)، وعلى الوجهين ففتحة سيَّ إعراب، لأنَّه مضاف.

والنصب علىٰ التمييز كما يقع التمييز بعد (مثل) في نحو: ﴿ **وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَداً** ﴾ الكهف/١٠٩، و(ما) كافَّة عن إضافة سيَّ إلىٰ ما بعدها، والفتحة بناء والجرُّ أرجح والنصب أدْون والرفع متوسِّط.

←

١) والقوم هنا: الرجال دون النساء.

تنبيـه:

إذا آستعملت كلمة (سِـيَّ) مجـرَّدة عن (لا) و (ما) فمعناها: المثل كما مـرَّ، فمعنىٰ: (*زيدٌ و عمرٌو سيَّان*): أنَّهما مثلان، و (*هـٰذا سِـيَّ ذاك*) أي: مثل ذاك.

و إذا آسـتـعملتْ مع (ما) سواء ذكـرت (لا) أمْ لا، زِيدتْ في معنـاهـا (الأولوية)، فإذا قِيلَ: (*أكْرِمِ القَوْمَ سيّما (أو، لا سيّما) زيدٍ*) ، فمعناه: أكرمه مثل إكرام القوم مع أولوية، و آختصاص ليس في إكرامِهم، و لذلك قِيلَ: معنى لا سِيَّما (خصوصاً).

حـرف العين المهملـة

عَـدَا

مثل (خَلا) فيما ذكرناه من القسمين و في حكمها مع (ما) و الخلاف في ذلك، و لم يحفظ فيها سيبويهِ إلاّ الفعليّة.

عَسَـىٰ :

فعل غير متصـرّف ، سواء آتَّصل بالضمير المنصوب، أمْ لم يتّصل، خلافاً لابن السّراج و ثعلب فإنَّهما قالا : إنَّه حرف مطلقاً، نظراً إلىٰ عدم تصرفه و كونه بمعنىٰ لعـلَّ و هي حرفٌ، و خلافـاً لسيبـويهِ، حيث قال: إنَّه حرفٌ إذا آتَّصل بالضمير المنصوب، حكاه عنه السيرافي.

و معناه الترجِّي في المحبوب، و الإشفاق في المكروه، و قد آجتمعا في قوله تعالىٰ: ﴿ عَسـىٰ أَنْ تَكْـرَهُوا شَيْئـاً وَ هُـوَ خَيْـرٌ لَـكُمْ وَ عَـسَىٰ أَنْ تُحِبُّـوا شَـيْئاً وَ هُـوَ شَـرٌّ لَكُـم ﴾ البقرة/٢١٦ .

أقول: التحقيق أنَّ التَّرجِّي و الإشفاق يفهمان من القرائن، لا أَنَّه وُضِعَ لهما.

و يستعمل على سبعة أوجه و آختلف في بعضها:

الاستعمال الأوَّل: ***أنْ*** يقال: (*عَسىٰ زَيدٌ أَنْ يَقُومَ*) و آختلف في إعرابه علىٰ أقوال:

الأوّل: و هو قول الجمهور ـ أَنَّه فعل ناقص مثل(*كَانَ زَيدٌ يَقُومُ*) ، و آستشكل بأنَّ الخبر في تأويل المصدر، فيكون حدثاً، و المخبر عنه ذاتٌ، و لا يكون الحدثُ عينَ الذات.

و أُجيب بأُمورٍ أَحْسَنُها أنَّه من باب (*زَيدٌ عَدْلٌ، و صَومٌ*) و مثله: ﴿ **وَمَا كَانَ هٰذَا القُرآنُ أَنْ يُفْتَرَىٰ** ﴾ يونس/٣٧.

الثاني: أَنَّه فعلٌ متعدٍّ بمنزلة (قارب) معنىً و عملاً، أو قاصرٌ بمنزلة (قَرُبَ من أَن يفعل)، و حُذف الجارُّ توسّعاً، و هٰذا مذهب سيبويهِ و المبرد.

الثالث: أنَّه فعلٌ قاصرٌ تامٌّ بمنزلة (قَرُبَ)، و (أَنْ يفعل) بدل آشتمال من فاعله، و هو مذهب الكوفيين، و يردُّه أَنَّه حينئذٍ يكون بدلاً لازماً تتوقَّف عليه فائدة الكلام و ليس هٰذا شأن البدل.

الرابع: أَنَّه فعلٌ ناقصٌ، كما يقول الجمهور، و أَنَّ الفعل بدل آشتمال كما يقول الكوفيون و أَنَّ هٰذا البدل سدَّ مسدَّ الجزأين، و آختاره آبن مالك.

الاستعمال الثاني: أَنْ يُسند إلىٰ أَنْ و الفعل نحو: (*عَسَىٰ أَنْ يَقُومَ زَيدٌ*) و ﴿ **عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَحْمُوداً** ﴾ الإسراء/٧٩، فيكون فعلاً تامّاً. هٰذا هو المفهوم من كلامهم، و قال آبن مالك: عندي أَنَّه فعلٌ ناقصٌ أبداً، و لكن سدَّتْ (أَنْ) وصلتها في هٰذه الحالة مسدَّ الجزأين كما في ﴿ **أَحَسِبَ النَّاس أَنْ يُتْرَكُوا** ﴾ العنكبوت/٢ إذ لم يَقُلْ أحد إنَّ (حَسِبَ) خرجت في ذٰلك عن أصلها.

الاستعمال الثالث و الرابع و الخامس: أن يأتي بعده المضارع المجرَّد أو المقرون بالسين، أو الاسم المفرد، نحو: (*عَسىٰ زيدٌ يَقومُ*) و (*عَسىٰ زيدٌ سَيَقُومُ*) و (*عَسىٰ زَيدٌ قائماً*) ، و الأوَّل قليل كقول السيِّد الحميري:

عَسىٰ الإلٰهُ يُنجيني بِرَحْمَتِهِ ... ومَدحِيَ الغررَ الزاكينَ مِن سَقَرِ

و الثالث أقلّ كقوله:

أكثرتَ في اللومِ مُلِحّاً دائِماً ... لا تُكثِرَنْ إِنّي عَسَيْتُ صَائِماً[1]

←

كذا قالوا، والصواب أَنَّه مـمَّا حذف فيه الخبر، أي: أَكون صائماً لأنَّ في ذلك إبقاء له علىٰ الاستعمال الأصلي، ولأنَّ المرجوّ كونه صائماً لا نفس الصائم.

والثاني نادر جدّاً.

وعسى فيهن فعل ناقص بلا إشكال.

الاستعمال السادس: أَنْ يقال: (*عَسَايَ، عَسَاكَ، عَسَاهُ*) وهو قليل، ومذهب سيبويهِ فيه أنَّـه أُجري مجرىٰ (لعلَّ) في نصب الاسم ورفع الخبر، كما أجريت (لعلَّ) مجراه في ٱقتران خبرها بـ (أَنْ).

الاستعمال السابع: (*عَسىٰ زيدٌ قائمٌ*) حكاه ثعلب، ويتخرّج علىٰ أنَّه فعلٌ ناقص وأنَّ ٱسمه ضمير الشأن، والجملة الاسمية خبره.

تنبيه:

إذا قيل: (*زيدٌ عسىٰ أَنْ يقومَ*) ٱحتمل نقصان (عسىٰ) علىٰ تقدير تحمُّله الضمير، و(أَن يقوم) خبره.

وٱحتمل تمامه علىٰ تقدير خلوّه منه، و(أن يقوم) فاعله، والجملة خبر (زيد).

وإذا قيل: (*عسى أَن يقوم زيدٌ*) ٱحتمل الوجهين أيضاً، ولكن الإضمار في (يقوم) لا في (عَسىٰ)، اللّهمَّ إلاّ أَنْ تقدِّر أنَّ العاملين تنازعَا في (زيد) فيحتمل الإضمار في (عَسىٰ) علىٰ إعمال الثاني.

وإذا قلت: (*عَسى أن يضربَ زيدٌ عَمْراً*) فلا يجوز أَنْ يكون (زيدٌ) ٱسماً لـ (عسىٰ)، لئلّا يلزم الفصل بين صلة (أَنْ) ومعمولها وهو (عمراً) بالأجنبي وهو (زيد) ونظيره قوله تعالى: ﴿**عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَحْمُوداً**﴾ الإسراء/ ٧٩.

---

١) ينسب الرجز لرؤبة، وصائماً أي: ممسكاً عن مخاطبتك.

عَـلُ : بلام خفيفة

اسم بمعنىٰ: فوق ، و ٱلتزموا فيه أمرين :

الأوَّل: آستعماله مجروراً بـ (مِن) .

الثاني: آستعمالـه غير مضـاف . فلا يقـال (أخـذتـه من عَلِ السطحِ) كما يقال : (*من عَلْوِه*) و (*من فوقه*) فمتىٰ أُريد به المعرفة ـ أي علوّ مخصوص ـ كان مبنيّاً علىٰ الضمِّ تشبيهـاً له بالغـايات ، نحـو : (*هَبَطَ زَيدٌ مِن عَلُ*) أي : من فوق السطح ، لِأنَّ المضاف إليه منويٌّ حينئذٍ ، و متىٰ أُريدَ به النكرة كان معرباً لعدم ٱفتقاره إلىٰ المضاف إليه معنىً ، إذ هو منسيٌّ كقول ٱمرئ القيس :

مِكَـرٍّ مِفَـرٍّ مُقْبِـلٍ مُدْبِـرٍ مَعـاً   كَجُلْمُـودِ صَخـرٍ حَطَّهُ السَّيْـلُ مِنْ عَلِ[1]

أي : من مكان عالٍ غير معيّن . و حذف تنوينه للضرورة .

عَـلَّ : بلام مشدَّدة مفتوحة ، أو مكسورة .

لغة في (لعلَّ) ، و هي أصلها عند من زعم زيادة اللام ، قال أضبط بن قريع :

ولا تُهيـنَ الـفَـقِـيـرَ عَلَّكَ أَنْ   تَرْكَـعَ يَوْمـاً والـدّهـرُ قَدْ رَفَـعَـهْ[2]

و الأصل لا تهينَنْ بالنون الخفيفة ، حذفت للضرورة و بقيت الفتحة دليلاً عليها .

و هي بمنزلة (عسىٰ) في المعنىٰ ، و بمنزلة (أنّ) المشدَّدة في العمل ، و عُقيل تخفِض بها و تجيز في لامها الفتح تخفيفاً و الكسر علىٰ أصل ٱلتقاء الساكنين .

١) البيت من معلقته في وصف فرسٍ ، جلمود : العجز العظيم .

٢) لاتهين ، أصله : لاتهينَنْ ، ثمّ حذفت نون التأكيد لالتقاء الساكنين .

عَلَىٰ :

على وجهين :

أحدهما: أَنْ تكون آسماً بمعنىٰ (فوق) وذلك إذا دخلتْ عليها (مِن) نحو : (*رَكِبتُ مِنْ عَلَيْهِ*) أي من فوقه .

الثاني: أنْ تكون حرف جرٍّ ولها تسعة معانٍ :

الأوّل: وهو الأصل في معناها: الاستعلاء، إمَّا علىٰ المجرور، وهو الغالب نحو : ﴿ **وَعَلَيْهَا وَعَلَىٰ الفُلْكِ تُحْمَلُونَ** ﴾ المؤمنون/٢٢ ، و إمَّا علىٰ ما يقرب منه نحو : ﴿ **أو أجِدُ عَلَىٰ النَّارِ هُدًى** ﴾ طه/١٠ ، وقد يكون الاستعلاء معنويّاً نحو : ﴿ **وَلَهُم عَلَيَّ ذَنْبٌ فَأَخَافُ أَنْ يَقْتُلُونِ** ﴾ الشعراء/١٤ ، ونحو : ﴿ **فَضَّلْنَا بَعْضَهُم عَلَىٰ بَعْضٍ** ﴾ البقرة/٢٥٣ .

الثاني: المصاحبة كـ (معْ) نحو : ﴿ **وَيُطعِمُون الطَّعامَ عَلَىٰ حُبِّه** ﴾ الإنسان/٨ ، أي : مع حبِّه و ﴿ **إنَّ رَبّكَ لَذُوْ مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِم** ﴾ الرعد/٦ .

الثالث: المجاوزة كـ (عن) نحو قول قحيف بن سليم العقيلي :

إذا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ   لَعَمْرُ اللّهِ أعْجَبَنِي رِضَاهَا

أي : عنّي .

الرابع: التعليل كـ (اللام)، نحو : ﴿ **وَلِتُكَبِّرُوا اللّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُم** ﴾ البقرة/١٨٥ ، أي لهدايته إيَّاكم .

الخامس: الظرفية كـ (في) نحو : ﴿ **وَدَخَلَ المَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا** ﴾ القصص/١٥ ، أي : في حين غفلةٍ .

السادس: موافقة (من)، نحو : ﴿ **الّذينَ إذَا اكْتَالُوا عَلَىٰ النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ** ﴾ المطفّفين/٢ ، أي : من النّاس .

السابع: موافقة الباء نحو : ﴿ **حَقِيقٌ عَلَىٰ أَنْ لَا أَقُولَ عَلَىٰ اللّهِ إلَّا الحَقَّ** ﴾ الأعراف/١٠٥ ، أي : حقيق بأن لا أقول، و قد قرأ أُبَيّ بالباء .

الثامن: أنْ تكون زائدة، نحو:

إنَّ الكَريمَ وأبيكَ يَعْتَمِلُ[1] ***إنْ لَمْ يَجِدْ يَوْماً عَلَىٰ مَنْ يَتَّكِلُ***

أي: من يتَّكل عليه فحذف (عليه) وزاد (عَلَىٰ) قبْل الموصول تعويضاً له، قالَهُ ٱبن جنِّي.

وقيل: المراد إنْ لم يجد يوماً شيئاً، ثمَّ ٱبتدأ مستفهماً فقال: عَلَىٰ من يتّكل؟

التاسع: أَنْ تكون للاستدراك والإضراب، كقولكَ: (***فُلانٌ لا يَدْخُلُ الجَنَّةَ لِسُوءِ عَمَلِهِ عَلَىٰ أَنَّه لا يَيْأَسُ مِنْ رَحْمَةِ اللّٰهِ***) أي: لٰكنه.

وتَعلُّقُ (عَلَىٰ) هٰذه بما قبلها، كَتَعلُّقِ (حَاشَا) بما قبلها، لِأنَّها أَوصلتْ مَعناه إلى ما بعده على وجه الإضراب والإخراج أو هي خبر لمبتدأ محذوف، أي: والتحقيق علىٰ كذا.

عَـن

عَلَىٰ ثلاثة أوجه:

الوجه الأوّل: أن تكون حرفاً جارّاً وجميع ما ذكر لها عشرة معانٍ:

الأوَّل: المجاوزة، ولم يذكر البصريون سواها، نحو: (***سافرتُ عَنِ البَلدِ***) و(***رَغِبتُ عن زيدٍ وعَنِ الطَعَامِ***) و(***بَلَغني عَنْكَ حَدِيثٌ***).

الثاني: البدل نحو: ﴿ **وٱتَّقُوا يَوْماً لا تَجْزي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً** ﴾ البقرة/٤٨، أي: بدل نفس. وفي الحديث: « **صُومِي عَنْ أُمِّكِ** »[2].

١) يعتمل: يعمل بنفسه:

٢) صحيح مسلم، كتاب الصيام، الباب رقم: ١٥٦ و ١٥٧. والترمذي، كتاب الزكاة، الباب رقم: ٣١.

الثالث: الاستعلاء نحو: ﴿ وَمَنْ يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَنْ نَفْسِهِ ﴾ محمد/٣٨، أي: علىٰ نفسه.

الرابع: التعليل نحو: ﴿ وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ ﴾ التوبة/١١٤، أي: لموعدة وعدها.

الخامس: مرادفة (بعد)، نحو: ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ ﴾ المؤمنون/٤٠، أي بعد قليل من الزمان ليصبحنّ نادمين، ونحو: ﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقاً عَنْ طَبَقٍ ﴾ الانشقاق/١٩، أي: بعد طبق.

السادس: الظرفية نحو: (*لا تَكُنْ عَنِ التَّكْلِيفِ كَسِلَا*) أي في التكليف.

السابع: مرادفة (مِن) نحو: ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ ﴾ الشورى/٢٥، و الشاهد في الأولىٰ.

الثامن: مرادفة (الباء) نحو: ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ﴾ النجم/٣، أي: بالهوى و الظاهر أَنَّها علىٰ حقيقتها و أَنَّ المعنىٰ: و ما يصدر قوله عن هوًى.

التاسع: الاستعانة قاله ٱبن مالك، و مثّله بـ (*رَمَيْتُ السَّهْمَ عَنِ القَوْسِ*) أي: بٱستعانته، لأنَّهم يقولون أيضاً: (*رميتُ بِالقَوْسِ*) حكاهما الفرَّاء و حكىٰ أيضاً: (*رَمَيْتُ عَلَى القوسِ*).

العاشر: أَنْ تكون زائدة للتعويض من أُخرىٰ محذوفةٍ كقول زيد بن زرين بن الملوّح:

أَتجزَعُ أَنْ نَفْسٌ أَتاهَا حِمَامُهَا ... فَهَلَّا الَّتِي عَنْ بَيْنِ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ[١]

قال ٱبن جنّي: أراد فهلاَّ تدفع عن الَّتي بين جنبيك، فحذفت (عن) من أوَّل

١) الحِمام بكسر الحاء: الموت، و روى الآمدي في المؤتلف و المختلف البيت هكذا:

أتجزَعُ أنْ نفسٌ أتاها حمامها ... فهل أنت عمّا بينَ جَنبيكَ تدفَعُ

و لاشاهد فيه على هذا.

الموصول و زيدَتْ بعده .

الوجه الثاني: أن تكون حرفاً مصدريّاً ، و ذلك أَنَّ بني تميم يقولون في نحو : (***أعجبني أنْ تفعل***) : أعجبني عن تفعل ، و كذا يفعلون في (أَنَّ) المشدَّدة ، فيقولون : (***أشْهَدُ عَـنَّ مُحَمّداً رَسُولُ اللّه***) ، و تسمّى عنعنة بني تميم .

الوجه الثالث: أنْ تكون آسماً بمعنىٰ جانب ، إذا دخلت عليها (من) و هو كثيـرٌ كقول قطري بن الفجاءة :

فَلَقَـد أرانـي لِلرمـاح دريئـةَ   مِن عَن يَمـيـنـي مرّةَ و أمـامـي[١]

أي : مِن جانب يميني

أو (على) و هو نادر و المحفوظ منه بيتٌ واحد و هو قوله :

على عن يمـيـنـي مَرَّت الـطير سُنَّحـاً   وكيـف سُنـوحٌ و اليمـين قطيـعُ[٢]

أي : على جانب يميني و هما مختصّان بالشعر .

عنـد

اسم للحضور الحسّـيِّ ، نحو : ﴿ ***فَلَـمَّا رَآهُ مُسْـتَقِـرّاً عِنْـدَهُ*** ﴾ النمل/٤٠ ، و نحو قول الملك الصالح :

عِنـدَ الـتَّبَـاهُـلِ ما عَلِمَنـا سَادِسـاً   تَحْتَ الكِسـا مِنْهم سِوىٰ جبريـل[٣]

١) الدريئة بالهمز وتركه : فعيلة من الدرء ، و هو الدفع ، و من الدَّرْي : و هو الختل .

٢) سَنَح الطيرُ يسنَح سنُوحا فهو سانح ، إذا مر من مياسرك إلى ميامنك ، و العرب تتيمن بالسانح وجمع السانح : سُنَّح .

٣) التباهل : التلاعن ، و هو هنا مصدر ، و أريد به مكان التباهل أو زمانه .

و أشـار الشـاعر في هذا البيت إلى ما ذكره أبو إسحاق الثعلبي والإمام الفخر الرازى في تفسيرهما والزمخشري في الكشاف و غيرهم من الحفاظ في تفسير آية المباهلة .

و *المعنويّ* نحو : ﴿ **قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ** ﴾ النمل/٤٠ و قول عليٍّ عليه السلام: (**عِنْدَ تَنَاهِي الشِّدَّةِ تَكونُ الفُرْجةُ، وَعِنْدَ تضايُقِ حَلَقِ البَلاءِ يَكونُ الرَّخاءُ**)[1].

و *للقرب* كذلك نحو : ﴿ **عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَىٰ* عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَىٰ** ﴾ النجم/١٤ ـ ١٥ و لا تقع إلّاَ ظرفاً أو مجرورةً بـ (مِن).

تنبيهان :

الأوّل: قولنا (عند) آسم للحضور موافق لعبارة آبن مالك و الصواب آسم لمكان الحضور. لأنَّها ظرفٌ لا مصدرٌ، و تأتي أيضاً لزمان الحضور نحو : (***جِئتُك عندَ طلوعِ الشمسِ***).

الثاني: تُعاقبُ (عند) كلمتان و هما: (لدىٰ) مطلقاً، أي : سواءٌ كان محل آبتداء الغاية أو لا ، كقوله تعالى: ﴿ **و ألفَيا سَيِّدَها لَدَى البابِ** ﴾ يوسف/٢٥.

و (لَدُن) إذا كان المحل محلَّ آبتداءِ غايةٍ، نحو : (***جئتُك من لَدُنْهُ***) . و لكلٍّ منهما حكم سيأتي في محلِّه إن شاء اللّه تعالىٰ .

عَوْضُ

ظرف لاستغراق المستقبل مثل (أبداً) إلَّا أنَّه مختصٌّ بالنفي ، و هو معرب إنْ أُضيف ، كقولهم : (***لا أفعلُه عوضَ العائضين***) أي : أبَدَ الآبدينَ .

و مبني إنْ لم يضف ، و بناؤه إمَّا علىٰ الضَّمِّ كـ (قبلُ) و (بعدُ) أو علىٰ الكسر كـ (أمسِ) أو علىٰ الفتح كـ (أينَ)، و الأفصح الأوَّل.

و سُمِّي الزمان عوضاً لِأنَّه كلَّما مضىٰ منه جزء عوضه جزء آخر، لِأنَّه غير قارٍّ بالذات.

١) شرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ١٢٥١ ، و آبن أبـي الحديد ٤/ ٣٩٩ .

حـرف الغيـن المعجمـة

غَـيْر:

آسم ملازم للإضافة في المعنىٰ ، ويجوز أنْ يُقطع عنها لفظاً، بشرط أنْ يفهم المعنىٰ، ويتقدَّم عليه (ليس) نحو : (*قبضتُ عشرةً ليسَ غيـرُ*) .

وقد يقال: (*لا غيـر*) ، حكاه آبن مالك، وتابعه علىٰ ذٰلك شارحو كلامه .

ويقال: (*قبضتُ عشرةً ليس غيـرُها*) برفع (غير) علىٰ أنَّه آسم (ليس) والخبر محـذوف، أي: ليس غيرهـا مقبـوضـاً وبنصبـه علىٰ أنـه خبر (ليس) والاسم محـذوف، أي: ليس المقبوض غيرها، و(ليس غيرَ) بالفتح من غير تنوين علىٰ إضمار الاسم أيضاً وحذف المضاف إليه لفظاً ونيّة ثبوته ـ أي: ثبوت لفظه، كقراءة بعضهم ﴿ **لـلّٰهِ الأمـرُ من قبـلِ ومن بعـدِ** ﴾[1] الروم/٤، أي: من قبل الغلب ومن بعده .

و(ليس غيـرُ) بالضم من غير تنوين، تشبيهاً بالغايات كـ (قبلُ وبعدُ)، قال المبرد والمتأخِّرون: أنَّها ضمة بناء لا إعراب، فَعَلَيه يحتمل أنْ يكون آسماً وأنْ يكون خبراً .

وقال الأخفش: ضمة إعراب لا بناء، لأنَّه ليس بآسم زمان كـ (قبل وبعد)

١) الآية: ﴿ غُلِبَت الرُّوم في أدنى الأرضِ وهُم مِنْ بَعدِ غَلَبِهم سَيغلِبون * في بضعِ سنينَ للّٰهِ الأمرُ مِنْ قَبلُ ومِنْ بَعدُ ويومئذٍ يَفرحُ المؤمنون ﴾ الروم/٤ .

و لا مكان كـ (فوق) و (تحت)، و إنّما هو بمنزلة (كلّ) و (بعض)، و على هـذا فهو الاسم، و حذف الخبر.

و قال ٱبن خروف يحتمل الوجهين، و (ليس غيراً) بالفتح و التنوين، و (ليس غيرٌ) بالضم و التنوين، و عليهما فالحركة إعرابية، لأنَّ التنوين إمَّا للتمكين فلا يلحق إلَّا المعربات، و إمَّا للتعويض، فكأنَّ المضاف إليه مذكور.

و ٱعلـمْ: أنَّ (غير) لا تتعرف بالإضافة، لشدَّة إبهامها، و تستعمل (غير) المضافة لفظاً على وجهين:

أحدهما: و هو الأصل: أن تكون صفة للنكرة، نحو: ﴿ **رَبَّـنا أَخْـرِجْنَـا نَعْمَـلْ صَـالِحاً غَيْـرَ الَّـذِي كُـنَّا نَعْمَـلُ** ﴾ فاطر/٣٧، أو للمعرفة الَّتي كالنكرة نحو: ﴿ **صِـراطَ الَّـذِينَ أَنْعَمْـتَ عَلَيْهِـم غَيْـرِ المَغْضُـوبِ عَـلَيْهِـم** ﴾ الفاتحة/٦ ـ ٧، لأنَّ المعـرّف الجنسي قريب من النكرة.

الثاني: أَنْ تكون ٱستثناءاً فتعرب بإعراب الاسم الواقع بعد (إلَّا) فتقول: (*جاءَ القومُ غيرَ زيدٍ*) بالنصب و (*ما جاءني أحدٌ غيرُ زيدٍ*) بالرفع و النصب، و الرفع أولـى، ففي التنزيل: ﴿ **لا يَسْتَـوِي القَـاعِدُونَ مِنَ الـمُؤْمِنِيـنَ غَيْـرُ أُولِـي الضَّـرَر** ﴾ النساء/٩٥، ﴿ **مَـا لَكُـم مِـنْ إلـٰهٍ غَيْـرُه** ﴾ الأعراف/٥٩، بالرفع فيهما، و تعرب بحسب العوامل إذا كان مفـرَّغاً نحو: (*ما جاء غيرُ زيدٍ*) بالرفع و (*ما رأيتُ غيرَ زيدٍ*) بالنصب.

و قد تستعمل مبتدأ نحو: (***غيُرك لا يجودُ***) و هو نظير (***مثلُكَ لا يبخلُ***) و فاعلاً و مفعولاً نحو: (***جاء غيـرُك و رأيتُ غيـرَكَ***).

حـرف الفـاء

الفـاء المفردة:

حـرف مهمل عن العمل خلافاً لبعض الكوفيين في قولهم: إنَّها ناصبة في نحو: (*ما تـأتينا فتحدِّثنا*) ، و خلافاً للمبرد في قوله: إنّها خافضة كقول أمرئ القيس:

فمِـثْـلِكِ حُبلىٰ قد طَرقْـتُ و مُرضِـعٍ

فيمن جرّ (مثلاً) و الصحيح أنَّ النصب ب (أنْ) مضمرة كما سيأتـي و أنّ الجـرَّ بـ (رُبّ) مضمرة كما مـرَّ.

و ترد على ثلاثة أوجه:

الوجه الأوَّل: أنْ تكون عاطفة، و تفيد ثلاثة أُمورٍ:

أحـدهـا: الترتيب و هو نوعان: معنويٌّ كما في (*قامَ زيدٌ فـعمرٌو*) . و ذكريٌّ وهو عطف مفصَّل علىٰ مجملٍ، نحو: ﴿ **فَـقَدْ سَأَلُـوا مُوسَـىٰ أَكْبَـرَ مِـنْ ذٰلِـكَ فَـقَالُـوا أَرِنَـا اللّٰـهَ جَهْـرَةً** ﴾ النساء/١٥٣.

الثاني: التعقيب، و هو في كلِّ شَـيْءٍ بحسبه، و لهٰذا يصحُّ أنْ يقال: (***تزوَّج زيدٌ فـوُلدَ لَهُ***) إذا لم يكن بينهما إلاَّ مدَّة الحمل و إنْ كانت المدَّة في نفسها طويلة.

و قيل تقع (الفاء) تارةً بمعنى (ثمّ) كقوله تعالى: ﴿ **ثـمّ خلـقنا ٱلنطفـةَ علقـةً فـخـلقـنـا ٱلـعـلـقـةَ مُضغـةً فـخلقنـا ٱلمضغـةَ عظامـاً فـكسـونـا ٱلعـظـام لحمـاً** ﴾ المؤمنون/١٤، فالفاءات بمعنى (ثمّ) لتراخي معطوفاتها، و تارةً بمعنى (الواو) كقول آمرئ القيس:

قِفا نبكِ من ذكرى حبيبٍ و منزلِ   بسقط اللوا بين الدخول فحوملِ

الثالث: السببية، و ذلك غالب في العاطفة جملة أو صفة.

فالأوّل نحو: ﴿ فَوَكَزَهُ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ ﴾ القصص/١٥، ﴿ فَتَلَقَّىٰ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِماتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ﴾ البقرة/٣٧.

و الثاني نحو: ﴿ لَآكِلُونَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زَقُّومٍ * فَمَالِئُونَ مِنْهَا الْبُطُونَ * فَشَارِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَمِيمِ ﴾ الواقعة/٥٢ ـ ٥٤.

و قد تجيء لمجرَّد الترتيب من دون تعقيب و سببية، نحو: ﴿ لَقَدْ كُنْتَ فِي غَفْلَةٍ مِنْ هٰذا فَكَشَفْنَا عَنْكَ غِطَاءَكَ ﴾ ق/٢٢.

و قال الزمخشري: للفاء مع الصفات ثلاثة أحوال:

أحدها: أن تدلّ على ترتيب معانيها في الوجود، كقول سَلمة بن ذهل:

يا لهفَ زيَّابةَ للحارث الـ   ـصّابحِ فالغانمِ فالآيبِ[1]

أي: الّذي صبحَ فغنمَ فآبَ.

و الثاني: أن تدلّ: على ترتيبها في التفاوت من بعض الوجوه، نحو قولك: (*خذ الأكملَ فالأفضلَ، و اعمل الأحسنَ فالأجمل*).

و الثالث: أن تدلّ على ترتيب موصوفاتها في ذلك نحو: (*رحمَ اللّه المحلِّقين فالمُقصِّرينَ*) انتهى.

الوجه الثاني: أنْ تكون رابطة للجواب، و ذلك حيث لا يصلح الجواب أنْ يقع شرطاً، و هو منحصرٌ في ستِّ مسائلَ:

الأولى: أنْ يكون الجواب جملة اسمية نحو: ﴿ إِنْ يَمْسَسْكَ اللّهُ بِضُرٍّ فَلا كَاشِفَ لَهُ إِلاَّ هُوَ وَ إِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ الأنعام/١٧.

١) و هو ابن زيابة و زيابة: أمّه، و الصابح: الّذي يغزو صباحاً.
و المعنى: يالهف أبـي على الحارث إذ صبح قومي بالغارة، فغنم فآب سليماً أن لاأكون لقيته فقتلته.

الثانية: أَنْ تكون فعلية كالاسمية، وهي الَّتي فعلها جامد نحو: ﴿ **إنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِي** ﴾ البقرة/٢٧١، ﴿ **وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطانُ لَهُ قَرِيناً فَسَاءَ قَرِيناً** ﴾ النساء/٣٨، ﴿ **وَمَنْ يَفْعَلْ ذلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللّهِ فِي شَيْءٍ** ﴾ آل عمران/٢٨.

الثالثة: أَنْ تكون إنشائية نحو: ﴿ **قُلْ إنْ كُنْتُم تُحِبُّونَ اللّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللّهُ** ﴾ آل عمران/٣١، ﴿ **فَإنْ شَهِدُوا فَلا تَشْهَدْ مَعَهُم** ﴾ الأنعام/١٥٠. وفي قوله تعالى: ﴿ **قل أرأيتم إنْ أصبحَ ماؤُكم غوراً فمنْ يأتيكم بماءٍ معين** ﴾ الملك/٣٠ شاهدان: الاسمية والإنشائية.

الرابعة: أَنْ يكون فعلها ماضياً لفظاً ومعنىً، إمَّا حقيقةً نحو: ﴿ **إنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ** ﴾ يوسف/٧٧، وإمَّا مجازاً نحو: ﴿ **وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوْهُهُمْ فِي النَّارِ** ﴾ النّمل/٩٠، نزّل هـٰذا الفعل لتحقُّق وقوعه منزلة ما قد وقع.

الخامسة: أَنْ تقترن بحرف آستقبال نحو: ﴿ **مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَه** ﴾ المائدة/٥٤، و﴿ **وَمَايَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ** ﴾ آل عمران/١١٥.

السادسة: أَنْ تقترن بحرفٍ له الصدر كقول ربيعة بن مقروم:

فَإنْ أَهْلِكْ فَذِي لَهَبٍ لَظَاهُ   عَلَيَّ تَكَادُ تَلْتَهِبُ آلتِهَابا[1]

لما عرفت من أَنّ (رُبَّ) مقدّرة، أي: رُبَّ ذي لهب. وأنَّ لها الصدر.

وقد مرَّ أَنَّ (إذا) الفجائية قد تنوب عن الفاء نحو: ﴿ **وَإنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أيْدِيهِمْ إذَا هُمْ يَقْنَطُونَ** ﴾ الروم/٣٦. وَأنَّ الفاء قد تحذف للضرورة كقول عبد الرحمن بن حسَّان:

مَنْ يَفْعَلِ الحسناتِ اللّهُ يَشكُرُهَا   والشَّرُّ بالشّرِّ عِنْدَ اللّهِ مِثْلانِ

١) والمعنى: إن أَمُت فكم من رجل ذي حنقٍ سيبقي مضطرم العداوة لما لقي مني.

تنبيـه:

كما تربط الفاء الجواب بشرطه، كذٰلك تربط شبه الجواب بشبه الشَّرط، و ذٰلك في نحو: (*الَّذي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَم*)، و بدخولها فُهِمَ أَنَّ ما أراده المتكلِّم هو ترتب إعطاء الدرهم علىٰ الإتيان، و لو لم تدخل آحتمل ذلك و غيره.

و ممّا تربطِ شبه الجواب بشبه الشرط قول عليٍّ عليه السلام: (**لا تَتْرُكُوا الأَمْرَ بِالمعروفِ و النَّهي عنِ المنكرِ فَيُوَلَّىٰ عَلَيْكُم شرارُكُم، ثُمَّ تَدْعُونَ فَلا يُستجابُ لَكُم**)[١].

و هٰذه الفاء بمنزلة (لام) التوطئة في نحو: ﴿ **لَئِنْ أُخْرِجُوا لا يَخْرُجُونَ مَعَهُم** ﴾ الحشر/١٢، في إيذانها بما أراده المتكلِّم من معنى القسم، و قد قرئ بالإثبات و الحذف قوله تعالىٰ: ﴿ **وَمَا أَصَابَكُم مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُم** ﴾ الشورى/٣٠.

الوجه الثالث: أنْ تكون زائدة وحمل عليه الزَّجاج قوله تعالىٰ: ﴿ **هٰذا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ** ﴾ ص/٥٧ و من زيادتها قوله:

لَمَّا آتَّقى بِيَدٍ عَظِيمٍ جِرْمُها فَتَرَكْتُ ضَاحِي جِلْدِها يَتَذَبْذَبُ[٢]

لأنَّ الفاء لا تدخل في جواب لمّا. خلافاً لابن مالك.

و أمّا قوله تعالىٰ: ﴿ **فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إلىٰ البَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ** ﴾ لقمان/٣٢، فالجواب محذوف، أي: آنقسموا قسمين، فمنهم مقتصد و منهم غير ذلك.

و الفاء في نحو: (*خرجتُ فإذا الأسدُ بالبابِ*) زائدة لازمة عند الفارسي و المازني و جماعة.

و قال الفارسي: في ﴿ **بَلِ اللّٰهَ فَاعْبُدْ** ﴾ الروم/٦٦ إنَّها زائدة، و عاطفةٌ عند غيره.

---

١) شرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ٩٧٨، و آبن أبي الحديد ١١١/٤.

٢) الجوم بالكسر: الجسد، الضاحي: الظاهر، و قيل الفاء زائدة، و قيل: هي عاطفة على فعلٍ محذوف، تقديره ضربتها.

تنبيـه:

قد تكــون الفـاء للاستينـاف نحـو : ﴿ وَإِذَا قَضَى أَمْراً فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ البقرة/١١٧، بالرفع، أي: فهو يكون حينئذٍ، و كقول جرول آبن أوس:

الشِّعْرُ صَعبٌ وطَويلٌ سُلَّمُهْ إذا آرتقىٰ فيهِ الَّذي لا يَعلَمُهْ
زَلَّت بهِ إلىٰ الحَضِيضِ قَدَمُهْ يُرِيدُ أَنْ يُعرِبَه فَيُعْجِمُهْ

برفـع يعجم، أي: فهـو يعجمـه، ولا يجـوز نصبه بالعطف لأنَّه لا يريد أنْ يعجمه، و إنَّـما يقدِّر النحويون كلمة (هو) لِيُبَيِّنُوا أنَّ الفعل لا يعتمد على ما قبله بالعطف بل الكلام مستقلّ.

فـي

حرف جـرٍّ له تسعة معانٍ:

الأوّل: الظرفية، وهي:

إمَّـا مكـانية، كقول عليٍّ عليه السلام: (**الغِنىٰ في الغُربةِ وَطنٌ، والفَقرُ في الوطن غُربةٌ**)[1].

وإمّا زمانية نحو: (*قرأتُ القرآنَ في ثلاثةِ أيّامٍ*)، وقد آجتمعتا في قوله تعالىٰ: ﴿ **آلَمّ * غُلِبَتِ الرُّومُ فِي أَدْنىٰ الأَرْضِ وهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِم سَيَغْلِبُونَ * فِي بِضْعِ سِنِينَ** ﴾ الروم/١ ـ ٣.

وإمّا مجازيّة نحو: ﴿ **وَلَكُم فِي القِصاصِ حَيوةٌ** ﴾ البقرة/١٧٩.

الثـاني: المصـاحبة، نحو: ﴿ **آدْخُلُوا فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُم** ﴾ الأعراف/٣٨ أي: معهم، ﴿ **فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ** ﴾ القصص/٧٩.

١) شرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ١١١٣، وآبن أبي الحديد ٢٦٨/٤.

الثالث: التعليل، نحو: ﴿ فَذلِكُنَّ الَّذِي لُمتُنَّنِي فِيهِ ﴾ يوسف/٣٢، و﴿ وَلَولا فَضلُ اللّهِ عليكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيا وَالآخرةِ لَمَسَّكُمْ فِيما أفضْتُم فِيهِ عذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ النور/١٤.

الرابع: الاستعلاء، نحو: ﴿ وَلأصَلِّبَنَّكُم فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾ طه/٧١ وكقوله:

هم صلبوا العبديَّ في جذع نخلةٍ فلا عطست شيبان إلّا بأجدعا[1]

الخامس: مرادفة الباء، كقول زيد الخير:

ويركبُ يومَ الرَّوعِ مِنّا فوارسٌ بَصيرُون في طعنِ الأباهرِ والكُلىٰ

السادس: مرادفة (إلىٰ) نحو: ﴿ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْواهِهِم ﴾ إبراهيم/٩.

السابع: المقايسة، وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق، نحو: ﴿ فَمَا مَتَاعُ الحَيَوٰةِ الدُّنْيا فِي الآخِرَةِ إلّاَ قَلِيلٌ ﴾ التوبة/٣٨.

الثامن: التعويض، وهي الزائدة عوضاً من أُخرىٰ محذوفة، كقولك: (ضربْتُ فيمن رغِبتَ) أصله: ضربتُ من رغبتَ فيه، أجازه ٱبن مالك.

التاسع: التوكيد، وهي الزائدة لغير التعويض، أجازه الفارسي في الضرورة وأنشد:

أنا أبو سعيد إذا الليلُ دَجا يُخالُ في سواده يَرَندجا[2]

وأجازه بعضهم في قوله تعالىٰ: ﴿ وَقَالَ ٱرْكَبُوا فِيهَا ﴾ هود/٤١، أي: ٱركبوها.

١) البيت لسويد بن أبي كاهل أو لقراد بن حنش.

٢) البيت لسويد بن أبي كاهل اليشكري، اليرندج: الجلد الأسود، فارسي معرب.

حـرف القـاف

قـد

علىٰ وجهين: (**حرفيَّة**) وستأتـي، و (**آسمية**) وهي علىٰ وجهين: (**آسمُ فعل**) وسيأتـي، وآسم مرادف لـ (**حَسْب**).

وهـٰذه تستعمل علىٰ وجهين:

(**مبنيَّة**) لشبهها بـ (قد) الحرفية وكثير من الحروف وضعاً، وهو الغالب، ويقال فيه: (**قَدْ زيدٍ دِرْهَمٌ**) بالسكون أي: حسبُهُ درهم، و (**قـدْنِي**) بالنون، حرصاً على بقاء السكون، لأنَّه الأصلُ فيما يَبْنُون.

و (**معربة**) وهو قليل، يقال: (**قدُ زيدٍ درهمٌ**) بالرفع، كما يقال: (**حسبُهُ درهمٌ**) بالرفع و(**قدي درهمٌ**) بغير نون كما يقال: (**حسبي**).

والمستعملة آسم فعل مرادفة لـ (يكفي)، يقال: (**قدْ زيداً درهمٌ**) و (**قدْنِي درهمٌ**) بالسكون فيهما، كما يقال: (**يكفي زيداً درهمٌ**) و (**يكفيني درهمٌ**).

وأمَّـا الحـرفيـة فتختصُّ بالفعـل المتصرّف الخبري المثبت المجـرَّد من جازم وناصب وحرف تنفيس، وهي كالجزء منه، فلا تفصل منه بشيء، إلَّا بالقسم كقوله:

فقـدْ والـلّهِ بَيَّـنَ لي عنـائـي … بوشـكِ فراقِـهـم صُردٌ يصـيـحُ

ونحو: (**قد ضَربَ**)، (**قد يضرِبُ**)، (**قَدْ واللّهِ أحسنتَ**).

وقد يحذف الفعل بعدها لدليل كقول النابغة:

أفِــدَ الــترحُّــلُ غير أنَّ ركــابَــنــا لــمَّا تَزُل برحــالِــنــا وكأنْ قَدِ[1]

أي: وكأن قد زالت.

ولها خمسة معانٍ:

الأوَّل: التوقع، وذلك مع المضارع واضح، كقولك: (*قدْ يقدُمُ الغائِبُ اليومَ*) إذا كنت تتوقَّعُ قدومه.

وأمَّا مع الماضي فأثبته الأكثرون نحو: (*قدْ قامَتِ الصَّلاةُ*) لأنّ الجماعة منتظرون لذلك.

وأنكر بعضهم كونها للتوقّع مع الماضي وقال: التوقّع، انتظار الوقوع والماضي قد وقع.

والّذي يظهر لي قولٌ ثالثٌ وهو أنّها لا تفيد التوقّع أصلاً، أما في المضارع فلأنَّ قولك: (*يقدُم الغائب*) يفيد التوقّع بدون قد. وأمّا في الماضي، فلأنّه متوقّع كذلك.

وعبارة ٱبن مالك في ذٰلك حسنة، فإنَّه قال: إنَّها تدخل علىٰ ماضٍ متوقَّع، ولم يَقُل: إنَّها تفيدُ التوقُّع، ولم يتعرَّض للتوقُّع في الداخلة علىٰ المضارع البتَّة، وهٰذا هو الحقُّ.

الثاني: تقريب الماضي من الحال، تقول(*قامَ زيدٌ*) فيحتمل الماضي القريب والبعيد، فإنْ قلتَ (*قدْ قامَ زيدٌ*) ٱختصَّ بالقريب من الحال. وٱبتنى علىٰ إفادتها ذٰلك أحكام:

أحدها: أنّها لا تدخل علىٰ (ليسَ) و(عسىٰ) و(نِعْمَ) و(بِئْسَ) لأنَّهنّ للحال، فلا معنىٰ لذكر ما يقرب ما هو حاصل، ولذلك علَّة أخرىٰ، وهي أنَّ صيغهنَّ لا يفِدنَ الزمان، ولا يتصَّرفْن، فأشبهنَ الاسم.

ثانيها: وجوب دخولها عند البصريين ـ إلَّا الأخفش ـ علىٰ الماضي الواقع حالاً

[1] أفد: أزف، لماتزل: لما تنتقل.

نحو : ﴿ وَمَا لَنَـا أَنْ لا نُـقَاتِلَ فِـي سَبيـلِ اللّـهِ وَقَـدْ أُخْـرِجْنَا مِـنْ دِيَـارِنَا وَ أَبْنَائِنـا ﴾ البقرة/٢٤٦.

ثالثها: دخول لام الابتداء عليه في نحو : (*إنَّ زيداً لَقد قامَ*) و ذلك لأنَّ الأصل دخـولها علىٰ الاسم نحـو : (*إنَّ زيـداً لقائِمٌ*) ، فإذا قَـرُب الماضي من الحال أشبه المضارع الَّذي هو شبيه بالاسم فجاز دخولها عليه.

الثالث: التقليل، نحو : (*قَـدْ يصدُقُ الكذوبُ*) و (*قدْ يجودُ البَخِيلُ*).

الرابع: التكثير نحو : ﴿ قَـدْ نَـرَىٰ تَقَلُّـبَ وَجْهِـكَ فِي السَّمـاءِ ﴾ البقرة/١٤٤، أي : رُبَّـما نرىٰ، و معناه تكثير الرؤية.

الخامس: التحقيق، نحو : ﴿ قَـدْ أفْلَـحَ مَـنْ زَكَّـاهَا ﴾ الشمس/٩

قَـطُّ

على ثلاثة أوجه:

الأوّل: أن تكون ظرفَ زمانٍ لاستغراق ما مَضىٰ ، و هذه بفتح القاف و تشديد الطاء مضمومة في أفصح اللغات ، و تختصُّ بالنفي ، يقال : (*ما فعلته قَطُّ*) و العامّة يقولون : (*لا أفعلهُ قطُّ*) و هو لحن.

و منه قول الفرزدق في علي بن الحسين عليهما السلام :

مَا قَالَ لا قَطُّ إلَّا فِي تَشَـهُّـدِهِ   لَولاَ الـتَّـشَـهُّـدُ كَانَـت لاؤَه نَعـَمُ [١]

١) و البيت من قصيدة قالها في موسم الحج عندما أراد الخليفة الأموي هشام بن عبد الملك أن يستلم الحجر الأسود فلم يقدر عليه، إذ أقبل الإمام علـيّ بن الحسين (ع) فطاف بالبيت وكلّما بلغ الحجر تنحى له الناس حتّى يستلمه، فقال رجل من أهل الشام : من هذا الّذي هابه الناس هذه الهيبة ؟ فقال هشام : لاأعرفه مخافة أن يرغب الناس فيه من أهل الشام. فقال ٱلفرزدق ـ و كان في ركاب الخليفة ـ على الفور، قصيدته المشهورة والّتي أوّلها :

هذا الّـذي تعـرف الـبـطحـاءُ وطـأتـه   والـبـيـت يعـرفـه والحـلّ والحـرمُ

و ٱشتقاقه من قَطَطتُه أي قطعته، فمعنىٰ *(ما فعلته قطُّ)* ما فعلته فيما ٱنقطع من عمري، لأنَّ الماضي منقطع عن الحال و الاستقبال و بنيت لتضمنها معنىٰ (مذ) و (إلىٰ)، إذ المعنىٰ مذْ أنْ خلقت إلى الآنَ، و حرّكت لئلّا يلتقي ساكنان، و كانت الضّمّة تشبيهاً بالغايات.

الثاني: أَن تكون بمعنىٰ (حسب)، و هٰذه مفتوحة القاف ساكنة الطاء، يقال: *(قَطِي، قَطْكَ، قَطْ زيدٍ درْهَمٌ)* إلاَّ أنَّها مبنيَّة لأنَّها موضوعة علىٰ حرفين، و (حسب) معربة.

الثالث: أنْ تكون ٱسم فعل بمعنىٰ (يكفي) فيقال: *(قَطْني)* بنون الوقاية كما يقال: *(يكفيني)*، و تجوز نون الوقاية على الوجه الثاني حفظاً للبناء علىٰ السكون، كما تجوز في (لدنْ) و (مِنْ) و (عَنْ) كذلك.

حرف الكاف

الكاف المفردة

جارَّة وغيرها.

والجارَّة: حرف واسم.

والحرف لها خمسة معانٍ:

الأوّل: التشبيه نحو: (*زيدٌ كالأسدِ*) وكقوله عليه السلام: (**أهلُ الدُّنْيا كَرَكبٍ يُسَارُ بِهِم وهُم نِيامٌ**)[1].

وقد تحذف كقول الرومي في عليٍّ عليه السلام:

ومحَلُّه مِن كلِّ فضْلٍ بيِّنٌ عالٍ محَلَّ الشَّمسِ أو بدرِ الدُّجى

أي: كمحَلِّ الشَّمسِ.

الثاني: التعليل، أثبت ذلك قوم، ونفاه الأكثرون وقيَّد بعضهم جوازه بأن تكون الكاف مكفوفة بـ (ما) كحكاية سيبويه: (*كما أنه لا يعلم فتجاوز اللّهُ عنه*) والحقُّ جوازه في المجرَّدة من (ما) نحو: ﴿**وَيْ كَأَنَّه لا يُفْلِحُ الكَافِرُونَ**﴾ القصص/٨٢، أي: أعجب لعدم فلاحهم، وفي المقرونة بـ (ما) الزائدة كما في المثال وبـ (ما) المصدرية نحو: ﴿**كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُم رَسُولاً مِنْكُم**﴾[2] البقرة/١٥١ قال الأخفش:

١) شرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ١١١٥، وابن أبي الحديد ٤/٢٧٣.

٢) تمام الآية: ﴿كما أرسلْنا فِيكُم رَسولاً مِنكُم يَتْلُوا عَليكُم آياتِنا ويزكِّيكُم ويُعلِّمُكُم الكِتابَ والحِكمةَ ←

أي: لأجل إرسالي فيكم رسولاً منكم. . . . فٱذكروني: و هو ظاهر في قوله تعالى: ﴿ و ٱذْكُـرُوهُ كمـا هَداكُـم ﴾ البقرة/١٩٨، أي: لهدايتِهِ إيَّاكم.

الثالث: الاستعلاء، ذكره الأخفش و الكوفيون، و أنَّ بعضهم قِيلَ له: (*كيف أصبحتَ؟*) فقال: (*كـخيرٍ*)، أي: علىٰ خيرٍ، و قيلَ: المعنىٰ بخيرٍ. و لم يثبت مجيْء الكاف بمعنى الباء. و قيل هي للتشبيه علىٰ حذف مضاف، أي: كصاحب خيرٍ.

الرابع: المبادرة، و ذلك إذا ٱتَّصلت بـ (ما) في نحو: (*سلِّمْ كما تدخلُ*) و (*صَلِّ كَما يدخلُ الوَقتُ*)، ذكره ٱبن الخبَّاز في النهاية، و أبو سعيد السيرافي و غيرهما، و هو غريب جدّاً.

الخامس: التوكيد، و هي الزائدة، نحو: ﴿ لَيْس كَـمِثْلِهِ شَـيْءٌ ﴾ الشورى/١١، قال الأكثرون: التقدير ليس شيء مثلَهُ، إذ لو لم تقدَّر زائدة صار المعنىٰ ليس شيء مثلَ مثلِه، فيلزم المحال، و هو إثبات المثل، و إثبات المثل شِركٌ ـ تعالىٰ اللّه عن ذلك علوّاً كبيراً ـ فهي زائدة. و إنَّما زيدت لتوكيد نفي المثل لأنَّ زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانياً، قاله ٱبن جني و لأنَّهم إذا بلغوا في نفي الفعل عن أحد قالوا: (*مِثلُكَ لا يفعلُ كذا*) و مُرادهم إنَّما هو النفي عن ذاته.

و قيل: الكاف في الآية غير زائدة، بل الزائد (مثل)، كما زيدتْ في ﴿ فَإِنْ آمَـنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْـتُم بِهِ فَقَدْ ٱهْتَـدَوْا ﴾ البقرة/١٣٧. قالوا: و إنَّما زيدتْ هُنا لتَفْصلَ الكاف من الضمير ـ ٱنتهى.

و القول بزيادة الكاف أَولىٰ، لأنَّ زيادة الحرف أولىٰ من زيادة الاسم، بل لم تثبت زيادة الاسم، و أَمَّا ﴿ بِـمِثْلِ مَا آمَنْـتُم بِـهِ ﴾ فقد يشهد لزيادة (مثل) فيها

و يُعلِّمُكم مالم تكونوا تعلَمون ﴾ البقرة/١٥١.

قراءة ٱبن عباس: ﴿ بِمَا آمَنْتُم بِهِ ﴾[١].

و قد تُؤوِّلَت قراءة الجماعة علىٰ زيادة الباء في المفعول المطلق أي: إيماناً مثل إيمانكم به، أي: باللّهِ سبحانه، أو بمحمَّد صلَّىٰ اللّه عليه وآله، أو بالقرآن، و قيل: مثل للقرآن، و ما لِلتوراة أي: فإنْ آمنوا بكتابِكم كما آمنتم بكتابهم.

و في الآية الأولىٰ قولٌ ثالث، و هو أنّ (الكاف) و (مثلاً) ليسا بزائدين، فقيل: إنَّ (مثلاً) بمعنىٰ الذات و المعنىٰ ليس كذاته شيء، و قيل: إنَّه بمعنى الصِّفة، أي: ليس كصفته شيء.

و قيل: الكاف آسم مؤكّد بمثل.

و أمّا الكاف الاسمية الجارَّة فمرادفة لمثل، و لا تقع كذٰلك عند سيبويهِ و المحققين إلاّ في الضرورة، **كقول العجّاج**:

بيضٌ ثلاثٌ كنعاجٍ جمٍّ يَضحكْنَ عن كالبَرَدِ المُنْهَمِّ[٢]

و قال كثير، منهم الأخفش و الفارسي: يجوز في الاختيار، فجوّزوا في نحو: (*زيدٌ كالأسدِ*) أنْ تكون الكاف في موضع رفع، و الأسد مخفوضاً بالاضافة، قال الزمخشري في ﴿ **فَأَنْفُخُ فِيهِ** ﴾ آل عمران/ ٤٩ أَنَّ الضمير راجع للكاف من ﴿ **كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ** ﴾ أي: فأنفخ في ذلك الشيء المماثل فيصير كسائر الطيور، انتهى. ولا يبعدُ ذلك إذ لو كان راجعاً إلىٰ الهيئةِ لقيل: (فأنفخ فِيها)، كما جاء في موضع آخر: ﴿ **و إذ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي فَتَنْفُخُ فِيهَا** ﴾ المائدة/ ١١٠.

تنبيه:

تقع كلمة (كما) بعد الجمل كثيراً صفةً في المعنىٰ فتكون نعتاً لمصدرٍ، أو حالاً من آسم مذكور، و يحتملهما قوله تعالىٰ: ﴿ **كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ** ﴾ الأنبياء/ ١٠٤،

١) الآية: ﴿ فإنْ آمنوا بمِثْلِ ما آمَنْتُمْ بِهِ فَقدْ آهتَدَوا و إنْ تَوَلَّوا فَإنّما هُمْ في شِقاق... ﴾ البقرة/ ١٣٧.

٢) المنهمّ: الذائب.

فمعناه علىٰ تقدير كونها نعتاً: (نُعيد أوَّل الخلقِ إعادةً مثل ما بدأناه) و علىٰ الحالية فذو الحال مفعول نُعيده، أي: نعيده مماثلاً للَّذي بدأناه.

و تقع كلمة (كذلك) أيضاً كذلك كقوله تعالىٰ: ﴿ سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّه مَا أَشْرَكْنَا وَلا آبَاؤُنَا وَلا حَرَّمْنَا مِنْ شَيْءٍ كَذلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِم حَتَّىٰ ذَاقُوا بَأْسَنَا ﴾ الأنعام/١٤٨، أي: كذَّب الَّذين من قبلهم تكذيباً كذلك، أي: كتكذيب الَّذين أشركوا، أو كذَّبوا حال كونهم كالَّذين أشركوا.

و أمَّا الكاف غير الجارَّة، فنوعان:

ضمير منصوب أو مجرور نحو: ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴾ الضحى/٣.

و حرف معنىً لا محلَّ له، و معناه الخطاب، و هي اللاحقة لاسم الإشارة نحو: (*ذلك، و تِلكَ*) و للضمير المنفصل المنصوب في قولهم: (*إيَّاك، و إيَّاكما*) و نحوهما على القول الصحيح *و لبعض* أسماء الأفعال نحو: (*رُوَيدَكَ*). و لـ (*أَرَأَيتَ*) بمعنى أخبرني نحو: ﴿ أَرَأَيْتَكَ هـٰذا الَّذي كَرَّمْتَ عَلَيَّ ﴾ الإسراء/٦٢ فالتاء فاعل، و الكاف حرف خطاب، هـٰذا قول سيبويهِ و هو الصحيح.

كَأَنَّ

حرف مركب عند أكثرهم، و قال بعضهم هي بسيطة تدخل على المبتدأ و الخبر، فتنصب الاسم و ترفع الخبر، و ذكروا لها أربعة معانٍ:

الأوَّل: و هو الغالب عليها و المتَّفق عليه: التشبيه، و هـٰذا المعنى أطلقه الجمهور لـ (كأنَّ)، و زعم جماعة منهم آبن السيد أنَّها لا تكون للتشبيه إلاّ إذا كان خبرها اسماً جامداً نحو: (*كأنَّ زيداً أسدٌ*) و أمَّا إذا كان الخبر غير جامد نحو: (*كأنَّ زيداً قائمٌ، أو في الدار، أو عندك، أو يقوم*) فهي في ذلك كلِّه للظنِّ.

الثاني: الشَّكُّ و الظنُّ الغالب، و ذلك فيما ذكرنا، و حمل عليه آبن الأنباري

(كـأنَّكَ بالشتاء مقبل) أي : أظنُّكَ مقبلاً .

الثالث: التحقيق، ذكره الكوفيون و الزجّاجي و أنشدوا عليه قول الحارث بن خالد المخزومي :

فأصبـحَ بَطنُ مَكّـةَ مُقـشـعِـرّاً كأنَّ الأرضَ ليس بهـا هشـامُ[1]

الرابع: التقريب، قاله الكوفيون، و حملوا عليه *(كأنّك بالشتاء مقبل)* و قال بعضهم : الكاف آسم كأنّ بحذف مضافٍ، أي : كَأَنَّ زمانكَ مقبل بالشتاء .

مسألـة:

زعم قوم أنَّ (كأَنَّ) قد تنصب الجزأين، و ليس كما زعموا .

كـأيٍّ[2]

آسم مركبٌ من كاف التشبيه و أيٍّ المنوّنة ، و لهـٰذا جاز الوقف عليها بالنون، لأنَّ التنوين لمّا دخل في التركيب أشبه النون الأصلية، و لهـٰذا رسم في المصحف نوناً .

و توافق (كـأَيِّن)، (كم) في خمسة أُمور:

١ ـ الإبهام .

٢ ـ الافتقار إلى التمييز.

٣ ـ البناء .

٤ ـ لزوم التصدير.

٥ ـ إفادة التكثير تارةً و هو الغالب، نحو : ﴿ **وَكَـأَيِّنْ مِن نَبـيٍّ قَاتَـلَ مَـعَهُ رِبِّـيُّونَ كَثِيـرٌ** ﴾ آل عمران/١٤٦ ، و الاستفهام أُخرىٰ، و هو نادر و لم يثبته إلّا آبن قتيبة و آبن

١) و البيت في رثاء هشام بن المغيرة .

٢) هكذا رسمت في المغني . و المشهور عند النحاة رسمها هكذا : كأَيِّنْ و كذلك رسمها في القرآن الكريم .

عصفور و ٱبن مالك، و ٱستدلَّ علىٰ ذلك بقول أُبـيّ بن كعب لابن مسعود: (*كَـأَيِّنْ تَقْرَأ سورة الأحزاب آية ؟*) فقال: (*ثلاثاً و سبعين*).

و تخالفها في خمسة أُمور:

الأوَّل: أنّ (كَأَيِّن) مركَّبـة و (كم) بسيطة على الصحيح خلافاً لمن زعم أنّها مركبّة من (كَ) و (ما) الاستفهامية.

الثـاني: أنَّ مـمـيِّز كَأَيِّن مجرور بـ (مِن) غالباً، نحو: ﴿ **وَكَـأَيِّن مِنْ نَبـيٍّ** ﴾ و ﴿ **كَـأَيِّن مِنْ آيـةٍ** ﴾ يوسف/١٠٥، و ﴿ **كَـأَيِّن مِنْ دَابَّـةٍ** ﴾ العنكبوت/٦٠.

الثالث: أنَّها لا تقع ٱستفهامية عند الجمهور و قد مضىٰ.

الرابع: أنَّها لا تقع مجرورة خلافاً لابن قتيبة و ٱبن عصفور أجازا(***بكأيٍّ تبيع هذا الثوبَ***).

الخامس: أنَّ خبرها لا يقع مفرداً بخلاف (كم).

كـذا

ترد علىٰ ثلاثة أوجه:

الأوّل: أنْ تكون كلمتين باقيتين علىٰ أصلهما و هما (كاف) التشبيه و (ذا) الإشـارة، فمعنىٰ كذا: (مثـل ذا)، و تدخـل عليهـا هاء التنبيه كقوله تعالـىٰ: ﴿ **أهـٰكَذا عَـرْشُكِ** ﴾ النمل/٤٢.

الثاني: أنْ تكون كلمة واحدة مركبة من كلمتين، مكنيّاً بها عن غير عدد، كما جاء في الحديث: « **أنَّه يقال للعبد يوم القيامة: أتذكر يوم كذا و كذا ؟ فعلت فيه كذا و كذا ؟** »[١].

١) صحيح مسلم، كتاب الايمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة، و قريب منه في الترمذي، كتاب جهنم و كتاب صفة القيامة.

الثالث: أَنْ تكون كلمة واحدة مركَّبة، مكنيّاً بها عن العدد فتوافقْ كأَيّ في أَربعة أُمور، وهي:

١ ـ التركيب.

٢ ـ البناء.

٣ ـ الإِبهام.

٤ ـ الافتقار إلىٰ التمييز.

وتخالفها في ثلاثة أُمور:

الأوّل: أَنَّها ليس لها الصَّدر تقول: (***قبضت كذا وكذا درهماً***).

الثاني: أنَّ تمييزها واجب النصب، فلا يجوز جرُّه بـ (من) آتفاقاً، ولا بالإِضافة، خلافاً للكوفيين، أجازوا في صورة عدم التكرار والعطف أن يقال: (*كذا ثوبٍ وكذا أثوابٍ*)، قياساً على العدد الصريح، ولهٰذا قال فقهاؤهم: إنَّه يلزم بقول القائل: (*له عندي كذا درهم*) مائة، وبقوله: (*كذا دراهم*) ثلاثة وبقوله: (*كذا كذا درهماً*) أحدَ عشر، وبقوله: (*كذا درهماً*) عشرون، وبقوله: (*كذا وكذا درهماً*) أحد وعشرون، حملاً علىٰ المحقق من نظائرهن من العدد الصريح.

الثالث: أنَّها لا تستعمل غالباً إلاَّ أَنْ يعطف عليها مثلها كقوله:

عِد النفسَ نُعمى بَعد بُؤساك ذاكراً ... كذا وكذا لُطفاً به نُسي الُجهدُ

كِلا وكِلْتَا

مفردان لفظاً، مثّنيان معنًى، مضافان أبداً لفظاً ومعنًى، إلىٰ كلمة واحدة مَعرِفَة دالَّة علىٰ آثنين:

إمَّا بالحقيقة والتنصيص نحو: ﴿ **كِلْتَا الجَنَّتَيْنِ** ﴾ الكهف/٣٣، ونحو: ﴿ **أَحَدُهُمَا أو كِلاهُما** ﴾ الإسراء/٢٣.

وإمَّا بالحقيقة والاشتراك نحو: (*كِلانا*) فإنَّ (نا) مشتركة بين الاثنين والجماعة،

أو بالمجاز كقول عبد الله بن الزبعرىٰ:

إنَّ للخَيْرِ وللشَّرِّ مدىً وكِلا ذلك وَجْهٌ وقَبَلْ[١]

فإنَّ (ذلك) حقيقةٌ في الواحد، و أُشير بها إلىٰ المُثنّىٰ، علىٰ معنىٰ: (و كلا ما ذكر) علىٰ حدّها في قوله تعالىٰ: ﴿ **لافارِضٌ وَلا بِكْرٌ عَوانٌ بَيْنَ ذلِكَ** ﴾ البقرة/٦٨.

و قولنا كلمة واحدة آحتراز عن قوله:

كِلَا أَخِي وَخَلِيلِي واجِدي عَضُداً في النَّائِبَاتِ و إلمَامِ المُلِمَّاتِ

فإنّه ضرورة، و أجاز آبن الأنباري إضافتها إلىٰ المفرد بشرط تكرارها نحو: (*كِلايَ وَكِلاكَ مُحْسِنانِ*).

و أجاز الكوفيون إضافتها إلىٰ النكرة المختصَّة نحو: (*كِلَا رَجُلَيْنِ عندكَ مُحْسِنانِ*) فإنَّ رَجلين قد تخصَّصا بوصفهما بالظرف. و حكوا (**كلتا جاريتين عندك مقطُوعة يدُها**) أي: تاركة للغزل.

و يجوز مراعاة لفظهما في الإفراد نحو: ﴿ **كِلْتَا الجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَها** ﴾ الكهف/٣٣، و مراعاة معناهما و هو قليل و قد اجتمعا في قول الفرزدق:

كلاهما حين جَدَّ السَّير بينهما قد أقلعا، وكلا أنفيهما رابِ[٢]

و قد سُئلتُ قديماً عن قول القائل: (*زيدٌ و عمرٌو كِلاهُما قائمٌ أو كِلاهُما قائِمانِ*) أيُّهما الصَّوابُ؟ فكتبتُ: إنْ قدِّر (كِلاهما) توكيداً، قيلَ (قائمان) لِأنَّه خبر عن زيدٍ و عمرٍو. و إنْ قدِّر مبتدأ فالوجهان و المختار الإفراد. و علىٰ هٰذا فلو قيل: (*إنَّ زيداً و عمراً*) فإنْ قِيلَ (*كِلَيْهِما*) قِيلَ (*قائمانِ*) و إنْ قِيلَ (*كِلاهُما*) فالوجهان.

١) و البيت من قصيدة قالها في وقعة أحد، و قَبل: الطريق الواضح، و المعنى: أن كلّاً من الخير و الشرّ وجه من الوجوه، أو طريق من الطرق الّتي يصرف الانسان فيها شؤونه.

٢) أقلعا: توقفا، الرابي: المنتفخ من الجري. و الضمير في البيت يعود على فرسين يصفهما في هذا البيت.

و يتعين مراعاة اللفظ في نحو : (*كِلاهُما مُحِبٌّ لصاحبِهِ*) لِأنَّ معناه كلٌّ منهما .

كُـلّ

اسم موضـوع لاستغـراق أفراد الـمُنكَّر المفرد ، نحو : ﴿ **كُـلُّ نَفْـسٍ ذَائِقَـةُ المَـوْتِ** ﴾ آل عمران/١٨٥ .

و المعرَّف المجموع نحو : ﴿ **و كُـلُّهُم آتـيهِ يَـوْمَ القِيـامَةِ فَـرداً** ﴾ مريم/٩٥ .

و *لاستغراق أجزاء المفرد المعرَّف* نحو : (*كلّ زيدٍ حسن*) فإذا قلت : (*أكلتُ كـلّ رغيفٍ لزيدٍ*) ، كانت لعموم الأفراد ، فإنْ أضفت الرغيف إلـىٰ زيد و قلت : (*أكلتُ كلّ رغيفِ زيدٍ*) صارت لعموم أجزاء رغيف واحد .

و آعلم : أنّ (كلّ) ترد باعتبـار كلٍّ واحـد مما قبلها و ما بعدها علىٰ ثلاثة أوجه : أمّا باعتبار ما قبلها :

فالأوَّل : أنْ تكون نعتاً لنكرة أو معرفة ، فتدلُّ علىٰ كماله ، و تجب إضافتها إلـىٰ آسمٍ ظاهر يماثله لفظاً و معنىً نحو : (*رأيت رجلًا كـلّ رجلٍ*) أي : كاملاً في صفات الرجال .

و الثاني : أنْ تكون توكيداً لمعرفة ، قال الأخفش و الكوفيون : أو لنكرةٍ محدودة ، و عليهما ففائدتها العموم ، و تجب إضافتها إلـىٰ مضمر راجعٍ إلـىٰ المؤكَّد نحو : ﴿ **فَسَجَدَ المَلائِـكَةُ كُـلُّهُم أَجْمَعُـونَ** ﴾ الحجر/٣٠ و ص/٧٣ ، و نحو قول الفرزدق :

هـذا آبـنُ خيـرِ عِبـادِ اللّهِ كُلِّهِـمُ ... هـذا التَّـقِـيُّ النَّـقـيُّ الـطَّاهِـرُ الـعَلَمُ

و الثالث : أنْ لا تكون تابعةً ، بل تاليةً للعوامل ، فتقع مضافةً إلـىٰ الظاهر نحو : ﴿ **كُـلُّ نَفْـسٍ بِـمَا كَسَبَـتْ رَهِينَـةٌ** ﴾ المدّثر/٣٨ و غير مضافة نحو : ﴿ **وَ كُـلًّا ضَـرَبْنا لَـهُ الأَمْثـالَ وَ كُـلًّا تَبَّـرْنَا تَـتبِيراً** ﴾ الفرقان/٣٩ .

و أمَّا بآعتبار ما بعدها فهي ثلاثة أيضاً :

فالأوّل: أنْ تضاف إلـىٰ الظاهر، نحو: (*أكرمتُ كـلَّ بني تميم*).

و الثـاني: أنْ تضاف إلـىٰ ضميرٍ محذوف نحو: ﴿ **كـلاًّ هَدَيْنَـا** ﴾ الأنعام/٨٤، ومقتضىٰ كلام النحويين أنَّ حكمها أنْ يعمل فيها جميع العوامل.

و الثالث: أنْ تضاف إلـىٰ ضميرٍ ملفوظٍ به، و حكمها أنْ لا يعمل فيها غالباً إلاّ الابتداء نحو: ﴿ **وَكُـلُّهُمْ آتِيـهِ يَـوْمَ القِيَـامَةِ فَـرْداً** ﴾ مريم/٩٥ لأنّ الابتداء عاملٌ معنوي.

فصـل

و اعلم أَنَّ لفظ (كلّ) مفردُ مذكرٌ دائماً وأَنَّ معناها بحسب ما تضاف إليه.

و لها بحسب ما تضاف إليهِ ثلاث حالات، لأنَّها: إمَّا أنْ تضاف إلـىٰ نكرةٍ و إمّا إلـىٰ معرفةٍ، و إمّا أن تقطع عن الإضافة.

فإنْ كانت مضافةً إلـىٰ نكرةٍ وجب مراعاة معناها، فلذلك جاء الضمير: مفرداً مذكراً في نحو: ﴿ **و كُـلُّ إِنْسَـانٍ أَلْـزَمْنَاهُ طَائِـرَهُ فِـي عُـنُقِهِ** ﴾ الإسراء/١٣، و كقول كعب بن زهير:

كلّ ابـن أنـثى و إن طالـت سلامتـه　　يومـاً على آلـة الحـدبـاء محمـول

و مفرداً مؤنّثاً، في قوله تعالى: ﴿ **كُـلُّ نَفْـس بِـمَا كَسَبَـتْ رَهِينَـةٌ** ﴾ المدّثر/٣٨.

و مُثَنًّىٰ، في قول الفرزدق:

وَكُـلُّ رَفِـيقَـيْ كُلِّ رَحْـلٍ وَإنْ هُما　　تَعـاطَىٰ القَنـا قَوْمـاهُمـا أخَـوانِ[1]

١) كلّ في قوله: (كلّ رحلٍ) زائدة و (رحلٍ) بالحاء المهملة: السفر، و (تعاطى) اصله تعاطيا، فخذفت لامه للضرورة، و هو بمعنى التنازع في الأخذ. و (القنا): الزمح، و المراد هنا القوّة و الغلبة.

و معنى البيت: و كلّ رفيقين في أيّ رحلٍ كانا أخوان و إن هما تعاطى القنا قوماهما فلا يضرّهما كون قومهما متعاديين، فـ (أخوان) خبر (كلّ) و جملة (و ان هما تعاطى القنا قوماهما) معترضة ـ شرح الشواهد للسيوطي.

و مجموعاً مذكَّراً في قوله تعالىٰ : ﴿ كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِم فَرِحُونَ ﴾ المؤمنون/٥٣.

و كقول لبيد بن ربيعة :

وكلّ أناس سوف تدخل بينهم دويهيّةٌ تصفرُّ منها الأنامل

و مجموعاً مؤنّثاً، في قول قيس بن ذريح الليثي :

وكُلُّ مُصيبَاتِ الزَّمانِ وجدتُها سوىٰ فُرْقَةِ الأحْبابِ هَيِّنَةَ الخَطْبِ

و إنْ كانت مضافة إلى معرفة قالوا: يجوز مراعاة لفظها و مراعاة معناها، نحو : (*كُلُّهم قَائِم أو قائِمون*) وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿ إنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمٰواتِ و الأرْضِ إلاّ آتِي الرَّحْمَنِ عَبداً * لَقَدْ أحْصاهُم وَعَدَّهُم عَدّاً * وَكُلُّهُم آتِيهِ يَوْمَ القِيامَةِ فَرْداً ﴾ مريم/٩٣ ـ ٩٥.

و الصواب أنَّ الضمير الراجع إلىٰ لفظ (كُلّ) لو كان في الخبر، فلا يعود إلاّ مفرداً مذكراً، مراعاةً للّفظ، كالآية و كقوله صلّى الله عليه وآله: (**كُلُّكُم راعٍ وكُلُّكُم مَسْؤولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ**)[١].

و إنْ قطعت عن الإضافة لفظاً، فقال أبو حيّان: يجوز مراعاة اللفظ نحو : ﴿ وَكُلٌّ كَانُوا ظَالِمِينَ ﴾ الأنفال/٥٥.

و الصواب أنّ المقدَّر المنويّ إن كان مفرداً نكرةً يجب إفراد الضمير، و إنْ كان جمعاً معرَّفاً يجب الجمع. فالأوَّل، نحو : ﴿ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِ ﴾ الاسراء/٨٤ إذ التقدير: (كلّ أحدٍ). و الثاني، نحو : ﴿ كُلٌّ لَهُ قَانِتُونَ ﴾ البقرة/١١٦، أي : كلّهم.

مسألتان :

الأولى : قال البيانيون: إذا وقعت (كُلّ) في حيِّز النّفي كان النّفي متوجِّهاً إلى الشمول خاصَّة، و أفاد بمفهومه ثبوت الفعل لبعض الأفراد كقولك : (*ما جاءَ كُلُّ*

١) صحيح البخاري، كتاب الجمعة، باب رقم : ١١، و كتاب الجنائز، باب رقم : ٣٢. و صحيح مسلم كتاب الامارة، باب رقم: ٢٠.

القوم)، (*و لم آخذ كُـلَّ الدراهم*) و كقول أبـي الطيّب المتنبّي :

ماكُــلُّ مايَتـمَـنّىٰ الَمـرءُ يُدْرِكُــه   تَجـري الـرِّيـاح بِمَا لا تَشْـتَـهِي السُّفُن

الثانية : (كـلّ) في نحو : ﴿ كُـلَّمَا رُزِقُـوا مِنْـهَا مِنْ ثَمَـرَةٍ رِزْقـاً قَالـوا هـٰذا الَّـذي رُزِقْنَـا مِنْ قَـبْـل ﴾ البقـرة/٢٥ منصوبةٌ على الظرفية باتّفاق و جاءتها الظرفية من جهةِ (ما)، فإنّها محتملة لوجهين :

الأوّل: أنْ تكون حرفاً مصدرياً و الجملة بعده صلة له، فلا محلَّ لها، و الأصل (كُلُّ رزقٍ) ثم عبَّر عن معنىٰ المصدر بـ (ما) و الفعل.

و الثـاني: أنْ تكون آسماً نكرةً بمعنىٰ وقت، فلا تحتاج علىٰ هـٰذا إلـىٰ تقدير وقت. و الجملة بعده في موضع خفض على الصفة، فتحتاج إلـىٰ تقدير عائد منها، أي : كُلُّ وقتٍ رزقوا فيه.

كـلاَّ

مركبة عند ثعلب من (كاف) التشبيه و (لا) النافية و إنَّـما شدِّدت لامها لتقوية المعنىٰ، و لدفع توهُّم بقاء معنىٰ الكلمتين.

و بسيطة عنـد غيره و هي عنـد سيبـويهِ و الخليل و المبـرَّد و الـزَّجّـاج و أكثـر البصريين : حرفٌ *معناه الردع و الزجر* ، و لا معنىٰ لها عندهم إلاَّ ذلك، حتّى أنهم يجيزون أبـداً الوقف عليها، و الابتداء بما بعدها، و حتَّى قال جماعة منهم : متىٰ سمعت (كلاَّ) في سورة فأحْكُم بأنَّها مكيَّة لأنَّ فيها معنىٰ التهديد و الوعيد، و أكثر ما نزل ذلك بمكَّة، لأنَّ أكثر العُتوّ كان بها، فيناسب الردع و الزجر عن عقائدهم الفاسدة و أعمالهم الرديَّة. و فيه نظر لعدم آختصاص العُتوّ بمكَّة، بل قد و قع في المدينة أيضاً و في الحديبية و غيرهما، و الوارد منها في التنزيل ثلاثة و ثلاثون موضعاً كلُّها في النصف الأخير.

و آعلم أنَّ الكسائي و أبا حاتم و من وافقهما رَأوا أَنَّ معنىٰ الـرَّدع و الزجر ليس مستمـرّاً فيها، فزادوا فيها معنىً ثانياً يصحّ عليه أنْ يوقف دونها و أنْ يبتدأ بها، ثـمّ آختلفوا في تعيين ذلك المعنىٰ علىٰ ثلاثة أقوال:

الأوَّل: للكسائي و متابعيه، قالوا: تكون بمعنىٰ حقّاً.

الثاني: لأبـي حاتم و متابعيه، قالوا: تكون بمعنىٰ (ألاَ) الاستفتاحية.

الثالث: للنضر بن شميل و الفـرّاء و من وافقهما، قالوا: تكون حرف جواب بمنزلة (إِي) و (نعم)، و حملوا عليه: ﴿ **كـلّا و الـقَمَـر** ﴾ المدّثر/٣٢، فقالوا معناه (إي و القمر).

و قول أبـي حاتم عندي أَوْلـىٰ من قولهما، لِأنَّه أكثر آطِّراداً فإنَّ قول الكسائي لا يتأتّىٰ في نحو: ﴿ **كـلَّا إنَّ كِتَـابَ الأبـرارِ لَـفِي عِـلّيّيـن** ﴾ المطففين/١٨، ﴿ **كَـلَّا إنَّ كتـابَ الفُـجّار لَـفِي سِجِّيـن** ﴾ المطففين/٧ لأنَّ (أنَّ) تكسر بعد (أَلَا) الاستفتاحية، و لا تكسر بعد (حقّاً) و لا بعد ما كان بمعناه، و لأنَّ تفسير حرفٍ بحرف أَوْلـىٰ من تفسير حرفٍ بآسم.

و قول النضر بن شميل لا يتأتّىٰ في نحو: ﴿ **ربِّ آرجعُـونِ لَعَـلِّي أعْمـلُ صالحـاً فِـيـما تَرَكْتُ كَـلاَّ إنَّـها كَلِمـةٌ هُـوَ قَائِـلُهَـا** ﴾ المؤمنون/١٠٠، إذ لو كانت بمعنىٰ نعم، لكانت للوعد بالرجوع لِأَنَّها وقعت بعد الطلب، كما تقول: (***أكرِمْ فلاناً***) فيقال لكَ (***نعم***).

فتلخَّص أَنَّ المختار معنىٰ الردع، و معنىٰ (ألا) الاستفتاحية، فإذا صَلَحَ الموضع للردع و لغيره جاز الوقف عليها، علىٰ تقدير كونها للردع، و الابتداء بها علىٰ تقدير كونها بمعنىٰ (ألاَ).

و الأرجح حملها على الردع، لأنَّه الغالب فيها و ذلك نحو: ﴿ **أَطَّلَـعَ الـغَيْبَ أَم *اتَّخَذَ عِندَ الرَّحـمـٰن عَهْداً* * *كَلّا* سَـنَكْتُـبُ مَا يَـقُولُ وَ نَمُـدُّ لَـهُ مِنَ العَـذَابِ مَـدّاً** ﴾ مريم/٧٨ ـ ٧٩.

و أمّا قوله تعالىٰ: ﴿ كَلَّا و القَمَر ﴾، فيمكن أَنْ تكون للاستفتاح و أنْ تكون بمعنىٰ نعم، و الأحسن فيها أيضاً كونها بمعنىٰ الردع و الإنكار.

كم

على وجهين:

خبرية، بمعنىٰ كثير، و هي كثيرة كقول عليٍّ عليه السلام: (**كَمْ مِن مُستَدْرَجٍ بالإحْسانِ إلَيهِ وَ مَغرُورٍ بالسّترِ عَلَيهِ و مَفتُونٍ بِحُسنِ القَوْلِ فِيهِ، وَمَا آبتَلىٰ اللّهُ أحداً بمثلِ الإملاءِ لهُ**)[1] وكقول عمرو بن العاص:

وكم قَد سَمِعنا مِن المُصطَفى وَصايا مُخَصَّصةً في عَليّ

و آستفهامية، بمعنىٰ أيُّ عددٍ نحو: (*كم مالُكَ؟*).

و هما يشتركان في خمسة أمورٍ:

١ ـ الاسمية

٢ ـ الإبهام

٣ ـ الافتقار إلى التمييز

٤ ـ البناء

٥ ـ لزوم التصدير

و يفترقان في خمسة أمور أيضاً:

فالأوّل: أنَّ الكلام مع الخبرية محتمل للصدق و الكذب بخلافه مع الاستفهامية.

الثاني: أنَّ المتكلم بالخبرية لا يستدعي من مخاطبه جواباً لأنَّه مخبر. و المتكلّم

١) شرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ١١٤١ و ١٢٠٤، و آبن أبي الحديد ٤/٢٩١.

بالاستفهامية يستدعيه لأنَّه مستخبر.

الثـالث: أنَّ الاسم الـمُبدَلَ من الخبرية لا يقترن بالهمزة بخلافَ الـمُبدَلِ من الاستفهامية، يقال في الخبرية: (*كم عَبيدٍ لي خمسونَ بل سِتُّونَ*)، وفي الاستفهامية: (*كم مالُكَ أعِشْرونَ أم ثلاثُونَ ؟*).

الرابع: أنَّ تمييز الخبرية مفردٌ أو مجموعٌ، تقول: (*كم عبدٍ أو عبيدٍ ملكتُ*). وكقوله:

كم مُلوكٍ بادَ ملكُهم ونعيمٍ سُوقة بادوا

ولا يكون تمييز الاستفهامية إلَّا مفرداً خلافاً للكوفيين.

الخامس: أنَّ تمييز الخبرية واجب الخفض وتمييز الاستفهامية منصوب ولا يجوز جرُّه مطلقاً خلافاً للفرّاء والزَّجاج وآبن السرّاج وآخرين.

بل يشترط جواز جرِّ تمييزه بأن تجرَّ (كم) بحرف جرٍّ، فحينئذٍ يجوز في التمييز وجهان: النصب وهو الكثير، والجرُّ وهو القليل. وتلخّص أنَّ في جرّ تمييز الاستفهامية أقوالاً: الجواز، والمنع، والتفصيل، فإن جرَّت هي بحرف جرٍّ نحو (*بكَم دِرْهمٍ آشْتَريت*) جاز وإلَّا فلا.

كَي

على ثلاثة أوجه:

أحدها: أنْ تكون آسماً مختصراً من «كيف» كقوله:

كي تجنحُونَ إلى سلْمٍ وما ثئِرَتْ قتَلاكُم، ولَظى الهيجاءِ تَضْطَرِمُ ؟

أراد (كيف تجنحون ؟) فحذفت الفاء، كما قال بعضهم في سوف أفعل (*سوْ أفعلُ*).

الثاني: أنْ تكون بمنزلة لام التعليل معنىً وعملاً.

وهي الداخلة على (ما) الاستفهامية في قولهم في السؤال عن العلّة (كيمهْ) أي: لِـمَه، ولهٰذا حذفت ألف ما، والهاء للسكت.

والداخلة على (ما) المصدرية في قوله:

إذا أنتَ لمْ تنفعْ فضُرَّ، فإنَّما   يُرَجَّى الفتىٰ كيما يَضُرُّ وينفعُ[1]

وقيل: (ما) كافة لا مصدرية، والداخلة علىٰ (أن) المصدرية مضمرة إذا قدَّرتَ النصب بـ (أن) نحو: (جئتُكَ كي تُكْرِمَني) وإنْ قدَّرته بـ (كي) فلا تقدير.

الثالث: أنْ تكون بمنزلة (أنْ) المصدرية معنىً وعملاً، وذٰلك في نحو: ﴿ لِـكَيْلا تَـأْسَوْا عَلـىٰ مَـافاتَكُم ﴾ الحديد/٢٣، ويؤيده صحَّة حلول (أنْ) محلَّها، ولأنَّها لو كانت حرف تعليل لم يدخل عليها حرف تعليل.

ولا تظهر (أنْ) بعد (كي) إلاَّ في الضرورة.

وعن الأخفش أنَّ (كي) جارَّة دائمًا، وأنَّ النصب بعدها بـ (أنْ) ظاهرة أو مضمرَة، ويردُّه نحو: ﴿ لِـكَيْـلاَ تَـأْسَـوْا ﴾.

وعن الكوفيين أَنَّها ناصبة دائماً ويردُّه قولهم (كَـيْمَه) كما يقولون: (لِـمه).

تنبيه:

إذا قِيلَ: (جئتُ لتكرِمَني) بالنصب، فالنصب بأنْ مضمرة، وجوَّز أبو سعيد السيرافي كون المضمر (كي) والأوَّل أَوْلىٰ، لأنَّ (أنْ) أمكن في عمل النصب من غيرها، فهي أقوىٰ بأنْ تعمل مضمرةً.

كـيـف

ويقال فيها (كي) كما يقال في سوف (سَو).

وهو اسم لدخول الجارِّ عليه بلا تأويل في قولهم: (علىٰ كيف تبيع

١) ينسب البيت لعبد الأعلى بن عبد اللّه أو للنابغة الذبياني أو الجعدي وقيل لغيرهم.

الأحمــرين ؟)[١] ، وللإبـدال الاسم الصريح منـه نحـو : (*كيف أنتَ ؟ أَصحيحٌ أم سقيمٌ ؟*) ، وللإخبـار بهِ مع مبـاشرتهِ للفعل في نحو : (*كيفَ كنتَ ؟*) فبالإخبار بهِ آنتفتْ الحرفية وبمباشرتهِ للفعلِ آنتفت الفعلية.

وتُستعمل علىٰ وجهيـن:

الأوّل: أنْ تكون شرطاً، فتقتضي فعلين متَّفقَي اللَّفظ والمعنىٰ غير مجزومين، نحو : (*كيفَ تصنعُ أصنعُ*) ، ولا يجوز (كيف تجلسُ أذهبُ) باتّفاقٍ، لأنَّ معنىٰ الكيفية مقتضٍ للمماثلة بين الفعلين ولا مماثلة بين الجلوس والذهاب ولا يجوز : (كيف تجلسْ أَجلسْ) بالجـزم عنـد البصريين إلاَّ قُطْرُباً لمخافتها لأدوات الشّرط بوجوب موافقة جوابها لشرطها كما مـرَّ.

وقيل : يجوز الجزم مطلقاً، وإليهِ ذهب قُطْـرُب والكوفيون.

وقيل : يجــوز بشرط آقـترانهـا بـ (ما). ومن ورودهـا شرطـاً قولـه تعـالى : ﴿ **يُصـوِّركم في الأرحـام كـيفَ يـشاءُ** ﴾ آل عمران/٦، وجوابها محذوف لدلالة ما قبلها.

الثاني: وهو الغالب فيها، أنْ تكون آستفهاماً إمَّا حقيقيّـاً نحو : (*كيفَ زيدٌ ؟*) أو غيره نحو : ﴿ **كَـيْفَ تَـكفُـرُونَ بِـاللّهِ وَكُنْتُـمْ أَمْـواتاً فَـأَحْيَاكُـم** ﴾ البقرة/٢٨ ، فإنَّه أُخرِجَ مخرجَ التَّعجب.

وتقـع خبراً قبل ما لا يستغني عنه نحو : (*كيفَ أنتَ ؟ وكيفَ كنت ؟*) ومنه : (*كيفَ ظَنَنْتَ زيداً، وكيف أعلَمْتَه فرسَكَ ؟*) لِأنَّ كيف فيهما تكون ثاني مفعولي ظنَّ وثالث مفعولات أعلم، وهما خبران في الأصل.

وحالاً قبل ما يستغني عنه نحو : (*كيفَ جاءَ زيدٌ ؟*) أي : علىٰ أيّ حالة جاء زيد ؟

١) يعني اللحم والخمر.

وعن سيبويهِ أَنَّ كيف ظرف، وعن السيرافي والأخفش أنَّها آسم غير ظرف. ورتَّبوا علىٰ هـٰذا الخلاف أُموراً:

الأوَّل: أنَّ موضعها عند سيبويهِ نصب دائمًا، وعندهما رفع مع المبتدأ ونصب مع غيره.

الثاني: أن تقديرها عند سيبويهِ: (في أيّ حال) أو (علىٰ أيّ حال) وعندهما تقديرها مختلف، ففي نحو: (*كيف زيدٌ ؟*): (*أصحيح زيدٌ*) ونحوه، وفي نحو: (*كيف جاء زيدٌ ؟*): (*أراكباً جاء زيدٌ ؟*) ونحوه.

الثالث: أنَّ الجواب المطابق للسؤال عند سيبويهِ أنْ يقال: (*علىٰ خيرٍ*) ونحوه على اللفظ، ولهذا قال رُؤبة وقد قيل له: كيف أصبحت ؟: (*خيرٍ عافاك اللّه*) أي: على خيرٍ. فحذف الجارّ وأبقى عمله، فإن أجيب على المعنى دون اللفظ قيل: (**صحيحٌ** *أو سقيمٌ*) وعندهما على العكس.

تنبيه:

لا تكون (كيف) في قوله تعالىٰ: ﴿ **أَفَلا يَنْظُرُونَ إِلىٰ الإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ** ﴾ الغاشية/١٧ بدلاً من الإبل، لِأنَّ دخول الجارِّ علىٰ (كيف) شاذٌ علىٰ أنَّه لم يُسمَعْ في (إلىٰ)، بل سُمِعَ في (علىٰ) ولأنَّ (إلىٰ) متعلّقة بما قبلها، فيلزم أنْ يعمل في الاستفهام فعل متقدِّم عليه ولأنَّ الجملة الَّتي بعدها تصير حينئذٍ غير مرتبطة، وإنَّما هي منصوبة بما بعدها علىٰ الحال، وفعل النظر معلَّق، وهي وما بعدها بدل آشتمال من الإبل والمعنىٰ: (إلى الإبل كيفية خلقها). ومثله: ﴿ **أَلَمْ تَرَ إِلىٰ رَبِّكَ كَيفَ مدّ الظِّلَّ** ﴾ الفرقان/٤٥ ومثلهما في إبدال جملةٍ فيها كيف من اسم مفرد قوله:

إلى اللّه أشكو بالمدينة حاجةً وبالشام أخرى كيف يلتقيان[١]

١) أي: أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما

حرفُ اللام

اللام المفردة

ثلاثة أقسام: عاملةٌ للجرِّ، وعاملةٌ للجزم، وغيرُ عاملةٍ، ولا تكون عاملةً للنصب، خلافاً للكوفيين.

فالعاملة للجرِّ مكسورة مع كلِّ ظاهر نحو: *(لِزيدٍ ولِعمرٍو)* إلَّا مع المستغاث المباشر لـ (يا) الاستغاثة، فمفتوحةٌ نحو: *(يا لَلّهِ)*. ومفتوحةٌ مع كلِّ مُضمرٍ نحو: *(لَنا ولكم ولهم)* إلَّا مع ياء المتكلم فمكسورة.

وللام الجارَّة آثنان وعشرون معنىً:

الأوَّل: الاستحقاق، وهي الواقعة بين معنى وذات، نحو: ﴿ **الحَمْدُ لِلّهِ** ﴾، *(العزةُ لِلّهِ)*، *(الأمرُ لِلّهِ)*، ﴿ **وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ** ﴾ المطففين/١

الثاني: الاختصاص، نحو: *(الجَنَّة للمتَّقين، والنَّار للمعاندين، والحصيرُ للمسجد، والمنبرُ للخطيب، والشِّعرُ للفرزدق)* ونحو: ﴿ **إنَّ لَهُ أَباً** ﴾ يوسف/٧٨، ﴿ **فَإنْ كَانَ لَهُ إخْوةٌ** ﴾ النساء/١١.

والفرق بينهما أنَّ الاختصاص أعمّ مِن أن يكون علىٰ وجهِ الاستحقاق وعدمه فبينهما عموم وخصوص مطلق، وقيل: لام الاختصاص هي الداخلة بين آسمين يدلُّ كلّ منهما على الذات.

الثالث: الملك، نحو: ﴿ *لَهُ مَا فِي السَّمٰوات وَمَا فِي الأرْض* ﴾ البقرة/٢٥٥، وبعضهم يستغني بذكر الاختصاص عن ذكر المعنيَيْن الاخرين، ويمثّل له بالأمثلة

المذكورة، و لا يخفىٰ ما في الأوَّل و الثالث من الزيادة علىٰ أصل الاختصاص.

الرابع و الخامس: التمليك و شبهه، فالأوَّل نحو: (*وهبتُ لزيدٍ ديناراً*) و الثاني نحو: ﴿ **جَعَلَ لَكُم مِنْ أنْفُسِكُم أزْوَاجاً** ﴾ النحل/٧٢.

السادس: التعليل نحو: (*ضربتُ زَيداً لِسُوءِ أدبِه*).

و الأكثر دخولها علىٰ (أنَّ) نحو: (*زُرتُهُ لأنَّه عالم*) فهي و ما بعدها مُؤوَّل بالمصدر، مجرور باللام.

و منها الداخلة لفظاً علىٰ المضارع نحو: ﴿ **وَ أنْزَلْنَا إلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ** ﴾ النحل/٤٤.

و انتصاب الفعل بعدها بـ (أنْ) مضمرة بعينها، وفاقاً للجمهور، لا بـ (أن) مضمرة أو بـ (كي) المصدرية مضمرة، خلافاً للسيرافي و ابن كَيْسان، و لا بـ (اللام) بطريق الاصالة خلافاً لأكثر الكوفيين، و لا بها لنيابتها عن (أنْ)، خلافاً لثعلب، و لَكَ إظهار (أنْ) فتقول: (*جئتك لأنْ تُكرِمَني*). بل قد يجب، و ذلك إذا اقترن الفعل بـ (لا) نحو: ﴿ **لِئَلّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُم حُجَّة** ﴾ البقرة/١٥٠، لثقل التقاء المثلين.

السابع: توكيد النفي، و هي الداخلة في اللفظ على الفعل المسبوق بـ (ما كان) أو بـ (لم يكن) حال كونهما ناقصَين نحو: ﴿ **وَ مَاكَانَ اللّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَىٰ الغَيْبِ** ﴾ آل عمران/١٧٩، ﴿ **لَمْ يَكُنِ اللّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ** ﴾ النساء/١٣٧، و يسمّيها أكثرهم لام الجحود، لِملازمتها الجحد أي: النفي، قال النحاس: و الصواب تسميتها لام النفي، لأنَّ الجحد في اللغة إنكار ما تعرفه، لا مطلق الإنكار.

و قد تحذف (كان) قبل لام الجحُود كقوله:

فما جمعٌ ليغلبَ جمعَ قومي مُقاومةً ولا فردٌ لفردِ

الثامن: موافقة (إلىٰ) نحو: ﴿ **بِأنَّ رَبَّكَ أوْحَىٰ لَهَا** ﴾ الزلزلة/٥ بدليل: ﴿ **وَ أوْحَىٰ رَبُّكَ إلىٰ النَّحْلِ** ﴾ النحل/٦٨.

التاسع: موافقة (علىٰ) في الاستعلاء الحقيقي نحو : ﴿ **يَخِرُّونَ لِلأذْقانِ** ﴾ الإسراء/١٠٩ و المجازي نحو : ﴿ **و إن أسأتُمْ فلها** ﴾ الإسراء/٧.

العاشر: موافقة (في) نحو : ﴿ **و نَضَعُ المَوَازِينَ القِسْطَ لِيَوْمِ القِيامَةِ** ﴾ الأنبياء/٤٧ ، و قولهم : (*مضى لسبيله*) .

الحادي عشر: أَنْ تكون بمعنى (عِنْد) كقولهم : (*كتبته لخمسٍ خلونَ*) أي : عند خمس .

الثاني عشر: موافقة (بعد) نحو : ﴿ **أَقِم الصَّلاةَ لِدُلُوكِ الشَّمسِ** ﴾ الإسراء/٧٨، و في الحديث: « **صُم لِلرؤيةِ، و أفْطِرْ لِلْرُؤْيَةِ** »[١].

الثالث عشر: موافقة (مع) قاله بعضهم و أنشد عليه متمّم بن نويرة :

فَلَمّا تفرَّقْنا كأنّي ومَالِكاً ... لِطُولِ اجتماعٍ لَمْ نبِتْ ليلةً معاً[٢]

الرابع عشر: موافقة (من) نحو : (*سمعتُ لَهُ صراخاً*) وكقول علي عليه السلام : (**عجبت لِمن يقنطُ و معهُ الاستغفار**)[٣]، و كقول جرير :

لنا الفضلُ في الدُّنيا و أنفُك راغمٌ ... ونحنُ لكم يومَ القيامةِ أفضلُ

الخامس عشر: التبليغ ، و هي الجارَّة لاسم السامع لقولٍ أو ما في معناه ، نحو : (*قلتُ لَهُ ، و أذِنتُ لَهُ ، و فسّرتُ لَهُ*) .

السادس عشر: موافقة (عن) نحو : ﴿ **وَ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْراً مَا سَبَقُونَا إلَيْهِ** ﴾ الأحقاف/١١ ، قاله ابن الحاجب ، و قال ابن مالك و غيره : هي لام التعليل .

١) صحيح البخاري ، كتاب الصوم و فرائد الاصول للعلامة المحقق الشيخ مرتضى الانصاري ص ٣٣٤ .

٢) البيت من قصيدة يرثي بها أخاه مالك بن نويرة عندما قتله خالد بن الوليد زمن خلافة الخليفة الأول أبي بكر.

٣) شرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ١١٢٤ ، و ابن أبي الحديد ٤ / ٢٨٠ .

السابع عشر: الصيرورة، وتسمّى لام العاقبة ولام المآل نحو: ﴿ فَٱلْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوّاً وَحَزَناً ﴾ القصص/٨، وكقول سابق بن عبد اللّه البربري:

فللموتِ تغذُو الوالداتُ سِخالَها كما لخرابِ الدُّور تُبنَى المساكنُ

الثامن عشر: القسم والتعجب معاً، وتختصُّ بآسم اللّه تعالىٰ كقوله:

للّه يبقى علىٰ الأيام ذوحِيدٍ بمشمَخرٍ به الظيّان والآس[1]

أي: لا يبقىٰ ذوحيد، أي: صاحب عُقَد.

وقد تجيء للقسم الاستعطافي كما في نهج البلاغة: (**لِلّهِ أَنْتُم أَتَتَوَقَّعُونَ إماماً غيري يَطأُ بِكُم الطَّريقَ ويُرْشِدُكُم السَّبيلَ؟**)[2].

التاسع عشر: التعجب المجرد عن القسم وتستعمل في النداء كقولهم: (*يا لَلماءِ*) و(*يا لَلعُشبِ*) إذا تعجّبوا من كثرتها، ومنه قول عليٍّ عليه السلام في صفة القبر: (**فيا لَهُ مِن بيتِ وَحْدةٍ ومَنزلِ وَحْشةٍ ومفردِ غُرْبةٍ**)[3] ومنه: (*لِلّهِ دَرُّهُ فارِساً*).

العشرون: التعدية، ذكره آبن مالك في الكافية، ومثّل له في شرحها بقوله تعالى: ﴿ فَهَبْ لِي مِن لَدُنْكَ وَلِيّاً ﴾ مريم/٥، وفي شرح التسهيل: أن اللام في الآية لشبهِ التمليك.

الحادي والعشرون: التوكيد، وهي اللام الزائدة، وهي أربعة أنواع:

الأوّل: اللام المعترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله، قيل: منه قوله تعالىٰ ﴿ يُرِيدُ

١) الحِيَد: جمع الحيد وهو العقدة في قرن الوعل، والمشمخر: الجبل العالي والظَّيَّان والآس: نباتان جبليان زكيان.

والشاهد فيه مجيئ اللام للقسم مع التعجب. وقد روي البيت بروايات آخرى ونسب لشعراء آخرين.

٢) شرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ٥٩٥، وآبن أبي الحديد ٢/٥١٦.

٣) شرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ٤٩٥، وآبن أبي الحديد ٢/٤٤٢.

اللّـهُ لِـيُبَيِّنَ لَكُـمْ ﴾ النساء/٢٦ ، و كقول آبن ميّادة :

وملكـتَ ما بيـنَ الـعـراق ويثـرب   ملكـاً أجـارَ لمسـلمٍ ومعـاهـد

الثاني: المعترضة بين المتضايفين، وهي المسمّاة بالـمُقحَمة، وذلك في قول سعد بن مالك :

يا بُؤس لِلحـربِ الّـتـي   وضـعـتْ أراهطَ فآسـتراحـوا[1]

والأصل: يا بؤس الحرب، فأُقحمت، أي: أُدخلَتْ من غيرِ قاعدةٍ، تقويةً للاختصاص.

الثالث: المزيدة لتقوية عامل ضعيف وهي المسمّاة بلام التقوية، وضعف العامل إمّا لتـأخُّـره نحو : ﴿ **هُـدىً وَرَحْمَـةً لِـلَّذِيـنَ هُـمَ لِـرَبِّهِم يَرْهَبُـون** ﴾ الأعراف/١٥٤، أو لكون العامل فرعاً في العمل نحو : ﴿ **مُصَـدِّقاً لِـمَا مَـعَهُم** ﴾ البقرة/٩١، ﴿ **فَـعَّالٌ لِـمَا يُرِيـدُ** ﴾ البروج/١٦، لأنَّ الأصل في العمل الفعل، والمشتق فرع فيه، وقد آجتمع التأخُّر والفرعية في: ﴿ **وكُـنَّا لِـحُكْـمِهِم شَـاهِدِيـنَ** ﴾ الأنبياء/٧٨.

الرابع: لام المستغاث نحو : (*يا لَزيد*) وهي زائدة عند المبـرّد وآختاره آبن خروف، بدليل صحة إسقاطها.

وقال جماعـة: غير زائدة ثـمَّ آختلفوا، فقال آبن جني: متعلِّقة بحرف النداء لما فيها من معنىٰ الفعل.

وقال الأكثـرون: متعلِّقـة بفعـل النـداء المحـذوف وآختـاره آبن الضـائـع وآبن عصفور ونسباه لسيبويهِ.

تنبيـه:

إذا قيل: (يَا لَزيدٍ) بفتح اللام، فالقائلُ مستغيثٌ وزيدٌ مستغاث، فإنْ كُسِرتِ اللام، فزيدٌ مستغاثٌ لأجله، والمستغاثُ محذوفٌ، فإن قِيلَ: (يا لَكَ) آحتمل

١) يذمّ الشاعر الحرب ويعرض بالحارث بن عباد لاعتزاله الحرب.

الـوجهين، و إذا قال رجلٌ (يا لَزيدٍ لِعمرٍو) بفتح الأولـىٰ و كسر الثانية، فالرجلُ مستغيثٌ و زيدٌ مستغاثٌ، وعمرو مستغاث لأجْله، و منه قول السيد الحميري :

يَالَـقَـوْمِـي لِلنَّـبِـيّ الـمُـصْـطَفـىٰ ‌ ‌ ‌ ‌ ولِـمَا قَد نَالَ مِنْ خَيْـرِ الأَمَـمِ

تنبيـه :

زادوا اللام في بعض المفاعيل المستغنية عنها كما تقدَّم، و عكسوا ذلك فحذفوها من بعض المفـاعيل المفتقِـرة إليهـا كقـولـه تعالـىٰ : ﴿ و الـقَمَـرَ قَـدَّرْنَـاهُ مَنَـازِلَ ﴾ يس/ ٣٩، أي قدَّرنا له منازل، و نحو : (*وَهَبْتُ زَيداً دِيناراً*) أي : لِزيدٍ. و كقوله :

فتـولّى غُلامـهـم ثمّ نادى ‌ ‌ ‌ ‌ أظلِيـمـاً أصِـيـدُكـم أمْ حماراً[1]

أي : أصيد لكم .

الثاني و العشرون: التبيين، و لم يُوَفُّوها حقَّها من الشرح، و أقول: هي ثلاثة أقسام :

الأوّل: ما تُبيِّن المفعول من الفاعل، و هٰذه تتعلّق بمذكور، و ضابطها أَنْ تقع بعد فعـلِ تعجبٍ، أو آسمِ تفضيلٍ مفهمـين حبّـاً أَو بُغضـاً، تقول: (*ما أَحبَّنِي و ما أبْغَضَنِي*) فإنْ قلتَ: (*لِزيدٍ*) فأنْتَ فاعلُ الحبِّ و البغضِ ، و زيدٌ مفعولهما و المعنى : أُحِبُّ زيداً حبّاً عجيباً أو شديداً، و أبغضهُ كذلك .

و إنْ قلتَ : (*إلىٰ زيدٍ*) فالأمر بالعكس، و المعنىٰ : إنَّ زيداً يُحِبُّنِي حبّاً شَدِيداً أو عجيباً، أو بُغضاً كذلك .

هٰذا شرح ما قاله آبن مالك، فاللام تبيِّن أنَّ زيداً هو المفعول و هي متعلِّقة بفعلِ التعجُّبِ أو آسمِ التفضيل .

الثـاني و الثـالث: ما تُبيِّـن فاعـلاً غيرَ مُلْتَبَسٍ بالمفعول، و ما تبيِّـن مفعولاً غيرَ مُلتَبَسٍ بالفاعل، و مصحوب كلٍّ منهما معلوم مـمَّا قبلها و لٰكن آستؤنف بيانه للتقوية و التأكيد، أو غيرُ معلوم، و الـلاّمُ في ذلك كلّه متعلِّقة بمحذوف .

١) الظليم : ذكر النعام، و المراد بالحمار في البيت : الوحشي منه .

مثال المبيّنة للمفعولية: (*سَقْياً لِزيدٍ*) فهٰذه اللام ليست متعلِّقة بالمصدر، و لا بفعله المقدر، لأنّهما متعدِّيان، و لا هي مقوِّية للعامل الضعيف بالفرعية، لأنَّ لام التقوية صالحة للسقوط و هٰذه لا تسقط، لا يقال: (سَقْياً زَيْداً)، خلافاً لابن الحاجب، و لا هي و مخفوضها صفة للمصدر فتتعلّق بالاستقرار لأنَّ الفعل لا يوصف، فكذا ما أُقِيمَ مقامه و إنَّما هي لام مبيِّنة للمفعول و هو المدعو له، إنْ لم يكن معلوماً من سياق أو غيره، أو مؤكّدة للبيان إنْ كان معلوماً.

و مثال المبيّنة للفاعليّة: (*أكلًا لِزَيدٍ ، و ضرباً لِعَمرٍو*) فاللام فيهما يبيِّن أنَّ فاعلَ الأكل زيد، و فاعلَ الضربِ عمرٌو. و ليست متعلِّقة بالأكل و الضرب، لأنَّهما متعدِّيان بنفسَيْهما. و لا هي مقوّية لهما، لأنّ لام التقوية صالحة للسقوط و هٰذه لا تسقط، و ليست هي و مخفوضها صفةً للمصدر، لأنَّ الفعل لا يوصَف، فكذا ما أُقِيمَ مقامَه. و إنَّما هي مبيّنةٌ للفاعل و هو المتعجَّب من أكله و ضربهِ إنْ لَم يكونا معلومين من سياقِ الكلام، أو مؤكّدة للبيان إنْ كانا معلومين.

و أمّا في قوله تعالىٰ: ﴿ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ ﴾ يوسف/٢٣، فيمن قرأ بـ (هاء) مفتوحة و (ياء) ساكنة و (تاء) مفتوحة، أو مكسورة، أو مضمومة، (هَيْتِ) اسم فعل، ثمّ قيل: مسمّاه فعل ماضٍ، أي: تَهَيَّأتُ لك، فاللام متعلِّقة به، و قيل مسمّاه فعل أمر بمعنى: أَقْبِل، أو تَعالَ، فاللام للتبيين، أي: إرادتي لَكَ، أو أقولُ لَكَ، فهي تبيّن مفعول الإرادة أو القول. و أمّا من قرأ (هِئْتُ) مثل جئتُ فهو فعل بمعنىٰ تهيأتُ، و اللام متعلقة به.

و أمّا اللام العاملة للجزم فهي اللام الموضوعة للطلب، نحو: (لِيَنْصُرْ) و هي مكسورة، و سُلَيم تفتحها، و إسكانها بعد الواو و الفاء أكثر من تحريكها و أفصح نحو: ﴿ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي ﴾ البقرة/١٨٦.

و قد تسكن بعد (ثُمَّ) نحو: ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُم ﴾ الحج/٢٩، في قراءة الكوفيين و قالون و البزّي.

ولا فرق في ٱقتضاء اللام الطلبية للجزم بينَ أن يكونَ الطلبُ أمراً نحو: ﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ ﴾ الطلاق/٧، أو دعاءً نحو: ﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنا رَبُّكَ ﴾ الزخرف/٧٧، أو ٱلتماساً كقولك لمن يساويك: (*لِيفعَلْ فلانٌ كذا*) ، إذا لم ترد الاستعلاء عليه.

ودخول اللام علىٰ فعل المتكلّم قليلٌ سواءٌ أكان المتكلّم مفرداً نحو قوله: صلَّى اللّه عليه وآله (**قُوموا فلأصَلِّ لَكُم**)[1] أو معه غيره كقوله تعالىٰ: ﴿ وَقَالَ الّذِينَ كَفَرُوا لِلّذِينَ آمَنُوا ٱتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُم ﴾ العنكبوت/١٢.

وأقلُّ منه دخولها في فعل المخاطب كقراءة جماعة: ﴿ فَبِذلِكَ فَلْتَفْرَحُوا ﴾[2] يونس/٥٨.

وقد تحذف اللام في الشعر ويبقى عملها كقوله:

فَلا تَستَطِلْ مِنّي بَقائِي وَمُدَّتِي ... ولٰكِنْ يَكُنْ لِلخَيْرِ منكَ نَصيبُ[3]

أي: ليكن.

ومنع المبرّد حذفها مع إبقاء عملها حتَّىٰ في الشعر، وأجازه الكسائي حتَّىٰ في النثر الفصيح، بشرط تقدم (قُلْ) عليها، وجعل منه: ﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلاةَ ﴾ إبراهيم/٣١ أي: لِيُقيموها، ووافقه ٱبن مالك في شرح الكافية.

وأمّا اللام غير العاملة فسبعة أقسام:

القسم الأوّل: لام الابتداء، وفائدتها أمران:

أحدهما: توكيد مضمون الجملة ولهٰذا أخّروها في باب (إنّ) عن صدر الجملة،

١) مسند احمد ٣/١٣١ و ١٤٩، ١٦٤. وصحيح مسلم، كتاب المساجد، باب جواز الجماعة في النافلة. وللام في هذا الحديث توجيهات أخرى، مفصلة في مظانها.

٢) الآية: ﴿ قُلْ بِفضلِ اللّهِ وبرحمتِهِ فَبِذلكَ فَلْيَفْرَحوا هو خيرٌ مِمّا يَجْمَعون ﴾ يونس/٥٨.

٣) يخاطب الشاعر في هذا البيت أبنه لما تمنى موته، والشاهد فيه حذف لام الأمر ضرورة.

كراهية ٱبتداء الكلام بمؤكّدَين.

ثانيها: تخليص المضارع للحال.

كذا قال الأكثرون، و ٱعترض ٱبن مالك على ذلك بقوله تعالىٰ: ﴿ و إنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ القِيَامَةِ ﴾ النحل/١٢٤، ﴿ إنّي لَيَحْزُنُني أَنْ تَذْهَبُوا به ﴾ يوسف/١٣، فإنَّ الحكم في القيامة و الذَّهاب كان مستقبلاً، فلو كان الحزن حالاً لزم تقدّم الفعل في الوجود علىٰ فاعله مع أنَّه أَثَرُهُ.

و الجواب أنّ الحكم في القيامة واقع لا محالة، فنُزِّلَ منزلةَ الحاضر المشاهد، و أنّ التقدير في الآية الثانية: قصدُ أنْ تذهبوا به، و القصد حال، و فيه تكلّف.

و تدخل لام الابتداء في موضعين بٱتّفاقٍ:

الأوَّل: المبتدأ نحو: ﴿ لَأَنْتُم أَشَدُّ رَهْبَةً في صُدُورِهِم مِنَ اللّهِ ﴾ الحشر/١٣.

الثاني: بعد (إنّ)، و تدخل في هـٰذا الباب على ثلاثةٍ بٱتّفاق:

الاسم نحو: ﴿ إنَّ رَبِّي لَسميعُ الدّعاءِ ﴾ إبراهيم/٣٩.

و المضارع لِشَبَهه به نحو: ﴿ إنّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُم ﴾ النحل/١٢٤.

و الظرف نحو: ﴿ إنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾ القلم/٤.

و تدخل على ثلاثة بٱختلاف:

أوَّلها: الماضي الجامد نحو: (*إنَّ زيداً لعسىٰ أنْ يقومَ*) قاله أبو الحسن، و وجهه أنَّ الجامد يشبه الاسم، و خالفه الجمهور.

ثانيها: الماضي المقرون بـ (قد)، قاله الجمهور، و وجهُه أنَّ (قد) تُقَرِّبُ الماضي من الحال، فيشبه المضارع المشبه للاسم، و خالف في ذلك خطّاب و محمد ٱبن مسعود الغزني، و قالا: إذا قِيل: (*إنَّ زيداً لقد قام*) فهو جواب لقسم مقدر.

ثالثها: الماضي المتصرف المجرد من (قد)، أجازه الكسائي و هشام، على إضمار (قد)، و منعه الجمهور.

و قد تدخل على المضارع المقرون بحرف التنفيس لتأكيد مضمون الجملة نحو:

﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ ﴾ الضحى/٥، ﴿ وَيَقُولُ الإِنْسَانُ ءَ إذا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيّاً ﴾ مريم/٦٦.

وقد تدخل في غير ذلك نحو : ﴿ وَلَئِنْ مِتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لإِلَىٰ اللّهِ تُحْشَرُونَ ﴾ آل عمران/١٥٨، ﴿ وَتَاللّهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم ﴾ الأنبياء/٥٧، ومقتضى كلام جماعة جواز دخولها على خبر المبتدأ المتقدم نحو : (*لَقائمٌ زيدٌ*) وأجاز آبن مالك والمالقي وغيرهما دخولها علىٰ الفعل نحو : (*لَيَقومُ زيدٌ*) وزاد المالقي : الماضي الجامد، نحو : ﴿ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ المائدة/٦٢، وبعضهم المتصرف المقرون بـ (قد)، نحو : ﴿ لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وإخْوَتِهِ آياتٌ للسائلين ﴾ يوسف/٧، والمشهور أنّ هٰذه لام القسم.

مسألة

لِلام الابتداء، الصدرية، ولهٰذا عَلَّقتِ العامل في نحو : (*علِمْتُ لَزيدٌ مُنطلِقٌ*) ، ومَنَعَتْ من النصب علىٰ الاشتغال في نحو : (*زيدٌ لأنا أُكْرِمُهُ*) ومن أنْ يتقدّم عليها الخبر في نحو : (*لَزيدٌ قائمٌ*) ، والمبتدأ في نحو : (*لَقَائِمٌ زَيدٌ*) ، وأمّا قول رؤبة :

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعجوزٌ شَهْرَبَهْ ... تَرْضىٰ مِن اللَّحمِ بعظمِ الرَّقَبَهْ[1]

فقيل : اللام زائدة، وقيل : للابتداء، والتقدير : لهي عجوز، وليس لها الصدرية في باب (إنّ) لأنّها فيه مؤخَّرة من تقديم.

ولهٰذا تسمَّىٰ اللام المزحلقة[2] وذلك لأنَّ أصل (*إنَّ زيداً لَقائمٌ*) : (*لَإِنَّ زيداً قائمٌ*) فكرهوا آفتتاح الكلام بمؤكّدَين فَأخَّروا اللام دون (إنَّ) لئلا يتقدّم معمول الحرف عليه.

١) وينسب لعنترة بن عروس ولغيره. وأم الحليس : كنية آمرأة، وشهربة : الكبيرة السن جداً من النساء.

٢) المزحلقة : المتبعدة، والمراد هنا : المتأخرة.

تنبيه:

اللام في(*إنَّ زيداً لقامَ، أو ليقومَنَّ*) جواب لقسمٍ مقدَّر، لا لام الابتداء، و إذا دخلت عليها (عَلِمتُ) فُتِحَت همزتُها نحو : (*عَلِمتُ أنَّ زيداً لَقام أو لَيَقُومَنَّ*)

فإنْ قلتَ: (*لَقدْ قَامَ*) فقالوا: هي لام الابتداء، وحينئذٍ يجبُ كسرُ الهمزة، نحو : (*عَلِمتُ إنَّ زيداً لَقدْ قَامَ*) ، و عندي أنَّ الأمرين محتمَلان.

فصل

إذا خُفِّفت (إنَّ) نحو : ﴿ **وَإنْ كَانَتْ لَكَبِيرةً** ﴾ البقرة/١٤٣، فاللام عند سيبويهِ و الأكثرين لام الابتداء، أفادت ـ مع التأكيد و تخليص المضارع للحال ـ الفرق بين إنْ المخففة و النافية، و لهذا صارت لازمة بعد أن كانت جائزة.

وزعم أبوعلي و أبو الفتح و جماعة أنَّها غير لام الابتداء، جيء بها للفرق بين المخففة و النافية.

وزعم الكوفيون أنَّ اللام في ذلك كلِّه بمعنى (إلَّا) و أنّ (إنْ) قبلها نافية. وعلىٰ قولهم يقال: (*قَدْ عَلِمْنا إنْ كُنتَ لَمُؤْمِناً*) بكسر الهمزة، لأنَّ النافية مكسورةٌ دائمًا، أي: قد عَلِمْنا مَا كنتَ إلَّا مُؤمناً.

القسم الثاني: اللام الزائدة، وهي الداخلة في خبر المبتدأ في نحو :

أُمُّ الحُلَيس لَعجوزٌ شَهْرَبَهْ ... تَرضىٰ مِنَ اللَحم بِعَظمِ الرَقَبَهْ

وقيل: الأصل لهي عجوز.

وفي خبر (أنَّ) المفتوحة، كقراءة سعيد آبن جبير: ﴿ **إلَّا أَنَّهم لَيأْكُلُونَ الطَّعَامَ** ﴾[1] الفرقان/٢٠، بفتح همزة أنَّ.

و في خبر (لٰكنَّ) في قوله:

١) الآية: ﴿ وماأرسلنا قَبلكَ مِن المُرسلين إلا إنهم لَيأكلون الطعامَ ويَمْشون في الأسواقِ... ﴾ الفرقان/ ٢٠.

يَلومُونَني في حبِّ لَيلىٰ عَواذِلي وَلٰكنَّني مِنْ حُبِّها لَعَميدُ[١]

و ليس دخول اللام مقِيساً بعد (أَنَّ) المفتوحة خلافاً للمبرّد، و لا بعد (لٰكن) خلافاً للكوفيين، و لا اللام بعدهما لام الابتداء خلافاً له و لهم...

و قيل: اللامان للابتداء على أَنَّ الأصل: (وَلٰكِن إنَّنِي) بالكسر فحذفت همزة إنَّ و نون لكن للتخفيف، و فيه تعسّفٌ.

و قيل في قوله تعالىٰ: ﴿ **يَدْعُوا لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ** ﴾ الحج/١٣، إنَّ اللام قد زِيدتْ في مفعول يَدْعُو، و هو مردود، لأنَّ زيادة هٰذه اللام في غاية الشذوذ، فلا يليق تخريجُ التنزيلِ عليه، و الصحيح أنّها لام الابتداء جيء بها لتأكيد مضمون الجملة. و الأصل: لَيَدْعُو مَنْ ضَرُّه أَقْرَب، فتأخَّرتِ اللام.

و من أمثلة اللام الزائدة قولك: (***لَئِن قامَ زَيدٌ أَقُمْ***) ، أو(***فَأَنا أَقُومُ***) ، أو(***أَنْتَ ظَالِمٌ لَئِنْ فعلْتَ***). و كُلُّ ذلك خاصٌّ بالشعر.

القسم الثالث: لام الجواب، و هي ثلاثة أقسام:

لام جواب *لو*، نحو: ﴿ **لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنا الَّذِين كَفَرُوا** ﴾ الفتح/٢٥، ﴿ **لَوْ كَانَ فِيهِما آلِهةٌ إلاّ اللّهُ لَفَسَدَتا** ﴾ الأنبياء/٢٢.

ولام جواب *لولا*، نحو: ﴿ **وَلَوْلا دَفْعُ اللّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعضٍ لَفَسَدَتِ الأَرْضُ** ﴾ البقرة/٢٥١، و كقول عمر: (***لَوْلا عَلِيٌّ لَهَلَكَ عمر***)[٢].

و لام جواب *القسم* نحو: ﴿ **تَاللّهِ لَقَد آثَرَكَ اللّهُ عَلَيْنا** ﴾ يوسف/٩١، **وفي نهج** البلاغة: (**و اللّه لئن أصابوا الّذي يريدون لينتزعنَّ هذا نفس هذا**)[٣].

١) العميد و العمود: الّذي هدّه العشق. و يروى: لكميد بالكاف بمعنى: الحزن.

٢) الاستيعاب بهامش الإصابة ٣/ ٣٩. و الرياض النضرة ٢/ ١٩٤.

٣) المشار اليه بـ (هذا) في الجملة في الموضعين طلحة و الزبير.

شرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ٤٥٢، و آبن أبي الحديد ٢/ ٤٣٠.

و قد يحذف القسم و تبقى اللام كقول عليٍّ عليه السلام :

لَقَدْ عَلِمَ الأناسُ بأَنَّ سَهمي مِنَ الإسلامِ يَفْضُلُ كُلَّ سَهْمٍ

و التقدير : و اللّه لقد علم .

و قد تحذف اللام من جواب القسم كقول الحميري :

أُقْسِمُ باللّهِ وَآلائِهِ والمَرْءُ عَمّا قالَ مَسْؤُولُ

إنَّ عَلِيَّ بْنَ أبِي طَالِبٍ عَلىٰ التُّقىٰ و البِرِّ مَجْبولُ

أَي : لَإِنَّ عَلِيَّ بنَ أبي طالب .

القسم الرابع : اللام الداخلة على أداةِ الشرط للإيذان بأنَّ الجواب بعدها مبنيٌّ علىٰ قَسَمٍ قبلها ، لا علىٰ الشَّرط ، ومن ثَمَّ تسمَّىٰ اللام المُؤذِنَة ، وتسمّىٰ الموطّئة أيضاً ، لِأنَّها وطّأت الجواب للقسم أي : مهَّدَتْهُ له نحو : ﴿ **لَئِنْ أُخْرِجوا لا يَخْرُجُونَ مَعَهُم ، وَلَئِن قُوتِلُوا لا يَنْصُرُونَهُم و لَئِنْ نَصَرُوهُم لَيُوَلُّنَّ الأدْبارَ ثُمَّ لا يُنْصَرُون** ﴾ الحشر/١٢

و الأكثر دخولها على (إنْ) و قد تدخل على غيرها كقوله :

لَمتىٰ صَلحتَ لَيُقضَيَنْ لكَ صالحٌ ولَتُجزَيَنَّ إذا جُزيتَ جميلاً

القسم الخامس : لام (أل)كـ *(الرجل و الحارث)* ، و قد مضىٰ شرحها .

القسم السادس : اللام اللاحقة لأسْماء الإشارة للدلالة علىٰ البُعد ، أو علىٰ تأكيد البُعد علىٰ خلافٍ في ذلك ، و أصلها السكون كما في (تلْك) و إنَّما كسرت في (ذلك) لالتقاء الساكنين .

القسم السابع : لام التعجب غير الجارَّة ، نحو : *(لَظَرُف زيدٌ)* و *(لَكَرُم عمرٌو)* بمعنىٰ : ما أَظْرَفَهُ و ما أَكْرَمَهُ . ذكره آبن خالويهِ في كتابه المسمَّىٰ بالجُمَل .

و عندي أنَّها إمَّا لام الابتداء دخلت علىٰ الماضي لشبهه بالاسم و إمَّا لام جواب قسم مقدَّر .

لا

على ثلاثة أقسام:

القسم الأوّل: أنْ تكون نافية، و هٰذه على خمسةِ أوجه:

الوجه الأوّل: أنْ تكون عاملةً عملَ (إنَّ)، و ذلك إنْ أُريدَ بها نفي الجنس على سبيل التنصيص، و تسمّى حينئذٍ تبرئة، و إنّما يظهر نصب آسمها إذا كان خافضاً نحو: (*لا صَاحِبَ جُودٍ مَمْقُوتُ*)، أو رافعاً نحو: (*لا حَسَناً فِعْلُهُ مَذْمومٌ*) أو ناصباً نحو: (*لا طالعاً جبلًا حاضرٌ*)، و منه: (*لا خيراً من زيدٍ عِندنا*).

و تخالف (لا) هٰذه (إنَّ) من سبعة أوجه:

الأوّل: أنَّها لا تعمل إلاَّ في النكرات كما مرَّ، و كقول عليٍّ عليه السلام: **(لا قُرْبَةَ بِالنوافِلِ إذا أَضَرَّتْ بِالفَرائِضِ)**[1]، **و قوله أيضاً (لا طاعة لمخلوقٍ في معصية الخالق)**[2]

الثاني: أنَّ آسمها إذا لم يكن عاملاً فإنَّه يبنىٰ.

قيل: لتضمُّنِهِ معنىٰ (مِن) الاستغراقية، و قيل: لتركيبه مع (لا) تركيب خمسة عشر.

و بناؤه على ما ينصب به لو كان معرباً، فيبنىٰ على الفتح في نحو: (*لا رجلَ و لا رجال في الدار*) و منه **﴿ لا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ اليَوْمَ ﴾** يوسف/٩٢، **﴿ قَالُوا لا ضَيْرَ إنّا إلى رَبِّنا مُنْقَلِبُون ﴾** الشعراء/٥٠.

و على الياء في نحو: (*لا رجلَين*) و (*لا قائِمَينِ*).

و عن المبرِّد أنَّ هٰذا معرب، لبُعدِهِ بالتثنية و الجمع عن مشابهة الحرف. و لو صحَّ هٰذا لَلَزِمَ الإعراب في نحو: (*يا زيدانِ و يا زيدون*) و لا قائل به.

١) شرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ١١٠٥، و آبن أبي الحديد ٤/ ٢٥٩.
٢) شرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ١١٦٧، و آبن أبي الحديد ٤/ ٣٢٢.

وعلى الكسرة في نحو: (*لا مسلماتِ*).

الثالث: أنَّ آرتفاع خبرها عند إفراد آسمها نحو: (*لا رجلٍ قائمٌ*) بما كان مرفوعاً به قبل دخول (لا)، لا بها.

وهٰذا قول سيبويهِ، وخالفه الأخفش والأكثرون، ولا خلاف بين البصريين في أنَّ آرتفاعه بها إذا كان آسمها عاملاً.

الرابع: أنَّ خبرها لا يتقدَّم علىٰ آسمها ولو كان ظرفاً أو مجروراً.

الخامس: أنَّه يجوز مراعاة محلها مع آسمها قبل مُضيِّ الخبر وبعده، فيجوز رفع النعت والمعطوف من نحو: (*لا رجلَ ظريفٌ في الدارِ*)، (*لا رجُلَ وآمرأةٌ فيها*) وكذا (*لا رجلَ في الدارِ ظريفٌ*) (*ولا رجلَ في الدارِ وآمرأةٌ*).

السادس: أنَّه يجوز إلغاؤها إذا تكرَّرت، نحو: (**لا حول ولا قوة إلَّا باللّه**) فَلكَ فتحُ الاسمين ورفعهما والمغايرة بينهما.

السابع: أنَّه يكثر حذف خبرها إذا عُلِم نحو: ﴿**قَالُوا لَا ضَيْرَ**﴾ الشعراء/٥٠، ﴿**ولو ترى إذ فزعوا فَلا فَوْتَ وأخذوا من مكان قريب**﴾ سبأ/٥١.

الوجه الثاني: من أوجه (لا) النافية: أنْ تكون عاملةً عملَ (ليس) كقول سعد بن مالك:

مَن صَدَّ عَن نِيرانِـهـا فأنـا آبـنُ قيسٍ لا براحُ[1]

إلَّا أنَّها تخالف (ليسِ) من ثلاث جهات:

إحداها: أنَّ عملها قليل، حتَّى آدُّعِيَ أنَّه ليس بموجود.

الثانية: أنَّ ذكر خبرها قليل حتَّىٰ أنَّ الزجّاج لم يظفر به فادَّعىٰ أنَّها تعمل في الاسم خاصَّة.

الثالثة: أنّها لا تعمل إلَّا في النكرات خلافاً لابن جنّي وآبن الشجري.

١) (الهاء) في نيرانها تعود إلى الحرب، وقوله: آبن قيس أي: هو من قيس بن ثعلبة الحصن، المعروفة بشجاعتها.

تنبيـه:

إذا قيل: (*لا رجلَ في الـدار*) بالفتـح، تعـيّن كونهـا نافية للجنس، ويقال في توكيده: (*بل آمرأةً*) بالنصب عطفاً علىٰ اللفظ، و(*بل آمْرأةٌ*) بالرفع عطفاً على محلّ (لا) مع آسمهـا. وإن قيل(*لا رجـلٌ في الـدار*) بالـرفع تعـيّن كونها عاملة عمل (ليس) وآمتنع أنْ تكون مهملة، وإلَّا لتكـرَّرَت.

وآحتمل أنْ تكون لنفي الجنس، فيقال في توكيده(*بل آمرأة*) وأنْ تكون لنفي الوحدة، فيقال في توكيده: (*بل رجلان أو رجالٌ*).

الوجه الثالث: أنْ تكون عاطفة ولها ثلاثة شروط:

الشرط الأوّل: أنْ يتقدّمها إثبات نحو: (*جاءَ زيدٌ لا عمرٌو*)، أو أمر نحو: (*اِضربْ زيداً لا عمْراً*).

قال سيبويهِ: أو نداء، نحو: (*يآبن أخي لا آبنَ عمّي*). وزعم آبن سعدان أنّ هـٰذا ليس من كلام العرب.

الشرط الثاني: أَنْ لا تقترن بعاطف، فإذا قيلَ: (*جاء زيدٌ لا بلْ عمرٌو*) فالعاطف (بلْ) و(لا) ردّ لما قبلها، وليست عاطفة.

وإذا قلتَ: (*ما جاءَني زيدٌ ولا عمرٌو*) فالعاطف (الواو) و(لا) توكيد للنفي.

وفي هذا المثال مانع آخر من العطف بـ (لا) وهو تقدُّم النفي وقد آجتمعتا في ﴿ **ولا الـضَّالِّـينِ** ﴾ الفاتحة/٧.

الشرط الثالث: أن يتعاند متعاطفاها، فلا يجوز: (جاءني رجلٌ لا زيدٌ) لصدق اسم الرجل علىٰ زيدٍ، بخلاف(*جاءني رجلٌ لا آمرأةٌ*) و(*رأيتُ زيداً لا عمراً*).

الوجه الرابع: أن تكون جواباً مناقضاً لـ (نَعَم)، وهـٰذه تحذف الجمل بعدها كثيراً، يقال: (*أجاءَك زيدٌ ؟*) فتقول: (*لا*)، والأصل: لا لم يجـئ.

الـوجه الخـامس: أن تكون علىٰ غير ذلك، فإنْ كان ما بعدها جملةً آسميةً، صدرها معرفة أو نكرة ولم تعمل (لا) فيها، أو فعلاً ماضياً لفظاً وتقديراً، وجب

تكرارها .

مثـال المعـرفـة : ﴿ لا الـشَّمْسُ يَـنْبَغِي لَـهَـا أَنْ تُـدْرِكَ الـقَمَـرَ و لا الـلَّيـلُ سابـقُ الـنَّهـارِ ﴾ يس/٤٠ .

و مثـال النكرة الَّتي لم تعمل فيها (لا) قوله تعالـىٰ : ﴿ لا فِيـها غَـولٌ و لا هُـمْ عَنْـها يُـنْزَفُـونَ ﴾ الصافات/٤٧ ، فإنَّها و إنْ جعلت مشبهة بـ (ليس) لم تعمل لاشتراط عملها بعدم تأخُّر الخبر عن الاسم ، فالتكرار هنا واجبٌ بخلاف ما إذا عملت في النكرة مثل ﴿ لا لَغْـوٌ فِيهـا و لا تَـأْثِيـمٌ ﴾ الطور/٢٣ ، فالتكرار راجح .

و مثال الفعل الماضي ﴿ فلا صَـدَّقَ وَ لا صَـلَّـىٰ ﴾ القيامة/٣١ .

و كذلك يجب تكرارها إذا دخلت علىٰ مفرد ، سواء كان خبراً ، أو صفةً أو حالاً نحو : (*زَيدٌ لا شاعرٌ ولا كاتبٌ*) ، ونحو : ﴿ إِنَّـهَا بَـقَرَةٌ لا فَـارِضٌ و لا بِكْـرٌ ﴾ البقرة/٦٨ .

و إنْ دخلت علىٰ المضارع لم يجب تكرارها نحو : ﴿ لا يُحِـبُّ اللّـهُ الجَـهْرَ بِالـسُّوءِ مِـنَ القَـوْلِ إلاّ مَـنْ ظُـلِمَ ﴾ النساء/١٤٨ ، ﴿ قُـلْ لا أَسْـأَلُكُـم عَـلَيْهِ أجْـراً إلاّ الـمَودَّةَ فِـي القُـرْبىٰ ﴾ الشورىٰ/٢٣ .

و كذا إذا دخلت علىٰ الماضي لفظاً لا تقديراً كقول آبن الحجّاج البغدادي :

لا قَدَّسَ الـلّهُ قَوْمـاً قالَ قائِـلُهُـم   بَخٍ بَخٍ لَكَ مِن فَضـلٍ و مِنْ شرَفِ[1]

تنبيـه :

من أقسام (لا) النافية : المعترضة بين الخافض و المخفوض نحو : (**جئت بلا زادٍ**) و (**غَضِبتُ مِنْ لا شَـيْء**) .

١) و البيت من قصيدة له يذكر فيها يوم الغدير ، و المراد بقوله (قائلهم بخٍ بخٍ) : قول عمر بن الخطاب في ذلك اليوم للإمام علـيّ (ع) بخٍ بخٍ لك أصبحت مولى كل مؤمن و مؤمنة .

مسنـد أحمـد ٢٨١/٤ . و سنن بن ماجه باب فضائل علـيّ (ع) . و الرياض النضرة ١٦٩/٢ . و راجع شواهد التنزيل للحسكاني ١٥٧/١ .

ومنها المقترنة بالعاطف في نحو: (*ما جاءني زيدٌ ولا عمرٌو*). ويسمُّونها زائدة، وليست بزائدة ألبتة، ألا ترىٰ أنَّه إذا قيل: (*ما جاءني زيدٌ وعمرٌو*) آحتمل أنَّ المراد نفي مجيء كلٍّ واحدٍ منهما، وآحتمل أيضاً أن يراد نفي مجيئهما مجتمعين، فإذا جيء بـ (لا)، صار الكلام نصّاً في المعنىٰ الأوَّل. نعم هي في قوله سبحانه: ﴿ **وَما يَسْتَوي الأحْياءُ وَلا الأمْواتُ** ﴾ فاطر/٢٢، لمجرد التوكيد، لوجود القرينة وهي معنىٰ الاستواء، فالمعنىٰ: لا يَستَوي الأحْيَاءُ والأموات، وكذا إذا قيل: (**لا يستوي زيدٌ ولا عمرٌو**).

تنبيه آخر:

اعتراض (لا) بين الجارِّ والمجرور في نحو: (*غَضِبتُ مِنْ لا شَيء*)، وبين الناصب والمنصوب في نحو: ﴿ **لِئَلّا يَكُونَ لِلناسِ عَليكم حجّة** ﴾ البقرة/١٥٠، وبين الجازم والمجزوم في نحو: ﴿ **إلَّا تَفْعَلُوهُ تكُن فِتنة** ﴾ الأنفال/٧٣، وتقدُّم معمول ما بعدها عليها في نحو: ﴿ **يَوْمَ يَأْتي بَعْضُ آياتِ رَبِّكَ لا يَنْفَعُ نَفْساً إيمَانُها لَم تَكُن آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ** ﴾ الأنعام/١٥٨، دليل علىٰ أنَّها ليس لها الصدر بخلاف (ما) فإنّ لها الصدر مطلقاً.

القسم الثاني من أقسام (لا):

أَنْ تكون موضوعة لطلب الترك، وتختصُّ بالدخول علىٰ المضارع، وتقتضي جزمه وآستقباله، سواء كانَ المطلوب منه مخاطباً نحو: ﴿ **لا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدوَكُم أوْلِياءَ** ﴾ الممتحنة/١، أو غائباً نحو: ﴿ **لا يَتَّخِذِ المُؤْمِنُونَ الكَافِرينَ أولياءَ** ﴾ آل عمران/٢٨، أو متكلّماً نحو: (*لا أُرَيَنَّكَ هٰهُنا*).

وهٰذا النوع ممَّا أُقِيمَ فِيهِ المسبَّب مقام السبب، والأصل: لا تكن هٰهُنا فَأراك، ومثله في الأمر ﴿ **ولْيَجِدُوا فِيكُم غِلْظَةً** ﴾ التوبة/١٢٣، أي: وأَغلظوا عليهم ليجدوا ذلك، وإنَّما عُدلَ إلىٰ الأمر بالوجدان تنبيهاً علىٰ أنَّه المقصود بالذات، وأمَّا

الإغلاظ فلم يقصد لذاته، بل ليجدوه.

و آختلف في (لا) من قوله تعالىٰ: ﴿ **و آتَّقُوا فِتْنَةً لا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُم خَاصَّة** ﴾ الأنفال/٢٥، علىٰ قولين:

أحدهما: أنّها ناهية و الاصل: لا تتعرَّضوا للفتنةِ فتُصيبُكم و لكن وقوع الطلب صفة للنكرة ممتنع، فوجب إضمار القول، أي: و اتَّقوا فتنة مقولاً فيها ذٰلك.

ثانيهما: أنَّها نافية و الجملة صفة للفتنة، و لا حاجة إلىٰ إضمار قول لأنّ الجملة خبرية و المعنىٰ: اتَّقوا فتنة موصوفة بأنَّها لا تصيبنَّ الَّذينَ ظلموا منكم خاصَّة.

و علىٰ هـذا فيكون دخول النون شاذّاً، و الَّذي جوَّزه تشبيه (لا) النافية بـ (لا) الناهية، لأنَّ توكيد المضارع بالنون في النهي قياسي و في النفي سماعي.

و لا فرق في آقتضاء (لا) الطلبية للجزم بين أَنْ تُفيدَ النهي التحريمي، كما مـرّ في الآية، أو التنزيهي نحو قوله تعالى: ﴿ **و لا تَنسَوا الفضلَ بينكم** ﴾ البقرة/٢٣٧، أو كانت دعاءاً أو آلتماساً كقوله تعالى: ﴿ **ربّنا لا تُؤاخذْنا إن نسينا أو أخطأنا** ﴾ البقرة/٢٨٦، و كذا الحكم إذا خرجت عن الطلب إلىٰ غيره كالتهديد في قولِكَ لولدكَ أو عبدك: (**لا تُطعني**).

القسم الثالث: لا الزائدة الداخلة في الكلام لمجرد تقويته و توكيده نحو: ﴿ **مَا مَنَعَكَ إذْ رَأَيْتَهُم ضَلُّوا * أَلَّا تَتَّبِعَنِ . . .** ﴾ طه/٩٢-٩٣ و كقول الأحوص:

و تلحـينني في اللهـوِ أنْ لا أُحِبَّهُ — ولِلَّهو داعٍ دائبٌ غيرُ غافلِ

و آختلف فيها في مواضع من التنزيل:

أوّلها: قوله سبحانه ﴿ **لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ القِيَامَةِ** ﴾ القيامة/١، فقيل: هي نافية. تنفي ما تقدَّم و هو ما حكي عنهم كثيراً من إنكار البعث، أي: ليس الأمر كذٰلك، ثُمَّ آستؤنف القَسَم، و قيل: زائدة لمجرد التوكيد و تقوية الكلام، كما في ﴿ **لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الكِتَابِ** ﴾ الحديد/٢٩.

ثانيها: قوله تعالىٰ: ﴿ **قُلْ تَعَالَوا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُم عَلَيْكُم أَنْ لا تُشْرِكُوا بِهِ**

شَـيْئاً ﴾ الأنعام/١٥١، فقيل: (لا) ناهية، و قيل نافية، و قيل زائدة.

ثالثهـا: قوله سبحانه و تعالـىٰ: ﴿ **وَ مَـا يُـشْعِرُكُم أَنَّـها إذا جَائَـتْ لا يُـؤْمِنُـونَ** ﴾ الأنعام/١٠٩، فيمن فتح همزة أنّ، فقيل: زائدة و قيل: نافية.

رابعهـا: قولـه تعـالى: ﴿ **وَ حَـرَامٌ عَلـىٰ قَـرْيَـةٍ أَهْـلَكْنَـاهَـا أَنَّـهُم لا يَـرْجِعُـونَ** ﴾ الأنبياء/٩٥، فقيل (لا): زائـدة، و المعنىٰ: ممتنعٌ علىٰ أَهْلِ قرية قدَّرنا إهلاكهم ـ لكفرهم ـ أَنَّهم يرجعون عن الكفر إلـىٰ قيام السَّاعة.

و عليه فـ (حرام) خبر مقـدم وجـوبـاً، لأنَّ المخبر عنه (أن) وصِلَتُها و مثله ﴿ **وَ آيَـةٌ لَـهُم أَنَّـا حَـمَلْنَـا ذُرِّيَّـتَهُـم** ﴾ يس/٤١، (لا) مبتـدأ و (أن) وصِلَتُها فاعلٌ أغنىٰ عن الخبر كما جوَّزه أبو البقاء، لأنَّ لفظ حرام ليس بوصف صريح، و لأنَّه لم يعتمد علىٰ نفي أو آستفهام.

و قيل: لا نافية، و (حرام) مبتدأ حذف خبره، أي: قبول أعمالهم، و آبتدئ بالنكرة لتقييدها بالمعمول، و المعنىٰ: حرام علىٰ أهل قرية أهلكناها قبول أعمالهم، لأنَّهم لا يرجعون عـمَّا هم فيه.

خامسها: قوله تعالى: ﴿ **ما كـانَ لِبشـرٍ أن يُـؤتيَـهُ اللّـهُ الكتابَ و الحكـمَ و الـنُّبوَّةَ ثـمَّ يقـولَ للنـاسِ كـونُوا عِـباداً لـي مِـن دونِ اللّـه. . . . و لا يأمـرَكم أن تـتَّخِذوا الملائـكَةَ و الـنَّبـيِّينَ أربابـاً** ﴾ آل عمران/٧٩ ـ ٨٠، قُرِئَ في السبع برفع (يأمرُكم) و نصبه.

فمن رفعه قطعه عـمّا قبله ويؤيِّد الاستئناف قراءة بعضهم (و لن يأمرَكم) و (لا) على هذه القراءة نافيةٌ.

فمن نصبـه فمعطوفٌ على (يؤتيه) و (لا) على هذه زائدة مؤكدة لمعنى النفي السابق. و لم يذكر الزمخشري غيره ثم جوّز في (لا) وجهين:

الأوّل: أن تكون زائدة.

و الثاني: أن تكون غير زائدة.

لا ت :

آختلف فيها في أمرين:

أحـدهما: في حقيقتها، و في ذٰلك ثلاثة مذاهب:

أوّلها: أَنَّها كلمة واحدة، و هي فعل ماضٍ ، يقال: (لات يليت) بمعنى نقص. قال اللّه تعالى ﴿ **لا يَـلِتْكُـم مِـنْ أَعْمـالِـكُم شَيْئـاً** ﴾ الحجرات/١٤.

ثانيها: أَنَّها كلمتان: (لا) النافية و التاء لتأنيث اللفظة كما في (ثُـمَّت و رُبَّت) و إنّما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين، قاله الجمهور.

ثالثهـا: في (لات) الّتي في قوله تعالى: ﴿ **ولات حيـنَ منـاصٍ** ﴾ ص/٣، أنّها كلمـة و بعض كلمـة، و ذلك أنّها (لا) النافية و (التاء) زائدة في أوّل (حين) و الأصل: (لا تَحينَ مناصٍ)، و آستدلّوا بوجود رسمها كذلك في أحد المصاحف و فيه نظر.

الأمر الثاني: في عملها، و في ذٰلك أيضاً ثلاثة مذاهب:

أوّلها: أنّها لا تعمل شيئاً، فإن وَلِيَها مَرفوعٌ، فمبتدأ حذف خبره.

أو منصوب، فمفعول لفعلٍ محذوف، و هـٰذا قول للأخفش، و التقدير عنده في الآية: (لا أرىٰ حين مناصٍ).

و على قراءة الرفع: و لا حينُ مناصٍ كائـنٌ لهم.

ثانيها: أَنَّها تعمل عمل (إنَّ) فتنصب الاسم و ترفع الخبر، و هـٰذا قول آخر للأخفش.

ثالثها: أَنَّها تعمل عمل (ليس) و هو قول الجمهور.

و على كلِّ قول فلا يذكر بعدها إلاَّ أحد المعمولين، و الغالب أنْ يكون المحذوف هو المرفوع.

و آختلف أيضاً في معمولها، فنصّ الفـرّاء علىٰ أنَّها لا تعمل إلاَّ في لفظة (حين) كقوله تعالى: ﴿ **وَلاتَ حِيـنَ مَنَـاصٍ** ﴾، و هو ظاهر قول سيبويهِ، و ذهب الفارسي

و جماعة إلىٰ أنَّها تعمل في الحين و فيما رادفه.

قال الزمخشري: زيدت التاء علىٰ (لا) و خصَّت بنفي الأحيان.

لَـدىٰ و لَـدُنْ

اسمان معاقبان (عند) في المعنىٰ إلَّا أَنَّ بينهما فرقاً، و هو أنَّ:

(لـدىٰ) يعاقب (عند) مطلقاً نحو: ﴿ **لَـدَىٰ الحَـنَاجِـرِ كَـاظِمِيـنَ** ﴾ غافر/١٨، ﴿ **وَ مَـا كَنْـتَ لَـدَيْهِـم إذْ يُـلْقُـونَ أَقْـلاَمَهُم أَيُّـهُمْ يَكـفُلُ مَـرْيَمَ، وَ مَـا كُـنْتَ لَدَيْـهِم إذْ يَـخْتَصِـمُونَ** ﴾ آل عمران/٤٤.

و (لـدن) يعاقب (عند) إذا كان المحلُّ محلَّ ٱبتداء الغاية نحو: (*جئتَ مِن لَدُنْهُ*) و قد ٱجتمعا في قوله تعالـىٰ: ﴿ **آتَـيْنَـاهُ رَحْمَـةً مِـنْ عِنْـدِنَا وَ عَـلَّمْـنَاهُ مِـنْ لَـدُنَّـا عِلْمـاً** ﴾ الكهف/٦٥.

و لو جيء بـ (عند) فيهما، أو بـ (لَـدُن) لصـحَّ، و لـكن تُـرِكَ دفعاً للتكرار و إنَّـما حسن تكرار لدىٰ في: ﴿ **وَمَا كُنْـتَ لَـدَيْهِـم** ﴾ لِتباعدِ ما بينهما، و لا يصلح (لَدُن) هُنا، لأنَّه ليس محلَّ ٱبتداء.

و يفترقن من جهات:

الأوّل: أنّ (لدن) لا تكـون إلَّا فضلة، بخـلاف (لدىٰ) و (عند) بدليل: ﴿ **وَ لَـدَيْنا كِتَـابٌ يَـنْطِقُ بِالحَـقِّ وَ هُـمْ لا يُـظْلَمُـونَ** ﴾ المؤمنون/٦٢، ﴿ **و عِنْـدَنـا كِتـابٌ حَـفِيـظٌ** ﴾ ق/٤، فهما فيهما خبران.

الثاني: أنَّ جـرَّ (لدن) بـ (من) أكثر من نصبها، حتَّى أنَّها لم تجـئ في التنزيل منصوبة، و جـرُّ (عند) كثير، وجـرُّ (لدىٰ) ممتنع.

الثالث: أنّ (لَدُن) قد لا تضاف، و ذلك أَنَّهم حَكَوا في غُدوةٍ الواقعة بعدها الجرّ بالاضـافـة و النصب علىٰ التمييز، و الـرفـع بإضمار (كان) تامَّة، حكوا: (**لَـدُنْ**

غُدْوَةٍ ، لَـدُنْ غُدْوَةً) .

ثُـمَّ ٱعلمْ أَنَّ (عند) أمكن من (لدىٰ) من وجهين :

أحـدهما: أنَّه يكون ظرفاً للأعيان و المعاني ، تقول : *(هـٰذا القولُ عِندي صوابٌ)* و *(عِندَ فُلانٍ العِلْمُ)* ويمتنع ذٰلك في (لَـدىٰ) ذكره ٱبن الشجري في أماليه، و مبرمان في حواشيه .

ثانيهما: أنَّك تقول : *(عِندِي مالٌ)* وإنْ كان غائباً، و لا تقول : *(لديّ مالٌ)* إلاَّ إذا كان حاضراً، قالهُ الحريري و أبو هلال العسكري و ٱبن الشجري .

أقـول: ذكـر ٱبن هشام البحث عن (لَـدىٰ ولَـدُن) في ثاني تنبيهي (عند) و إيراده هنا أنسب .

لَعـلَّ :

حرف تنصب الاسم و ترفع الخبر.

قال بعض أصحاب الفـرّاء : وقد تنصبهما. وزعـم يونس أنّ ذلك لغة لبعض العرب و حكى *(لَعَـلَّ أَباكَ مُنْطَلِقاً)* .

و تتَّصل بها (ما) الحرفية فتكـفّها عن العمل، لزوال ٱختصاصها حينئذٍ بالجملة الاسمية، بدليل قول الفرزدق :

أعِـدْ نظراً ياعَـبْـدَ قَيسٍ لَعَـلَّما ... أَضَـاءَتْ لَكَ الـنَّـارُ الحِـمارَ الـمُـقَـيَّـدا

وجوّز قومٌ إعـمالهـا حينئذٍ حملاً على (ليت) لاشتراكهما في أنّهما تُغيران معنىٰ الابتداء . وكذا قالوا في (كأنَّ) .

و بعضهم خصَّ (لعـلَّ) بذلـك، لأشـدِّية التشـابـه بينهـما، لأنَّها و (ليتَ) للإنشاءِ، و أمَّا (كأنَّ) فللخَبَرِ.

و لها معانٍ:

أوّلها: التوقع، وهو ترجّي المحبوب، والإشفاق من المكروه نحو: (*لعلَّ الحبيبَ قادمٌ*)، و(*لعلَّ الرقيبَ حاصلٌ*) وتختصُّ بالممكن.

وأما قول فرعونَ: ﴿ **لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ** ﴾ غافر/٣٦، فإنّما قاله جهلاً، أو إغراءاً بالجهل، أو تفرعناً.

ثانيها: التعليل، أثبتهُ جماعة منهم الأخفش والكسائي وحملوا عليه قوله تعالىٰ: ﴿ **فَقُولا لَهُ قَولاً لَيِّناً لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشىٰ** ﴾ طه/٤٤.

ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرجاء، ويصرفه إلىٰ المخاطَبين، أي: اِذهبا علىٰ رجائكما.

ثالثها: الاستفهام، أثبته الكوفيون، ولهٰذا علّق بها الفعل في نحو: ﴿ **لا تَدْرِي لَعَلَّ اللّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذلِكَ أمْراً** ﴾ الطلاق/١، ﴿ **ومَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّىٰ** ﴾ عبس/٣، أي: لا تدري هل اللّهُ يحدث، وما يدريكَ أهو يزَّكّىٰ.

والتحقيق أنَّ الأصل في معناها التوقع والرجاء، والتعليل والاستفهام خارجان عن معناها مفهومان من القرائن.

لٰكِنْ ساكنة النون

ضربان: مخففة من الثقيلة، وخفيفة بأصل الوضع.

فالأوّل: حرف ابتداء ولا تعمل، خلافاً للاخفش ويونس، لدخولها بعد التخفيف على الجملتين: الاسمية والفعلية.

والثاني: إنْ وليها كلام فهي حرف ابتداء لمجرد إفادة الاستدراك، وليست عاطفة.

ويجوز أنْ تستعمل بالواو نحو: ﴿ **ولٰكنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ** ﴾ الزخرف/٧٦، وبدونها نحو قول زهير:

إنَّ آبــن وَرْقــاءَ لا تُخـشــىٰ بَوادِرُهُ   لـكِــنْ وَقــائِعــهُ في الحــرب تُنتــظرُ

وزعم آبن أبـي الربيع أنَّها حين آقترانها بالواو تعطف جملة على جملة، وأنَّه ظاهر قول سيبويهِ.

وإن وليها مفرد فهي عاطفة بشرطين:

أوَّلهما: أنْ يتقدَّمها نفي أو نهي، نحو: (*ما قامَ زيدٌ لـكنْ عمرٌو*) و(*لا يَقُمْ زيدٌ لـكنْ عمرٌو*)، فإنْ قلتَ: (*قامَ زيـدٌ*) ثمّ جئت بـ (لـكن) فهي حرف ابتـداء فتجيء بالجملة بعدها وتقول: (*لـكنْ عمرٌو لَمْ يَقُمْ*).

وأجاز الكوفيون: (لـكنْ عمرٌو) على العطف، وليس بمسموع.

ثانيهما: أنْ لا تقترن بالواو، قاله الفارسي وأكثر النحويين.

وقال قوم: لا تستعمل مع المفرد إلَّا بالواو.

وآختلف في نحو: (*ما قام زيدٌ ولـكنْ عمرٌو*) على أربعة أقوال:

أوّلها ليونس: أنّ (لـكنْ) غير عاطفة، والواو عاطفة مفرداً علىٰ مفرد.

الثاني لابن مالك: أنّ (لـكنْ) غير عاطفة والواو عاطفة لجملة حذف بعضها علىٰ جملة صُــرِّح بجميعها، قال: فالتقدير في نحو: (*ما قامَ زيدٌ ولـكنْ عمرٌو*): ولكن قامَ عمــرٌو، وفي: ﴿ **ولـكنْ رسـولَ الـلّهِ** ﴾ الأحـزاب/٤٠، : (ولكن كان رسـول اللّه)، وعلَّة ذلـك أنَّ الـواو لا تعـطف مفرداً علىٰ مفرد مخالفٍ له في الإيجاب والسلب، بخلاف الجملتين المتعاطفتين فيجوز تخالفهما فيه نحو: (*قام زيدٌ ولم يَقمْ عمرٌو*).

والثالث لابن عصفور: أنّ (لـكنْ) عاطفة، والواو زائدة لازمة.

والرابع لابن كيسان: أنَّ (لـكنْ) عاطفة، والواو زائدة غير لازمة.

لـٰكنَّ مشدَّدة النّون

حرف ينصب *الاسم* و*يرفع الخبر*، و في معناها ثلاثة أقوال:

أوّلها: وهو المشهور: أنَّه واحد، وهو الاستدراك، وفُسِّرَ بأَنْ تَنْسِبَ لِـمَا بعدها حكماً مخالفاً لِـحُكْمِ ما قبلها، ولذلك لابدّ أنْ يتقدّمها كلام مناقضٌ لِـمَا بعدها نحو: (*ما هـٰذا ساكناً لـٰكنّه متحرّكٌ*) أو ضـدٌّ له نحو: (*ما هـٰذا أبيض لـٰكنه أسودُ*) قيل: أو خلاف نحو: (*ما زيدٌ قائماً لـٰكنّه شاربٌ*) و كقول عليٍ عليه السلام: **(واللّهِ ما كانت لي في الخلافة رغبةٌ و لا في الولاية إربةٌ و لكنّكم دعوتموني إليها و حملتموني عليها)**[1].

ثانيها: أنَّها ترد للاستدراك تارةً، و للتوكيد أُخرىٰ، قاله جَماعةٌ منهم صاحب البسيط، و فسَّروا الاستدراكَ برفع ما يتوهّم ثبوته، نحو: (*ما زيدٌ شجاعاً لـٰكنّه كريم*) لأنّ الشجاعة و الكرم لا يكادان يفترقان، فنفي أحدهما يُوهم انتفاء الآخر.

و مثّلوا للتوكيد بنحو: (*لو جَاءني أكرمتُه لـٰكنّه لم يجئ*) فأكّدت ما أفادته (لو) من الامتناع.

ثالثها: أنَّها للتوكيد دائماً مثل (إنَّ)، و يصحب التوكيد معنى الاستدراك، و هو قول ابن عصفور، قال في المقرب: **(إنّ و أنّ و لـٰكنّ و معناها التوكيد)** و لم يَزِد على ذلك، و قال في الشرح: معنى (لـٰكنّ) التوكيد و تعطي مع ذلك الاستدراك.

لـمْ:

حرف جزم لنفي المضارع و قلبه ماضياً نحو: ﴿ **لَـمْ يَـلِدْ و لَـمْ يُـولَد. و لَـمْ يَـكُن لَـهُ كُفـواً أَحَـد** ﴾ التوحيد/٣ ـ ٤، و قد يرتفع المضارع بعدها، كقوله:

١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٣/٣.

لولا فوارسُ من نُعْـمٍ وأُسرتُهـم يوم الـصُّـلَيـفـاءِ لَم يُوفـونَ بالجـارِ[١]

فقيل: ضرورةٌ. وقال ٱبن مالك: لغةٌ.

وزعم اللحياني أنَّ بعض العرب ينصب بها كقراءةِ بعضهم ﴿ أَلَـمْ نشـرحَ ﴾ الشرح/١ وكقول الحارث بن منذر:

في أيِّ يومَـيَّ مِن المـوتِ أفـر أَيـومَ لَم يُقـدَرَ أم يومَ قُدِر

وخرَّج على أنَّ الأصل: (ألم نشرحَنْ)، بنون خفيفة، ثمّ حذفت النون، وبقيت الفتحة دليلاً عليها، وفيه شذوذان: توكيد المنفي بـ (لم)، وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين.

لـمَّا

على ثلاثة أوجه:

الأوّل: أنْ تختصَّ بالمضارع، فتجزمه وتنفيه وتقلبه ماضياً كـ (لم) إلاَّ أنَّها تفارقها في خمسة أمور:

أوّلها: أنَّها لا تقترن بأداة الشرط، لا يقال: (إنْ لَـمَّا تَقُمْ أَقُم) ويقال: (*إنْ لَـمْ تَقُمْ أَقُمْ*)، وفي التنزيل: ﴿ وإنْ لَـمْ تَـفْعَلْ فَـمَا بَـلَّغْتَ رِسَـالَتَـهُ ﴾ المائدة/٦٧.

ثانيها: أَنَّ منفيها مستمِرّ النفي إلىٰ الحال كقول الممزّق العبدي:

فإنْ كُنـتُ مَأْكـولاً فكُـنْ خيـرَ آكـلٍ وإلَّا فأدركـنـي ولـمَّا أُمَـزَّقِ[٢]

ومنفي (لم) يحتمل الاتّصال نحو: ﴿ ولَـمْ أَكُـنْ بِـدُعَائِـكَ رَبِّ شَقَـيّاً ﴾ مريم/٤ والانقطاع نحو: ﴿ لـمْ يـكنْ شيئـاً مذكـوراً ﴾ الانسان/١.

١) نُعْم: اسم قبيلة، ويوم الصليفاء: أحد أيام العرب.

٢) هذا البيت من قصيدة طويلة للممزق وٱسمه شأس بن نهار بن الأسود العبدي وبهذا البيت سمّي الممزق.

و هٰذا جاز : (*لم يكن ثم كان*) و لم يجز (لما يكن ثم كان) .

بل يقال : (*لما يكن و سيكون*) ، و لامتداد النفي بعد (لما) لم يجز آقترانها بحرف التعقيب (الفاء ـ ثمَّ) بخلافِ (لَم)، تقول (*قمتُ فلم تقم*) ، لأنَّ معناه : و ما قمت عقيب قيامي ، و لا يجوز : (قمت فلمّا تقم) لأنّ معناه : و ما قمت إلى الآن .

ثالثها : أن منفي (لما) لا يكون إلّا قريباً من الحال ، و لا يشترط ذلك في منفي (لم) ، تقول : (*لم يكن زيد في العام الماضي مقيماً*) و لا يجوز : (لما يكن) .

رابعها : أن منفيّ (لما) يتوقع ثبوته بخلاف منفي (لم) ، ألا ترىٰ أنّ معنى ﴿ **بَل لَـمَّا يَـذُوقُوا عَـذَابِ** ﴾ ص/٨ ، أَنَّهم لم يذوقوه إلىٰ الآن ، و أنَّ ذوقَهم له متوقّع .

قال الزمخشري في ﴿ **وَلَـمَّا يَـدْخُلِ الإيـمَانُ فِـي قُـلُوبِكُـم** ﴾ الحجرات/١٤ . ما في (لـمّا) من معنىٰ التوقع دالٌّ علىٰ أنّ هؤلاء قد آمنوا فيما بعد .

و الحـقُّ أنَّ إيمانهم متوقع لا أَنَّه واقع لا محالة .

خامسها : أنَّ منفي (لـمَّا) جائـز الحذف لدليلٍ ، كقولك (*اشتهيتُ هـٰذا الغذاء ولـمّا*) أي : لـمَّا آكله ، و كقول ذي الرمّة :

فجئـتُ قبـورَهـم بَدْواً ولـمّا فنـاديـتُ الـقـبـورَ فلم يُجِـبْـنَـهْ

و لا يجوز حذف منفي لم ، إلاَّ في الضرورة كقوله :

أمـا رَوَوا حديـث « من مات ولم » بلىٰ وهَـلْ يُمْـكِـنُـهُـم قَوْلُ نَعـمْ ؟[1]

أي : و لـم يعرف إمام زمانه .

الوجه الثاني : أنْ تختصَّ بالماضي ، فتقتضي جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود أُولاهما نحو : (*لما جاءني أكرمته*) و يقال فيها : حرف وجود لوجود و بعضهم يقول :

١) من أرجوزة العلامة الطباطبائي في الكلام ، و الحديث مروي عن النبيّ (ص) من الفريقين ، على آختلاف يسير في ألفاظه ، و مضمونه المتَّفق عليه أنّه (ص) قال : « من مات و لم يعرف إمام زمانه مات ميتة الجاهلية » .

حرف وجوب لوجوب.

و يكون جوابها فعلاً ماضياً آتفاقاً، نحو: ﴿ فَلَـمَّا نَـجَّاكُـم إلـىٰ البَـرِّ أَعْـرَضْتُـم ﴾ الاسراء/٦٧، و جملة آسمية مقرونة بـ (إذا) الفجائية، أو بـ (الفاء) عند آبن مالك نحو: ﴿ فَلَـمَّا نَـجَّاهم إلـىٰ البَـرِّ إذا هُـمْ يُشْـرِكُـونَ ﴾ العنكبوت/٦٥، و نحو: ﴿ فَلَـمَّا نَـجَّاهُم إلـىٰ البَـرِّ فَمِنْـهُم مُـقْتَصِـد ﴾ لقمان/٣٢.

و فعـلاً مضـارعـاً عند آبن عصفور، كقوله تعالى: ﴿ فَلَـمَّا ذَهَـبَ عَـنْ إبْراهِيـمَ الـرَوعُ و جَـاءَتْـهُ الـبُشْرىٰ يُـجَادِلُـنَا ﴾ هود/٧٤، و هو مُؤوَّل بـ (جادَلَنا)، و قيل في آية (الفاء): إنَّ الجواب محذوف، أي: آنقسَموا قسمين: فمنهم مقتصد، و في آية المضارع: أنّ الجواب ﴿ جَاءَتْـه الـبُشْرىٰ ﴾ على زيادة الواو، أو محذوف، أي: أقبل يجادلنا.

الوجه الثالث: أن تكون حرف آستثناء، فتدخل علىٰ الجملة الاسمية نحو: ﴿ إنْ كُـلُّ نَفْـسٍ لَـمَّا عَلَـيْها حَافِـظ ﴾ الطارق/٤٠، فيمن شدَّد الميم، و على الماضي لفظاً لا معنىً نحـو: «***أُنْشِـدُكَ اللّهَ لـمّا فَعَلْتَ***» أي: أُنشـدكَ باللّهِ إلاَّ أنْ تَفعـلَ، يعني: ما أسألك إلاَّ أنْ تفعلَ.

و أمّا قوله تعالـىٰ: ﴿ و إنَّ كُـلاًّ لَـمَّا لَـيُوَفِّـيَنَّـهُم رَبُّـكَ أَعْـمَالَـهُم ﴾ هود/١١١، فيمن شدّد نون (إنّ) و ميم (لـمّا) فاحتملوا فيه وجوهاً ضعيفة.

قال آبن هشام: و الأولـىٰ عِندي أنْ يقدَّر: (لَـمَّا يُوَفّـوا أعمالهم إلـىٰ الآن و سيـوفّونَها).

و هـٰذا هو الراجح و وجه رجحانه أمران:

الأوَّل: أنَّ بعده ﴿ لَيُـوَفِّيَـنَّهُم ﴾ و هو دليل علىٰ أنَّ التوفية لم تقع بعد، و أنَّها ستقع.

و الثاني: أنّ منفـيَّ (لـمَّا) متوقَّع الثبوت كما قدّمنا.

هـٰذا على قراءة التشديد، و أمَّا على قراءة أبـي بكر بتخفيف (إنْ) و تشديد لـمَّا فتحتمل وجهين :

أوَّلهما: أنْ تكون مخفَّفة من الثقيلة، و يأتـي فيها تلك الأوجه.

ثانيهما: أن تكون (إن) نافية و (كُلًّا)مفعول باضمار (أرى) و (لـمّا) بمعنى (إلا)، أي : (إن أرى كلًّا من النَبيِّينَ إلّا ليُوفِّيَنّهم ربُّك) الآية.

لَـنْ

حرف نصب و نفي و آستقبال.

و ليس أصلها و أصل لم (لا) فأبدلت الألف نوناً في (لَن) و ميماً في (لَم) خلافاً للفـرَّاء، لأنَّ المعروف إنَّما هو إبدال النون ألفاً، لا العكس نحو : ﴿ **لـنسـفعـاً** ﴾ العلق/١٥، و ﴿ **ليـكونـاً** ﴾ يوسف/٣٢.

و لا أصلُ (لن) (لا أن) فحذفت الهمزة تخفيفاً و الألف لالتقاء الساكنين، خلافاً للخليل و الكسائي، بدليل جواز تقديم معمول معمولها عليها نحو :(*زيداً لن أضربَ*) و لا يجوز تقديم ما في حيِّز أنْ المصدرية عليها.

و مذهب سيبويهِ ـ و هو الأصـحُّ ـ أنَّها حرف برأسها.

و لا تفيد (لن) توكيد النفي، خلافاً للزمخشري في كشّافه، و لا تفيد تأبيده، و لو كانت للتـأبيد لكان ذكر الأبد في ﴿ **وَلَـنْ يَـتَمَـنَّـوْهُ أَبَـداً** ﴾ البقرة/٩٥، تكراراً، و الأصل عدمه.

لـوْ

على خمسة أقسام:

القسم الأوّل: (لو) المستعملة في نحـو : (*لَـوْ جَاءَنِي لَأكْرَمْتُهُ*) وهـٰذه تفيد ثلاثة أُمور:

الأوّل: الشرطية، أعني عقد السببية و المسبّبية بين الجملتين بعدها.

الثاني: تقييد الشرطية بالزمن الماضي كقول أبـي فراس:

لولَـمْ تَنـزَّلْ فِيـهِ إلَّا ﴿هَلْ أتـىٰ﴾ مِن دُونِ كُلِّ مُنَـزَّلٍ لَكَـفَـاهُ

و بهـٰذا الوجه، و ما يذكر بعده فارقت (إنْ) فإنَّ تلك لعقد السببية و المسببية في المستقبل، و لهذا قالوا: الشرط بـ (إن) سابق على الشرط بـ (لو).

الثالث: الامتناع، و قد ٱختلف النّحاة في إفادتها له، و كيفية إفادتها إيَّاه علىٰ ثلاثة أقوال:

الأوّل: أنَّها لا تفيده بوجهٍ، و هو قول الشلوبين، زعم أنَّها لا تدلّ علىٰ ٱمتناع الشَّرط، و لا علىٰ ٱمتناع الجواب، بل علىٰ التعليق في الماضي، كما دلَّت (إنْ) علىٰ التعليق في المستقبـل، و لم تدلَّ على ٱمتنـاع و لا ثبـوت. و تبعـه علىٰ هـٰذا القول ٱبن هشام الخضراوي.

و هـٰذا الَّذي قالاه كإنكار الضروريات، إذ فَهْمُ الامتناع منها كالبديهي، و لهذا يصـحُّ في كلِّ موضـع ٱستعملت فيه أنْ تعقّبه بحرف الاستدراك، كقوله تعالـىٰ: ﴿ وَلَـوْ شِئْـنَا لَآتَـيْنَا كُـلَّ نَـفْسٍ هُدٰيهـا و لٰكِنْ حَـقَّ القَـوْلُ مِـنِّي لَأمْـلأنَّ جَهَـنَّمَ مِنَ الـجِنَّـةِ وَالـنَّاسِ أجْـمَعِيـنَ ﴾ السجدة/١٣، أي: و لـكن لم أشأ ذلك فحقَّ القول مني.

الثاني: إنَّها تفيد ٱمتناع الشرط و الجواب جميعاً، و هـٰذا القول جارٍ علىٰ ألسنة المعربين، و نصَّ عليه جمع من النحويين. و هو باطل بمواضع كثيرة، منها قوله تعالى ﴿ وَلَـوْ أنَّـنا نـزَّلْنا إلَيْهِـمُ الـمَلائِكَـةَ وَكَـلَّمَهُمُ الـمَوْتَـىٰ وَحَشَـرْنَا عَلَـيْهِم كُـلَّ شَـيْءٍ

قَبْلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا ﴾ الأنعام/١١١، ﴿ **وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلامٌ و البَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللّهِ** ﴾ لقمان/٢٧، و بيانه أَنَّ كلّ شيءٍ آمتنع، ثبت نقيضه و بالعكس. و علىٰ هٰذا فيلزم في الآية الأولىٰ: ثبوت إيمانهم مع عدم نزول الملائكة، وتكليم الموتىٰ لهم، و حشر كلّ شيءٍ عليهم، و في الآية الثانية: نفاد الكلمات مع عدم كون كلّ ما في الأرض من شجرة أقلاماً إلخ، و كلاهما واضح البطلان.

الثالث: أنّها تفيد آمتناع الشرط خاصّة، و لا دلالة لها علىٰ آمتناع الجواب و لا علىٰ ثبوتِهِ، لكنه إنْ كان مساوِياً للشرط في العموم، كما في قولك: *(لوكانتِ الشَّمسُ طَالِعَةً كَانَ النَّهارُ مَوجوداً)* لزم من آنتفاء الشرط آنتفاء الجواب، لأنَّه يلزم من آنتفاء السبب المساوي آنتفاء مسبّبه، و إنْ كان الجواب أعمّ، كما في قولِكَ: *(لوكانتِ الشمسُ طالعةً كان الضوءُ مَوجوداً)* فلا يلزم آنتفاؤه، و هٰذا قول المحقّقين.

و يتلخّص علىٰ هٰذا أنْ يقال: *إنّ (لَـو) تدلُّ علىٰ ثلاثة أُمورٍ:*

(عقد السببية و المسببية) و(كونها في الماضي) و(امتناع السبب خاصة).

و أمّا آمتناع الجواب و عدمه فمستفاد من القرينة، فما توجب فيه القرينة آنحصار الجواب في الشرط نحو: *(لَوْكَانَتِ الشمسُ طالعةً فالنهارُ موجودٌ)* يلزم من آمتناع الشرط آمتناع الجواب، و ما لا توجب ذلك، نحو: ﴿ **قُلْ لَوْ أَنْتُم تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إذاً لأَمْسَكْتُم خَشْيَةَ الإِنْفَاقِ** ﴾ الاسراء/١٠٠، فإنَّ الإمساك عند عدم ذٰلك أَوْلىٰ.

قال صاحب المغني: فإذا قيل: *لو، حرف يقتضي في الماضي آمتناع ما يليه و آستلزامه لتاليه* كان ذلك أجود العبارات.

القسم الثاني من أقسام لو: أن تكون حرف شرطٍ في المستقبل إلّا أنّها لا تَجزم كقول آبن حمّاد العبدي في علـيٍّ عليه السلام:

بَدِيعُ جَمالٍ لَو يَرىٰ الُحسْنُ حُسْنَهُ ... لَفرَّ آختِيَاراً إنَّهُ مِنهُ أَجْملُ

وكقول أبـي صخر الهذلي:

ولو تَلتَقي أصداؤنا بعدَ مَوتِنا ... ومن دون رمْسَينا من الأرض سَبْسَبُ
لظَلَّ صَدى صوتـي وإن كنتُ رِمَّةً ... لصوتِ صَدى ليلى يَهشُّ ويَطربُ[1]

ومنه قوله تعالـىٰ: ﴿ **وَلْيَخْـشَ الَّـذينَ لَـوْ تَركُـوا مِـنْ خَـلْفِهم ذُرِّيَّـةً ضِعَـافاً خَافُـوا عَلَـيْهِم** ﴾ النساء/٩، أي: لو تركوا بعد موتهم، وقوله تعالى: ﴿ **وَمَـا أَنْـتَ بِمُـؤْمِنٍ لَـنَا وَلَـوْ كُنَّـا صَـادِقِيـن** ﴾ يوسف/١٧.

وكون (لو) بمعنىٰ (إنْ) قاله كثيرٌ من النحويين، وأنكره آبن الحاجب، قال: ولهٰذا لا تقول: (لو يقومُ زيدٌ فعمرٌو منطلقٌ) كما تقول ذٰلك مع «إنْ»، وآعتمد علىٰ قوله آبن الخبَّاز، وفي الآيات وشعر آبن حماد كفاية في ردِّ قولهما.

والحاصل أنَّ الشرط متىٰ كان مستقبلاً وليس المقصود فرضه الآن، أو فيما مضىٰ، فهي بمعنىٰ (إنْ)، ومتَىٰ كان ماضياً أو حالاً، أو مستقبلاً ولكن قصد فرضه الآن، أو فيما مضىٰ فهي الامتناعية.

القسم الثالث: أنْ تَكونَ حرفاً مَصدرياً بمنزلة (أَنْ)، إلاّ أنَّها لا تنصبُ، وأكثـر وقـوع هٰـذه بعـد (وَدَّ) أو (يَـوَدُّ) نحو: ﴿ **وَدُّوا لَـوْ تُـدْهِنُ فَـيُدْهِنُـونَ** ﴾ القلم/٩، ﴿ **يَـوَدُّ أَحَـدُهُم لَـوْ يُـعَـمَّـرُ أَلْـفَ سَـنَةٍ** ﴾ البقرة/٩٦.

القسم الرابع: أن تكون للتمنّي، قِيلَ: ومنه ﴿ **فَلَـوْ أَنَّ لَـنا كَـرَّةً فَنَـكُونَ مِـنَ الـمُؤْمِـنِينَ** ﴾ الشعراء/١٠٢، أي: فليت لنا كـرَّة ولهٰذا نصب ﴿ فنكـونَ ﴾ في جوابها كما آنـتـصب ﴿ فـأَفُـوزَ ﴾ في جواب ليت في ﴿ **يَالَيـتَنِي كُنْـتُ مَعَـهُمْ فَـأَفُـوزَ فَـوزاً عَظِيمـاً** ﴾ النساء/٧٢.

القسم الخامس: أنْ تكون للعَرض نحو: (*لَـوْ تَنْزِلُ عِندَنا فتصيبَ خيراً*) ذكره

١) الرمس: تراب القبر، السبسب: المفازة، والرِمَّة: العظام البالية. ويقال: أصمّ اللّهُ صداه، أي: أهلكهُ، لأنَّ الرجل إذا مات لم يسمع الصدى منه شيئا فيجيبهُ..

في التسهيل.

هنا مسائل:

أولاها: أنَّ (لو) خاصَّةٌ بالفعل، وقد يليها آسم، فلا بدَّ من تقدير فعل قبله، نحو قول جرير:

لو غيرُكم علَقَ الزُّبيرُ بحبلهِ أدَّى الجِوارَ إلى بني العَوَّامِ[1]

ونحو: (*لو زيداً رأيتهُ أكرمته*) والأصل: لو رأيت زيداً أكرمْتُهُ.

الثانية: تقع (أنَّ) بعدها كثيراً نحو: ﴿ **ولَوْ أَنَّهم آمَنُوا** ﴾ البقرة/١٠٣، ﴿ **وَلَوْ أَنَّهُم صَبَرُوا** ﴾ الحجرات/٥.

وموضعها عند الجميع رفعٌ، فقال سيبويهِ: بالابتداء ولا تحتاج إلىٰ الخبر، لاشتمال صِلَتِها علىٰ المسند والمسند إليه.

وقيل: علىٰ الابتداء والخبر محذوف، أي: ولَوْ أنَّ إيمانَهم ثابت.

وذهب المبرّد والزجّاج والكوفيون إلىٰ أنَّه على الفاعلية والفعل مقدَّر بعدها، أي: لو ثبت أنَّهم آمنوا، ورجح بأنَّ فيه إبقاء (لو) علىٰ الاختصاص بالفعل.

الثالثة: لِغلبة دخول (لَو) علىٰ الماضي لم تَجزِم ولو أُريدَ بها معنى (إن) الشرطية.

الرابعة: جواب (لو) إمَّا مضارع منفي بـ (لَم) نحو: (*لو لم يَخفِ اللّهَ لَمْ يَعْصِه*) أو ماضٍ مثبتٌ أو منفيٌ بـ (ما).

والغالب علىٰ المثبت دخول اللام عليه نحو: ﴿ **لَوْ نَشَاءُ لَجَعلْنَاه حُطَاماً** ﴾ الواقعة/٦٥، ومن تجرّده منها: ﴿ **لَوْ نَشَاءُ جَعَلْناهُ أُجَاجاً** ﴾ الواقعة/٧٠.

والغالب علىٰ المنفي تجرّده منها نحو: ﴿ **وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ** ﴾ الأنعام/١١٢، ومن آقترانه بها قوله:

١) البيت لجرير من قصيدة يهجو بها الفرزدق. إذ لم يوقر حكومة عبد اللّه بن الزبير.

ولو نُعطيَ الخِيارَ لَما آفتَرقنا ولكنْ لا خِيارَ مع اللّيالي

وقيل: وقد يكون الجواب جملة آسمية مقرونة باللام أو بالفاء كقوله تعالىٰ: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُم آمَنُوا و آتَّقَوا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللّٰهِ خَيْرٌ ﴾ البقرة/١٠٣.

لـولا

علىٰ أربعة أوجه:

الأوّل: أنْ تدخل علىٰ جملتين اسميةٍ ففعليةٍ، لربط امتناع الثانية بوجود الأولىٰ نحو: (*لَولا زيدٌ لأكْرَمْتُكَ*)، و (*لولا عليٌّ لهلكَ عمر*)، أي: موجود.

وإذا وليها مضمَر فحقُّه أنْ يكون ضمير رفعٍ، نحو: ﴿ لولا أنْتُم لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ سبأ/٣١، وسُمع قليلاً (لولاي، و لَولاكَ، و لولاكم، و لولاه) خلافاً للمبرّد كقول طلحة بن عبيد اللّٰه:

يا آل أحمدَ لولاكُم لَما طَلَعتْ شمسٌ ولا ضَحِكَتْ أرْضٌ من العُشبِ

وأمَّا قوله صلّى اللّٰه عليه وآله وسلم: (**لَولا أنْ أَشُقَّ علىٰ أُمَّتي لأمَرتُهم بالسِّواكِ عندَ كلِّ صَلاةٍ**)[١] فالتقدير: لولا مخافة أنْ أشقَّ لأمَرتُهم.

وليس المرفوع بعدها فاعلاً بفعل محذوف، ولا فاعلاً بـ (لولا) لنيابتها عن الفعل، ولا بها إصالة خلافاً لزاعمي ذٰلك. بل رفعه بالابتداء. ثمّ قال أكثرهم: يجب أنْ يكون الخبر كوناً مطلقاً محذوفاً، فإذا أُريدَ الكون المقيد جعل مصدره هو المبتدأ، فتقول: (*لولا قيامُ زيدٍ لأكرمتُكَ*) أو تدخل أَنَّ علىٰ المبتدأ كقولك: (*لولا أَنَّ زيداً قائمٌ لأكْرَمتُكَ*) فهي مع معمولَيها مبتدأ محذوف الخبر وجوباً أو لا خبر له، أو فاعلاً لـ (ثبتَ) محذوفاً على خلاف فيه.

وذهب الرُمّاني و آبن الشجري و الشلوبين و آبن مالك إلىٰ أنَّ الخبر يكون كوناً

١) صحيح مسلم، كتاب الصلاة. ومسند أحمد ٤٢٨/٦ ـ ٤٢٩ و ٣٢٥.

مطلقاً كالوجود و الحصول، فيجب حذفه، و يكون كوناً مقيداً كالقيامِ و القعودِ، فيجب ذكره إنْ لَمْ يُعلَمْ نحو: (**لولا قومُكَ حَدِيثُو عهدٍ بالاسلامِ لَهدمت الكعبة**)[1] و يجوز الأمران إنْ عُلِمَ.

الثاني: أنْ تكون للتحضيض و العرض، فتختصّ بالمضارع أو ما في تأويله نحو: ﴿**لَولا تَسْتَغْفِرُونَ اللّه لعلّكم تُرْحَمونَ**﴾ النمل/٤٦، ﴿**لَولا أَخَّرْتَنِي إلى أجلٍ قَريبٍ**﴾ المنافقون/١٠.

و الفرق بينهما أنَّ التحضيض طلبٌ بحثّ و إزعاج، و العرض طلب بلين و تأدّب.

الثالث: أن تكون للتوبيخ و التنديم، فتختصُّ بالماضي نحو: ﴿**لَولا جاؤُوا عَلَيْه بِأَربعةِ شُهداءَ**﴾ النور/١٣.

و قد فصلت من الفعل بـ (إذ) و (إذا) معمولَين له، و بجملة شرطية معترضة، فالأوَّل نحو: ﴿**فَلَولا إذ جاءهم بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا**﴾ الأنعام/٤٣. و الثاني و الثالث نحو: ﴿**فَلَولا إذا بَلَغَتِ الحُلْقُومَ * و أَنْتُم حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ * وَ نَحْنُ أَقْرَبُ إلَيْهِ مِنْكُمْ وَلكِنْ لا تُبْصِرُونَ * فَلَولاَ إنْ كُنْتُم غَيْرَ مَدِينِينَ * تَرْجِعُونَهَا إنْ كُنْتُم صَادِقِينَ**﴾ الواقعة/٨٣ ـ ٨٧، و المعنى: فهلّا تضرّعوا إذا جاءهم بأسنا، و هلّا ترجعون الرّوح إذا بلغت الحلقومَ إن كنتم غير مدينين، و حالتكم أنّكم تشاهدون ذلك و نحن أقرب إلى المحتضَر منكم بعلمنا، أو بالملائكة، و لكنّكم لا تشاهدون ذلك. و لولا الثانية أي: ﴿**فَلَوْلا إنْ كُنْتُم**﴾ تكرار للأولى.

الرابع: أنْ تكون للاستفهام نحو: ﴿**لَولا أَخَّرْتَنِي إلىٰ أجلٍ قَرِيبٍ**﴾ المنافقون/١٠. ﴿**لولا أُنزلَ عليهِ مَلَكٌ**﴾ الأنعام/٨، قاله الهروي و أكثرهم لا يذكرونه.

١) مسند احمد، ٦٠/٥٧ و ١٠٢ و ١١٣ و ١٧٦ ـ ١٧٧، و ١٧٩ ـ ١٨٠.

و الظاهر أنَّ الأولىٰ للعرض، و الثانية للاعتراض و التوبيخ .

لَوْ ما

بمنزلة *لَولا* ، تقول: (*لوما زَيدٌ لأكرمْتُك*) فهي للامتناع و في التنزيل: ﴿ **لَومَا تَأْتِينَا بِالمَلائِكَةِ إنْ كُنْتَ مِنَ الصادِقِينَ** ﴾ الحجر/٧ .

ليت

حرف تمنٍّ تتعلَّق بالمستحيل غالباً كقول أبي العتاهية :

فيا ليتَ الشبابَ يعودُ يوماً فأُخبِرَهُ بِمَا فعلَ المشيبُ

و بالممكن قليلاً .

و حكمها أنْ تنصب الاسم و ترفع الخبر، قال الفرّاء و بعض أصحابه: و قد تنصبهما كقول رؤبة بن العجّاج :

إذ كنتُ في وادِي العقيق راتعا يا ليتَ أيَّامَ الصِّبَا رواجعا[1]

و هو محمول على حذف الخبر، و تقديره: أقبلَتْ .

و تقترن بها (ما) الحرفية ، فلا تزيلها عن الاختصاص بالاسماء لا يقال: (لَيْتَما قامَ زيدٌ) خلافاً لابن أبي الربيع و طاهر القزويني .

و يجوز حينئذٍ إعمالها، لبقاء الاختصاص ، و إهمالها حملاً علىٰ أخواتها .

ليس

كلمة دالَّة علىٰ نفي الحال . و تنفي غيرَه بالقرينة نحو : (*ليسَ خَلَقَ اللّٰهُ مثله*) و قول

١) وادي العقيق: اسم موضع . الراتع: من الرتع و هو الأكل و الشرب.

الأعشى في مدح الرسول:

لهُ نافلاتٌ مايغِبُّ نوالُها ... وليسَ عطاءُ اليومِ مانِعَهُ غدا[١]

وهي فعل لا يتصرّف.

وزعم ابن السرّاج أنّه حرف بمنزلة (ما) وتابعه الفارسي وابن شقير وجماعة، والصواب، الأوَّل، بدليل: (لَيسَا، لَيسُوا، لَيسَتْ، لَسْنَ، لَسْتَ، لَسْتُما، لَسْتُم، لَسْتُنَّ، لَسْتُ، لَسْنا).

وتلازم رفع الاسم ونصب الخبر، نحو: (*ليس زيدٌ قائماً*).

وقيل قد تخرج عن ذٰلك في موضعين:

أولهما: أن تكون حرفاً ناصباً للمستثنى بمنزلة (إلّا) نحو: (*أتوني ليس زيداً*) والصحيح أنّها الناسخة، وأنَّ اسمها ضميرٌ راجع للبعض المفهوم مما تقدّم، واستتاره واجب، فلا يليها في اللفظ إلّا المنصوب.

وهٰذه المسألة كانت سبب قراءة سيبويهِ النحو، وذٰلك أنَّه جاء إلىٰ حمّاد بن سَلَمة لكتابة الحديث، فاستملى منه قوله صلَّى الله عليه وآله: (**ليسَ مِن أصحابي أحدٌ إلّا ولو شئتُ لأخذتُ عليهِ، ليس أبا الدَّرداء**)[٢] فقال سيبويه: (ليس أبو الدرداء) فصاح به حماد: (لَحِنتَ يا سيبويهِ، إنَّما هٰذا استثناء) فقال سيبويهِ: (واللّه لأطلُبَنَّ علماً لا يلحنني معه أحدٌ)، ثم مضىٰ ولزم الخليل وغيرَه.

والثاني: أن يقترن الخبر بعدها بـ (إلّا) نحو: (*ليس الطيبُ إلّا المِسكُ*) بالرفع، فإنَّ بَنِي تميم يرفعون الخبر، حملاً لها علىٰ (ما) في الإهمال عند انتقاض النفي، كما حمل أهل الحجاز (ما) على ليس في الإعمال عند استيفاء شروطها.

١) البيت من قصيدة أنشدها حين أتى مكة حتّى يسلم، قالها في مدح الرسول(ص).
والضمير في (له) يرجع إلى النبيّ، و(يُغبّ) من أغبَّ البعير إذا ورد الماء يوماً وترك يوماً، والنوال: العطاء.

٢) ورد هذا الحديث في معظم تراجم سيبويه، ولم نجده في كتب الصحاح.

حـرف الميـم

مـا

تأتـي على وجهين: اسمية و حرفية.

و كل منهما ثلاثة أقسام. *أمَّا أوجه الاسمية:*

فالأوَّل: أنْ تكون معرفة، و هي نوعان:

ناقصـة: و هي المـوصـولـة نحـو: ﴿ **مَـا عِنْـدَكُم يَنْفَـدُ و مـا عِنْـدَ الـلّهِ بَاقٍ** ﴾ النحل/٩٦، و في نهج البلاغة: **ما قدّمتَ اليومَ تَقدِمُ عَلَيْهِ غداً**[١].

و (**تامَّـة**) و هي نوعان:

(*عامَّـة* : أي: مقدَّرة بقولك (الشيء)، و هي الَّتي لم يتقدمها ٱسم تكون هي وعاملها صفة له في المعنى نحو: ﴿ **إنْ تُبْـدُوا الـصَّدَقَـاتِ فَنِعِـمَّا هِـي** ﴾ البقرة/٢٧١، أي: فنعم الشيء هي، و الأصل فنعم الشيء إبداؤها، لأنَّ الكلام في الإبداء لا في أصل الصدقات، ثمّ حُذفَ المضاف، و أُنيب عنه المضاف اليه، فٱنفصل و ٱرتفع.

و (خاصَّـة) و هي الَّتي تقدَّمها ذلك نحو: (*غَسَلْتُهُ غَسلاَ نِعِـمَّا*) أي: غسلاً متَّصفاً بأنَّه نِعْمَ الغَسل و أكثرهم لا يثبت مجـيءَ (ما) معرفةً تامّةً و أثبته جماعةٌ منهم ٱبن خروف و نقله عن سيبويه.

و الثاني: أنْ تكون نكرة مجردة عن معنىٰ الحرف و هي أيضاً نوعان: ناقصة و تامَّة.

١) شرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ٤٧٤، و ٱبن أبـي الحديد ٢/٤٢٦.

فالنَّـاقصة: هي الموصوفة و تقدَّر بقولك ؟ شيء) كقولهم (*مررتُ بما معجبٍ لكَ*)
أي : بشيءٍ معجبٍ لكَ، و كقول أبـي محمد عبد المحسن :

و أشــهــر ما يَرْوُونَــه عَنــهُ قَولــهُ   تَركــتُ كتــابَ الــلّهِ فيكُـم وَعِـتْرَتِـي

أي : أشهرُ شـيء يروونه عن النّبي صلّى اللّه عليه و آله و سلم . فجملة (يروونه) في محلِّ الجرِّ، صفة لها .

و **التامَّة** تقع في ثلاثة أبواب :

أحدها: التعجُّب نحو : (*ما أحسنَ زيداً*) المعنىٰ : شـيءٌ حَسَّنَ زيداً . و في نهج البلاغة : ؟ **ما أَكْثَرَ العِبَرَ و أَقَلَّ الاعْتِبارَ**)[1] و كقول أبـي عبد اللّه المفجع :

فَارْتَـقـىٰ مِنْـكَـبَ الـنَّـبـيّ عَلِـيّ   صِنْـوهُ مَا أَجَـلَّ ذاكَ رُقِـيّـا

جزم بذلك جميع البصريين إلاَّ الأخفش، فجوَّزه و جوَّز أن تكون معرفة موصولة و الجملة بعدها صِلة لا محلَّ لها، و أن تكون نكرةً موصوفةً و الجملة بعدها في موضع رفع نعتاً لها، و عليهما فخبر المبتدأ محذوف وجوباً، و تقديره شـيءٌ عظيم أو جليل أو نحوهما .

ثانيها: باب نِعمَ و بِئسَ نحو : (*غسلتُهُ غسلاً نِعـمَّا*) أي : نعم شيئاً، فـ (ما) نصب على التمييز عند جماعة من المتأخرين منهم الزمخشري .

و ظاهر كلام سيبويهِ أنَّها معرفة تامَّة كما مـرَّ .

ثالثها: عند إرادة المبالغة في الإخبار عن أحدٍ بالإكثار في فعل من الأفعال كالكتابة مثلاً، يقال (*إنَّ زيداً مِـمَّا أَنْ يَكْـتُـبَ*) أي : إنَّه من أمرٍ هو الكتابة، فـ (ما) بمعنى شيء و (أنْ) وصِلَتها في موضع خفض بدلٌ منها، فهي بمنزلة : ﴿ **خُلِـقَ الإِنْسـانُ مِـنْ عَـجَل** ﴾ الأنبياء/٣٧، جُعِل لكثرة عجلته كأَنَّه خُلِقَ منها .

الوجه الثالث: أنْ تكون نكرة متضمّنة معنىٰ الحرف، و هي أيضاً وجهان :

١) شرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ١٢٢٩، و ابن أبـي الحديد ٤/٣٨٥ .

أوّلها: الاستفهامية، ومعناها (أيُّ شيء) نحو: ﴿ **اُدعُ لَنا رَبّكَ يُبيِّن لنا مَا هِي . . . . . . مَا لَوْنُها** ﴾ البقرة/٦٨ ـ ٦٩، ﴿ **مَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَىٰ** ﴾ طه/١٧.

ويجب حذف ألفها إذا جُرَّتْ وإبقاء الفتحة دليلاً عليها، نحو: (**فيم، إلامَ، عَلامَ**) قال الديلمي:

وفيمَ صيّرتُم الإجماعَ حُجَّتَكم ؟ والنّاسُ ما ٱتّفقُوا طَوْعاً ولا ٱجتَمعوا

وعلَّة حذف الألف الفرق بين الاستفهامية والخبرية، ولهٰذا حذفت في نحو: ﴿ **فيمَ أنتَ مِن ذِكْرَٰيها** ﴾ النازعات/٤٣.

وتثبت في نحو: ﴿ **لَمَسَّكُم فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ** ﴾ الأنفال/٦٨، فكما لا تحذف في الخبر لا تثبت في الاستفهام إلَّا نادراً أو للضرورة.

وإذا رُكِّبت (ما) الاستفهامية مع (ذا) لم تحذف ألفها نحو: (*لماذا جئتَ ؟*) لأنَّ ألفها قد صارت حشواً.

فصل لـ (ماذا)

اِعلم أنَّها تأتي في العربية على أوجه:

أوّلها: أنْ تكون (ما) ٱستفهاماً و(ذا) إشارةً نحو: (*ماذا التَّواني ؟*) وقوله:

ماذا الوقوفُ على نارٍ وقد خمدَتْ ياطالما أوقِدَتْ في الحربِ نيرانُ

يعني: أيّ شيء هٰذا التواني أو الوقوف ؟

ثانيها: أنْ تكون (ما) ٱستفهاماً و(ذا) موصولةً، وهو أرجح الوجهين في: ﴿ **وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ العَفْو** ﴾ البقرة/٢١٩ فيمن رفع العفو، أي: يسألونَك ما الَّذي يُنْفِقونَه، قل الَّذي ينفقونه العفو، إذ الأصل أنْ تُجاب الاسمية بالاسمية والفعلية بالفعلية.

ثالثها: أنْ يكون (ماذا) كلّه ٱستفهاماً علىٰ التركيب بمعنىٰ (أيُّ شيء)، كقولك: (*لماذا جئت ؟*) وهٰذا أرجح الوجهين في الآية في قراءة من نصب العفو أي ينفقون العفو.

رابعها: أن يكون (ماذا) كلُّه آسم جنس بمعنىٰ (شـيء) أو موصولاً بمعنى (الَّذي) علىٰ خلاف في ذلك.

خامسها: أنْ تكون (ما) زائدة و (ذا) للإشارة كقول أبـي شقيق الباهلي:

أنـوراً سَرْعَ ماذا يا فَرُوقُ ... وحَبـلُ الـوَصـلِ مُنـتـكِـثٌ حَذيـقٌ[1]

سادسها: أنْ تكون (ما) آستفهاماً و (ذا) زائدة، أجازه جماعة، منهم آبن مالك في نحو : (*ماذا صنعت ؟*) و التحقيق أن الأسماء لا تُزاد.

النوع الثاني: من أنواع (ما) النكرة المتضـمّنة معنى الحرف : الشرطيّة، و هي وجهان :

غير زمانية ، نحو : ﴿ **مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِها نَأْتِ بِخَيرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا** ﴾ البقرة/١٠٦

و زمانية،أثبت ذلك الفارسي و أبو البقاء و أبو شامة و آبن بري و آبن مالك، و هو ظاهـر في قولـه تعـالى: ﴿ **فَمَا آسْتَقَامُوا لَكُمْ فَآسْتَقِيمُوا لَهُم** ﴾ التوبة/٧، أي: آستقيموا لهم مدّة آستقامتهم لكم.

و أمَّا أقسام الحرفيّة:

فالأوّل: أنْ تكون نافية، فإنْ دخلت علىٰ الجملة الاسميّة أعملها الحجازيون و التهـاميّون و النجـديّون عمـل (لَيسَ) نحـو : ﴿ **مَا هٰذا بَشَراً** ﴾ يوسف/٣١، ﴿ **مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِم** ﴾ المجادلة/٢ ، و نحو قول عليٍّ عليه السلام: (**و اللّهِ ما معاويةُ بأدهىٰ مِنِّي و لٰكنّه يَغدُرُ و يَفجُرُ**)[2].

و إنْ دخلت علىٰ الفعلية لم تعمل نحو : ﴿ **و مَا تُنْفِقُونَ إلاّ آبْتِغَاءَ وَجْهِ اللّهِ** ﴾

١) و نسب أيضاً لزغبة الباهلي.

أنوراً: يريد أنفاراً و سرع أي: سُرع. فخفّف الضمة. و فروق: المرأة تفارق الريب. و المنتكث: المنتقض. و الحذيق: المقطوع، يقال: حذقت الحبل فهو حذيق و محذوق.

٢) شرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ٦٤٨، و آبن أبـي الحديد ٢/ ٥٥٢.

البقرة/٢٧٢

و أمَّا ﴿ وَمَاتُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلأَنْفُسِكُمْ ﴾ البقرة/٢٧٢، ﴿ و ما تُنفِقُوا مِن خيرٍ يُوَفَّ إليكُمْ ﴾ البقرة/٢٧٢، فـ (ما) فيهما شرطية بدليل الفاء في الأولى و الجزم في الثانية.

و الثاني: أنْ تكون مصدرية، و هي نوعان: **زمانية و غيرها**:

فغير الزمانية نحو: ﴿ حَتَّىٰ إذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الأرضُ بِمَا رَحُبَتْ ﴾ التوبة/١١٨.

و الزمانية: نحو: ﴿ مادمتُ حَيّاً ﴾ مريم/٣١، أصله: مدَّة دوامي حيّاً، فحذف الظرف وخلفته (ما) و صلتها كما جاء في المصدر الصريح، و منه: ﴿ إنْ أُريدُ إلاَّ الإصْلاحَ مَا آسْتَطَعْتُ ﴾ هود/٨٨. و منه قول عليٍّ عليه السلام: (**و سأصبرُ مَا لَمْ أَخَفْ عَلَىٰ جماعتِكُم**)[١] لشبهها في اللفظ بـ (ما) النافية، كقول معلوط القُرَيعي:

و رَجِّ الفتىٰ للخيرِ ما إن رأيتَهُ　　علىٰ السِّنِّ خيراً لا يزالُ يزيدُ

و إنَّما عدلتُ عن قولهم (ظرفية) إلىٰ قولي (زمانية) ليشمل نحو: ﴿ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوا فِيهِ ﴾ البقرة/٢٠، فإنَّ الزمان المقدَّر هنا مخفوض أي: كلُّ وقت أضاء، و المخفوض لا يسمى ظرفاً.

و الثالث: أنْ تكون زائدة و هي نوعان: **كافَّة و غير كافَّة**.

فالكافَّة ثلاثة أنواع:

أوَّلها: الكافَّة عن عمل الرفع، و لا تتَّصل إلاَّ بثلاثة أفعال: (قلَّ) و (كَثُرَ) و (طَالَ) وعلَّة ذلك شبههن بـ (رُبَّ) و لا تدخل حينئذٍ إلاّ على جملةٍ فعليّةٍ صُرِّح بفعلها كقوله:

قَلَّما يبرحُ اللبيبُ إلى ما　　يُورثُ المجدَ داعياً أو مجيباً

و نحو: (***طالما يَلهو الغافلون و كثُر ما يَضحك المُترفونَ***).

١) شرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ٥٤٩، و ابن أبي الحديد ٢/ ٣٧٢.

وزعم بعضهم أنّ (ما) مع هذه الأفعال مصدرية لا كافّة.

ثانيها: الكافَّة عن عمل النصب و الرفع، و هي المتَّصلة بـ (إنَّ) و أخواتها، نحو: ﴿ **إنَّما اللّهُ إلهٌ واحِدٌ** ﴾ النساء/١٧١، ﴿ **كأنَّما يُساقُونَ إلى المَوتِ** ﴾ الانفال/٦.

وزعم ٱبن درستويهِ و بعض الكوفيين أنَّ (ما) مع هذه الحروف ٱسم مبهم بمنزلة ضمير الشأن في التفخيم و الإبهام، وفي أنَّ الجملة بعده مفسرة له و مخبر بها عنه.

و يردُّه أنَّها لا تصلح للابتداء بها، و لا لدخول ناسخٍ عليها غير إنَّ و أخواتها.

و أمَّا قوله تعالىٰ: ﴿ **إنَّ ما تُوعَدُون لآتٍ** ﴾ الأنعام/١٣٤، ﴿ **و أنَّ ما يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الباطِل** ﴾ الحجّ/٦٢، ﴿ **و ٱعْلَمُوا أنَّما غَنِمْتُم مِنْ شَيْءٍ فأنَّ لِلّهِ خُمُسَهُ وَلِلرّسُولِ وَلِذِي القُرْبَىٰ** ﴾ الأنفال/٤١، فـ (ما) في ذٰلك كلِّه ٱسم باتِّفاق، و الحرف عامل.

و أمَّا: ﴿ **إنَّما حَرَّمَ عَلَيْكُم المَيْتَةَ** ﴾ البقرة/١٧٣، فمن نصب الميتة فـ (ما) كافَّة، و من رفعها ـ و هو أبو رجاء العطاردي ـ فـ (ما) اسم موصول و العائد محذوف، و كذٰلك ﴿ **إنَّما صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ** ﴾ طه/٦٩، فمن رفع (كيد) فـ (إنّ) عاملة، و (ما) موصولة، و العائد محذوف، لٰكنَّه محتمل للاسمي و الحرفي، أي: (إنَّ الَّذي صنعوه)، أو (إنَّ صنعهم)، و من نصب ـ و هو ٱبن مسعود و الربيع بن خيثم ـ فـ (ما) كافَّة.

و جزم النحويون بأنّ (ما) كافَّة في ﴿ **إنَّما يَخْشَىٰ اللّهَ مِنْ عِبادِهِ العُلَماءُ** ﴾ فاطر/٢٨، ولا يمتنع أنْ تكون بمعنى الَّذي و العلماء خبر، و العائد مستتر في (**يخشى**).

و أُطلِقَتْ (ما) على جماعة العقلاء كما في قوله تعالىٰ: ﴿ **أوْ ما مَلَكَتْ أيْمانُكُمْ** ﴾ النساء/٣.

و زعم جماعة من الأصوليين و البيانيين أنّ (ما) الكافّة الّتي مع (إنَّ) نافية، و أنَّ ذلك هو سبب إفادتها للحصر، و قالوا: لأنّ (إنَّ) للإثبات و (ما) للنفي، فلا يجوز أنْ يتوجّها معاً إلىٰ شيءٍ واحد لانّه خلاف الواقع، فتعيّن صرف هٰذا النفي لغير المذكور و صرفُ الإثبات للمذكور، فجاء الحصر.

و هذا مبنيٌّ علىٰ مقدّمتين باطلتين بإجماع النحويين، فليست (إنَّ) للإثبات، و إنّما هي لتوكيد الكلام المثبت مثل: (*إنَّ زيداً قائمٌ*) أو المنفي مثل: ﴿ **إنّ اللّهَ لا يَظْلِمُ النّاس شَيْئاً** ﴾ يونس/٤٤، و ليست (ما) للنفي، بل بمنزلة أخواتها: ليتما، و لعلّما، و لكنّما و كأنَّما.

ثالثها: الكافَّة عن عمل الجرِّ و تتَّصل بأحرف و ظروف.

فالأحرف: (رُبَّ، الكاف، الباء، مِن) نحو: ﴿ **رُبَما يَوَدُّ الَّذينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ** ﴾ الحجر/٢، ونحو: (*كُنْ كما أنتَ*)[1] ﴿ **اْجعل لَنَا إلهاً كَمَا لَهُم آلِهَة** ﴾ الأعراف/١٣٨، ونحو: ﴿ **رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيراً لِلمُجْرِمِينَ** ﴾ القصص/١٧.

و الظروف: (بعد، بين، حيث، إذ). أمّا (بعد) فكقوله:

أعَلاقَةَ أُمَّ الوَلِيدِ بَعدَمَا ... أفنانُ رَأْسِكَ كالثَّغامِ المُخلسِ[2]

و أَمَّا (بَيْنَ) فكقول جميل بثينة:

١) وردت هذه العبارة هكذا: (كن كذلك) و هي جملة من حديث الرسول (ص) في شأن الحكم بن أبـي العاص الأموي. و موجز القصة كما يلي:

كان الحكم بن أبـي العاص يحكي رسول اللّه ﷺ في مشيته و بعض حركاته، و كان النبيّ ﷺ يتكفّأ في مشيته، فآلتفت يوماً فرآه يتخلج في مشيته فقال له الرسول: « كن كذلك »، فلم يزل يرتعش في مشيته

٢) و ينسب البيت للمرار الفقعسي. و الهمزة في (أ علاقة) للتوبيخ. و (علاقة) منصوب بفعل مضمر و (أمّ) مفعول به للمصدر علاقة.

و الأفنان: جمع فنن، و هو الغصن. و أراد به هنا ذوائب رأسه آستعارة. و الثغام: ضرب من النبت ←

بَيْنَما نحنُ بالأراكِ معاً إذ أتى راكبٌ على جَمَلِه[1]

وأما (حَيْثُ) و (إذ) فيضمنان حينئذٍ معنى (إن) الشرطية فيجزمان فعلين نحو : (*حيثُما تَكُنْ أكُنْ*) و (*إذ ما تصنعْ أصنعْ*).

وغير الكافّة نوعان : *عوض، وغير عوض.*

فالعوض في موضعين :

أوّلهما، في نحو قولهم : (*افْعَلْ هذا إمّا لا*) وأصله : (إنْ كنتَ لا تفعل غيره)، حذفت كان مع اسمها وعوض عنها (ما)، وأُدغمت النون في الميم.

ثانيهما، في نحو قولهم : (*أمّا أنتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ*) أصله انطلقتُ لأن كنتَ منطلقاً، فقدم المفعول له للاختصاص، وحذف الجارّ وكان للاختصار، وجيء بـ (ما) للتعويض وأُدغمت النون في الميم للتقارب، والعمل عند الفارسي وابن جنّي لـ (ما) لا لـ (كان).

وغير العوض تقع بعد الرافع نحو : (*شَتّانَ ما زَيدٌ وعَمرٌو*) وكقول المهلهل :

لَوْ بِأبانَينِ جاءَ يَخطُبُها رُمِّلَ ما أنفُ خاطِبٍ بدمِ[2]

وبعد الناصب الرافع، نحو : (*لَيْتَما زَيداً قائِمٌ*).

وبعد الجازم نحو : ﴿ **وَإمّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطانِ نَزْغٌ** ﴾ الأعراف/٢٠٠، ﴿ **أيّاً ما تَدْعُوا فَلَهُ الأسْماءُ الحُسْنىٰ** ﴾ الأسراء/١١٠، وكقول الأعشى في مدح النبيّ صلّى الله عليه وآله :

مَتى ما تُناخي عندَ بابِ ابنِ هاشمٍ تُراحي وتَلقَيْ مِن فَواضِلِه نَدا[3]

إذا يبس أبيّض. ولذلك يشبّه به الشيب. والمخلس: رأس الرجل إذا صار فيه شيب.

١) الأراك بفتح الهمزة: شجر.

٢) أبان: جبل، وهما أبانان: أبان الأسود وأبان الأبيض. ورمّل: لطّخ. وفي رواية: زمّل. وفي رواية السيوطي: ضُرّج.

٣) وفي رواية: ندى، وفي رواية أخرى: يدا.

و بعــد الخــافض، حرفــاً كان نحـو : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللّهِ لِنْتَ لَهُمْ ﴾ آل عمران/١٥٩، ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ ﴾ المؤمنون/٤٠، ﴿ مِمَّا خَطِيئَاتِهِم أُغْرِقُوا فَأُدْخِلُوا نَاراً ﴾ نوح/٢٥، و كقول عديّ بن الرعلاء الغسّاني :

رُبما ضَربةٍ بسيفٍ صَقيلٍ　　بينَ بُصرَى وطعنةٍ نجلاءِ[1]

أو آسماً كقوله تعالىٰ: ﴿ أَيَّمَا الأجلَيْنِ قَضَيتُ فَلا عُدْوانَ عَلَيَّ ﴾. القصص/٢٨.

و تزاد بعد أداة الشرط، جازمة كانت نحو : ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ المَوْتُ ﴾ النساء/٧٨، أو غير جازمة، نحو : ﴿ حَتّىٰ إذا مَا جَاءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِم سَمْعُهُم ﴾ فصلت/٢٠، و قول قطب الدين الراوندي :

بَنو الزهراءِ آباءُ اليَتامىٰ　　إذا ما خاطَبوا قالُوا سَلاماَ

و بين المتبوع و تابعه في نحو : ﴿ مَثَلاً مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ﴾ البقرة/٢٦.

قال الزجّاج : (ما) حرف زائد للتوكيد عند جميع البصريين ـ انتهى .

و قيل : (ما) اسم نكرة صفة لـ (مثلاً) أو بدل منه، و (بَعُوضةً) عطف بيان على (ما).

و أما قوله تعالىٰ : ﴿ فَقَلِيلاً مَا يُؤْمِنُونَ ﴾ البقرة/٨٨، فـ (ما) محتمله لثلاثة أوجه :

أولها: الزيادة، فتكون إمَّا لمجرد تقوية الكلام، مثلها في ﴿ فَبِمَا رَحْمةٍ مِنَ اللّهِ ﴾ فتكون حرفاً باتِّفاق، و إمَّا لإفادةِ التَّقليل، مثلها في(*أكلتُ أكلًا مَا*) و على هـٰذا فيكون تقليلاً بعد تقليلٍ.

و الخطاب فيه للناقة، و يريد بـ (آبن هاشم) الرسول (ص).

١) الرعلاء: أمّه. بُصرى: بلدة بالشام، و المراد منه ما بين أماكن بُصرى. و طعنة نجلاء، أي: واسعة.

ثانيها: النّفي، و (قليلاً) نعت لمصدر محذوف، أو ظرف محذوف، أي : إيماناً قليلاً، و يردُّه أمران:

الأوَّل ـ أنَّ (ما) النافية لها الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها.

و الثاني ـ أنَّهم لا يجمعون بين مجازين: حذف المصدر أو الظرف، و إلقاء (ما) عن الصدر.

ثالثها: أن تكون مصدرية، و هي وصِلَتها فاعل بـ (قليلاً) و (قليلاً) حال معمول لمحذوف دلَّ عليه المعنى ـ أي : لعنهم اللّهُ فاخّروا قليلاً إيمانهم ـ أجازه آبن الحاجب، و رجح معناه على غيره.

و في قوله تعالىٰ: ﴿ وَ مِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُم فِي يُوسُفَ ﴾ يوسف/٨٠، (ما) زائدة و (من) متعلّقة بـ (فرّطتم)، أو مصدرية، فقيل: موضعها مع صِلَتِها رفع بالابتداءِ، و خبره (من قبل) و قيل: نصب عطفاً على (أنَّ أبَاكُم) أي : ألَمْ تعلموا أخذ أبيكم الموثق و تفريطكم. و يلزم على هذا الإعراب الفصل بين العاطف و المعطوف بالظرف و هو ممتنع.

مَتَىٰ

على خمسة أَوجه:

الأوّل: آسم آستفهام للزمان نحو : ﴿ وَ زُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ و الَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَىٰ نَصْرُ اللّهِ أَلَا إنَّ نَصْرَ اللّهِ قَرِيبٌ ﴾ البقرة/٢١٤.

الثاني: آسم شرط للزمان كقول السحيم الرياحي:

أنا آبنُ جَلا وطَلَّاع الثَّنَايَا مَتَىٰ أَضَعِ العِمَامَةَ تَعْرِفُونِي[1]

١) طلّاع: صيغة مبالغة من طالع. وثنايا: جمع ثنية، وهي ماعلى من الأرض وما غلظ ويقال: رجل طلّاع الثنايا، إذا كان سامياً لمعالي الأمور، وقيل طلّاع الثنايا أي: يطّلع على الثنايا.

الثالث: آسم مرادف للوسط كقول بعضهم: (*وَضَعْتُهُ مَتَىٰ كُمِّي*) أي وسط كُمِّي.

الرابع و الخامس: حرف بمعنى (من) أو (في)، وذلك في لغة هذيل، يقولون: (*أَخْرَجَها مَتى كُمِّهِ*) أي منه، و قال آبن سيدة في(*وَضَعْتُهُ مَتَىٰ كُمِّي*) معناه: في كُمِّي.

مُذْ و مُنْذُ

لهما ثلاث حالات:

الأولىٰ: أَنْ يليهما آسم مجرور، فقِيلَ: هُمَا آسمان مضافان، و الصحيح أَنَّهما حَرْفَا جرٍّ، بمعنىٰ (من) إنْ كان الزمان ماضياً، و بمعنى (في) إن كان حاضراً، وبمعنى (مِنْ و إلىٰ) جميعاً إنْ كان معدوداً، نحو: (*ما رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمِ الخَمِيسِ*) أو (*مُذْ يَوْمِنَا أو عَامنا*) أو (*مُذْ يَوْمَيْنِ أو ثَلاثَةِ أَيّامٍ*) . و كقول امرئ القيس:

قِفا نَبكِ مِن ذكرى حَبيبٍ و عرفانِ   وَ ربعٍ عفتْ آثارهُ مُنذُ أزمانِ[1]

الثانية: أنْ يليهما آسم مرفوع نحو: (*مُذْ يَوْمُ الخَمِيسِ و مُنْذُ يَوْمَانِ*) ، فقال المبّرد و آبن السرّاج و الفارسي: مبتدآن و ما بعدهما خبر، و معناهما الأمدُ، إنْ كان الزمان حاضراً أو معدوداً، و أَوَّل المدَّة إنْ كان ماضياً.

و قال الأخفش و الزّجّاج و الزّجاجي ظرفان مُخْبَرٌ بِهما عمَّا بعدَهما، و معناهما بين و بين، مضافين، فمعنىٰ: (*ما لَقِيتُهُ مُذْ يَوْمانِ*) : بيني و بين لقائه يومان، و لا خفاء بما فيه من التعسف.

١) وفي البيت رواية أخرى هكذا:

قفا نبكِ من ذكرى حبيبٍ وعرفانِ   ورسم عفَت آياته منذ أزمانِ

وعرفان: أي معرفة. ورسم: أثر. وعفت: درس. اياته: علاماته.

وقال أكثر الكوفيين: ظرفان مضافان لجملة حذف فعلها، وبقي فاعلها، والأصل: مُذْ كَانَ يَوْمَان، واختاره السهيلي وابن مالك.

الثالثة: أنْ يليهما الجمل الفعلية أو الاسمية، نحو: (*ما زَالَتِ الدُّنيا خادِعَةً مُنْذُ عَرَفْتُ نَفْسي*) ونحو قول الأعشى:

وما زلْت أبغي المالَ مُذ أنا يافِعٌ　　وليداً وكهلاً حينَ شِبتُ وأمرَدا

مَعَ

اسم، بدليل التنوين في قولهم: (معاً) ودخول الجارِّ عليها في حكاية سيبويهِ: (*ذَهبْتُ مِنْ مَعَهُ*)، وقراءة بعضهم: ﴿ هٰذا ذِكْرُ مِنْ مَعِي ﴾[1] الأنبياء/٢٤، وتسكين عينه لغةً لا ضرورة، خلافاً لسيبويه واسميّتها حينئذٍ باقية.

وتستعمل مضافة، فتكون *ظرفاً*، ولها حينئذٍ ثلاثة معانٍ:

الأوّل: موضع الاجتماع، ولهٰذا يخبر بها عن الذوات نحو: ﴿ وَاللّهُ مَعَكُمْ ﴾ محمد/٣٥، ﴿ إنَّ اللّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ ﴾ النحل/١٢٨.

الثاني: زمانه، نحو: (*جِئْتُكَ مَعَ العَصْرِ*).

الثالث: مرادفة (عند)، وعليه القراءة وحكاية سيبويهِ السابقتان، وتستعمل مفردة، فتُنَوَّن، وتكون حالاً نحو: (*جِئْتُ أنا وزَيدٌ مَعاً*) أي: مجتمعَين، وقد جاءت ظرفاً مخبراً به نحو قول جندل بن عمرو:

أفِيقُوا بَنِي حَرْبٍ وأهواؤنا مَعاً　　وأرْمَاحُنا مَوْصُولَةَ لم تُقَضَّبِ[2]

وتستعمل للجماعة كما تستعمل للاثنين كقولك: (*جاؤوا مَعاً*) وكقول متمّم بن

١) والآية هكذا: ﴿ هذا ذِكْرُ مَنْ مَعِيَ ﴾.
٢) لم تقضّب أي: لم تقطع.

نويرة:

يُذكِّرنَ ذا البَثّ الحزينَ ببثِّه إذا حَنَّتِ الأولى سَجَعنَ لها معاً[١]

من

علىٰ خمسة أوجه:

الأوّل: الشرطية، نحو: ﴿ مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ ﴾ النساء/١٢٤، و نحو: (*مَنْ تذكّر بُعْدَ السّفرِ اسْتعدّ*)[٢].

الثاني: الاستفهامية، نحو: ﴿ مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا ؟ ﴾ يس/٥٢ ﴿ فَمَنْ رَبُّكما يَا مُوسَىٰ ؟ ﴾ طه/٤٩، قال الصاحب بن عبّاد:

من كمولاي عَليٍّ زاهدٌ؟ طَلَّقَ الدُّنيا ثلاثاً ووفىٰ

و إذا قيل: (*مَنْ يفعلُ هذا إلّا زيدٌ ؟*) فهي (مَن) الاستفهامية أُشْربت معنى النَّفي، و منه ﴿ وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إلّا اللّهُ ﴾ آل عمران/١٣٥.

و لا يُتقيّد جواز ذلك بأَنْ يتقدّمها الواو، خلافاً لابن مالك بدليل ﴿ مَنْ ذَا الّذِي يَشْفَعُ عِنْدهُ إلّا بِإذْنِه ﴾ البقرة/٢٥٥.

و إذا قيلَ: (*مَنْ ذا لقيت ؟*) فـ (من) مبتدأ، و (ذا) خبر موصول، و العائد محذوف، أي: مَنْ ذا لقيتَه، و يجوز على قول الكوفيين في زيادة الأسماء كون (ذا) زائدة و (مَن) مفعولاً مقدّماً علىٰ الفعل.

و ظاهر كلام جماعة، أنّه يجوز في (*مَنذا لقيت*) أَنْ تكون (من) و (ذا) مركّبتين كما في قولك: (*ماذا صنعت ؟*).

١) الضمير في (يذكرن) و (سجعن) يعود إلى النوق الثلاث الّتي وازن حزنها على صغارها بحزنه على أخيه.

و البيت من قصيدة يرثي فيها أخاه مالكاً.

٢) نهج البلاغة، الحكمة رقم ٢٨٠.

ومنع ذلك أبو البقاء وثعلب وغيرهما، وخصُّوا جوازه بـ (ماذا)، لأنَّ (ما) أكثر إبهاماً، فَحَسُنَ أنْ تُجعلَ مع غيرها كشيءٍ واحدٍ ليكون ذلك أظهر لمعناها، ولأنَّ التركيب خلاف الأصل، فٱقتُصر فيه علىٰ المتيقَّن وهو (ماذا).

الثالث: الموصولة، نحو: ﴿ **أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمٰوَاتِ وَمَنْ فِي الأَرْضِ** ﴾ الحجّ/١٨. وقد ٱجتمعت الاستفهامية والموصولة في قول الصاحب بن عبّاد:

مَن وصيُّ المُصطفىٰ عندكُمُ؟ — وَوصيُّ المصطفىٰ مَن يُصطفىٰ

الرابع: النكِرة الموصوفة، ولهٰذا دخلت عليها (رُبَّ) في قول سويد بن أبي كاهل اليشكري:

رُبَّ مَنْ أَنضَجتُ غَيظاً قَلْبَهُ — قَدْ تَمَنَّىٰ لِيَ موتاً لم يُطَعْ

ووصفت بالنكرة في قولهم: (*مررتُ بِمَنْ مُعجبٍ لك*).

الخامس: الزائدة للتأكيد وذلك فيما زعم الكسائي، من أَنَّها ترد زائدة كـ (ما) وذلك سهل علىٰ قاعدة الكوفيين، في أَنَّ الأسماء قد تزاد كقول حسّان بن ثابت:

فكفىٰ بِنا فضلاً على مَن غيرنا — حُبُّ النَّبيِّ محمدٍ إيّانا

مِنْ

تأتي على خمسة عشر وجهاً:

الأَوَّل: ٱبتداء الغاية، وهو الغالب فيها، حتّىٰ ٱدَّعىٰ جماعة أنَّ سائر معانيها راجعة إلَيه.

وتأتي للزمان نحو: ﴿ **لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَىٰ التَّقْوىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ** ﴾ التوبة/١٠٨.

وللمكان، نحو: ﴿ **سُبْحانَ الَّذي أَسْرىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِنَ المَسْجِدِ الحَرامِ**

إِلَـى الـمَسْـجِدِ الأَقْصَـى ﴾ الاسراء/١.

و لغيرهما نحو : ﴿ **إِنَّـهُ مِـنْ سُلَيْـمَانَ** ﴾ النمل/٣٠.

الثاني: التّبعيض، نحو : ﴿ **مِنْـهُمْ مَـنْ كَـلَّمَ اللّـهُ** ﴾ البقرة/٢٥٣، و علامتها إمكان سدّ (بعض) مسدّها.

الثـالث: بيان الجنس، وكثيراً ما تقع بعد (ما) و (مهما) لشدّة إبهامهما نحو : ﴿ **مَـا يَفْتَـحُ الـلّهُ لِلـنَّاسِ مِـنْ رَحْـمَةٍ فَـلا مُـمْسِـكَ لَـهَا** ﴾ فاطر/٢، ﴿ **مَـا نَنْسَـخْ مِـنْ آيَـةٍ أو نُـنْسِها نَـأْتِ بِـخَيْـرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِـهَا** ﴾ البقرة/١٠٦، و نحو : ﴿ **مَهْـمَا تَـأْتِـنا بِـهِ مِـنْ آيَـةٍ** ﴾ الأعـراف/١٣٢، فهي و مخفـوضهـا في ذٰلك في موضع النصب علىٰ الحال، و من وقوعها بعد غيرهما : ﴿ **يُـحَلَّـوْنَ فِيـهَا مِـنْ أَسَـاوِرَ مِـنْ ذَهَـبٍ وَ يَـلْبَـسُونَ ثِـياباً خُـضْراً مِـنْ سُـنْـدُسٍ وَ إِسْـتَبْـرَقٍ** ﴾ الكهف/٣١، الشاهد في غير الأولـىٰ، فإنَّ تلك للابتداء، وقيل زائدة، ونحو : ﴿ **فَاْجْـتَنِبُـوا الـرِّجْـسَ مِـنَ الأَوْثَـانِ** ﴾ الحجّ/٣٠.

الـرابـع: التعليل، نحـو : ﴿ **مِـمَّا خَطِيـئَاتِـهِم أُغْـرِقُـوا** ﴾ نوح/٢٥، و قول الفرزدق في علـيِّ بن الحسين عليهما السلام:

يُغْضِي حَيـاءً و يُغـضـى مِن مَهَـابَـتِـهِ فَلا يُكَـلَّمُ إلاّ حِيـنَ يَبْـتَـسِـمُ

الخامس: البدل، نحو : ﴿ **أَرَضِيـتُم بِالـحَيَاةِ الـدُّنْيا مِـنَ الآخِـرَةِ** ﴾ التوبة/٣٨، ﴿ **لَـجَعَلْـنَا مِنْـكُم مَـلاَئِكَـةً فِـي الأَرْضِ يَـخْلُـفُونَ** ﴾ الزخرف/٦٠.

و أنكر قوم مجـيء (من) للبدل فقالوا : التقدير : أرضيتم بالحياة الدُّنيا بدلاً من الآخرة، فالمفيد للبدلية متعلّقها المحذوف، و أمَّا هي فللابتداء.

السـادس: مرادفـة (عن)، نحـو : ﴿ **فَـوَيْـلٌ لِلقَـاسِيَـةِ قُـلُوبُـهُم مِـنْ ذِكْـرِ الـلّهِ** ﴾ الزمر/٢٢، ﴿ **يَا وَيْـلَنَا قَـدْ كُـنَّا فِي غَـفْلَـةٍ مِـنْ هـٰذا** ﴾ الأنبياء/٩٧.

و زعم ابن مالك أنّ (مِنْ) في نحو : (*زَيدٌ أفضلُ مِنْ عمرٍو*) للمجاوزة، و كأنّه قِيلَ : جاوز زيدٌ عمـرًا في الفضل، قال : و هو أَوْلـىٰ مِن قولِ سيبويهِ و غيره أنّها

للابتداء، إذ لا تقع بعدها (إلىٰ)

السابع: مرادفة الباء: نحو: ﴿ يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ ﴾ الشورى/٤٥، قاله يونس، و الظاهر أنّها للابتداء.

الثامن: مرادفة (في) نحو: ﴿ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الأَرْضِ ﴾ فاطر/٤٠. ﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الجُمُعَةِ ﴾ الجمعة/٩.

التاسع: موافقة (عند) نحو: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُم أَمْوالُهُم و لا أَوْلَادُهُم مِنَ اللّٰهِ شَيْئاً ﴾ آل عمران/١٠.

العاشر: مرادفة (رُبَّما)، و ذلك إذا اتّصلتْ بـ (ما) قاله السيرافي، و ابن خروف، و ابن طاهر، و الأعلم، و خرّجوا عليه قول سيبويهِ: (*و اعلمْ أنّهم مِمّا يحذفون كذا*) أي رُبَّما يحذفون كذا، و الظاهر أنَّ (مِنْ) فيها ابتدائية و (ما) مصدرية، و أنّهم جُعِلُوا كأنَّهم خُلِقُوا من الضرب و الحذف مثل: ﴿ خُلِقَ الإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ ﴾ الأنبياء/٣٧.

الحادي عشر: مرادفة (علىٰ) نحو: ﴿ و نَصَرْنَاهُ مِنَ القَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا ﴾ الأنبياء/٧٧، أي: علىٰ القوم. و قيل: علىٰ التضمين، أي منعناه منهم بالنصر.

الثاني عشر: الفصل و هي الداخلة على ثاني المتضادّين نحو: ﴿ وَ اللّٰهُ يَعْلَمُ المُفْسِدَ مِنَ المُصْلِحِ ﴾ البقرة/٢٢٠، ﴿ حَتَّىٰ يَمِيزَ الخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ ﴾ آل عمران/١٧٩.

قاله ابن مالك، و فيه نظر، لأنَّ الفصل مستفادٌ من العامل، فإنَّ مازَ و ميَّز بمعنىٰ فصل، و العلم صفة توجب التمييز، و الظاهر أنَّها في الآيتين للابتداء، أو بمعنى عن.

الثالث عشر: الغاية، قال سيبويهِ: و تقول: (*رأيتُهُ مِنْ ذلكَ المَوضع*) فجعلته غاية لِرؤيتك، أي: محلاً للابتداء و الانتهاء.

الرابع عشر: التَّنصيص على العموم، و هي الزائدة في نحو : (*ما جاءني من رَجُـلٍ*) فإنَّه قبل دخولها يحتمل نفي الجنس و نفي الوحدة، و لهٰذا كان يصحّ أنْ تقولَ : (*بل رجلانِ*) و يمتنع ذلك بعد دخول (من).

الخامس عشر: توكيد العموم، و هي الزائدة في نحو : (*ما جاءني من أحدٍ أو مِن دَيَّارٍ*) ، فإنَّ أحداً و ديَّاراً صيغتَا عموم.

و شرط زيادتها في النوعين ـ الرابع عشر و الخامس عشر ـ ثلاثة أُمور:

الأوَّل: تقدُّم نفيٍ أو نهيٍ أو ٱستفهامٍ بـ (هل) نحو : ﴿ **وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا** ﴾ الأنعام/٥٩، ﴿ **مَا تَرَىٰ فِي خَلْقِ الرَّحْمَـٰنِ مِنْ تَفَاوُتٍ** ﴾ الملك/٣، و كقول الخوارزمي :

أَلَا هَلْ من فَتًى كأبي ترابٍ ؟ إمامٌ طاهرٌ فوقَ التُّرابِ
إذا ما مُقْلَتِي رَمِدَتْ فَكُحْلِي ترابٌ مسَّ نَعْلَ أبِي تُرابِ

الثاني: أنْ يكون مجرورها نكرة كما تقدّم في الأمثلة.

الثالث: كونه فاعلاً أو مفعولاً به، كالأمثلة، أو مبتدأ، نحو : ﴿ **وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَـٰهٍ** ﴾ المؤمنون/٩١، لأنَّ (إلـه) مبتدأ في الأصل.

و لم يشترط الأخفش واحداً من الشرطين الأوَّلَين، و ٱستدلَّ بنحو : ﴿ **وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَإِ الْمُرْسَلِينَ** ﴾ الأنعام/٣٤، ﴿ **يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ** ﴾ الأحقاف/٣١.

و لم يشترط الكوفيون الأوَّل. و ٱستدلُّوا بقولهم : (***قدْ كَانَ مِنْ مَطرٍ***).

و خرَّج الكسائي على زيادتها : (**إنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْمَ القِيامَةِ المُصَوِّرُون**)[1] و قال الفارسي في ﴿ **وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ** ﴾ النور/٤٣، يجوز كون الأخيرتين زائدتين فجوّز الزيادة في الإيجاب، و قال به بعضهم في ﴿ **وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَإِ الْمُرْسَلِينَ** ﴾ الأنعام/٣٤.

١) صحيح مسلم، كتاب اللباس و الزينة. و فيه روايات أخرى.

و آختلف في (مِن) الـداخلة على (قَبْل) و (بَعْد)، فقال الجمهور: لابتداء الغاية، و رُدَّ بأنَّها لا تدخل عندهم علىٰ الزمان، و أُجيبَ بأَنَّهُما غير متأصّلَين في الظرفية، و إنّما هما في الأصل صفتان للزمان، إذ معنى (*جئت قبلك*): جئت زماناً قبل زمن مجيئكَ، فلهٰذا سهل ذلك فيهما.

مسـألة

﴿ كُلَّمَا أرادُوا أنْ يَخْرُجُوا مِنْها مِن غَمٍّ أُعِيدُوا فِيْها ﴾ الحج/٢٢، (من) الأولى للابتـداء، و تتعلّق بـ (يخـرجـوا)، و الثـانية للتعليل و تتعلّق بـ (أرادوا) أو بـ (يخرجـوا) أو للابتداء، فـ (الغمّ) بدلُ آشتمال، و أُعيدَ الخافض، و حذف الضمير، أي: من غـمٍّ فيها.

مسـألة :

﴿ مِمَّا تُنْبِتُ الأرْضُ مِنْ بَقْلِهَا ﴾ البقرة/٦١، (مِن) الأولى للابتداء، و الثانية: إمّا كذلك، فالمجرور بدل بعض و أعيد الجارّ، و إمَّا لبيان الجنس فالظرف حالٌ، و الـمَنبتُ محذوفٌ، أي: مـمَّا تنبتُهُ الأرضُ كائناً من هذا الجنس، و الثاني أَوْلى.

مسـألة :

﴿ وَ مَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ شَهَادَةً عِنْدَهُ مِنَ اللّه ﴾ البقرة/١٤٠، (من) الأولى مثلها في (*زيدٌ أفضلُ مِنْ عَمْرٍو*)، *(مِن) الثانية للابتداء على أنّها متعلّقة بآستقرار مقدّر، أو بالاستقرار الّذي تعلّقت به عند، أي: شهادة حاصلة عنده ممّا أخبرَ اللّهُ به، قيل: أو بمعنى (عن) علىٰ أنّها متعلّقة بـ (كتم) على جعل كتمانه عن الأداء الّذي أوجبه اللّه عليه، كتمانه عن اللّه.*

مسـألة :

﴿ إنّكُم لَتَأْتُونَ الرِّجالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّسَاءِ ﴾ الأعراف/٨٠، (مِن) للابتداء، و الظرف صفة لشهوة أي: شهوةٌ مبتدأة من دونهن، و قيل: أو للمقابلة كـ (*خُذْ هٰذا مِنْ دونِ هٰذا*) أي: آجعله عوضاً منه.

مسـألة :

﴿ مَا يَـوَدُّ الّذِيـنَ كَفَـرُوا مِـنْ أَهْـلِ الـكِتَابِ وَ لا الـمُشْرِكِيـنَ أَنْ يُنَـزَّلَ عَـلَيْكُـمْ مِـنْ خَـيْـرٍ مِـنْ رَبِّـكُم ﴾ البقرة/١٠٥، الأولـىٰ للتبيين، لأنَّ الكافرين نوعان: الكتابيّون و المشركون، و الثانية زائدة في المفعول، و الثالثة لابتداء الغاية.

مسـألة :

﴿ نُـوْدِيَ مِـنْ شَاطِـئِ الـوَادِ الأيْـمَنِ فِـي الـبُقْـعَـةِ الـمُبَـارَكَـةِ مِـنَ الشَّـجَـرَةِ ﴾ القصص/٣٠، (مِن) فيهما للابتداء، و مجرور الثانية بدل من مجرور الأولى بدل آشتمال، لأنّ الشجرة كانت نابتة بالشاطئ.

مسـألة :

﴿ لَآكِـلُونَ مِـنْ شَـجَـرٍ مِـنْ زَقُّـومٍ ﴾ الواقعة/٥٢، **﴿ وَ يَـوْمَ نَـحْشُـرُ مِـنْ كُـلِّ أُمَّـةٍ فَـوْجاً مِـمَّنْ يُـكَـذِّبُ بِـآيَاتِـنَا ﴾** النمل/٨٣، الأوْلـىٰ فيهما للابتداء، و الثانية للتبيين.

و آعلم: أنّها قد تكون لبيان النسبة بين شيئين كما ورد في قول رسول اللّه صلّىٰ اللّه عليه و آله لعلـيّ عليه السلام: « **أمَا تَرضىٰ أنْ تَكونَ مِنّي بِمنزلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسىٰ ؟ إلّا أَنَّك لَستَ بنَبـيّ** »[١]، و في نهج البلاغة من قول علـيٍّ عليه السلام: (**أنا مِنْ رَسُولِ اللّهِ كالصِّنْوِ مِنَ الصِّنوِ و الذِّراعِ من العَضُدِ**)[٢].

مهمـا

اسـم بدليلِ عَودِ الضمير إلَيْها في **﴿ مَهْـمَا تَـأْتِنا بِـهِ مِـنْ آيَـةٍ لِـتَسْحَـرَنَا بِـهَا فَـمَا**

١) صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب مناقب علـيّ بن أبـي طالب (ع) ٢/٢٠٠. و صحيح مسلم، باب من فضـائـل علـيّ آبن أبـي طالب (ع) ٧/١٢٠. و روي بطرق أخرى في كتب حديث الفريقين و لامجال لذكرها.

٢) شرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ٩٧١، وفي رواية آبن أبـي الحديد ١٠٧/٤: كالضوء من الضوء.

نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ الأعراف/١٣٢.

قال الزمخشري وغيره: عاد عليها ضمير (به) وضمير (بها) حملاً على اللفظ وعلى المعنى ـ انتهى.

والأَوْلى أَنْ يعود ضمير (بها) لـ (آية).

وهي بسيطة، لا مركبة من (مَه) و(مَا) الشرطية، ولا مركّبة من (ما) الشرطية و(ما) الزائدة ثمّ أُبدلت الألف من الأُولى هاءً، دفعاً للتكرار، خلافاً لزاعمي ذلك.

ولها ثلاثة معانٍ:

أَوَّلها: ما لا يعقل غير الزمان، مع تضمن معنى الشرط، ومنه الآية، ولهذا فُسِّرَت بقوله تعالى: ﴿ مِنْ آيَةٍ ﴾[1]، **وهي فيها إمَّا مبتدأ، أو منصوبة على الاشتغال، فيقدّر لها عاملٌ متعدٍّ كما في** (*زيداً مررتُ بهِ*) متأخراً عنها، لأنَّ لها الصدر، أي: مهما تحضرنا تأتنا به.

الثاني: الزمان والشرط، فتكون ظرفاً لفعلِ الشرط، ذكره ابن مالك نحو: (*مهما تأْتني أُكرمْكَ*).

الثالث: الاستفهام، ذكره جماعة منهم ابن مالك واستدلُّوا عليه بقول ابن ملقط:

مَهْمَا لِيَ اللَّيْلَةَ مَهْمَا لِيَهْ أَوْدى بِنَعْلَيَّ وسِرْبالِيَهْ

فزعموا أَنَّ مَهْما مبتدأ و(لي) خبره، وأعيدت الجملة توكيداً وأودى بمعنى: هلكَ، ونعلَيَّ فاعل، والباء زائدة مثلها في ﴿ **كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيداً** ﴾ الرعد/٤٣، ولا دليل في البيت، لاحتمال أنَّ التقدير (مه) اسم فعلٍ بمعنى اكفف، ثمّ استأنف استفهاماً بـ (ما) وَحدَها.

١) الآية ١٣٢ من سورة الأعراف.

حـرف النـون

النون المفردة

تأتـي على أربعة أوجه:

الأوّل: نون التـأكيـد، وهي خفيفة وثقيلة، وقد آجتمعتا في قوله تعالى: ﴿ **وَلَئِـنْ لَـمْ يَفْـعَلْ مَا آمُـرُهُ لَـيُسجَنَـنَّ ولَـيَكُوناً مِـنَ الـصَّاغِـرِينَ** ﴾ يوسف/٣٢، وهما أصلان عند البصريين. وقال الكوفيون: الثقيلة أصل، ومعناهما التوكيد. وقال الخليل: التوكيد بالثقيلة أبلغ، وتختصّان بالفعل.

ويؤكّد بهما صيغ الأمرِ مطلقاً وإنْ كان دعائياً كقوله:

فَـأنْـزِلَـنْ سَـكِيـنَـةً عَـلَيْنـا[1]

إلاّ (أَفْعَل) في التعجب، لأنّ معناه كمعنىٰ الفعل الماضي. ولا يؤكَّد بهما الماضي مطلقاً.

وأمّا المضارع، فإن كان حالاً لم يؤكّد بهما، وإنْ كان مستقبلاً أُكِّد بهما وجوباً في نحو: ﴿ **وَتَـاللّهِ لأَكِيـدَنَّ أَصْـنَامَـكُم** ﴾ الأنبياء/٥٧، وقريباً من الوجوب بعد (إمّا) في نحو: ﴿ **وَإِمَّا تَـخَافَـنَّ مِـنْ قَـوْمٍ خِـيَانَةً فَـانْبِذْ إِلَـيْهِمْ عَلَـىٰ سَـوَاءٍ** ﴾ الأنفال/٥٨، ﴿ **وَإِمَّـا يَنْـزَغَـنَّـكَ مِـنَ الـشَّيْـطَانِ نَـزْغٌ** ﴾ الأعـراف/٢٠٠، وجوازاً كثيراً بعد الطلب نحـو: ﴿ **وَلا تَـحْـسَـبَـنَّ الـلّـهَ غَافِـلاً عَـمّا يَعْـمَـلُ الـظَّالِـمُـونَ** ﴾ إبـراهيم/٤٢، ﴿ **وَلا تَحسَبَنّ الَّـذينَ قُتِـلُوا فـي سَبيـلِ الـلّهِ أمواتـاً** ﴾ آل عمران/١٦٩ وقليلاً في غيره.

١) البيت من أرجوزة للشاعر الصحابي عبد اللّه بن رواحه.

الثاني: التنوين، وهو نون زائدةٌ ساكنةٌ تلحق الآخر لغير التوكيد فخرج نون (حَسْن) لأنَّها أصلٌ، ونون (**يذهبْنَ النِّسوة**) لأنَّها متحركة، ونون (**مُنكسَرٌ ويَنْكَسِرُ**) لأنَّها غير آخر، ونون ﴿ **لنسفعاً بالناصية** ﴾ العلق/١٥، لأنَّها للتوكيد.

وأقسام التنوين خمسة:

الأوّل: **تنوين التمكين**: وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف إعلاماً ببقائه على أصله، وأنَّه لم يشبه الحرف فيُبنىٰ، ولا الفعل فيُمنع الصرف، ويُسمّى تنوين الصرف أيضاً وذلك كـ (**زيدٍ ورجالٍ**).

الثاني: **تنوين التنكير**: وهو اللاحق لبعض الاسماء المبنية فرقاً بين معرفتها ونكرتها، ويقع في باب اسم الفعل بالسماع كـ (*صَهٍ*) و (*مَهٍ*) و (*إيهٍ*)، وفي العلَم المختوم بـ (وَيْهِ) بقياس، نحو: (**جاءني سيبويهِ وسيبويهٍ آخر**).

وأمَّا تنوين (*رجلٍ*) *ونحوه من المعربات فتنوين تمكين، لا تنوين تنكير كما قد يَتوهّم بعض الطلبة، ولهٰذا لو سمَّيت به رجلًا بقي ذلك التنوين بعينه مع زوال التنكير.*

الثالث: ***تنوين المقابلة***: *وهو اللاحق لنحو*: (**مُسْلِماتٍ**) جعل في مقابل النون في (مسلِمينَ).

الرابع: **تنوين العوض**: وهو اللاحق عوضاً من حرف أصلي، أو زائد، أو عوضاً من المضاف إليه مفرداً كان، أو جملة.

فالأوَّل نحو: (**جوارٍ**) و (**غواشٍ**) فإنّه عوض عن الياء وفاقاً لسيبويهِ والجمهور، لا عوض من ضمة الياء وفتحتها النائبة عن الكسرة خلافاً للمبرِّد.

والثاني نحو: (**جندلٌ**) فإنّ تنوينه عوض من الف جنادل. قاله ابن مالك، والَّذي يظهر لي خلافه، وأنّه تنوين الصرف، ولهٰذا يُجرُّ بالكسرة، ولأنَّ المفرد ليس فرعاً للجمع، بل الأمر بالعكس.

والثالث: تنوين (**كُلٍّ وبعضٍ**) إذا قُطعَا عن الإضافة، نحو: ﴿ **وَكُلًّا ضَرَبْنَا**

لـهُ الأمْـثَالَ ﴾ الفرقان/٣٩، ﴿ فَـضَّلْنَا بَـعْضَـهُم عَلَـىٰ بَـعْضٍ ﴾ الإسراء/٢١.

و الرابع: اللاحق لـ (إذ) في مثل: ﴿ و آنْـشَـقَّتِ السَّـمَاءُ فَهِـيَ يَـوْمَئِـذٍ وَاهِيَـةٌ ﴾ الحاقة/١٦ الأصل: فهي يومَ إذِ آنشقتِ السّماء.

الخامس: **تنوين الترنّم**: و هو اللاحق للقوافي المطلقة، بدلاً من حرف الإطلاق و هي الألف و الـواو و الياء، و ذلـك في إنشاد بني تميم. و ظاهر قولهم أنّه تنوينٌ مُـحَصِّلٌ للترنّم. و قد صـرَّح بذلك آبن يعيش.

و الَّذي صـرَّح به سيبويهِ وغيره من الـمُحقِّقين أنَّه جيء به لقطع الترنّم، فإنّ الترنّم و هو الـتَّغـنّي يحصل بأحرف الإطلاق لقبولها مدّ الصوت فيها، فإذا أنشدوا و لم يترنّموا جاؤوا بالنون في مكانها و لا يختصُّ هـٰذا التنوين بالاسم، بدليل قول جرير:

أقِـلِّـي الـلَّومَ عاذِلَ و الـعِـتـابَـنْ   وَقُولِي إنْ أصبـتُ لَقَـد أَصَـابَـنْ[1]

و زاد الأخفش و العروضيّون تنويناً سادساً و سمّوه **الغالي** و هو اللاحق بآخر القوافي المقيدة كقول رؤبة في أرجوزة:

وقاتِمِ الأعماقِ خاوِى الـمُختَرَقْنْ[2]

و سُـمِّي غالياً لتجاوزه حدّ الوزن.

وزاد بعضهم تنـويناً سابعاً، و هو **تنوين الضرورة**، و هو اللاحق لما لا ينصرف لضَرورة الشعر كقول أبـي فراس:

كَانَـتْ مَوَدَّةُ سَلْمانٍ لَهُ رَحِـمـاً   وَلَمْ يَكُـن بَيْـنَ نُوحٍ وآبْـنِـهِ رَحِـمُ

و للمنادىٰ المضموم كقول الأحوص:

١) وقافية البيت: أصابا.

٢) وبعده: مشتبهُ الأعلام لَماع الخفق

والقاتم: المغبر، والقتام: الغبار، والأعماق جمع عمق: ما بعُد من أطراف المفاوز، مستعار من عمق البئر. الخاوي: الخالي، والمخترق: الممر، لأنّ المارّ يخترقه. وقافيته: المخترق.

سَلامُ الـلّهِ يا مَطَرٌ عَلَيْـهـا وليس عَليكَ يا مَطَرُ السَّلامُ[1]

الثالث: نون الإناث وهي آسم في نحو: (*النسوةُ يذهبنَ*)، خلافاً للمازني، وحرف في نحو: (*يذهبنَ النسوةُ*) في لغة من قال: (*أكَلُونِي البَرَاغِيثُ*)، خلافاً لمن زعم أنَّها آسم وما بعدها بدلٌ منها أو مبتدأ مؤخر والجملة قبله خبره.

الرابع: نون الوقاية، وتسمَّىٰ نون العماد أيضاً، وتلحق قبل ياء المتكلم المنتصبة، أو المنخفضة نحو: (*أكرَمَنِي، عَسانِي، قَامُوا مَا خلانِي، ومَا عدانِي، وحَاشَانِي، دَراكَنِي، عَلَيْكَنِي، إِنَّنِي، أَنَّنِي، لكِنَّنِي، كَأَنَّنِي، لَعَلَّنِي، لَيْتَنِي، مِنِّي، عَنِّي، لَدُنِّي، قَدْنِي، قَطْنِي*).

ويجوز حذفها في بعض ما ذكر نحو: (*عَسَايَ، لَيْسي*)، وكقوله تعالى: ﴿ قُلْ أَ فَغَيرَ اللَّهِ تأمُرونـي ﴾[2] الزمر/٦٤، في قراءةٍ، ونحو: (*مَا خلايَ، مَا عدايَ، حَاشَايَ، أَنِّي، لكِنِّي، كَأَنِّي، لَعَلِّي لَيْتِي*) نادراً، وكذا (*لَدُنِي وَقَدِي وَقَطِي*).

نَعَمْ

بفتح النون والعين. وكنانة تكسر العين وبها قرأ الكسائي. وبعضهم يكسر النون.

وهي حرف تصديقٍ ووعدٍ وإعلام:

فالأوَّل: بعد الخبر، تقولُ: (*قامَ زيدٌ أو مَا قَامَ زيدٌ*) فيقال في جوابكَ: (*نَعَم*) أي: أُصدّقكَ في هٰذا القولِ.

والثاني: بعد (افْعَلْ) أو (لا تَفْعَلْ) وما في معناهما نحو: (*هلّا تفعل*)

١) ومطر: زوج أمّ حفص، وهي أخت زوجة الأحوص.

٢) الآية: ﴿ قُلْ أفغيرَ اللّهِ تأمُرونّي أعبدُ أيّها الجاهلون ﴾.

و (*هلّا لم تفعل*) .

و الثالث: بعد الاستفهام في نحو : (*هل جاءك زيدٌ ؟*) ، ﴿ **فَهَلْ وَجَدْتُم مَا وَعَدَ رَبُّكُم حَقّاً ؟ قالوا نعمْ** ﴾ الأعراف/٤٤ .

و ٱعلم: أنَّ (نَعَم) تقع جواباً بعد الإيجاب و النّفي ، و (بلى) لا تقع إلّا بعد النفي ، و (لا) لا تقعُ إلّا بعد الإيجاب .

نِعْمَ

بكسر النون و سكون العين .

فعلٌ جامد جيء به للمدح ، و يقع بعده ٱسمان مرفوعان ، أوّلهما الفاعل و ثانيهما المخصوص بالمدح نحو : (*نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ*) و قد يقدّر الفاعل فيه ضميراً ، فيأتي بعده ٱسم نكرة منصوب علىٰ أنَّه تمييز للضمير نحو : (*نِعْمَ رَجلًا زيدٌ*) و كقول المنصور باللّه :

نِعْمَ أُناساً أَهلُ بَيْتِ الطُّهْرِ   أَهلُ المَقَامَاتِ و أَهْلُ الفَخْرِ

حـرف الهـاء

الهـاء المفردة

على ثلاثة أقسام:

أَوَّلها: أنْ تكون ضميراً للغائب، وتُستعمَل في موضعي الجـرّ والنصب نحو: ﴿ قَـالَ لَـهُ صَاحِبُهُ وَهُـوَ يُـحَاوِرُهُ ﴾ الكهف/٣٧.

ثانيها: أنْ تكون حرفاً للغيبةِ، وهي الهاء في (*إيَّـاه*) والتحقيق أنَّها حرف لمجرد معنىٰ الغيبةِ، وأنَّ الضمير (إيَّا) وحدها.

ثالثهـا: هاء السكت، وهي الـلاحقـة لبيان حركة أو حرف نحو: ﴿ وَمَا أدْرٰيـك مَا هِيَـهْ ﴾ القارعة/١٠، ونحو: (*هنهُناه، ووازيداه*).

هَـا

على ثلاثة أوجه:

الأوَّل: أنْ تكون آسم فعلٍ بمعنىٰ (خُـذْ) ويجوز مدّ ألفها ويستعملان بكاف الخطاب ومن دونها.

ويجوز في الممدودة أنْ يستغنى عن الكاف بتصريف همزتها تصاريف الكاف، فيقـال: (*هاءَ*) للمـذكـر بالفتـح، و(*هاءِ*) بالكسر للمؤنث، و(*هاؤُمَا*) و(*هاؤُنَّ*) و(*هَاؤُمْ*) ومنه: ﴿ هَـاؤُمُ ٱقْـرَؤُوا كِـتَابِيَـه ﴾ الحاقة/١٩.

الثاني: أنْ تكون ضميراً للمؤنث، فتستعمل مجرورةَ الموضع و منصوبتَه نحو: ﴿ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ﴾ الشمس/٨.

الثالث: أن تكون للتنبيه فتدخل على أربعةٍ:

أوَّلها: الإشارة، نحو: (*هٰذا*).

ثانيها: ضمير الرفع المخبر عنه بآسم الإشارة نحو قوله تعالى: ﴿ هَا أَنْتُمْ أُولَاءِ تُحِبُّونَهُم وَلا يُحِبُّونَكُم ﴾ آل عمران/١١٩.

ثالثها: نعتُ (أيّ) في النداء، نحو: (*يا أيُّها الرجل*) وهي في هذا واجبة للتنبيه علىٰ أنَّه المقصود بالنداء، ولأنَّهم كرهوا الجمع بين أداتي التعريف: النداء وأل.

وقد تحذف ألفها كقوله تعالىٰ: ﴿ وَتُوبوا إلىٰ اللّٰهِ جَمِيعاً أَيُّهَ المُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُم تُفْلِحُونَ ﴾ النور/٣١، ﴿ سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ الثَّقَلانِ ﴾ الرحمن/٣١، ﴿ وَقَالُوا يَا أَيُّهَ السَّاحِرُ ادْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِنْدَكَ إِنَّنَا لَمُهْتَدُونَ ﴾ الزخرف/٤٩.

رابعها: اسم اللّٰه تعالىٰ في القسم عند حذف الحرف، يقال: (*هَا اللّٰهِ*) بقطع الهمزة ووصلها، وكلاهما مع إثبات ألف (ها) وحذفها.

هَلْ

حرفٌ موضوعٌ *لطلب التصديق الإيجابي*، دون التصور ودون التصديق السلبي، نحو: (*هل جاء زيدٌ*)، فيمتنع نحو: (هلْ زيداً ضربت؟) لأنَّ تقديم الاسم يُشعر بحصول التصديق بنفس النسبة ويمتنع نحو: (هَلْ زيدٌ قائِمٌ أَمْ عَمرٌو؟) إذا أُريد بـ (أم): المتَّصلة. وكذلك يمتنع نحو: (هلْ لم يَقُم زيدٌ) لأنّه تصديق سلبي.

وتفترق عن الهمزة من عشرة أوجه:

الأوَّل: آختصاصها بالتصديق.

الثاني: آختصاصها بالإيجاب، بخلاف الهمزة، نحو: ﴿ **أَلَيْسَ اللّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ** ﴾ الزمر/٣٦.

الثالث: تخصيصها المضارع بالاستقبال نحو: (*هَلْ تُسَافِرُ ؟*) بخلاف الهمزة نحو: (*أَتَظُنُّهُ قائِماً ؟*).

الرابع و الخامس و السادس: أنَّها لا تدخل على الشرط و لا علىٰ (إنَّ)، و لا علىٰ آسمٍ بعدَه فعلٌ في الاختيار، بخلاف الهمزة، بدليل: ﴿ **أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الخَالِدُونَ** ﴾ الأنبياء/٣٤، ﴿ **أَ إِنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ** ﴾ يوسف/٩٠، ﴿ **أَ بَشَراً مِنَّا وَاحِداً نَتَّبِعُهُ** ﴾ القمر/٢٤.

السابع و الثامن: أنَّها تقع بعد العاطف، لا قبله، وبعد أَم نحو: ﴿ **فَهَلْ يُهْلَكُ إلاّ القَوْمُ الفَاسِقُونَ** ﴾ الأحقاف/٣٥، ﴿ **قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الأَعْمَىٰ و البَصِيرُ أَم هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ و النُّورُ** ﴾ الرعد/١٦، و كقوله:

لَيتَ شِعرِي هَلْ ثُمّ هَلْ آتِيَنْهُم ... أو يَحُولَنَّ دونَ ذاكَ حِمامُ (١)

و الهمزة تقع قبلهما.

التاسع: أنَّها تأتي بمعنىٰ (قَدْ) وذلك مع الفعل، وبذلك فسّر قوله تعالى: ﴿ **هَلْ أَتَىٰ عَلَىٰ الإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوراً** ﴾ الإنسان/١، جماعة، منهم: آبن عباس و الكسائي و الفرّاء و المبرِّد.

العاشر: أنّه يراد بالاستفهام بها النفي، و لذلك دخلت علىٰ الخبر بعدها (إلاَّ) في نحو: ﴿ **هَلْ جَزَاءُ الإحسانِ إلاَّ الإِحْسَانُ** ﴾ الرحمن/٦٠، و (الباء) كما في قول الفرزدق:

١) نسبه السيوطي في شرح شواهد المغني إلى الكميت بن معروف، ونسبه غيره إلى الكميت بن زيد.

يَقُولُ إذا ٱقْلَوْلَىٰ عَلَيها و أَقْرَدَتْ ألا هَلْ أخُو عَيشٍ لَذِيذٍ بِدائِمِ[1]؟

فإنْ قلت: قد مرّ في صدر الكتاب أنَّ الهمزة تأتي لمثل ذلك، مثل ﴿ **أَفَأَصْفَيكُم رَبُّكُم بِالبَنِين** ﴾ الإسراء/٤٠، قلتُ: إنَّما مرَّ أنَّها للإنكار على مدّعي ذلك، و يلزم منه الانتفاء، لا أنَّها للنفي ٱبتداء، و لهٰذا لا يجوز: (أقامَ إلَّا زيدٌ) كما يجوز: (*هَلْ قامَ إلَّا زيدٌ*)، و نحو قوله تعالى: ﴿ **فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إلَّا البَلاغُ المُبِينُ** ﴾ النحل/٣٥، ﴿ **هَلْ يَنْظُرُونَ إلَّا السَّاعَةَ أنْ تَأْتِيَهُم بَغْتَةً وَهُمْ لا يَشْعُرُونَ** ﴾ الزخرف/٦٦.

و الحاصل أنَّ الإنكار علىٰ ثلاثةِ أوجه: إنكارٌ علىٰ منِ ٱدّعىٰ وقوع الشيْءِ، و يلزم منه النفي، و إنكارٌ علىٰ من أَوقعَ الشيْء، نحو: (*أَتَضْرِبُ زيداً وَهُوَ أَخُوكَ*)، و يختصّان بالهمزة، و إنكارٌ لوقوعِ الشيْء و هٰذا هو معنى النفي، و هو الّذي تنفرد به (هَلْ) عن الهمزة كقول الصاحب بن عباد:

هَلْ مِثْلُ فاطِمَةَ الزَّهْراءِ سَيِّدةٌ زَوَّجْتَها ؟ يا جَهالَ الفَاطِمِيِّينَا

هَلّا

حَرْفُ تحضيضٍ، و هَلْ هي بسيطة أو مركّبة من (هَلْ) و (لا) ؟ وجهان، و الأوَّل أَوْلىٰ.

و معنىٰ التحضيض: الطلب بشدَّة، هٰذا إذا دخلت على المضارع نحو: (*هَلّا تُصَلِّي*). و أمّا إذا دخلت علىٰ الماضي فمعناه اللَّوم بشدَّة. كقول دعبل في رثاء الإمام الشهيد بالطَّف:

إنْ كُنتَ مَحْزوناً فَمالَكَ تَرقدُ هَلّا بَكَيتَ لِمَنْ بَكاهُ مُحَمَّدُ

١) اقلولى: ٱرتفع، و أقردت: لصقت بالأرض و سكنت.

هَلّا بَكِيتَ عَلَى الحُسَيْنِ وأَهْلِهِ إنَّ البُكاءَ لِمِثْلِهِ قَد يُحْمَدُ

هُوَ وفروعه:

تكون *أسماء* وهو الغالب، و *أحرفاً* *(زيدٌ هُو الفاضِلُ)* إذا أعرب فصلاً وقُلنا لا موضعَ له من الإعراب.

هَيهَات

آسم فعل بمعنى بَعُدَ، والفاعل فيه مستترٌ غالبا، ويقع بعد الاستفهام كثيراً كقوله تعالىٰ حاكياً قول المشركين: ﴿ **أَيَعِدُكُم أنَّكُم إذا مِتُّم وَكُنْتُم تُراباً وَعِظَامًا أَنَّكُم مُخْرَجُونَ * هَيهَاتَ هَيهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ** ﴾ المؤمنون/٣٥ ـ ٣٦.

حـرف الـواو

الواو المفردة

انتهى مجموع ما ذكر من أقسامها إلـىٰ خمسة عشر قسمًا:

الأوّل: العـاطفـة، ومعنـاها مطلق الجمع، فتعطف الشيء على مُصاحِـبِه نحـو: ﴿ **فَـأَنْـجَيْنَـاهُ وَأَصْـحَـابَ الـسَّفِينَـةِ** ﴾ العنكبـوت/١٥، وعلى سابقـهِ نحو: ﴿ **وَلَـقَـدْ أَرْسَـلْنَـا نُـوحـاً وإبـراهيم** ﴾ الحـديد/٢٦، وعلى لاحقـهِ نحو: ﴿ **كَـذٰلِكَ يُوحِـي إلَـيْكَ وَإلـىٰ الَّـذِينَ مِـنْ قَـبْلِـكَ** ﴾ الشورىٰ/٣.

وقد آجتمع هـٰذان في ﴿ **وَإذْ أَخَـذْنَا مِـنَ الـنَّبِيِّـينَ مِيـثَاقَـهُم وَمِنْـكَ وَمِـنْ نُـوحٍ وَإبراهِيـمَ وَمُوسَـىٰ وَعِيسـىٰ آبْنِ مَرْيَـمَ** ﴾ الأحزاب/٧.

فعلىٰ هـٰذا إذا قيل: (*قامَ زيدٌ وعمرٌو*) آحتمل ثلاثة معانٍ قال آبن مالك وكونها للمعيَّة راجحٌ، وللترتيب كثيـرٌ، ولعكسه قليلٌ ـ انتهى.

ويجـوز أنْ يكـون بين متعـاطفيهـا تقـاربٌ أو تراخٍ نحو: ﴿ **إنَّـا رَادُّوهُ إلَـيْكِ وَجَـاعِـلُوهُ مِـنَ الـمُرْسَلِيـنَ** ﴾ القصص/٧، فإنَّ الردَّ بُـعَيدَ إلقائِه في اليمِّ والإرسال بعد سنواتٍ.

وتنفرد عن سائر أحرف العطف بخمسة عشر حكمًا:

الأوَّل: آحتمال معطوفها للمعاني الثلاثة السابقة.

الثاني: آقترانها بـ (إمَّا) نحو: ﴿ **إمَّـا شَاكِـراً وإمَّـا كَـفُوراً** ﴾ الإنسان/٣.

الثـالث: آقـترانها بـ (لا) إنْ سبقت بنفي ولم تقصد المعيّة نحو: (***ما قامَ زيدٌ***

ولا عَمرٌو) لتُفيد أنّ الفعلَ منفـيّ عنهما في حالتي الاجتماع و الافتراق، و إذا فقد أحد الشرطين آمتنع دخولها، فلا يجوز نحو : (قامَ زيدٌ و لا عمرٌو) لعدم سبقها بنفـيٍ .

و لا يجوز : (ما آختصم زيدٌ و لا عمرٌو) لأنّه للمعيَّة و لا غير.

و أمَّا: ﴿ **وَمَا يَسْتَـوِي الأَعْـمَىٰ و الـبَصِيرُ * وَلا الظُّـلُماتُ وَلا الـنُّورُ * وَلا الظِّـلُّ وَلا الحَـرُورُ * وَمَـا يَسْتَوِي الأَحْـيَاءُ وَلا الأَمْـواتُ** ﴾ فاطر/١٩ ـ ٢٢، فـ (لا) الثانية و الرابعة و الخامسة زوائد لأمْنِ الـلَّبس.

الرابع: آقترانها بـ (لكن) نحو : ﴿ **ولـكنْ رَسُـولَ اللّـهِ** ﴾ الأحزاب/٤٠.

الخامس: عطف المفرد السببي علىٰ المفرد الأجنبي عند الاحتياج إلى الربط نحو : (*مررْتُ برجلٍ قائمٍ زيدٌ و أخُوه*) أي: أخو الرجل، و نحو : (*زيدٌ قامَ عَمرٌو و غُلامُهُ*) أي: غلامُ زيدٍ، و قولك في باب الاشتغال: (*زيداً ضربتُ عمراً و أخاهُ*) أي : أخا زيدٍ.

السادس: عطف العقد علىٰ النيف نحو : (*أحدٌ و عشرون*).

السابع: عطف الصفات المفرّقة مع وحدة منعوتها نحو : (*رَأَيْتُ رجلًا كريماً و سخيّاً و ضَاحِكاً*)، *و كقول آبن ميادة*:

بَكـيـتُ وما بُكـا رجـلٍ حَزيـنٍ ... على ربـعـيـنِ مسـلُوبٍ وبالِ[1]

الثامن: عطف ما حقّه التثنيةُ أو الجمعُ كقول الفرزدق:

إنَّ الـرَّزِيَّـةَ لا رَزِيّـةَ مِثْـلُهـا ... فُقـدانُ مِثْـلِ مُحـمَّـدٍ ومُحـمَّـدِ[2]

التاسع: عطف ما لا يستغنىٰ عنه نحو : (*آختصم زيدٌ وعمرٌو*) و هـذا من أقوىٰ الأدلَّةِ على عدم إفادتها الترتيب، و من ذلك: (*جلستُ بينَ زيدٍ و عمرٍو*).

و تشاركها في هـذا الحكم (أم) المتَّصلة في نحو : (*سواءٌ علـيَّ أَقُمتَ أَمْ قَعدتَ*)

١) المسلوب الّذي قوضت أخبيته و آبتزت عمده. و البالي: الّذي ذهبت آثاره.

٢) أراد بأحد المحمدين: ولد الحجاج بن يوسف، و بالآخر أخاه. روي أنّهما ماتا في يوم واحد.

فإنَّها عاطفة ما لا يستغنىٰ عنه .

العاشر والحادي عشر: عطف العامِّ على الخاصِّ، وبالعكس. فالأوَّل، نحو: ﴿ رَبِّ ٱغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِيَ مُؤْمِناً وَلِلْمُؤْمِنِينَ والْمُؤْمِنَاتِ ﴾ نوح/٢٨. والثاني، نحو: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُم وَمِنْكَ وَمِن نُوحٍ ﴾ الأحزاب/٧.

ويشاركها في هذا الحكم الأخير (حتَّى)، نحو: (*مَاتَ النَّاسُ حتَّى الأنبياءُ*)، و(*قَدِمَ الحاجُّ حتَّى المشاةُ*).

الثاني عشر: عطف عاملٍ حُذفَ وبقي معموله علىٰ عاملٍ آخر مذكور يجمعهما معنًى واحد، كقول الراعي النميري:

إذا مَا الغَانِياتُ بَرَزنَ يوماً   وَزجَّجنَ الحواجبَ والعُيونا[1]

أي: كَحَّلنَ العيونَ، والجامع بينهما التحسين، ولولا هٰذا التقييد لورد(*ٱشتَرَيْتُهُ بِدِرهَمٍ فَصاعِداً*) إذِ التقدير: فذهب الثمن صاعداً.

الثالث عشر: عطفُ الشيءِ علىٰ مرادفهِ نحو: ﴿ إِنَّما أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إلى اللّهِ ﴾ يوسف/٨٦، ﴿ أُولَـٰئِكَ عَلَيْهِم صَلَواتٌ مِنْ رَبِّهِم وَرَحْمَةٌ ﴾ البقرة/١٥٧.

الرابع عشر: عطف المقدَّم علىٰ متبوعهِ للضرورة كقوله:

أَلَا يا نَخلةً مِن ذاتِ عِرقٍ   عليكِ ورحمةُ اللّهِ السلامُ[2]

الخامس عشر: عطف المخفوض على الجِوارِ، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَٱمْسَحوا بِرُؤوسِكُم وأَرْجُلِكُمْ ﴾ المائدة/٦، فيمن خفض الأرجل، وفيه بحث سيأتي.

تنبيه:

زعم قومٌ أنَّ الواو قد تخرج عن إفادة مطلق الجمع فتستعمل على وجوه:

١) وزجّجن: يقال زجّجت المرأة حاجبها: دققته وطولته.

٢) نسبه قوم للأحوص. ونخلة: كناية عن المرأة. وذات عرق: موضع بالحجاز.

الأوَّل: أنْ تُستعمَل بمعنى (أو) وذلك على ثلاثة أقسامٍ ، لأنَّها:

إمَّا أن تكون بمعناها في التقسيم كقولك: (*الكلمة آسم و فعل و حرف*) وكقول عمرو بن بـرّاق الهمداني:

وَنَنصُرُ مَولانا ونَعلَمُ أنَّه كَما النّاسِ مَجرومٌ عَليهِ وَجارِمُ[1]

و ممَّن ذكر ذلك آبن مالك في التحفة، والصواب أنّها في ذلك على معناها الأصلي، إذ الأنواع مجتمعة في الدخول تحت الجنس ولو كانت (أو) هي الأصل في التقسيم لكان آستعمالها فيه أكثر من آستعمال الواو.

و إمَّاأن تكون بمعناها في الإباحة، قاله الزمخشري، و زعم أنَّه يقال: (*جالسِ الحَسَنَ و آبنَ سِيرين*) أي: أحدهما، والمعروف من كلام النّحويين أنه لو قيلَ: (*جالسِ الحسنَ و آبنَ سِيرين*) كان أمراً بمجالسة كلٍّ منهما، وجعلوا ذٰلك فرقاً بين العطف بالواو والعطف بـ (أو).

و إمَّا أن تكون بمعناها في التخيير، قاله بعضهم نحو: (*تزوَّجْ هنداً و أُختَها*) أي: إحداهما، و فيه بُعدٌ كما لا يخفى.

الثاني: أنْ تكونَ بمعنىٰ: (باء) الجرِّ، كقولهم: (*أنتَ أعلمُ و مَالِكَ*) و (*بِعتُ الشَّاءَ شاةً و دِرهَماً*) أي: بمالِكَ و بدرهَمٍ ، قاله جماعة.

الثالث: أنْ تكون بمعنى (لام) التعليل، قاله الخارزنجي ، وحمل عليها الواوات الداخلة علىٰ الأفعال المنصوبة في قوله تعالىٰ: ﴿ **أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ وَيَعْلَمَ الَّذِينَ** .... ﴾ الشورى/٣٤، ﴿ **يَالَيْتَنَا نُرَدُّ وَلاَ نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ** ﴾ الأنعام/٢٧ ، و الصواب أنَّ الواو فيهما للمعيَّة كما سيأتي:

١) براقة: أمه، و أبوه منبه. ومجروم عليه من الجُرم، و هو الذنب. و الواو في (وجارم) بمعنى: أو.

الثاني و الثالث: من أقسام الواو: واوان يرتفع ما بعدهما:

أوّلهما: واو الاستئناف نحو: ﴿ **لِنُبَيِّنَ لَكُم وَنُقِرُّ فِي الأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ** ﴾ الحجّ/٥، ونحو: (*لا تأكلِ السَّمكَ وتَشْرَبُ اللَّبَنَ*) في من رفع (تشربُ) ونحو: ﴿ **مَنْ يُضْلِلِ اللّهُ فَلا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُم فِي طُغْيَانِهِم يَعْمَهُونَ** ﴾ الأعراف/١٨٦، فيمن رفع (يذرُ)، ونحو: ﴿ **وَاتَّقُوْا اللّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللّهُ** ﴾ البقرة/٢٨٢، إذ لو كانت الواو للعطف لانتصب (نُقِرُّ)، ولانتصب أو انجزم (تشربُ)، ولجزم (يذرُ)، وللزم عطف الخبر على الإنشاء في: ﴿ **وَيُعَلِّمُكُمُ اللّهُ** ﴾، وكقول الشاعر:

على الحَكَمِ المأتيّ يوماً إذا قَضَى ... قَضِيَّتَه ألّا يجور ويقصِدُ[1]

الثانية: واو الحال الداخلة على الجملة الاسميّة، نحو: (*جاءَ زيدٌ و الشمسُ طالعةٌ*) وتسمّى واو الابتداء.

وقد تحذف نحو ﴿ **اهْبِطُوا بَعضُكُمْ لِبَعضٍ عَدُوٌّ** ﴾ الأعراف/٢٤.

وإذا سبقت بجملة حالية احتملت ـ عند من يجيز تعدُّد الحال ـ العاطفة والابتدائية كما في قوله تعالى: ﴿ **اهبطوا بعضكم لبعض عدو وَلَكُم فِي الأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ** ﴾ الأعراف/٢٤

وتدخل على الناسخ كقول عليٍّ عليه السلام: (**ولَقَدْ قُبِضَ رسولُ اللّهِ** صلّى اللّهُ عليهِ وآلهِ **وإنَّ رَأْسَهُ لَعَلَى صَدري**)[2].

وإذا دخلتْ على الفعل فهو خبر لمحذوفٍ نحو: (**يُحبُّ الصَّالِحينَ ولا يعملُ عَمَلَهُم ويُبغِضُ المُذنِبينَ وهو أَحَدُهُم**)[3] أي: وهو لا يعملُ.

١) البيت لأبي اللحام التغلبي وينسب لعبد الرحمن بن أمّ الحكم.

٢) نهج البلاغة، الخطبة: ١٩٧. وراجع طبقات ابن سعد، باب من قال: توفي رسول (ص) في حجر عليّ بن أبي طالب (ع)، ط. أوربا ٢/ق ٢/٥١.

٣) شرح نهج البلاغة لفيض الاسلام ص ١١٦٠.

ومن أمثلتها داخلةً على الجملة الفعلية قول الفرزدق:

بأيدي رجالٍ لم يشيموا سيوفَهم   ولم تكثُرِ القتلى بها حين سُلَّتِ[1]

ولو قدَّرتها عاطفةً لانقلب المدحُ ذمّاً.

وقد تحتمل للحالية والعاطفة، كقول جندب بن زهير، يوم صفّين:

هذا عليٌّ والهدى حقّاً معه   يارَبِّ فاحفظْهُ ولا تُضيِّعْهْ

وقد احتملت للحالية والاستيناف كقوله:

ومنهم من تاب بعد موتِه   وليس بعد الموتِ للمرءِ عملْ

الرابع والخامس: واوان ينتصب ما بعدهما، وهما واو المفعول معه كـ(*سرتُ والنيل*)، وليس النصب بها خلافاً للجرجاني.

ولم يأتِ في التنزيل بيقين. وأمّا قوله تعالىٰ: ﴿ **فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ** ﴾ يونس/٧١، فتحتمل الواو فيه ذلك، وتحتمل أنْ تكون عاطفةً مفرداً علىٰ مفردٍ بتقدير مضافٍ، أي: وأمرَ شركائكم، أو جملة علىٰ جملة، بتقدير فعلٍ، أي: واجمعوا شركاءَكم.

والواو الداخلة علىٰ المضارع المنصوب، لعطفهِ علىٰ اسمٍ صريحٍ أو مؤوَّلٍ، فالأوَّل نحو: قول ميسون بنت بحدل الكلبية:

وَلُبْسُ عَباءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْني   أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

والثاني شرطه أنْ يتقدَّمها نفي أو طلب، ويسمّي الكوفيون هٰذه واو الصرف، وليس النصب بها خلافاً لهم، ومثالها ﴿ **وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ** ﴾ آل عمران/١٤٢. وكقول أبي الأسود الدؤلي:

لا تَنْهَ عن خُلُقٍ وتأتيَ مثلَهُ   عارٌ عليك إذا فعلتَ عظيمُ[1]

(٢) قال المبرد في الكامل معلقاً على هذا البيت:

هذا بيت طريف جداً عند أصحاب المعاني، وتأويله: لم يشيموا أي: لم يغمدوا، ولم تكثر القتلى أي: لم يغمدوا سيوفهم إلا وقد كثرت القتلى بها حين سُلّت.

←

السادس و السابع: واوان ينجرُّ ما بعدهما.

إحداهما: واو القسم. و لا تدخل إلاَّ علىٰ مُظهَر، و لا تتعلَّق إلاَّ بمحذوف نحو: ﴿ **وَ القُرآنِ الحَكِيمِ** ﴾ يس/٢، و نحو قول الحِميري في عَليٍّ عليه السلام:

واللّهِ لا أخْلَيتُ مِن ذِكرِكم نَظْمي وَنثْري ومَرامي وفَمي

فإن تَلَتْها واوٌ أخرىٰ نحو: ﴿ **و التِّينِ و الزَّيْتُونِ** ﴾ التين/١، فالتالية واو العطف، و إلاَّ لاحتاج كلٌّ من القَسَمين إلى جوابٍ، فالقَسَم واحدٌ، و المُقْسَم به متعدِّد.

و الأخرىٰ: واو (رُبَّ) كقول أمرئ القيس:

ولَيلٍ كموجِ البَحْرِ أرْخىٰ سُدُولَهُ عَلَيَّ بِأنْواعِ الهُمومِ لِيبْتَلي

و لا تدخل إلاَّ علىٰ منكَّرٍ، و لا تتعلَّق إلاَّ بمؤخَّر، و الصحيح أنَّها واو العطف، و أنَّ الجرَّ بـ (رُبَّ) محذوفة، خلافاً للكوفيين و المبرِّد.

الثامن: الزائدة، أَثْبتها الكوفيون و الأخفش و جماعة، و حمِلَ علىٰ ذلك قوله تعالى: ﴿ **وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُم إلىٰ الجَنَّةِ زُمَراً حَتَّى إذَا جَاءُوهَا و فُتِحَتْ أبْوابُهَا** ﴾ الزمر/٧٣، بدلالة آية أخرىٰ خالية عنها و هي قوله: ﴿ **وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إلىٰ جَهَنَّم زُمَراً حَتَّى إذَا جَاءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوابُهَا** ﴾ الزمر/٧١، و قوله تعالى: ﴿ **فَلَمَّا أَسْلَمَا وَ تَلَّهُ لِلجَبِينِ * وَ نَادَيْنَاهُ أنْ يَا إبْراهِيمُ** ﴾ الصافات/١٠٣ - ١٠٤.

قِيلَ: الأولىٰ أو الثانية زائدة، و قِيلَ: عاطفتان و الجواب محذوف، و قول الشاعر:.

ولَقد رمقْتُكَ في المجالسِ كلِّها فإذا و أنتَ تُعينُ من يَبغيني

التاسع: واو الثمانية، ذكرها جماعة من الأدباء كالحريري، و من النحويين الضعفاء كآبن خالويهِ و من المفسّرين كالثعلبي، و زعموا أنَّ العرب إذا عدُّوا قالوا: (***ستَّةٌ، سبعةٌ، وثمانيةٌ***)، إيذاناً بأنَّ السبعةَ عددٌ تامٌّ، و أنَّ ما بعدها عدد مستأنف،

---

٢) وينسب للمتوكل الليثي وغيره.

و آستدلوا على ذٰلك بآياتٍ:

الأولىٰ: ﴿ سَيقولُونَ ثَلاثَةٌ رَابِعُهُم كَلْبُهُم ﴾ إلىٰ قولهِ سبحانه ﴿ سَبْعَةٌ وثَامِنُهُم كَلْبُهم ﴾ الكهف/٢٢.

وقيلَ هي في ذلك لعطف جملة علىٰ جملة، إذْ التقدير: هم سبعةٌ وقيل: حالية.

الثانية: آية الزمر، إذ قيل في آية النار ﴿ فُتِحَتْ ﴾ وفي آية الجنّة ﴿ وَ فُتِحَتْ ﴾ لأنَّ أبوابَ النَّار سبعةٌ وأبواب الجنّة ثمانية.

أقول: لو كان لواو الثمانية حقيقة لم تكن الآية منها، إذ ليس فيها ذكرُ عددٍ ألبتَّة، وإنَّما فيها ذكر الأبواب وهي جمع لا يدلُّ علىٰ عددٍ خاصٍّ، ثمَّ الواو لم تدخل عليه، بَل علىٰ جملة هو فيها.

وقيل: هي واو الحال، أي: جاؤوها مفتّحة أبوابها كما صرَّح بالحال في: ﴿ جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الأبْوابُ ﴾ ص/٥٠، وهٰذا قول المبرّد والفارسيّ وجماعة.

قيلَ: إنَّما فُتِحَتْ لَهم قبل مجيئهم إكراماً لهم عن أنْ يقفوا حتَّىٰ تُفتح لهم.

الثالثة: ﴿ الآمِرُونَ بِالمعْرُوفِ والنَّاهُونَ عَنِ المُنْكَرِ ﴾[1] التوبة/١١٢، فإنَّه الثامن، والظاهر أنَّ العطف في هٰذا الوصف بخصوصه إنَّما كان من جهة أنَّ الأمر والنَّهي متقابلان، بخلاف بقية الصِّفات.

الرابعة: ﴿ عابِداتٍ سائِحاتٍ ثَيِّباتٍ وأبْكَاراً ﴾[2] في آية التحريم، ذكرها القاضي الفاضل وقد سبقه إلىٰ ذكرها الثعلبي، والصواب أنَّ هٰذه الواو وقعت بين صفتين

١) الآية: ﴿ التائبون العابدون، الحامدون، السائحون، الراكعون، الساجدون، الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر والحافظون لحدود الله وبشر المؤمنين ﴾.

٢) الآية: ﴿ عسى ربّه إن طلقكنّ أن يبدله أزواجاً خيراً منكنّ مسلماتٍ مؤمناتٍ قانتاتٍ تائباتٍ عابداتٍ سائحاتٍ طيباتٍ وأبكارا ﴾.

هما تقسيم لمن آشتمل على جميع تلك الصفات السابقة فلا يصحُّ إسقاطها، إذ لا تجتمع الثيبوبة و البكارة، و واو الثمانية عند القائل بها صالحة للسقوط.

العاشر: الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها، لتأكيد لُصوقها بموصوفها، و إفادة أنَّ اتِّصافه بها أمرٌ ثابتٌ.

و هذه الواو أثبتها الزمخشري و من قلَّده، و حملوا على ذلك مواضع الواو فيها كلّها واو الحال نحو: ﴿ وعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُو خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ البقرة/٢١٦، ﴿ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرِيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا ﴾ البقرة/٢٥٩، ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ ﴾ الحجر/٤.

الحادي عشر: واو ضمير الذكور، نحو: (*الرِّجالُ قَامُوا*)، و هي آسم، و قال الأخفش و المازني حرف، و الفاعل مستتر، و قد تستعمل لغير العقلاء إذا نُزِّلُوا منزلتهم نحو قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ آدْخُلُوا مَساكِنَكُمْ ﴾ النمل/١٨.

الثاني عشر: واو علامة المذكّرين في لغة طَيِّءٍ، ومنه الحديث: (يَتَعَاقَبُونَ فِيْكُم مَلائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلائِكَةٌ بِالنَّهارِ)[1].

و هي عند سيبويهِ حرف دالٌّ على الجماعة، كما أَنَّ التاء في (قامت) حرف دالٌّ على التأنيث.

و قيل: هي اسم مرفوع على الفاعلية، ثُمّ قيلَ: إنَّ ما بعدها بدلٌ منها.

و قيل: مبتدأ و الجملة خبر مقدم.

و كذا الخلاف في نحو: (*قَامَا أخواكَ*) و (*قُمْنَ نِسوتُك*).

و قد تستعمل لغير العقلاء إذا نُزِّلُوا منزلتهم، قال أبو سعيد السيرافي نحو: (*أَكَلُوني البَراغِيثُ*)، إذا وصفت بالأكل لا بالقرص، و هذا سهوٌ منه، فإنَّ الأكل من صفاتِ الحيوانات عاقلة كانت أو غير عاقلة.

١) صحيح البخاري، كتاب التوحيد. و صحيح مسلم، كتاب الصلاة.

وقد حمل بعضهم على هذه اللغة ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾[1] المائدة/٧١، ﴿وأَسَرُّوا النَّجْوىٰ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾[2] الأنبياء/٣، وحملُهما علىٰ غير هٰذه اللّغة أَوْلىٰ، لضعفها.

وقد جوّز في ﴿الَّذِينَ ظلمُوا﴾ أنْ يكون بدلاً من الواو في ﴿أَسَرُّوا﴾ أو مبتدأ خبره إمّا ﴿وأَسَرُّوا﴾ أو قولٌ محذوفٌ عاملٌ في جملة الاستفهام، أي يقولون: هل هٰذا، وأنْ يكون خبراً لمحذوفٍ: أي هم الذّينَ، أو فاعلاً بـ ﴿أسرّوا النَّجْوىٰ﴾ والواو علامة كما قدمنا، أو بـ ﴿يَقُولُ﴾ محذوفاً، أو بدلاً من واو ﴿اسْتَمَعُوهُ﴾، وأنْ يكون منصوباً علىٰ البدل من مفعول ﴿يَأْتِيهِم﴾، أو على إضمار (أَذُمُّ) أو (أعْني)، وأنْ يكون مجروراً على البدل من ﴿النَّاس﴾ في ﴿اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسابُهُم﴾، أو من الهاء والميم في ﴿لاهِيَةً قُلُوبُهُم﴾ فهذه أحد عشر وجهاً.

الثالث عشر: واو الإنكار، نحو: (*آلرَّجلوه*) بعد قول القائل: (*قام الرجل*)، والصواب أن لا تعدَّ هٰذه، لأنّها إشباع للحركة، نظير: (*منو*)، في الحكاية. وواو القوافي كقول جرير:

مَتىٰ كَانَ الخِيامُ بِذي طُلوحٍ ... سُقِيتِ الغَيثَ أَيَّتُها الخِيامُو[3]

والغالب فيها أن تُلفظ ولا تُكتب.

الرابع عشر: واو التذكر، كقول من أراد أنْ يقول: (*يقوم زيدٌ*) فنسي زيداً فأراد مدَّ الصوت ليتذكر، إذا لم يرد قطع الكلام، فيقول: (*يقوموا*) والصواب أنَّ هٰذه

١) الآية: ﴿وحسِبوا ألا تكون فتنةٌ فعَموا وصمّوا، ثمّ تاب اللّهُ عليهم ثمّ عَموا وصمّوا كثيرٌ منهم واللّه بصيرٌ بما يعملون﴾

٢) الآية: ﴿اقترب للناسِ حسابُهم وهم في غفلةٍ معرضون * ما يأتيهم من ذكرٍ من ربهم محدَثٍ إلا آستمعوه وهم يلعبون * لاهيةً قلوبهم وأسرّوا النجوى الّذين ظلموا هل هذا إلا بشرٌ مثلكم أفتأتون السحرَ وأنتم تبصرون﴾.

٣) وذو طلوح: آسم موضع، والمعنى: كأنّه لم يكنْ بذي طلوح خيام قطّ.

كالَّتي قبلها.

الخامس عشر: الواو المبدلة من همزة الاستفهام المضموم ما قبلها، كقراءة من قرأ ﴿ و إلَيْهِ النُّشُورُ وَ أَمِنْتُم ﴾ الملك/١٥ ـ ١٦، بدلاً عن (ءَأَمِنْتُم) و الصواب أنْ لا تعدَّ هـٰذه أيضاً، و لو صحَّ عدّها لصحّ عـدُّ الواو من أحرف الاستفهام.

وا

على وجهين:

الأوّل: أنْ تكون حرف نداءٍ، مختصّاً بباب الندبة نحو: *(وازيداه)* و نحو قول السيد الشريف الرضي:

والَهفَتَاهُ لِعُصْبَةٍ عَلَوِيَّةٍ تَبِعَتْ أُمَيَّةَ بَعدَ عِزِّ قِيَادِهَا

و أجاز بعضهم ٱستعمالها في النداء الحقيقي.

و الثاني: أنْ تكون ٱسماً لأعْجب كقول بعض بني تميم:

وا، بِأَبِي أنْتَ وَفُوكِ الأشْنَبُ كَأَنَّما ذُرَّ عَلَيهِ الزَرْنَبُ[1]

أو زَنجَبيل و هُوَ عندي أطيبُ

و قد يقال: (واهاً) كقول رؤبة أو أبي النجم:

واهاً لِسلمىٰ ثُمّ واهاً وَاهاً هي المُنىٰ لو أنّنا نلناها

و (وَيْ) كقول سعيد بن زيد[2]:

وَيْ، كأنْ مَن يكنْ لهُ نشبٌ يُحـبَبْ، ومَن يفتقِرْ يعشْ عيشَ ضُرِّ[3]

١) الأشنب: من الشنب، و هو صفة للأسنان إذا رقت وٱبيّضت. و قيل الشنب: حدّة في الأسنان. و الزرنب: نبت طيب الرائحة.

٢) وينسب البيت أيضاً لأبيه زيد بن عمرو بن نُفيل، وينسب أيضاً لنبيه بن الحجاج.

٣) و النشب: المال و العقار.

وقد تلحق هذه كافُ الخطابِ كقول عنترة:

ولقدْ شفى نفسي وأبرأ سُقمها ... قِيلُ الفوارس، ويكَ عنتَر، أقدمِ[1]

وقال الكسائي: أصل (ويك) ويلك، فالكاف ضمير مجرور.

وأمّا ﴿وَيْ كأَنَّ اللّه... ويكأنّه...﴾[2] فقال أبو الحسن: (وَيْ) اسم فعل، والكاف حرف خطاب، وأنَّ على إضمار اللام، والمعنى أعجبُ لأن اللّه، وقال الخليل: (وَيْ) وحدها كما في الشاهد المتقدّم:

(وَيْ: كأنْ مَن يكن...) وكأنَّ للتحقيق كما قال عمر بن أبي ربيعة:

كأنَني حِينَ أمسي لا تُكلِّمُني ... مُتيّم يشتهي ما ليسَ موجُودا

١) قيلُ الفوارس، بمعنى: قولُ الفوارس. وقيلَ معنى (ويك) في البيت: ويحك، والعرب تفعل ذلك.

وقال غير الكسائي (وي) كلمة تعجب والكاف للخطاب، والمعنى: أتعجبُ. وهذا ما قصده المصنف.

٢) الآية: ﴿وأصبح الّذين تمنوا مكانهُ بالأمس يقولون ويكأنّ اللّهَ يبسطُ الرِّزقَ لمن يشاءُ من عبادهِ ويقدرُ لولا أن منّ اللّهُ علينا لخسفَ بنا ويكأنّه لايفلحُ الكافرون﴾ القصص/٨٢.

حرف الألف

الألف: و المراد به هنا: (**الحرف الهاوي الممتنع الابتداء به**)، لكونه لا يقبل الحركة، و أمَّا الَّذي يراد به الهمزة فقد مرَّ في صدر الكتاب.

و إنَّما سُمِّيَ الألف هاوياً لاتِّساع مخرجه لهواءِ الصَّوت أكثر من اتِّساع مخرجي الواو و الياء. و معنىٰ الهاوي هنا: ذو الهواء.

و آبن جنّي يرىٰ أنَّ هـٰذا الحرف آسمه (لا)، و أنَّه الحرف الَّذي يذكر قبل الياء عند عدِّ الحروف، و أنَّه لما لم يمكن أنْ يتلفّظ به في أوَّل آسمه كما فعل في أخواته إذ قيل: صاد، جيم، توصل إليه باللام، كما توصل إلىٰ التلفظ بلام التعريف بالألف حين يقال آبتداء: (*الغُلام*) ليتقارضا، و أنَّ قول المعلّمين: لام ألف، خطأٌ، لأنَّ كلًّا من اللام و الألف قد مضىٰ ذكره.

و قد ذُكر للألف تسعةُ معانٍ:

الأوَّل: أنْ تكون للإنكار نحو: (*أ عمراه*)، لمن قال: (*لَقِيتُ عَمراً*).

الثاني: أنْ تكون للتذكّر نحو: (*رأيتُ الرجلا*). و التحقيق أنْ لا يُعَدّ هذا ن.

الثالث: أنْ تكون ضمير الاثنين نحو: (*الزيدانِ قاما*)، و قال المازني: هي حرف، و الضمير مستتر.

الرابع: أنْ تكون علامة الاثنين نحو قول عبيد اللّه بن قيس الرّقيات:

تَوَلّى قِتال المارقين بنفسه وَقد أسلماه مُبعَدٌ وحَميمُ[1]

الخامس: الألف الكافّة كقول بنت نعمان:

فَبَيْنا نسوسُ النَّاسَ و الأمْرُ أمرُنَا إذا نحنُ فِيهِم سُوقَةٌ ليسَ نُنْصَفُ[٢]

وقيل: الألف بعض (ما) الكافّة، والأصل: فَبَيْنَما، وقيل: الألف إشباع، و(بين) مضافة إلى الجملة.

السادس: أنْ تكون فاصلة بين الهمزتين نحو: *(آ أَنْذَرْتَهُم)* في قوله تعالى: ﴿ء أنذرتهم﴾ يس/١٠، و دخولها جائزٌ لا واجبٌ.

السابع: أن تكون فاصلة بين النونين: نون النِّسوة ونون التأكيد نحو: *(اضرِبنانِّ)* وهذه واجبة.

الثامن: أنْ تكون لمدِّ الصوت بالمنادى المستغاث، أو المتعجب منه، أو المندوب، نحو: *(يا زَيْدَاه)*، *(يا عَجَبَا)*، *(وا عمراه)*، *وكقول الشاعر:*

يا عجباً لهذه الفَلِيقة هل تُذْهِبَنّ القُوباءِ الرِّيقَ[٣]

التاسع: أنْ تكون بدلاً من نون ساكنة، وهي إمَّا نون التوكيد أو تنوين المنصوب، فالأوّل نحو: ﴿لَنَسْفَعاً﴾ العلق/١٥، و ﴿لَيَكُوناً﴾ يوسف/٣٢، والثاني نحو: *(رأيتُ زيداً)* في لغة غير ربيعة.

ولا يجوز أنْ تعدَّ الألف المبدَّلة من نون (إذن)، ولا ألف التأنيث كألف *(حبلى)* ولا ألف التثنية كـ *(الزيدان)* ولا ألف (أنا) عند البصريين ولا ألف الإشباع الواقعة في الحكاية نحو: *(مَنا)* أو في غيرها في الضرورة كقوله:

أعوذُ بالله مِنَ العَقرابِ الشائلات عُقدَ الأذنابِ[٤]

---

١) وقد رثى الشاعر به مُصعب بن الزبير بن العوام. وأسلماهُ: خذلاه ولم ينصراه. والمبعد: الرجل الأجنبي. والحميم: الصاحب الّذي لايهتمّ بصاحبه.

٢) السوقة: أوساط الناس والرعيّة دون الملك.

٣) البيت منسوب لابن قنان. والفليقة: الداهية. القوباء: داء تقشر الجلد. والريقة: الريق.

٤) العقراب: أصلها العقرب. الشائلات: جمع شائلة من الشوال بمعنى الأرتفاع. وإنما وصف

تنبيه:

وقد تلحق الألف بالشعر وتسمّى ألف الإطلاق كالألف في قول العجّاج:

ما هاج أحزاناً وشجواً قد شجا من طللٍ كالأتحميِّ أنهجا[1]

وكقول العبدي في عليٍ عليه السلام:

لَقدْ أعْطِيتَ مالَم يُعْطَ خلقاً هَنيئاً يا أميرَ المُؤمِنينا

بالجمع لأنّه أراد بها الأستغراق. والعقد: جمع عقدة وهي موضع العقد.

١) هاج: من الهيجان بمعنى الإثارة والتحريك. والأتحمي: نوع من البرود بها خطوط دقيقة. وأنهج: بلي وأندرس. والألف للأطلاق.

حـرف اليـاء

الياء المفردة

تأتـي على ثلاثة أوجه :

الأوّل: أن تكون ضميراً للمؤنثة نحو : (*تقُومِينَ و قُومِـي*) .

و قال الأخفش و المازني : هي حرف تأنيث، و الفاعل مستتر.

الثاني: حرف إنكار نحو : (*أَزَيدنِيه*)[1] .

الثـالث: حرف تذكار نحو : (*قدي*) فيمن أراد أن يقول: (*قد جاءَ*) فنسي المجيء و مدّ صوته ليتذكره، و الصواب أن لا يُعَدُّ هذان .

و قد يُتلفَّظ بالياء في أواخر الأشعار لحفظ القوافي و لا تكتب، نحو قول الصوري :

ولاؤكَ خَيـرُ ماتـحـتَ الـضَّـمـيـرِ — و أنـفَسُ ماتَـمَـكّـنَ في الـصُّـدورِ

يـا

حرف موضوع *لنداء البعيد* حقيقة أو حكمًا، كقول آبن داغر الحلّي :

يَامَـنْ بِهِ أنْـبيـاءُ الـلّهِ قَدْ خُتِـمُـوا — فَلَيْـسَ مِنْ بَعْـدِهِ في الـعَـالَمِيـنَ نَبِيّ

1) و الاصل في هذا الأسم : (أزيد) وقد رسم تنوينه نوناً لدخول ياء الإنكار عليه، ثمّ كُسرت النون لالتقاء الساكنين.

وقد ينادىٰ بها القريب.

وقيل: هي مشتركة بين البعيد والقريب.

وقيل: بينهما وبين المتوسط، وهي أكثر أحرف النداء آستعمالاً، ولهٰذا لا يقدَّر عند الحذف سواها، نحو: ﴿ **يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذا** ﴾ يوسف/٢٩.

ولا يُنادىٰ آسم اللّهِ عزَّوجلَّ، والاسم المستغاث، وأيُّها وأيَّتها، إلَّا بها، ولا المندوب إلَّا بها أو بـ (وا).

وليس نصب المنادىٰ بها ولا بأخواتها أحرفاً، ولا بهنَّ أسماء لـ (أدْعو)، متحمّلة لضمير الفاعل، خلافاً لزاعمي ذٰلك، بل النصب بـ (أدعو) محذوفاً لزوماً.

وإذا ولِيَ (يا) ما ليس بمنادىٰ، كالحرف في نحو: ﴿ **يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُم فَأَفُوزَ** ﴾ النساء/٧٣، أو الفعل كقول الشمّاخ:

ألا يَا اسْقِياني قبلَ غارَةِ سِنجالِ وَقبلَ مَنايا قد حَضَرنَ وأوجالِ[1]

أو الاسم كقوله تعالىٰ: ﴿ **يَا حَسْرَةً عَلَىٰ العِبَادِ** ﴾ يس/٣٠، وكقول الشاعر:

يَا لَعنةُ اللّهِ والأقوامِ كلِّهِمُ والصّالحينَ على سِمْعانَ من جارِ[2]

فقيل: هي للنداء والمنادىٰ محذوف، وقيل: هي لمجرَّد التنبيه، لِئلَّا يلزم الإجحاف بحذف الجملة كلِّها.

١) سنجال: موضع بناحية آذربيجان، أو آسم رجل كان من بني ليث بن عبد مناة. أصيب بأذربيجان. كان مع سعيد بن العاص.

٢) والشاهد في (لعنة اللّهِ) حيث حذف المنادى، والمراد: يا قوم أو يا هؤلاء لعنة اللّه على سمعان.

الباب الثاني

في تفسير الجملة

و ذكر أقسامها و أحكامها

شـرحُ الجملة

و بيان أنّ الكلامَ أخـصُّ منها، لا مرادف لها

الكلام : هو القول المفيدُ بالقصدِ، و المراد بالمفيد ما دلَّ علىٰ معنىٰ يحسن السكوت عليه.

الجملة : عبارة عن الفعل و فاعله، كـ (*قامَ زيدٌ*) ، و المبتدأ و خبره، كـ (*زيدٌ قائِمٌ*) ، و ما كان بمنزلة أحدهما نحو : (*ضُرِبَ اللِّـصُّ*) و (*أقائِمٌ الزيدانِ*)، و (*كان زيدٌ قائماً*) و (*ظَنَنْتُـهُ قاعداً*).

و بهـٰذا يظهر لك أنَّهما ليسا مترادفين كما يتوهّمه كثير من الناس، بل هي أَعمُّ منه، إذ شرطه الإفادة بخلافها، و لهذا يقولون : (*جملة الشرط*)، (*جملة الجواب*)، و (*جملة الصلَة*) ، و ليس شيء منها مفيداً، فكلُّ كلام لابدَّ و أنْ يكون جملة و لا عكس.

انقسام الجملة إلىٰ الاسميّة و الفعليّة و الظرفيّة

و آعلم، أنَّ الجملة:

الاسميّة: هي المصدَّرة بالاسم، كـ (*زيدٌ قائمٌ*)، و (*هَيْـهَاتَ العَقِيقُ*) و (*قائمٌ الزيدانِ*) عند من جوّزه، و هو الأخفش و الكوفيون.

و الفعليّة: هي المصدَّرة بالفعل، كـ (*قامَ زيدٌ*) و (*ضُرِبَ اللّـصُّ*) و (*كان زيدٌ عالمًا*) و (*ظننْتُـهُ قائماً*) و (*يجلس زيدٌ*) و (*قُمْ*).

و الظرفيّة: هي الّتي صدرُها ظرف أو جارٌّ و مجرور نحو: (*أعندكَ زيدٌ؟*) و (*أ في الدارِ عمرٌو*) إذا قدَّرت (زيداً) و (عمراً) فاعلاً بهما، لا إذا قدَّرتهما فاعلاً بآستقرار محذوف، و لا مبتدأ مخبراً عنه بهما. و مثَّل الزمخشري لذلك بـ(*في الدارِ*) في قولك: (*زيدٌ في الدارِ*) و هو مبنيّ علىٰ أنّ الاستقرار المقدَّر فعلٌ لا آسم، و علىٰ أنَّه حذف وحده، و آنتقل الضمير إلىٰ الظرف بعد أنْ عمل فيه.

تنبيـه:

مرادُنا بصدْر الجملة، المسند أو المسند إليه، فلا عبرة بما تقدَّم عليهما من الحروف، فالجملة من نحـو: (*أقائمٌ الزيدانِ*) و (*لعلَّ أباكَ منطلقٌ*) و (*إنَّ زيداً قائمٌ*) و (*ما زيدٌ قائماً*) آسميّة، و من نحو: (*أقامَ زيدٌ*) و (*إنْ قامَ عَمرٌو*) و (*قد جاء بكرٌ*) و (*هلّا قمتَ*) فعليّة.

و أيضاً المعتبر ما هو صدرٌ في الأصل، فالجملة في نحو: (*كيف جاء زيدٌ*)، و كقوله تعالى: ﴿ فَـأَيَّ آيـاتِ اللّـهِ تُـنْكِـرُونَ ﴾ غافر/٨١، و كقوله تعالى: ﴿ فَـفَرِيقـاً كَـذَّبْتُم وَ فَـرِيقـاً تَـقْتُـلُونَ ﴾ البقـرة/٨٧، و كقـولـه تعالى: ﴿ خُـشَّعاً أَبْصَارُهُـم يَخْـرُجُـونَ ﴾

القمر/٧، فعليّة، لأنَّ هـٰذه الأسـماء في نيّة التـأخـير، وكذا الجملة في نحو: (*يا عبدَ اللهِ*)، وكقـولـه تعـالى: ﴿ **وإنْ أحَـدٌ مِـنَ الـمُشْرِكِيـنَ ٱسْتَـجَارَكَ** ﴾ التوبة/٦، وكقوله تعالى: ﴿ **والأنْـعَامَ خَـلَقَـهَا لَـكُم** ﴾ النحل/٥، وكقوله تعالى: ﴿ **و الـلَّيلِ إذا يَغْـشَى** ﴾ الليل/١، لأنَّ صدورها في الأصل أفعال و التقدير: (أدعو زيداً) و (إن ٱستَجارَكَ أحدٌ) و (خَلقَ الأنعام) و (أُقسم و الليلِ).

مسـائل

الأولـىٰ : الجملة في نحو: (*إذا قامَ زيدٌ فأَنا أُكْرِمُهُ*) فعليّة، إنْ قلنا إنَّ العامل في (إذا) فعل الشرط، و ٱسميّة، إنْ قلنا أنَّه الجواب.

الثـانيـة : (*أَ فِي الـدارِ زيدٌ*)، (*أ عِندَكَ عَمْـرُو*) إنْ قدَّرنا المرفوع مبتدأ، فالجملة ٱسميّة ذات خبـرٍ، و إنْ قدَّرناه فاعلاً بـ (ٱستقـرَّ) ففعليّة، أو بالظرف فظرفيّة.

الثالثة : (يومان) في نحو: (*ما رأيتُهُ مذ يومانِ*)، إمَّا مبتدأ إذا قلنا: إنَّ معناه: (بيني و بين لقائِه يومان)، كما ذهب إليه الأخفش و الـزَّجاج.

أو خبـرٌ إنْ قلنـا: إنَّ معناه: (أمدُ ٱنتفاء الرُؤية يومانِ)، لأنَّ (أمداً) ظرفٌ بمعنىٰ (مـدَّة) كما ذهب إليه أبو بكر و أبو علي، و عليهما فالجملة ٱسميَّة.

و قال الكسائي و جماعة، المعنىٰ: (مذْ كانَ يومانِ)، فـ (مذ) ظرفٌ لما قبلها، و ما بعدها جملة فعليّة حذف فعلها و هي في محلّ خَفضٍ.

الرابعة : (*ماذا صَـنَعْـتَ ؟*) يحتمل معنيين:

أوّلها : (ما الَّذي صنعته ؟) فالجملة ٱسميّة قـدِّم خبرها عند الأخفش و مبتدؤها عند سيبويهِ.

ثانيهما : أيَّ شيء صنعتَ ؟ فهي فعليّة قُـدِّم مفعولها.

فإنْ قلتَ: (*ماذا صنعتَـهُ ؟*) فعلىٰ التقـدير الأوَّل الجملة بحالها، و علىٰ الثاني تحتمل الاسميّة، بأن تقدِّر (ماذا) مبتدأ و (صنعتَهُ) الخبر، و تحتمل الفعليّة بأن

تقدِّره مفعولاً لفعلٍ محذوفٍ علىٰ شريطة التفسير ويكون تقدير الفعل بعد (ماذا) لأنَّ الاستفهام له الصدر.

الخامسة : ﴿ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا ﴾ التغابن/٦، فالأرْجح تقدير (بشرٌ) فاعلاً بـ (يهدي) محذوفاً، فالجملة فعليّة.

ويجوز تقديره مبتدأ، فالجملة آسميّة، وتقدير الاسميّة في قوله تعالى: ﴿ ءَأَنْتُم تَخْلُقُونَهُ ﴾ الواقعة/٥٩، أرجح منه في: ﴿ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا ﴾ لمعادلتها للاسميّة وهي: ﴿ أَمْ نَحْنُ الخَالِقُونَ ﴾.

السادسة : نحو: (*قاما أخواكَ*) فإنَّ (الألف) إنْ قدَّرتها حرفَ تثنيةٍ، أو آسماً و (أخواك) بدلٌ منها، فالجملة فعليّة، وإنْ قدَّرتها آسماً وما بعدها مبتدأ فالجملة آسميّة قُدِّم خبرها.

السابعة : (*نِعمَ الرجلُ زيدٌ*) ، إنْ قُدِّر (نِعمَ الرجُل) خبراً عن زيدٍ فَآسميّة، وإنْ قُدِّر (زيدٌ) خبراً لمحذوف فجملتان: فعليّة و آسميّة.

الثامنة : جملة (البسملة) فإن قُدِّر: (اِبتدائي بآسم اللّهِ) فَآسميّة، وهو قولُ البصريين، أو (أبدأُ بآسم اللّهِ) ففعليّة، وهو قولُ الكوفيين، وهو المشهور في التفاسير والأعاريب.

التاسعة : قولهم(*ما جاءَتْ حاجَتُكَ*) فإنّه يروى برفع (حاجتُك) فالجملة فعليّة، وبنصبها فهي آسميّة، وذلك لأنَّ (جاء) بمعنىٰ (صار)، فعلىٰ الأوَّل (ما) خبرها، و (حاجتك) آسمها، وعلىٰ الثاني (ما) مبتدأ و آسمها ضمير (ما) وأُنِّثَ حملاً علىٰ معنى (ما) و (حاجتك) خبرها.

العاشرة : ممّا يترجّح فيه الفعليّة نحو: (*مُوسى أكرِمْهُ*)، (*زيدٌ ليَقُم*)، (*عمرُو لا يَذهَبْ*) بالجزم، لأنَّ وقوع الجملة الطلبية خبراً قليلٌ وأمّا نحو: (*زيدٌ قامَ*) فالجملة آسميّة لاغير.

اِنقسام الجملة إلىٰ الصغرىٰ و الكبرىٰ

الكبرىٰ : هي الاسميّة الَّتي خبرها جملة نحو : (*زيدٌ قام أبوهُ*) و (*زيدٌ أبوه قائمٌ*) و نحو : (**فَالـمُتَّقُونَ فِيهَا هُم أَهلُ الفَضائِلِ**)[1].

و الصغرىٰ: هي المبنيَّة على المبتدأ، كالجملة المخبر بها في المثالين الأوّل و الثاني .

و قد تكون الجملة صغرىٰ و كبرىٰ باعتبارين، نحو : (*زيدٌ أبوهُ غُلامُـهُ منطَلِقٌ*) فمجموعُ هذا الكلام كبرىٰ لا غير، و (*غلامُهُ منطلقٌ*) صغرىٰ لا غير و (*أبوهُ غلامُهُ منطلقٌ*) كبرىٰ باعتبارِ (غلامه منطلق)، و صغرىٰ بٱعتبار مجموع الكلام .

و مثله : ﴿ **لـٰكِـنَّـا هُـوَ اللّـهُ رَبِّـي** ﴾ الكهف/٣٩، إذ الأصل : (لكن أنا هو اللّه ربِّـي)، ففيها أيضاً ثلاث مبتدءات، إذ قُدِّر (هو) ضمير الشأن و هو الظاهر، ثُمّ حذفت همزة (أنا) ٱعتباطاً أو قياساً بأنْ نقلت حركتها ثمَّ حُذفَتْ، ثُمَّ أدغِمَت نون (لكن) في نون (أنا) .

و ٱعلم أنَّه قد تنقسم الكبرىٰ إلـى ذات وجه، و ذات وجهين :

فذات الـوجهـين: هي ٱسميّة الصدر، فعليّة العجز نحو : (*زيدٌ يقومُ أبُوهُ*) كذا قالـوا، و ينبغي أن يزاد عكس ذلـك في نحـو : (*ظَنَنْتُ زيداً أبَوهُ قائِمٌ*) فهي فعليّة الصدر، ٱسميّة العجز.

و ذات الوجه: نحو : (*زيدٌ أبوهُ قائمٌ*)، و (*ظَنَنْتُ زيداً يقومُ أبوهُ*) .

١) شرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ٦١٢ .

الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب

وهي سبع ، وبدأنا بها لأنَّها لم تحلّ محلَّ المفرد، وذلك هو الأصل في الجمل.

الجملة الأولى : *الابتـدائية* ، وتسمَّىٰ أيضاً *المستأنفة* ، وهو أوضح، لأنَّ الابتدائية تطلق أيضاً على المصدَّرة بالمبتدأ ولو كان لها محلّ.

والجملة المستأنفة نوعان :

أوّلها : الجملة المفتتح بها النطق، ومنها الجمل المفتتح بها السُّـوَر كقوله تعالى: ﴿ **إنَّـا أَعْـطَيْـنَاكَ الـكَوْثَـرَ** ﴾ الكوثر/١.

ثانيهما : الجمل المنقطعة عـمَّا قبلها نحو: (*مَاتَ فلانٌ رَحِمَه الله*) ، وقوله تعالـىٰ: ﴿ **قُـلْ سَـأَتْـلُوا عَلَيْـكُم مِنْـهُ ذِكـراً * إنَّا مَكَّـنَّا لَـهُ فِـي الأَرْضِ** ﴾ الكهف/٨٣ ـ ٨٤.

ومنها جملة العامل الملغىٰ لِتأخُّره نحو: (*زيدٌ قائمٌ أظُـنُّ*) وأمَّا العامل لتوسُّطه نحو: (*زيدٌ أظُـنُّ قائِمٌ*) ، فجملته أيضاً لا محلَّ لها إلَّا أنَّها من باب جمل الاعتراض.

ويخصُّ البيانيون الإستئنـاف بما كان جوابـاً لسؤالٍ مقدَّرٍ نحو: ﴿ **هَـلْ أَتَـاكَ حَدِيـثُ ضَـيْفِ إبراهِيـمَ الـمُكْـرَمِيـنَ * إذْ دَخَـلُوا عَـلَيْهِ فَـقَالُوا سَـلَاماً * قَـال سَـلامٌ قَـوْمٌ مُـنْكَـرُونَ** ﴾ الذَّاريات/٢٤ ـ ٢٥.

فإنَّ جملة القول الثانية جوابٌ لسؤال مقدَّر تقديره: (فماذا قال لهم ؟) ولهٰـذا فُصلت عن الأُوْلـىٰ فلم تعطف عليها.

وفي قولـه تعـالىٰ: ﴿ **سَـلامٌ قَـوْمٌ مُـنْكَـرُونَ** ﴾ جملتـان مستأنفتان، حذف خبر الأولىٰ ومبتدأ الثانية، إذ التقدير: (سلامٌ عليكم، أَنْتُم قومٌ مُنْكَرونَ).

تنبيهـان

الأوّل : من الاستئناف ما قد يخفى ، وله أمثلة كثيرة :

فمنها : ﴿ لا يَسَّمّعونَ ﴾ من قوله تعالى : ﴿ وَحِفْظاً مِنْ كُلِّ شَيطانٍ مَارِدٍ * لا يَسَّمّعُون إلىٰ المَلأ الأعْلىٰ ﴾ الصّافات/٧ـ٨.

فإنَّ الَّذي يتبادر إلىٰ الذِّهن أنّه صفة لكلِّ شيطان ، أو حال منه ، وكلاهما باطل ، إذ لا معنىٰ للحفظ من شيطانٍ لايسَّمَّع ، وإنَّما هي آستئناف نحوي ولا يكون آستئنافاً بيانياً ، لفسادِ المعنىٰ أيضاً إذ لا يكونُ جواباً لسؤال مقدَّر.

ومنها : ﴿ إنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾ بعد قوله تعالىٰ : ﴿ فَلا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ ﴾ يس/٧٦، فإنّه رُبَّما يتبادر إلىٰ الذِّهن أنّه محكيٌّ بالقول ، وليس كذلك ، لأنَّ ذلك ليس مقولاً لهم ، بل هو آستئناف نحوي وآستئناف بياني ، لأنَّه جواب عن سؤال مقدَّر ، كأنَّه قيلَ : (لِمَ لا يحزنه قولهم) ، فيقال : (لأنّا نعلمُ ما يسرُّونَ وما يُعلِنونَ)

ومنهـا : ﴿ إنَّ العِزَّةَ لِلّهِ جَمِيعاً ﴾ بعد قوله : ﴿ وَلا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ ﴾ يونس/٦٥ ، وهي كالَّتي قبلها.

ومنها : ﴿ ثُمَّ يُعِيدُهُ ﴾ بعد قوله : ﴿ أوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللّهُ الخَلْقَ ﴾ العنكبوت/١٩ ، لأنَّ إعادة الخلق لم تقع بعد حتّىٰ يقرّرُوا برؤيتها.

ويؤيّد الاستئناف فيه قوله تعالىٰ علىٰ عقيب ذلك : ﴿ قُلْ سِيرُوا فِي الأرْضِ فَآنْظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الخَلْقَ ثُمَّ اللّهُ يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الآخِرَةَ ﴾ فهي جملة استئنافها نحويّ لا بياني ، والمعنىٰ : (ثُمَّ هُوَ يُعِيدُ الخلق).

الثاني : قد يحتمل اللفظ الإستئناف وغيره ، وهو نوعان :

أوّلها : ما إذا حمل علىٰ الاستيناف آحتيج إلىٰ تقدير جزء يكون معه كلاماً نحو : (زيدٌ) من قولك : (نِعمَ الرَّجُلُ زيدٌ) أي : (هو زيدٌ).

ثانيها : ما لا يحتاج فيه إلىٰ ذلك ، لكونه جملة تامّة ، وذلك كثير جدّاً ، نحو الجملة المنفية وما بعدها في قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِنْ

دُونِكُم، لَا يَأْلُونَكُم خَبَالًا، وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِم، وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ ﴾ آل عمران/١١٨ .

قال الزمخشري : الأحسن و الأبلغ أنْ تكون مستأنفات علىٰ وجه التعليل للنهي عن ٱتخاذهم (بطانة) من دون المؤمنين، ويجوز أنْ يكون (لايَأْلُونَكُم) و (قَدْ بَدَتْ) صفتين، أي : (بطانة غيرَ مانعتِكم فساداً، باديةً بَغضاؤهم) .

الثالث: من الجمل ما جرى فيه خلاف، أمستأنفٌ هو أم لا ؟ و له أمثلة :

منها : (أقومُ) من نحو قولك : ***(إنْ قامَ زيدٌ أقُومُ)*** وذلك لأنَّ ٱلمبرد يرىٰ أنَّه علىٰ إضمار (الفاء)، و سيبويهِ يرىٰ أنَّه مؤخَّر من تقديم، و أنّ الأصل : (أَقُومُ إنْ قامَ زيدٌ)، و أنَّ جواب الشرط محذوف، فعلىٰ قولِ المبرِّد غير مستأنفة لأنّه جواب الشرط، أي : (فأنا أقومُ) . و علىٰ قول سيبويهِ مستأنفة .

و منها : (مُذ) و (مُنذُ) و ما بعدهما في نحو : ***(مارَأيْتُهُ مُذ يومانِ)*** فقال السيرافي : في موضع نصبٍ علىٰ الحال، و ليس بشيءٍ لعدم الرابط . و قال الجمهور: مستأنفة، جواباً لسؤالٍ ، تقديرهُ : (ما رَأيْتُهُ بيني و بين لقائه يومان) .

و منها : جملة أفعال الاستثناء : (ليسَ)، (لا يكونُ)، (خَلا)، (عَدا)، (حَاشَا) . فقال السيرافي : حالٌ، إذ المعنىٰ : (قامَ القومُ خَالِينَ عَنْ زَيدٍ) . و جوَّز الاستئناف، و أَوجبه ٱبن عصفور، فالمعنىٰ : (قَامَ القومُ، مَا قَامَ زيدٌ) .

و منها : الجملة بعد (حتَّى) الابتدائية كقول جرير:

فما زَالَتِ القَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا　　بِدِجلَةَ حَتَّىٰ مَاءُ دِجْلَةَ أشْكَلُ[1]

فقال الجمهور: مستأنفة، وعن الزجّاج و ٱبن دُرُستُوَيهِ أنَّها في موضع جرٍّ بـ (حتَّى) .

١) البيت من قصيدة يهجو بها الأخطل . و الأشكل : الأبيض تخالطه الحمرة .

الجملة الثانية ، ممّا لا محلَّ لها: *المعترضة بين شيئين* ، لإفادة الكلام تقوية و تسديداً، أو تحسيناً، و قد وقعت في مواضعَ :

الأوّل : بين الفعل و مرفوعه، كقول جويرية بن زيد[١] :

وَ قَدْ أَدْرَكَتْنِي ـ وَ الحَوادِثُ جمَّةٌ ـ أسِنَّةُ قَوْمٍ لا ضِعافٍ ولا عُزْلِ

فجملة (و الحوادث جمَّة) معترضة بين الفعل و فاعله لتقوية الكلام .

الثاني : بينه و بين مفعوله، كقول أبـي النجم :

وَبُدِّلَتْ ـ والدَّهرُ ذُو تَبدُّلِ ـ هَيْفاً دَبُوراً بالصَّبا والشَّمأَلِ[٢]

و نحو قول الجوهري في رثاء الحسين عليه السلام :

سَبَيْتُمْ ـ ثَكَلَتْكُم أُمَّهاتُكُمْ ـ بَنِي البَتُولِ وَهُم لَحْمِي وجُثْماني

الثالث : بين المبتدأ و الخبر نحو : (زيدٌ ـ *أظُنُّ* ـ *قائمٌ*) ، و نحو قول النبيّ صلّى اللّه عليه و آله : « **إنّا ـ مَعاشرَ الأنبياء ـ أمِرنا أن نُكلِّم الناسَ عَلىٰ قَدرِ عُقولهم** »[٣]

الرابع : بين ما أصلُه المبتدأ و الخبر نحو قول عليٍّ عليه السلام : (**وَلَوْ أَنَّ النَّاسَ ـ حِينَ تَنزلُ بِهِمُ النِقَمُ و تَزُولُ عَنْهُمُ النِعَمُ ـ فَزِعُوا إلىٰ رَبِّهِم بِصِدْقٍ مِنْ نِيَّاتِهِم، و وَلَهٍ مِنْ قُلُوبِهِم، لَرَدَّ عَلَيْهِم كُلَّ شَارِدٍ، و أَصْلَحَ لَهُمْ كُلَّ فَاسِدٍ**)[٤]، و كقول الفرزدق :

و إنّي لرامٍ نظرةً قِبَلَ الّتي لَعَلّي ـ و إنْ شطّتْ نواها ـ أزُورُها

و كقول أبـي المنهال عوف بن محلم الخزاعي :

إنّ الثّمانينَ ـ و بُلِّغتَها ـ قد أحوجتْ سَمْعي إلى ترجُمانِ

الخامس : بين الشرط و جوابه، نحو : ﴿ **و إذا بَدَّلْنا آيَةً مَكانَ آيَةٍ ـ و اللّهُ أَعْلَمُ بِما يُنَزِّلُ ـ قالُوا إنَّما أَنْتَ مُفْتَرٍ** ﴾ النحل/١٠١، و نحو : ﴿ **فَإنْ لَمْ تَفْعَلُوا ـ وَلَنْ**

١) أو لحويرثة بن بدر من بني دارم .

٢) البيت من أرجوزة لأبـي النجم . و الشطر الثاني كلّه أسماء رياح .

٣) أصول الكافي، كتاب العقل و الجهل، الحديث رقم : ١٥ .

٤) شرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ٥٧٩ .

تَفْعَلُوا ـ فَاتَّقُوا النَّار الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ و الـحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلكَافِرِينَ ﴾ البقرة/٢٤.

السادس: بين القسم و جوابه، نحو قوله تعالى: ﴿ قالَ فَالـحَقَّ وَ الـحَقَّ أقـولُ * لأمـلأنَّ جهـنَّمَ مِنْكَ و مـمَّن تَبِعَكَ ﴾ ص/٨٤ ـ ٨٥، و الأصلُ (أقسم بالحقّ لأملأنّ جهنّم و أقول الحقّ). و كقول النابغة:

لَعَمـري ـ وَمـا عُمـري عَلَيَّ بِهَيِّـنٍ ـ لَقَـد نَطقَتْ بُطلًا عَلَيَّ الأقـارعُ[1]

و كقول السيّد الـحِمْـيَري:

أُقْسِـمُ بِاللّـهِ وَآلائِـهِ ـ والـمَرْءُ عَمَّا قَال مَسْؤُولُ ـ
إنّ عَلِـيَّ بـنَ أبـي طَالبٍ عَلىٰ التُّقىٰ والبِرِّ مَجْبُولُ

السابع: بين الموصوف و صفته، نحو: ﴿ و إنَّـهُ لَقَسَـمٌ ـ لَـوْ تَـعْلَـمُونَ ـ عَـظِيمٌ ﴾ الواقعة/٧٦.

الثامن: بين ٱلموصول وصِلَتِهِ، كقول جرير:

ذاكَ الَّـذي ـ و أبيـكَ ـ يَعـرِفُ مَالِكـاً وَالحَقّ يَدمَـغُ تُرَّهـاتِ البَاطـلِ

التاسع: بين أجزاء ٱلصِلَة، نحو: ﴿ و الَّـذِينَ كَسَبُوا السيِّئاتِ ـ جَـزَاءُ سَـيِّـئَةٍ بِـمِثْلِهَا ـ و تَـرْهَـقُـهُم ذِلَّـةٌ، مَا لَـهُم مِـنَ الـلّهِ مِـنْ عَاصِـمٍ ﴾ يونس/٢٧، فإنَّ جملة: ﴿ تَـرْهَقُـهُم ذِلَّـةٌ ﴾ معطوفة على ﴿ كَـسَبُوا الـسَّيِّئاتِ ﴾ فهي من الصِلَةِ، و ما بينهما آعـتراض و هو قولـه ﴿ جَـزاءُ سَـيِّـئَـةٍ بمثلِهـا ﴾ بُيِّـن به قدر جزائهم، و جملة ﴿ ما لَـهُم مِنَ اللّهِ مِن عاصمٍ ﴾ خبـرٌ، قاله آبن عصفور.

العاشر: بين الحرف و توكيده كقول رؤبة:

لَيـتَ ـ و هلْ ينـفـعُ شيئـاً ليـتُ ـ ليـتَ شبـابـاً بُوعَ فاشـتريـتُ

الحادي عشر: بين حرف التنفيس و الفعل كقول زهير:

و ما أدري ـ وسـوفَ ـ إخـالُ ـ أدري ـ أقـومٌ آلُ حصـنٍ أم نسـاءُ

---

١) الأقارع: بنو قريع بن عوف.

وهذا الاعتراض في أثناء اعتراض آخر، فإنّ (سوف) وما بعدها اعتراض بين (أدري) وجملة الاستفهام.

الثاني عشر: بين (قد) والفعل كقوله:

أ خالِدُ قَد ـ واللّه ـ أوطأتَ عَشوةً　　ومَا العاشقُ المسكينُ فينا بسارقِ[1]

الثالث عشر: بين حرف النفي ومنفيه كقول إبراهيم بن هَرَمة:

وَلا ـ أراها ـ تَزالُ ظالمةً　　تُحدِثُ لي نَكبَةً وتَنكَؤُها

الرابع عشر: بين جملتين مستقلتين نحو: ﴿ **رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى ـ وَاللّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ، وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنثَىٰ ـ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ** ﴾ آل عمران/٣٦، إذ الجملتان المصدَّرتانِ بـ (إنّي) مستقلّتان وما بينهما جملتان معترضتان، قاله الزمخشري.

وقد تأتي المعترضة في غير ما ذكر.

مسألة:

كثيراً ما تشتبه المعترضة بالحالية، ويميّزها منها أُمور:

الأوَّل: أنَّها قد تكون غير خبرية:

كالدعائية في قول عليٍّ عليه السلام: (**تَجَهَّزُوا ـ رَحِمَكُمُ اللّه ـ فَقَدْ نُودِيَ فِيكُمْ بالرَّحيل**)[2] وفي قول إبراهيم بن هرمة:

إنَّ سُلَيمى ـ وَاللّهُ يكلؤُها ـ　　ضَنَّت بشيءٍ ما كانَ يرزَؤُها

١) هذا البيت مركب من شطري بيتين مختلفين:

أخالد قد والله أوطأت عشوةً　　وماقائل المعروف فينا يُعنّف

وقد قاله أخ ليزيد بن عبد اللّه البجلي مبيّناً فيه لخالد بن عبد اللّه القسري أنّ أخاه لم يدخل بيت الجارية سارقاً، بل عاشقاً. وبذلك أنقذ أخاه من قطع يده، وكان سبب زواجها.

والعشوة: ركوب الأمر على غير بيان، وقوله: أوطأت عشوة، أي: أتيت أمراً على غير بيان.

٢) شرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ٦٥٤.

وكالقسمية في قول رؤبة:

إنّي - وأسطارٍ سُطِرنَ سَطراً - لَقائلُ يا نَصرُ نصرٌ نصراً[1]

وكالتنزيهية في قوله تعالىٰ: ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلّٰهِ الْبَنَاتِ - سُبْحَانَهُ - وَلَهُم مَا يَشْتَهُونَ ﴾ النحل/٥٧، كذا مثَّل بعضُهم.

وكالاستفهامية في قوله تعالىٰ: ﴿ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنوبِهم - وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إلَّا اللّٰهُ - وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا ﴾ آل عمران/١٣٥، كذا مثَّل ٱبن مالك.

و الجملة الحالية لا تكون إلّا خبرية.

الثاني: أنّه يجوز تصديرها بدليل الاستقبال كالتنفيس، نحو قول زهير:

وَمَا أدري - وَسوفَ إخَالُ أدرِي - أقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أم نِسَاءُ

بخلاف الحالية.

الثالث: أنّه يجوز ٱقترانها بالفاء، كقوله:

وٱعلم - فعِلمُ المَرءِ يَنْفَعُهُ - أنْ سَوْفَ يَأتِي كُلُّ مَا قُدِرا

الجملة الثالثة، مما لا محلَّ لها: *التفسيرية*، وهي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تلاه، وسأذكر لها أمثلة توضحها:

أوَّلها: ﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوىٰ الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هٰذا إلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُم ﴾ الأنبياء/٣، فجملة الاستفهام مفسرة للنجوىٰ، و (هل) هنا للنفي.

ثانيها: ﴿ إنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللّٰهِ كَمَثَلِ آدمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ آل عمران/٥٩، فجملة ﴿ خَلَقَهُ ﴾ وما بعده تفسير لِـ (مَثَل آدم)، لا باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ الجملة من كونه قُدِّر جسداً من طين ثمّ كُوِّنَ، بل باعتبار المعنىٰ، أي: (إنَّ شأن عيسَىٰ عندَ اللّٰهِ كشأنِ آدم) في الخروج عن مستمرِّ العادة

١) والبيت قاله الشاعر في مدح نصر بن سيّار، أمير خراسان. وكان للأمير حاجب يدعى (نصرا)، وقيل (نضرا).

و هو التولّد من أبوين.

ثالثها: ﴿ **هَلْ أَدُلُّكُم عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُم مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ * تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ...** ﴾ الصف/١٠ـ١١، فجملة (تؤمنون) تفسير لـ (تجارة). و قيل: مستأنفة معناها الطلب، أي: (آمنوا).

رابعها: ﴿ **وَلَمَّا يَأْتِكُم مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُم : مَسَّتْهُم البَأْسَاءُ و الضَّرَّاءُ** ﴾ البقرة/٢١٤، و جوَّز أبو البقاء كونها حالية على إضمار (قد)، و الحال لا تأتي من المضاف إليه.

خامسها: ﴿ **حَتَّى إذا جَاءُوكَ يُجَادِلُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا إنْ هذا إلاَّ أَسَاطِيرُ الأوَّلِينَ** ﴾ الأنعام/٢٥، إنْ قُدِّرَت (إذا) غير شرطية فجملة القول تفسير لـ (يجادلونك) و إلاَّ فهي جواب (إذا) و على التقديرين فـ (يجادلونك) حالٌ.

تنبيه:

المفسّرة ثلاثة أقسامٍ:

مجردة من حرف التفسير كالأمثلة السابقة.

و مقرونة بـ (أيْ) التفسيرية كقوله:

وَتَرْمِينَنِي بِالطَّرْفِ أيْ أَنْتَ مُذْنِبٌ وَتَقْلِينَنِي لكِنَّ إيَّاكِ لا أَقْلِي

و مقرونة بـ (أنْ) نحو: ﴿ **فَأَوْحَيْنَا إلَيْهِ أنِ اصْنَعِ الفُلْكَ** ﴾ المؤمنون/٢٧.

سادسها: ﴿ **ثُمَّ بَدَا لَهُم مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآياتِ : لَيَسْجُنُنَّهُ حتَّى حِينٍ** ﴾ يوسف/٣٥، فقيل: جملة ﴿ **لَيَسْجُنُنَّهُ** ﴾ مفسّرة للضمير في ﴿ **بَدا** ﴾ الراجع إلى البداء المفهوم منه.

و التحقيق أنَّها جواب لقَسَم مقدَّر و أنَّ المُفَسَّرَ مجموع الجملتين و لا يمنع من ذلك كون القسم إنشاءً لأنَّ المفسر هنا إنَّما هو المعنىٰ المُحصَّل من الجواب، و هو خبري لا إنشائي، و ذلك المعنىٰ هو سَجنه ـ عليه السلام ـ فهٰذا هو البداء الَّذي بَدَا لهم.

ثمّ آعلم أنَّه لا يمتنع كون الجمل الإنشائية مفسِّرةً من دون حرف تفسير و يقع ذلك في موضعين :

الأوّل: أنْ يكون المفسّر أيضاً إنشاءً، نحو : (*أحْسِن إلىٰ زَيْدٍ : أَعْطِه أَلْفَ درهمٍ*) .

الثاني: أنْ يكون مفرداً مؤدِّياً معنىٰ جملةٍ نحو : ﴿ **و أَسَرُّوا النَّجْوىٰ: الَّذِينَ ظَلَمُوا** ﴾ الأنبياء/٣.

سابعها: قول أمير المؤمنين عليه السلام: (**و لا تكُونوا كَجُفاةِ الجَاهِلِيَّة لا في الدّين يَتفقَّهُونَ و لا عَنِ اللّهِ يَعْقِلُونَ**)[١].

ثامنها: قوله عليه السلام: (**الصَّبرُ صبران : صبرٌ علىٰ مَا تكْرَهُ و صَبرٌ عمَّا تُحِبُّ**)[٢]

و نظيره قوله عليه السلام: (**الرِّزقُ رِزقانِ: رِزقٌ تطْلبُهُ و رِزقٌ يَطْلبُك، فَإنْ لَمْ تَأْتِهِ أتاكَ**)[٣].

و قَولي في الضابط (الفَضْلة) آحترزتُ به عن الجملة المفسِّرة لضمير الشأن، فإنَّها كاشفة لحقيقة المعنىٰ المراد به، و لها موضع بالإجماع، لأنَّها خبرفي الحال نحو : ﴿ **قُلْ هُوَ اللّهُ أَحَد** ﴾ الإخلاص/١، أو في الأصل نحو : (*ظَنَنْتُهُ زيدٌ قائِمٌ*) و عن الجملة المفسِّرة في باب الاشتغال في نحو : (*زَيداً ضربْتُهُ*) فقد قيل : إنَّها تكون ذات محلٍّ كما سيأتي، و هٰذا القيد أهملوه و لا بدّ منه .

مسألة :

قولنا : (إنَّ الجملةَ المفسِّرة لا محلَّ لها) خالف فيه الشلوبين، فزعم أنَّها بحسب ما تفسره، فهي في نحو : (*زَيدٌ الخُبزَ يَأْكُلُه*) بنصب (الخبز) في محلِّ رفع، لأنَّ (يأكلُه) يفسِّر الفعلَ المحذوف. و الأصل: (زيدٌ يأكُل الخبزَ يأكلُه)، و الفعل المحذوف خبر فله محلٌّ، و في نحو : (*زيداً ضَرَبْتُه*) لا محلَّ لها.

١) شرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ٥٤٠.
٢) شرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ١١١٢.
٣) شرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ١٢٦٦.

الجملة الرابعة ، ممّا لا محلّ لها: *المجاب بها القسم* ، نحو: ﴿ **يس * والقرآنِ الحكيمِ * إنّك لمنَ المُرْسَلِينَ** ﴾ يس/١ ـ ٣، ونحو: ﴿ **وَتاللّهِ لأكِيدَنَّ أصْنامَكُم** ﴾ الأنبياء/٥٧.

تنبيه:

من أمثلة جواب القسَم ما يخفى نحو: ﴿ **وإذْ أخذْنا مِيثاقَ بَنِي إسْرائِيلَ لا تَعْبُدُونَ إلاّ اللّهَ** ﴾ البقرة/٨٣، ﴿ **وإذْ أخذْنا مِيثاقَكُم لا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُم** ﴾ البقرة/٨٤.

وذلك لأنَّ أخذ الميثاق بمعنى الاستحلاف، قاله كثير منهم الزجاج، ويوضّحه: ﴿ **وَإذْ أخَذَ اللّهُ مِيثاقَ الّذِينَ أُوتُوا الكِتابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنّاسِ** ﴾ آل عمران/١٨٧.

وقال الكسائي والفرّاء ومن وافقهما: التقدير (بأنْ لا تعبدوا) (وبأنْ لا تسفكوا)، ثم حذف الجارُّ، ثم (أن) فٱرتفع الفعل.

الجملة الخامسة ، ممّا لا محلَّ لها: *الواقعة جواباً لشرط* ، غير جازم مطلقاً أو جازمٍ ولم يقترن بـ (الفاء) ولا بـ (إذا) الفجائية.

فالأوّل: جواب (لو)، و(لولا) و(لـمّا) و(كيف).

والثاني، نحو: *(إنْ تَقُم أقُم)* و *(إنْ قُمتَ قُمتُ)* أمّا الأوَّل فلظهور الجزم في لفظ الفعل. وأمّا الثاني فلأنَّ المحكوم لموضعه بالجزم هو الفعل لا الجملة بأسرها.

الجملة السادسة ، ممّا لا محلَّ لها: *الواقعة صلةً لاسمٍ أو حرفٍ*.

فالأوّل: نحو: *(جاء الّذي قامَ أبوهُ)* فـ (الّذي) في موضع رفعٍ، والصلة لا محلَّ لها، وبلغَني عن بعضهم أنّه كان يلقّن أصحابَه أن يقولوا: إنَّ الموصول وصلته في موضع كذا، محتجّاً بأنّهما ككلمةٍ واحدةٍ والحقُّ ما قدَّمتُ لك، بدليل ظهور الإعراب في الموصول نفسه في نحو: *(لِيَقُمْ أيُّهم في الدارِ)* و *(لألْزَمَنَّ أيَّهُمْ عِندَكَ)*

و (*آمْرُرْ بِأَيِّهِم هُوَ أَفْضَلُ*) و في التنزيل: ﴿ **رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِ أَضَلَّانَا** ﴾ فصّلت/ ٢٩.

و الثاني: نحو: (*أعجبني أَنْ قُمتَ*) أو (*ما قُمتَ*) إذا قلنا بحرفية (ما) المصدرية، فيقال في هٰذا النوع: الموصول وصِلَته في موضع كذا، لأنَّ الموصول حرف، فلا إعراب لَه لا لفظاً و لا محلاًّ، و لا محلَّ للصِلَةِ وحدها.

الجملة السابعة، ممّا لا محلّ لها: *التابعة لما لا محلَّ له* نحو: (*قامَ زَيدٌ ولَمْ يَقمْ عَمْرٌو*) إذا قدَّرت (الواو) عاطفة، لا (واو) الحال.

الجمل الّتي لها محلّ من الإعراب

وهـي أيـضاً سبْـعٌ:

الجملة الأولـىٰ: *الـواقعة خبراً*، وموضعها رفعٌ في بابـي: ٱلمبتدأ و(إنّ) وأخواتها، ونصبٌ في بابـي: (كان) و(كاد) وأخواتهما.

وٱختلف في نحو: (*زيدٌ ٱضربْهُ*) و(*عَمرٌو هل جاءَكَ*) فقيل: محلُّ الجملة الَّتي بعد المبتدأ رفع على الخبرية، وهو صحيح وقيل: نصب بقول مضمر هو الخبر، بناء على أنّ الجملة الإنشائية لا تكون خبراً وهو باطل.

الجملة الثـانيـة: *الـواقعـة حالًا*، وموضعهـا نصب نحـو: ﴿ **ولا تَـمْـنُـنْ تَسْـتَكْثِـرْ** ﴾ المدّثر/٦، ﴿ **لا تَقـرَبْـوا الـصلاةَ وأنتـم سُكـارىٰ** ﴾ النساء/٤٣، ومنه: ﴿ **ما يَـأْتِيهِم مِـنْ ذِكْـرٍ مِـنْ رَبِّـهِم مُحْـدَثٍ إلاّ ٱسْتَـمَـعُوهُ وَهُـمْ يَلْـعَبُـونَ لاهِيَـةً قُـلُوبُـهُم** ﴾ الأنبياء/٢، فإنَّ جملة ﴿ وَهُـم يَلْعَـبُونَ ﴾ حال من فاعل ﴿ ٱستمعوهُ ﴾ أو مفعوله: و﴿ لاهيةً ﴾ حال من فاعل ﴿ يلعبون ﴾ والشاهد في الأولى. وقوله:

مَاذا تُجِيبُـونَ والـزَّهـراءُ خَصْمُكُمُ　　　والـحَـاكِمُ اللّهُ بينَ الـخَصم والجـانِي

فجملة (والزهراءُ خصمكم) حال من فاعل (تجيبون) وأمَّا جملة (الحاكم اللّه) فمعطوف.

الجملة الثالثة: *الواقعه مفعولًا*، ومحلُّها النصب إنْ لَمْ تَنُبْ عن فاعلٍ وإلاّ

فالرفع، و هـٰذه النيابة مختصّة بباب القول نحو: ﴿ **ثُـمَّ يُـقَالُ هـٰذا الَّـذِي كُنْـتُم بِـهِ تُكَـذِّبُـون** ﴾ المطفّفين/١٧.

و تقع الجملة مفعـولاً في ثلاثة أبواب:

الباب الأوّل:

باب الحكاية بالقول، أو مرادفه.

فالأوّل: نحو: ﴿ **قَـال: إنّـي عبـدُ اللّـهِ** ﴾ مريم/٣٠، و نحو قول حَسّان بن ثابت:

فَـقَـال لَـهُ: قُـمْ يَا عَلِـيُّ فَإِنَّـنـي   *رَضِـيتُـكَ مِن بَعـدِي إمـامـاً و هَادِيـاً*

والثاني: نوعان:

ما معه حرف التفسير نحو: (*كتبتُ إلَيه أنِ آفعَل*) إذا لم تقدّر باء الجرِّ، و الجملة في هـٰذا النوع مفسّـرة للفعل فلا موضع لها.

و ما ليس معه حرف التفسير نحو: ﴿ **و نـادَىٰ نُـوحُ آبنَـهُ و كـانَ في مَعْـزِلٍ يا بُنَـيَّ آركَـبْ مَـعَـنَا** ﴾ هود/٤٢، فجملة: ﴿ **وَ كَانَ فِي مَعْـزِلٍ** ﴾، و جملة ﴿ **يا بُنَيَّ آركب مَعنا** ﴾ منصوبتان، الأولـى بالحالية، و الثانية بالمفعولية.

تنبيهـات

الأوّل: من الجمل المحكيّة ما قد يخفى، فمن ذٰلك ﴿ **فَحَـقَّ عَـلَينَا قَـولُ ربِّـنا إنَّـا لَـذَائِـقُـونَ** ﴾ الصافات/٣١، و الأصل: (إنَّكم لذائِقونَ عَذَابِـي)، ثـمَّ عدل إلـىٰ التكلّم، لأنَّهم تكلّموا بذلك عن أنفسهم.

الثاني: قد يقع بعد القول ما يحتمل الحكاية و غيرها نحو: (***أتقولُ موسَى في الدَّارِ؟***).

فلكَ أنْ تقدِّر (موسىٰ) مفعولاً أوّل، و (في الدار) مفعولاً ثانياً علىٰ إجراء القول

مجرىٰ الظنِّ و الاعتقاد.

و لكَ أنْ تقدِّرهما مبتدأ و خبراً علىٰ الحكايةِ بالقول، كما في قوله تعالى: ﴿ أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَ إِسْمَاعِيلَ وَ إِسْحَاقَ وَ يَعْقُوبَ وَ الْأَسْبَاطَ كَانُوا هُوداً أَوْ نَصَارَىٰ ﴾ البقرة/١٤٠، ألا ترىٰ أنَّ القول قد ٱستوفى شروط إجرائه مجرىٰ الظَّنِّ، و مع هٰذا جيء بالجملة بعده محكيّة.

الثالث: قد تقع بعد القول جملة محكيّة، و لا عمل للقول فيها، و ذلك نحو: (*أوّلُ قولي إنِّي أحمَدُ اللّه*) إذا كسرت إنّ، فالجملة خبر حكماً مع أنَّها محكيَّة معنًى و إنْ فتحت، فالمعنىٰ: (حَمد اللّه)، يعني: بأيّ عبارة كانت، فهي خبرٌ لا غير.

الباب الثاني:

الّذي تقع فيه الجملة مفعولاً: باب (ظَنَّ) و (أعلَمَ) و أخواتهما.

فإنّ الجملة تقع مفعولاً ثانياً لظنَّ و ثالثاً لأعلَم و ذٰلك لأنَّ أصلهما الخبر، و وقوعه جملة سائغ كما مرَّ.

الباب الثالث:

باب التعليق، و ذلك غير مختصٍّ بباب (ظنَّ)، بل هو جائز في كلّ فعلٍ قلبيٍّ، و لهذا ٱنقسمت هذه الجملة إلى ثلاثة أقسامٍ:

أوّلها: أن تكونَ في موضعِ مفعولٍ مقيَّدٍ بالجارّ نحو: ﴿ أَوَ لَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِم مِنْ جِنَّةٍ ﴾ الأعراف/١٨٤، ﴿ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَىٰ طَعَاماً ﴾ الكهف/١٩، ﴿ يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ ﴾ الذاريات/١٢، لأنَّه يقال: (*تفكّرت فيه*) و (*نظرت فيه*) و (*سألت عنه*)، ولٰكن هٰذه الأفعال عُلِّقت هنا بالاستفهام عن الوصول في اللفظ إلىٰ المفعول، و هي من حيث المعنىٰ طالبة له علىٰ معنىٰ ذٰلك الحرف.

ثانيها: أن تكون في موضع المفعولِ المسرَّح[1]، نحو: (*عرفتُ من أبوك*) و ذلك

١) المفعول المسرح، أي: غير المقيد.

لأنّك تقول: عرفتُ زيداً، وكذا (*علمت من أبوك*) إذا أردتَ (عَلِمَ) بمعنى (عَـرَفَ).

ثالثها: أن تكون في موضع المفعولين، نحو: ﴿ **وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنا أَشَدُّ عَذاباً** ﴾ طه/٧١، و﴿ **لِنعلَمَ أيُّ الحِزْبَين أحصىٰ** ... ﴾ الكهف/١٢، ومنه ﴿ **وسَيَعْلَمُ الَّذينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُون** ﴾ الشعراء/٢٢٧، لأنّ (أيّاً) مفعول مطلق لـ(ينقلبون)، لا مفعول به لـ(يعلم)، لأنَّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ومجموع الجملة الفعليّة في محلّ نصب بفعل العلم.

تنبيه :

فائدة الحكم علىٰ محلِّ الجملة في التعليق بالنصب ظهور ذلك في التابع إذا لم يكن جملة، فتقول: (*عرفتُ مَن زيدٌ وغير ذلك من أُمورِه*).

الجملة الرابعة، التي لها محلٌّ من الإعراب: *المضاف إليها*، ومحلُّها الجرُّ، ولا يضاف إلىٰ الجملة إلّا ثمانية:

أوّلها: أسماء الزمان، ظروفاً كانت أو أسماء، نحو: ﴿ **وَالسَّلامُ عَلَيَّ يَومَ وُلِدْتُ** ﴾ مريم/٣٣، ونحو قوله تعالى: ﴿ **وأَنْذِرِ النَّاسَ يَوْمَ يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ** ﴾ إبراهيم/٤٤، ونحو قوله تعالى: ﴿ **لِيُنْذِرَ يَوْمَ التَّلاقِ * يَوْمَ هُم بارِزُون** ﴾ غافر/١٥ ـ ١٦ ونحو: ﴿ **هذا يَوْمُ لا يَنْطِقُونَ** ﴾ المرسلات/٣٥، ألا ترى أنَّ (يومَ) ظرفٌ في الأولىٰ، ومفعولٌ ثانٍ في الثانية وبدلٌ من المفعول الثاني في الثالثة، وخبر في الرابعة؟

ومن أسماء الزمان ما يضاف إلىٰ الجملة وجوباً وهي ثلاثة:

(إذ) باتّفاق.

و(إذا) عند الجمهور.

و(لَمّا) عند من قال بأسميّتها.

ثانيها: (حيث)، و تختصّ بذلك عن سائر أسماءِ المكان، و إضافتها إلى الجملة لازمة، و لا يشترط لذلك كونها ظرفاً.

ثالثها: (آية)، بمعنى علامة، فإنّها تضاف جوازاً إلى الجملة الفعلية المتصرف فعلها، مثبتاً، أو منفيّاً بما، كقول عمرو بن شأس:

ألْكِني إلى قومي السَلامَ رِسالَـةً ... بآيـةِ ماكـانـوا ضِعـافـاً ولاعُـزلا[1]

هذا قَول سيبـويه وزَعم أبو الفتح أنّها إنّـما تُضاف إلى المفرد نحو: ﴿ **إنَّ آيَـةَ مُـلْكِـهِ أنْ يَـأْتِيَـكُـمُ الـتَّابُـوتُ** ﴾ البقرة/٢٤٨.

رابعها: (ذُو) في قولهم: (*اِذْهَـبْ بِـذِي، تَـسْلَمُ*) و (الباء) ظرفية، و (ذي) صفة لزمنٍ محذوف، أي: (اذهَبْ في وقت صاحب سلامة) أي: (في وقت هو مَظنّة السلامة).

خامسها و سادسها: (لَـدُنْ) و (رَيْـثَ) فإنَّهما يُضافان جوازاً إلـىٰ الجملة الفعلية الَّتي فعلها متصّرف، و يشترط كونه مثبتاً.

فأمّا (لَدُن) فهي آسم لمبدأ الغاية، زمانية كانت أو مكانية، و من شواهدها قوله:

لزِمـنـا لَدُن سالـتُـمـونـا وفـاقَـكـم ... فـلا يُكُ منكـم للخـلاف جُنـوحُ

و أمّا (رَيثَ) مصدر (رَاثَ) إذا أبطأ، و عوملت معاملة أسماء الزمان في الإضافة إلى الجملة، كما عوملت المصادر معاملة أسماء الزمان في التوقيت كقولك: (*جئتكَ صلاة العصر*) قال:

خليلـيَّ رِفْـقـاً ريثَ أقـضي لُبـانَـةً ... مِن العَـرصـاتِ الـمُـذْكِرات عُهـودا

سابعها و ثامنها: (قول) و (قائل) كقوله:

قولُ (يالَـلـرِّجـال) يُنـهِضُ مِنّـا ... مُسِرعِـيـنَ الـكُـهـولَ و الـشّبّـانـا

و أجبْتُ قَائِـلَ (كَيْفَ أنْتَ) بِـ (صَالحٍ) ... حَتَّـىٰ مَـلَـلْـتُ و مَلَّنِـي عُـوَّادي

١) ألكني بمعنى: بلّغ عنّي.

الجملة الخامسة : الواقعة بعد (الفاء) أو (إذا) ، جواباً لشرطٍ جازم ، لأنَّها لم تُصدَّر بمفردٍ حتّى يقبلَ الجزم لفظاً كما في قولك : *(إنْ تَقُم أَقُم)* أو محلاً كما في قولك : *(إنْ جئتني أكرمتك)*

فمثال المقرونة بـ (الفاء) : ﴿ مَنْ يُضْلِلِ اللّهُ فَلا هادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيانِهِم يَعْمَهُونَ ﴾ الأعراف/١٨٥ ، و هٰذا قُرِئَ أيضاً بجزم (يَذَرْ) عطفاً علىٰ المحلِّ .

ومثال المقرونة بـ (إذا) : ﴿ وَإِنْ تُصِبْهُم سَيِّئَةٌ بِما قَدَّمَتْ أَيْدِيهِم إِذا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ الروم/٣٦ .

الجملة السادسة : التابعة لمفردٍ ، و هي ثلاثة أنواع :

الأوّل : المنعوت بها ، فهي في موضع رفعٍ ، ونصبٍ ، وجرّ ، نحو قوله تعالى : ﴿ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لا بَيْعٌ فِيهِ ﴾ البقرة/٢٥٤ ، ونحو قوله تعالى : ﴿ و اتَّقوا يَوماً تُرْجَعُونَ فِيهِ إلىٰ اللّهِ ﴾ البقرة/٢٨١ ، و نحو : ﴿ رَبَّنا إنَّك جامِعُ النّاسِ لِيَومٍ لا رَيْبَ فِيهِ ﴾ آل عمران/٩ .

و لا يختصُّ المنعوت بكلمة (يوم) ، بدليل قوله تعالى : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوالِهِم صَدَقَةً تُطَهِّرُهُم وَتُزَكِّيهِم بِها ﴾ التوبة/١٠٣ ، و ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيّاً * يَرِثُنِي ﴾ مريم/٥ ـ ٦ .

الثاني : المعطوفة بحرف ، نحو : *(زيدٌ منطلقٌ و أبوهُ ذاهبٌ)* إنْ قدَّرتَ الواو عاطفةً علىٰ الخبر ، فلو قدَّرتَ العطف علىٰ الجملة فلا موضع لها ، أو قدَّرت الواو للحال فلا تبعيّة و المحلّ نصب .

الثالث : المبدلة كقوله تعالىٰ : ﴿ ما يُقالُ لَكَ إلّا ما قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقابٍ أَلِيمٍ ﴾ فصّلت/٤٣ ، فـ (إنَّ) و ما عملت فيه بدلٌ من (ما) و صِلَتها ، هٰذا إذا كان المعنىٰ : (ما يَقولُ اللّهُ لَكَ) و أمّا إنْ كان المعنىٰ :

(ما يقـول لَكَ كُفّـارُ قَومِـك من الكلمات المؤذية إلاَّ مثـلَ ما قالَ الكفّارُ الماضون لأنْبيائهم)، و هو الوجه الَّذي بدأ به الزمخشري، فالجملة آستئناف.

الجملة السابعة: التابعة لجملةٍ لها محلٌّ، و يقع ذٰلك في بابَـي النسَق و البَدل خاصَّة:

فالأوَّل: نحو: (***زيدٌ قامَ أَخُوهُ و قَعَدَ أَبُوهُ***)، إذا لم تقدّر الواو للحال و لا قدّرت العطف علىٰ الجملة الكبرىٰ.

و الثاني: شرطه كون الثانية أَوْفىٰ من الأولىٰ بتَأدِيَة المعنىٰ المراد، نحو: **﴿ و اتَّقُوا الَّذي أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ * أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ * وَجَنَاتٍ و عُيُونٍ ﴾** الشعراء/١٣٢ ـ ١٣٤، فإنَّ دلالة (أَمدَّكم) الثانية علىٰ نِعَمِ اللّٰه مفصَّلة، بخلاف الأولىٰ، و نحو قوله:

أقولُ له: ارْحَلْ، لاتُقيمَنَّ عِندَنا   و إلَّا فَكُن في السِرِّ والجَهْرِ مُسْلِماً

فإنَّ دلالة الثانية علىٰ ما أراده من إظهار الكراهية لإقامته عندهم، بالمطابقة، و دلالة الأولىٰ بالالتزام.

تنبيه:

هٰذا الَّذي ذكرته من آنحصار الجمل الَّتي لها محلٌّ في سبع، جارٍ علىٰ ما قرَّروا.

والحقُّ أنَّها تِسع، و الَّذي أهملوه:

الجُملة المستثناة: فنحو: **﴿ لَسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيطِر * إلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ * فَيُعَذِّبُهُ اللّٰهُ العَذَابَ الأكْبَرَ ﴾** الغاشية/٢٢ ـ ٢٤، قال آبن خروف: (مَن) مبتدأ و (يعذّبه اللّٰه) الخبر، و الجملة في موضع نصب علىٰ الاستثناء المنقطع.

و الجُملة المسنَد إليها: فنحو: **﴿ سَواءٌ عَلَيْهِم ءَأَنْذَرْتَهُم ﴾** البقرة/٦، إذا أُعرب (سواء) خبراً، و (أنذرتهم) مبتدأ، قائماً مقام الإنذار، من دون تقدير حرف

سابك، ونحو : (*تَسْمعُ بالـمُعَيديّ خيـرٌ مِنْ أن تَراهُ*)[١] إذا لم تقدِّر الأصل : أنْ تسمع ، بل يقدَّر : (تسمع) قائماً مقام السماع .

١) قاله المنذر بن ماء السماء لـمّا رأى (شقة بن ضمرة) إذ كان حسن الصيت قبيح الصورة .

حكم الجمل بعد النكرات و بعد المعارف

يقول المعرِبون علىٰ سبيل التقريب: *الجمل بعد النكرات صفات، وبعد المعارف أحوال.*

و شرح المسألة مستوفاة، أن يقال: الجمل الخبرية الَّتي لم يستلزمها ما قبلها:

إنْ كانت مرتبطة بنكرة محضة، فهي صفة لها.

أو بمعرفة محضة فهي حالٌ عنها.

أو بغير المحضة منهما فهي محتملة لهما.

وكلُّ ذٰلك بشرط وجود المقتضي و آنتفاء المانع.

مثال النوع الأوَّل: وهو الواقع صفة لا غير، لوقوعه بعد النكرة المحضة، قوله تعالىٰ: ﴿ **حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتاباً نَقْرَؤُهُ** ﴾ الاسراء/٩٣.

ومثال النوع الثاني: وهو الواقع حالاً لا غير، لوقوعه بعد المعرفة المحضة قوله تعالىٰ: ﴿ **وَلا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرْ** ﴾ المدثر/٦، ﴿ **لا تَقْرَبُوا الصَّلاةَ وَأَنْتُم سُكَارىٰ** ﴾ النساء/٤٣.

ومثال النوع الثالث: وهو المحتمل لهما بعد النكرة قوله تعالى: ﴿ **وَهٰذا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ** ﴾ الأنبياء/ ٥٠، فلك أنْ تقدِّرَ الجملة صفةً للنكرة، و هو الظاهر، و أن تقدِّرها حالاً عنها، لأنَّها قد تخصَّصت بالوصف، و ذلك يقرّبها من المعرفة، و الوصف أرجح.

ومثال النوع الرابع: وهو المحتمل لهما بعد المعرفة قوله تعالى: ﴿ **كَمَثَلِ الحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفاراً** ﴾ الجمعة/٥، فإنّ المعرّف الجنسي يقرب في المعنى من النكرة، فيصحّ

تقدير (يحمل) حالاً أو وصفاً و إنْ كان الحال أظهر و أحسن و مثله قول رجلٍ من بني سلول:

وَلقَدْ أَمُرُّ عَلَىٰ اللَئِيم يَسُبُّنِي فَمَضَيتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لايَعْنِينِي

و احترزت بقيد *(وجود المقتضي)* عن مثل ﴿ فَعَلُوهُ ﴾ من قوله تعالىٰ: ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴾ القمر/٥٢، فإنّه صفة و لا يمكن جعله حالاً لعدم ما يعمل في الحال.

و بقيد *(آنتفاء المانع)* عن مثل ﴿ لا يَسَّمَّعُون ﴾ من قوله تعالى: ﴿ وَحِفْظاً مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ * يَسَّمَّعُونَ ﴾ الصافات/٧ ـ ٨، فإنَّ الَّذي يتبادر إلىٰ الذهن أنَّه صفةٌ لكلِّ شيطان أو حالٌ منه، و كلاهما باطلٌ، و إنَّما هو آستئناف و قد مضىٰ البحث فيه.

الباب الثالث

في ذكر أحكام ما يشبه الجملة

و هو الظرف و الجارّ و المجرور

الفصـل الأوّل

ذكر حكمهما في التعـلّق

لا بـدَّ من تعلّقهما بالفعل، أو ما يشبهه، أو ما أُوِّل بما يشبهه، أو ما يُشير إلى معناه

فإن لم يكن شيء من هـٰذه الأربعة موجوداً قُـدِّر.

فمثـال التعلُّق بالفعـل وشبهـه، قولـه تعـالـىٰ: ﴿ صِـراطَ الّـذِينَ أَنْـعَمتَ عَـلَيْهِم * غَيْـرِ الـمَغْـضُوبِ عَـلَـيْهِم ﴾ الفاتحة/٦ ـ ٧.

ومثال التعلُّق بما أُوِّل بمُشبه الفعل، قوله تعالى: ﴿ وَهُـوَ الَّـذِي فِـي السمـاءِ إلـٰهٌ وَفِـي الأَرْضِ إلـٰهٌ ﴾ الزخرف/٨٤، أي: (وهو الَّذي هو إلـٰه في السماء) فـ(في) متعلّقة بـ(إلـٰه)، وهو آسم غير صفةٍ بدلالة أنّه يوصف فتقول: (*إلـٰهٌ واحِـدٌ*)، ولا يوصف به، فلا تقول: (شـيْءٌ إلـٰهٌ).

وإنَّما صحَّ التعلُّق به لتأوُّله بمعبود، و(إلـٰه) خبـرٌ لـ(هو) محذوفاً.

ولا يجوز تقدير (إلـٰه) مبتدأ مخبراً عنه بالظرف، أو فاعلاً بالظرف، لأنَّ الصلة حينئذٍ خالية من العائد.

ومثـال التعلُّق بما فيه رائحته، قولك: (*فلانٌ حاتَمٌ في قَومِهِ*)، فتعلّق الظرف بالاسم، لما في هـٰذا الاسم من معنى الجود، كقول ابن دارة:

أنـا أبـو الـمِـنـهـالِ بَعضَ الأحـيـان لَيس عَلَـيَّ حَسَـبي بِضُـؤلان[1]

١) والبيت من مشطور السريع. وبضؤلان: أي بضئيل.

ومثـال التعلُّق بالمحـذوف قولـه تعالـىٰ: ﴿ وَإِلـىٰ ثَـمُودَ أَخَاهُـمْ صَالِـحاً ﴾ الأعـراف/٧٣ وهود/٦١، بتقـدير: (وأرسلنـا)، ولم يتقدَّم في اللفظ ذكر الإرسال، ولـٰكن ذكر النَّبي والمرسل إليهم يدلُّ علىٰ ذلك.

ومثله: ﴿ وَبِالـوَالِـدَينِ إِحْـسَانـاً ﴾ البقرة/٨٣، أي: وأحسنوا بالوالدين إحساناً.

الفصـل الثانـي

ذكر ما لا يتعـلّق من حروف الجـرّ

يستثنىٰ من قولنا (لا بـدَّ لِـحَرفِ الجـرِّ من متعلَّق) ستَّة أُمور:

الأوّل: الحـرف الـزائـد، كـ (البـاء) و (مِن) في: ﴿ **كَـفَىٰ بِـاللّهِ شَهِـيداً** ﴾ الرعد/٤٣، ﴿ **هَـلْ مِـن خَالِـقٍ غَيْـرُ الـلّهِ** ﴾ فاطر/٣، و ذلك لأنَّ معنىٰ التعلُّق: الارتباط المعنوي، و الأصل أنَّ أفعالاً قصرت عن الوصول إلى الأسماء، أُعينَت علىٰ ذلك بحروف الجـرِّ.

و الزائد إنَّـما دخل في الكلام تقوية له و توكيداً، و لم يدخل للربط.

و قول الحـوفي: إنَّ البـاء في قوله تعالىٰ: ﴿ **أَلَيْـسَ اللّـهُ بـأَحْكَـمِ الـحَاكِـمِينَ** ﴾ التين/٨، متعلِّقةٌ، وَهـمٌ.

نعم يصـحُّ في (الـلام) المقـوّية أن يقال: إنَّها متعلِّقة بالعامل المقوَّي نحو: ﴿ **مُصَـدِّقـاً لِـمَا مَعَـهُم** ﴾ البقرة/٩١، ﴿ **إنْ كُنْـتُم لِلـرُّؤْيَـا تَـعْبُـرُونَ** ﴾ يوسف/٤٣، لأنَّ التحقيقَ أنَّها لَيسَت زائِدة مَحضة، لما تخيل في العامِلِ مِن الضَعف الَّذي نـزّله مَنزلَةَ القَاصِرِ، و لا مُعدّية مَحضة لاطّراد صِحَّة إسقاطها، فَلَها مَنزلة بَين الـمَنزلتين.

الثاني: (لعلَّ)، في لغة عُقَيل حرفُ جـرٍّ لأنّها بمَنزلةِ الحرفِ الزائد، ألا ترىٰ أَنَّ مجرورَها في موضع رفعٍ بالابتداء بدلالة ٱرتفاع ما بعده علىٰ الخبرية، كما أنشد شاعرهم[1]:

١) هو كعب بن سعد الغنوي. و البيت من مرثية مشهورة قالها في رثاء أبـي المغوار.

فَقُلتُ: آدعُ أُخرىٰ وآرفَع الصَّوتَ جَهرَةً لَعلَّ أبي المِغوارِ مِنْكَ قَريبُ

ولأنَّها لم تدخل لإيصال عامل إلىٰ معمول، بل لإفادة معنىٰ التوقُّع كما دخَلَت (ليت) لإفادة معنىٰ التَمنّي.

الثالث: (لولا) فيمن قال: (*لَولايَ ولَولاكَ ولَولاهُ*) على قول سيبويهِ: إنَّ (لولا) جارَّة للضميرِ، فإنَّها أيضاً بمنزلة لعلَّ في أنَّ ما بعدها مرفوع المحلِّ بالابتداء، فإنَّ (لولا) الامتناعية تستدعي جملتَين كسائِر أدوات التعليق.

وزعم أبو الحسن أنَّ (لَولا) غير جارَّة، وأنَّ الضمير بعدها مرفوع، ولكنّهم آستعاروا ضمير الجرِّ مكان ضمير الرفع، كما عكسوا في قولهم: (*ما أنا كأنْتَ*)، ويردُّه أنَّ نيابة ضميرٍ عن ضميرٍ يخالفه في الإعراب إنَّما تثبتُ في المنفصلِ.

وإنَّما جاءت في الضمير المتَّصل بثلاثةِ شروط:

كون المنصوب عنه منفصلاً.

وتوافقهما في الإعراب.

وكون ذلك في الضرورة، كقوله:

وَما نُبالي إذا ماكنتِ جارَتَنا أَلّا يُجاوِرَنا إلّاكِ دَيّارُ

الرابع: (رُبَّ) في نحو: (*رُبَّ رَجُلٍ صَالحٍ لَقِيتُهُ أو لَقِيتُ*) لأنَّ مجرورَها مفعول في الثاني ومبتدأ في الأوَّل، أو مفعول علىٰ حدِّ (*زيداً ضربتُه*) ويقدّر الناصِب بَعد المَجرور لا قَبل الجارّ، لِأنَّ (رُبّ) لَها الصَدر مِن بين حُروفِ الجرّ. وإنَّما دخلت (رُبَّ) فيهما لإفادة التكثير أو التقليل، لا التعدية.

الخامس: (كاف) التشبيه، قاله الأخفش وآبن عصفور مستدلّين بأنَّه إذا قيلَ: (*زيدٌ كعمرٍو*) فإن كان المتعلّق (آستقرّ)، فـ (الكاف) لا تدلُّ عليه، بخلاف نحو (في) مِن (*زيدٌ في الدارِ*)، وإن كان المتعلّق فعلاً مناسباً لـلكاف ـ وهو أشبه ـ فهو متعدٍّ بنفسه لا بالحرف.

والحقُّ أنَّ جميع الحروف الجارَّة الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدلُّ علىٰ

الاستقرار.

السادس: حرف الاستثناء، وهو (خَلا) و (عَدا) و (حَاشَا) إذا خَفضنَ، فإنَّهنّ لتنحية الفعل عمّا دَخَلْنَ عليه، كما أنَّ (إلّا) كذٰلك. وذٰلك عكس معنَى التعدية الَّذي هو إيصالُ معنَى الفعل إلَى الاسم.

ولو صحَّ فيهنَّ التعلُّق لصحَّ ذٰلك في (إلَّا) وإنَّما يُخْفَضُ المستثنىٰ بهنّ ولا ينصب كالمستثنىٰ بـ (إلَّا)، للإشارة إلىٰ الفرق بينهن أفعالاً و أحرفاً.

الفصـل الثـالث

ذكر حكمهما بعد المعارف و النـكرات

حكم الظرف و الجارّ والمجرور بعد المعارف والنكرات كحكم الجمل بعدهما.

فهما صفتـان، في نحو: (رأيْتُ طائِراً فوق غُصْنٍ. أو عَلىٰ غُصنٍ) لأنّهما وقَعا بعد نكرةٍ محضةٍ.

وحـالان، في نحـو: (رأيتُ الـهلالَ بينَ السَّـحابِ أو في الأُفـقِ) لأنّهما وقَعا بعد معرفةٍ محضةٍ.

ومحتمـلان للصّفة والحال، في نحو: (يُعجِبُني الـزَّهرُ في أكمامِه[1] والـثَّمرُ علىٰ أغصانِه)، لأنّ الـمُعرّف الجنسي كالنَكِرَة ونحو: (هـٰذا ثمرٌ يانعٌ على أغصانه)، لأنّ النكرة الموصوفة كالمعرفة.

١) الكمُّ: وعاء الطّلع وغطاء النّور.

الفصـل الـرّابع

ذكر حكم *المرفـوع بعدهما*

إذا وَقَـع بَعـدهمـا مَرفـوعٌ ، فإن تَقدَّمهما نفيٌ، أو آستفهام، أو موصوفٌ، أو موصولٌ، أو صاحب خبـرٍ، أو حال نحو: (*ما فِي الدّارِ أحَـدٌ*)، (*أفِـي الدّارِ زَيْـدٌ*)، (*مَـرَرْتُ بِـرَجُـلٍ مَعَـهُ صَقْـرٌ*)، (*جاءَ الَّـذي فِـي الـدّارِ أبُـوهُ*)، (*زَيْـدٌ عِنْـدَكَ أخُـوهُ*)، (*مَـرَرْتُ بِـزَيْدٍ عَـلَيْهِ جُـبَّـةٌ*).

ففي المرفوع ثلاثة مذاهب:

الأوّل: أنَّ الأرجَحَ كونُه مبتدأ مخبراً عنه بالظرف أو المجرور، و يجوز كونه فاعلاً.

الثاني: أنَّ الأرجح كَونُه فاعلاً، و اختاره ابنُ مالك، و توجيهه أنَّ الأصلَ عدمُ التقديم و التأخير.

الثالث: أنّه يجب كونه فاعلاً، نقله ابن هشام عن الأكثرين.

وحيث أُعـرب فاعـلاً، فهـل عاملُه: الفعلُ المحذوفُ، أو الظرف أو المجرور لنيابتهما عن (استقر) و قُربهما من الفعل ؟ فيه خلافٌ، و المذهب المختار: الثاني.

و إنْ لَم يعتمد الظَرف أو المجرور عَلى شَـيءٍ من ذلك، فالـمَرفوعُ بَعدهما مُبتدأ، و الظَرف أو الـمَجرور خبر مقدَّم نحو: (*عِنْدي دَراهِمُ، و فِـي الدّارِ زَيْدٌ*) و منه قول أمير المؤمنين عليه السلام: (**منّا النبيُّ و منكم الـمُكَـذِّبُ و مِنّا أسَدُ اللّهِ و منكم أسد الأحلاف**)[1].

---

1) شرح نهـج البلاغة لابن أبـي الحديد ٣/٤٤٦، من كتاب له عليه السلام إلى معاوية، أراد ←

ولا خلاف في تعيّـن الابتداء في نحو : (*في داره زيدٌ*) لئلاّ يعود الضمير على متأخَر لفظاً ورتبةً .

بـ (المكَذِّب) : أبـي سفيان، وبـ (أسد اللّه) : حمزة بن عبد المطلب، وبـ (أسد آلأحلاف) : عتبة بن ربيعة .

الفصل الخامس

ما يجب فيه تعلُّقهما بمحذوفٍ

وهو ثمانية :

الأوّل: أنْ يقَعَا صفةً، نحو : ﴿ أو كَصَيِّبٍ مِنَ السَّماءِ ﴾ البقرة/١٩.

الثاني: أنْ يقَعَا حالاً، نحو : ﴿ فَخَرَجَ عَلىٰ قَوْمِهِ في زِينَتِهِ ﴾ القصص/٧٩، أي : مستقرّاً في زينته.

الثالث: أنْ يقَعَا صِلَةً نحو : ﴿ وَلَهُ مَنْ فِي السَّمٰواتِ وَ الأرْضِ وَ مَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبادتِهِ وَ لا يَسْتَحْسِرُونَ ﴾ الأنبياء/١٩.

الرابع: أنْ يقعَا خبراً نحو : (*زيدٌ عِندكَ، أو في الدارِ*) ، و رُبَّما ظَهر في الضَرورة، كقول الشاعر:

لكَ العزُّ إن مَوْلاكَ عزَّ و إن يُهن ... فأنت لدىٰ بُحْبُوحةِ الهونِ كائنُ

الخامس: أنْ يرفَعَا الاسم الظاهر نحو : ﴿ أَفِي اللّهِ شَكٌّ ﴾ إبراهيم/١٠، و نحو : (*أعندكَ زيدٌ ؟*).

السادس: أنْ يستعمل المتعلَّق محذوفاً في مَثَلٍ أو شبهه كقولكَ لمن أعرس : (*بالرِّفاءِ و البَرَكَةِ و البَنين*) بإضمار : (أعرستَ)، و لمن رجع من الحجِّ و الزيارة : (*بالقبول*) أي : زُرتَ أو رَجعتَ بالقبول.

السابع : أنْ يكون المتعلَّق محذوفاً على شريطة التفسير نحو : (*أيومَ الجُمُعَةِ صُمْتَ فيه ؟*).

الثامن: القسم بغير (الباء) نحو : ﴿ وَ اللَّيْلِ إذَا يَغْشىٰ ﴾ الليل/١، ﴿ تَاللّهِ

لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم ﴾ الأنبياء/٥٧، وقولهم: (*لِلّهِ لا يُؤَخَّرُ الأَجَلُ*)، ولو صرَّح في نحو ذلك بالفعل جيء بـ (الباء).

الفصل السادس

المتعلّق الواجب الحذف و تقديره

هل المتعلَّق الواجب الحذف فعلٌ، أو وصفٌ ؟

لا خلاف في تعيين الفعل في بابي القسم و الصلة، لأنَّهما لا يكونان إلَّا جملتين.

و كذا يجب في الصفة في نحو: (*كلّ رجلٍ في الدارِ فلَهُ دِرْهَمٌ*) لأنَّ (الفاء) تجوز في نحو: (*كلّ رجلٍ يأتيني فلَهُ دِرْهَمٌ*) و تمتنع في نحو: (كلّ رجلٍ صَالِحٍ فلَهُ دِرْهَمٌ).

و اختلف في الخبر و الصفة و الحال، فمن قدَّر المتعلَّق فيهنَّ الفعل - وهم الأكثرون - فدليله أنَّ الأصل في العمل، الفعل. و من قدَّره الوصف فلأنَّ الأصل في الخبر و الحال و النعت الإفراد و لأنَّ الفعل في الخبر و الحال و النعت لا بدَّ من تقديره بالوصف.

أمَّا في الاشتغال، فالتقدير بحسب المفسر، فيقدَّر الفعل في مثل(*أيَوْمَ الجُمُعَةِ تَعتَكِفُ فيهِ*)، و الوصف في مثل(*أيَوْمَ الجُمُعَةِ أنْتَ مُعتَكِفٌ فيهِ*). و الحقُّ عندي أنَّه لا يترجّح تقديره اسماً أو فعلاً، بل بحسب المعنىٰ المناسب.

أمّا في القَسَم فتقديره: (أُقْسِمُ).

و أمَّا في الاشتغال، فتقديره كالمنطوق به، فيقدّر الفعل في نحو: (*أيَوْمَ الجمعةِ صُمتَ فيهِ*). و الوصف في نحو: (*أفي المسجدِ أنتَ مُصلٍّ فيه ؟*).

و إذا جهلت المعنىٰ فقَدِّر الوصف، فإنّه صالح للأزمنة كلّها و إن كان في الحقيقة للحال.

و أمّا في المثل، فيقدَّر بحسب المعنىٰ.

و أمّـا في البـواقي نحـو: (*زيـدٌ في الدارِ*)، فيقدَّر كوناً مطلقاً و هو (كائن) أو (مستقـرّ) أو مضارعهما (يكونُ) و (يستقـرُّ) إنْ أُريدَ الحال أو الاستقبال نحو: (*الصَّـومُ اليـومَ*) أو (*في اليـوم*)، و (*الجـزاءُ غداً*) أو (*في الغـد*) ويقـدّر (كان) أو (استقـرَّ)، أو وصفهما إنْ أُريدَ المعنىٰ.

و لا يجوز تقدير الكون الخاصّ، كـ (*قـائِم*) و (*جالس*) إلَّا لدليل، ويكون الحذف حينئذٍ جائزاً لا واجباً، و مـمّا يتخرّج على التعلُّق بالكون الخاصّ قوله تعالـىٰ: ﴿ **الـحُـرُّ بالـحُـرِّ وَ العَبْـدُ بِالعَـبْدِ و الأنثـىٰ بـالأنثـىٰ** ﴾ البقرة/١٧٨، التقدير: (مقتولٌ) أو (يقتـلُ)، لا (كائـنٌ). ونظيره قوله تعالـىٰ: ﴿ **أنَّ النَّـفْسَ بالـنَّفْسِ و العَيْـنَ بالـعَـيْنِ و الأنْـفَ بِالأنْـفِ و الأذنَ بِـالأذنِ و الـسِّـنَّ بِـالسِّـنِّ و الـجُـرُوحَ قِصَـاصٌ** ﴾ المائدة/٤٥، أي: أنَّ النفسَ مقتولةٌ بالنفسِ، و العينَ مفقوءةٌ بالعينِ، و الأنفَ مجدوعٌ بالأنفِ، و الأذنَ مصلومةٌ بالأذنِ، و الـسِّـنَّ مقلوعةٌ بالسِّـنِّ. هـٰذا هو الأحسن.

الفصـل السـابع

في تعيـين مـواضع التقديـر

الأصل أن يقدَّر المتعلَّق مقدَّماً عليهما ، كسائرِ العَوامل مع مَعمولاتها، و قد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره مؤخّـراً، و ما يقتضي إيجابه.

فالأوَّل: نحو : (*في الدّارِ زيدٌ*) لأنَّ المحذوف هو الخبر، و أصله أن يتأخَّر عن المبتدأ.

و الثاني: نحو : (*إنَّ في الدارِ زيداً*) لأنَّ (إنَّ) لا يليها مرفوعها، و يلزم مَن قدَّر المتعلّق فعلاً أن يقدّره مؤخّراً في جميع المسائل، لأنّ الخبـرَ إذا كان فعلاً لا يتقدّم على المبتدأ.

تنبيـهٌ :

رَدَّ جماعة منهم ابن مالك على من قدّر المتعلّق فعلاً بنحو قوله تعالى : ﴿ **إذا لهـم مكـرٌ فِـي آيـاتنـا** ﴾ يونس/٢١ ، و قولك : (*أمّـا في الـدارِ فـزَيدٌ*) لأنَّ (إذا) الفجائية لا يليهـا الفعـل، و (أمّـا) لا يقع بعدها فعلٌ إلاّ مقروناً بحرف الشرط نحو قوله تعـالى : ﴿ **فـأمّـا إن كان من المـقـرّبـين * فَـرَوحُ و رَيـحـانٌ و جَـنَّـةُ نَـعـيـم** ﴾ الواقعة/٨٨ ـ ٨٩، و هذا على ما بَيّنّاه غير واردٍ، لأنَّ الفعل يقدّر مؤخراً.

البـاب الرابـع

في ذكر أحكام يكثر دَوْرُها
و يقبح بالـمُعرِب جهلها و عدم معرفتها على وجهها

فمن ذلك

ما يعرف به المبتدأ من الخبر

يجب الحكم بآبتدائية المقدَّم من الاسمين في ثلاث مسائلَ:

الأولى: أن يكونَا معرفتَين، تَساوت رتبتهما نحو قوله تعالى: (**اللّهُ رَبُّنَا وربُكُم**) الشورى/١٥

أو آختلفت نحو: (*زَيدٌ الفاضِلُ*) و (*الفاضِلُ زَيدٌ*) و منه قول الزاهي البغدادي:

هُمْ دَوْحَةُ المجدِ والأوراقُ شَيعَتُهُم والمُصطَفى الأصلُ والذُّرِّيَّةُ الثَّمرُ

هٰذا هو المشهور.

و قيل: يجوز تقدير كلٍّ منهما مبتدأً و خبراً مطلقاً، و قيل: المشتقُّ خبر و إنْ تقدَّم، نحو: (*القائِمُ زيدٌ*).

و التحقيق أنَّ المبتدأ ما كان أعرف و إنْ تأخَّر، كـ (زيدٌ) في المثال الأخير وكـ (الضمير)، و (شيعتهم) و (المصطفى) و (الذُّرِّيَّة) في الشعر.

أو كان هو المعلوم عند المخاطب، و إنْ تأخَّر و لم يكن أعرف المعارف كـأَنْ يقول: (*مَن القائِم ؟*) ، فتقول: (*زيدٌ القائم*) فـ (زيدٌ) خبر و (القائم) مبتدأ، لأنَّه المعلوم عند المخاطب، فإن عَلِمَهما و جهل النسبة، فالمقدَّم المبتدأ.

الثانية: أن يكونا نَكِرتَين صالحتَين للابتداء بهما نحو: (***أفضلُ مِنكَ أفضلُ مِنّي***).

الثالثة: أن يكونَا مختلفَين تعريفاً و تنكيراً، و الأوَّل هو المعرفة كـ (***زَيدٌ قائِمٌ***).

وأَمَّا إن كان هو النكرة، فإن لم يكن له ما يسوِّغ الابتداء به، فهو خبر اتِّفاقاً، نحو: (*خزٌّ ثوبُك*) و(*ذهبٌ خاتَمُك*)، وإن كان له مسوِّغ فكذلك، عندَ الجمهور.

وأمَّا سيبويهِ فيجعلهُ المبتدأ، نحو: (*كَمْ مالُكَ؟*) و(*خيرٌ مِنْك زيدٌ*) *وكقوله تعالى:* ﴿ *وقالوا حَسْبُنَا اللّهُ . . .* ﴾[1] آل عمران/١٧٣، ووجهه أنَّ الأصل عدم التقديم والتأخير، وأنَّهما شبيهان بمعرفتين تأخَّر الأخصُّ منهما، نحو: (*الفاضلُ أنْتَ*)، ويتَّجه عندي جواز الوجهين إعمالاً للدليلين.

ويشهد لابتدائية هـٰذه النكرة قوله تعالىٰ: ﴿ فإنَّ حَسبَكَ اللّهُ ﴾ الأنفال/٦٢، ﴿ إنَّ أوَّلَ بَيتٍ وُضِعَ لِلنّاسِ لَلَّذي بِبَكَّةَ مُبَارَكاً ﴾ آل عمران/٩٦، وقولهم: (*إنَّ قَريباً مِنكَ زيدٌ*)، وقولهم: (*بِحَسْبِكَ زيدٌ*).

والباء لا تدخل علىٰ الخبر في الإيجاب، ولخبريتها قولهم: (*ما جاءَت حاجتُكَ*) بالرفع والأصل (ماحاجتُك)، فدخل الناسخ بعد تقدير المعرفة مبتدأ، ولولا هـٰذا التقدير لم يدخل، إذ لا يعمل في الاستفهام ماقبله.

وأَمَّا مَنْ نصب، فالأصْل: (ما هي حاجتك)، بمعنى: (أيّ حاجة هي حاجتك)، ثمَّ دخل الناسخ علىٰ الضمير فاستتر فيه، ونظيره أن تقول: (*زيدٌ هو الفاضِلَ*) وتقدَّر (هو) مبتدأ ثانياً، لا فصلاً ولا تابعاً فيجوز لكَ حينئذٍ أنْ تدخل عليه (كان) فتقول: (*زيدٌ كانَ الفَاضِلَ*).

ويجب الحكم بابتدائية المؤخَّر في نحو قول الفرزدق:

بَنونا، بَنو أبنائِنا، وَبناتُنا بَنوهُنّ أبناءُ الرجالِ الأباعدِ

رعياً للمعنى.

[1] لأن (حسب) لا يعرّف بالإضافة.

و منــه

ما يُعرف بـهِ ٱلإسم من الخبر

اِعلم أنَّ لهما ثلاث حالات:

الأولى: أن يكونَا معرفتَين، فإنْ كان المخاطب يعلم أحدهما دون الآخر فالمعلوم الاسم و المجهول الخبر، فيقال: (*كان زيدٌ أخا عمرو*) لمن علم زيداً و جهل أُخُـوَّتَه لعمرو، و (*إنَّ أخا عمـرٍو زيدٌ*) لمن يعلم أخاً لعمرٍو ويجهل أنَّ ٱسمه زيدٌ. و إنْ كان يعلمهما ولا يعلم ٱنتساب أحدهما إلىٰ الآخر، فإن كان أحدهما أعرف، فالمختار جعله الاسم، فتقول: (*كان زيدٌ القائـمَ*) لمن كان قد سمع بزيدٍ و سمع برجلٍ قائمٍ، فعلم كلاًّ منهما بقلبه، و لم يعلم أنّ هـٰذا ذاك. و يجوز قليلاً (*كان القائمُ زيداً*).

و إنْ لم يكن أحدهما أعرف فأنتَ مخيَّـرٌ نحو: (***كانَ زيدٌ أخـاً عمرو***) و (***كان أخو عمرٍو زيداً***) لأنّ المضاف في قوَّة المضاف إليه.

ويُستثنىٰ مِن مختلفي الـرتبـة نحو (هـٰذا) فإنّه يتعيّـن للاسمية لمكان التنبيه المّتصل به، فيقال: (***كان هـٰذا زيداً و كان هـٰذا أخَا عمرٍو***) إلاّ مع الضمير، فإنَّ الأفصحَ في باب المبتدأ أنْ تجعل الضميـرَ مبتدأ و تُدخل التنبيهَ عليه نحو: (***ها أناذا***).

و لا يتأتّـى ذلك في باب الناسخ، لأنَّ الضميـرَ يتَّصل بالعامل فلا يمكن دخولُ التنبيه عليه، علىٰ أنَّه سُمع قليلاً في باب المبتدأ: (***هـٰذا أنـا***).

و ٱعلم أَنَّهم حكمـوا لـ (أنْ) و (أنّ) المقـدّرتـين بمصدر معـرَّف بحكم الضمير، لأنَّه لا يوصف كما أنَّ الضميـرَ كذلك، فلهـٰذا قرأت السبعةُ: ﴿ **مَا كَـانَ حُـجَّتَـهُم إلاّ أنْ قَالُـوا** ﴾ الجـاثية/٢٥، ﴿ **ثُـمَّ كَـانَ عَاقِبَـةَ الَّـذِينَ أسـاؤُا الـسُّـوأىٰ أنْ**

كَـذَّبُـوا بِـآيَاتِ اللّـهِ وَ كَـانُوا بِـهَا يَسْـتَهْـزِءُونَ ﴾ الروم/ ١٠.

و الرفع ضعيفٌ كضعف الإخبار بالضمير عمّا دونه في التعريف.

الحالة الثانية: أن يكونَا نكِرَتَين، فإنْ كان لكلٍّ منهما مسوّغ للإخبار عنه، فأنْتَ مخيَّـرٌ فيما تجعله منهما الاسم و ما تجعله الخبر، فتقول: (*كان خيرٌ من زيدٍ شـرّاً من عمرٍو*) و بالعكس.

و إنْ كان المسوّغ لأحدهما فقط، جعلته الاسم، نحو: (*كان خيـرٌ من زيدٍ امرأة*).

الحالة الثالثة: أنْ يكونَا مختلفَين، فتجعل المعرفة الاسم و النكرة الخبر نحو: (*إنَّ زيداً قائِـمٌ*) و لا يعكس إلاّ في الضرورة كقول القطّامي:

قِفِـي قَبـلَ الـتّـفـرُّقِ يا ضُبـاعـاً ... ولا يَكُ موقـفٌ مِنْـكِ الـوَداعـا[1]

١) وضباعا: مرخم ضباعة وهي بنت زفر بن الحارث.

و منــه

ما يعرف به الفاعل من المفعول

و أكثر ما يشتبه ذلك إذا كان أحدهما آسماً ناقصـاً[1] ، و الآخـرَ آسماً تامّـاً .

و طريق معرفة ذلك أنَّ تجعل في موضع الاسم التّامّ إن كان مرفوعاً ضميـرَ المتكلّم المرفـوع، و إن كان منصوباً ضميـرَه، وتُبدِلَ من الاسم الناقص آسماً بمعناه في العقل وعدمه. فإن صحَّت المسألة بعد ذلك، فهي صحيحة قبله، و إلاّ فهي فاسدة.

مثاله: (*أعجَبَ زيدٌ مَا كَرِهَ عَمـرُو*) فإذا لم تعلم أنّ الفاعل (زيدٌ)، أو أنَّه المفعول و الفاعل (ما)، تجعل ضمير المتكلم المرفوع مكان (زيدٍ) وتقول: (*أعجبتُ*) وتُبدِلُ مكان (ما) آسماً بمعناه من غير ذوي العقول، كـ (*ثـوبٍ*) مثلاً، فتقول: (*أعجَبْتُ الثّـوبَ*) وحيث إنَّ معناه فاسد تعلم أنّ (زيداً) في المثال مفعول و (ما) فاعل لأنَّه يصحُّ أنْ يقال(*أعجبَنِي الثّـوبُ*).

هـٰذا إن أَوقعتَ (ما) علـىٰ غير ذوي العقول و إن أَوقعتَه علىٰ من يعقل، يجوز أن يكون زيدٌ فاعلاً و (ما) مفعولاً، لأنَّه يصـحُّ أن يُقال: (*أعجبـتُ النِّـساءَ*) مثلاً أنْ يكون مفعولاً و (ما) فاعلاً كما يصـحُّ أن يُقال: (*أعجبْتنـي النِّـساءُ*).

و إنْ كان الاسم الناقص (مَن) و (الَّذي) جاز الوجهان أيضاً، لأنَّه يصحُّ أنْ يقال: (*أعجبـتُ زيـداً*) و (*أعجـبَني زيـدٌ*).

١) كالاسم الموصول أو الموصوف للحاجة إلى الصلة أو الصّفة.

فــروع :

تقول: (*أمكن المسافـرَ السَّفرُ*) بنصب (المسافر)، لأنَّك تقول: (*أمكنني السَّفـرُ*) ولا تقول: (أَمكنتُ السَّفـرَ).

وتقــول: (*ما دَعَـا زيـداً إلى الـخُـرُوجِ*)، و (*ما كَرِهَ زَيـدٌ مِنَ الـخُـرُوجِ*) بنصب (زيد) في الأولـىٰ مفعولاً والفاعل ضمير (ما) مستتراً، وبرفعه في الثانية فاعلاً، والمفعول ضمير (ما) محذوفاً، لأنَّـكَ تقول: (*ما دعاني إلـىٰ الـخُـرُوج*) و (*ما كَرِهتُ منه*)، ويمتنع العكس لأنَّه لا يجوز (دعوتُ الثَّوبَ إلـىٰ الخروجِ) و (كره الثوبُ من الخروج). وعلـىٰ هـٰذا القياس.

و منــه

ما آفتـرق فيه عطف البيان و البدل

وذلك ثمانية أمـور :

الأوَّل: أنَّ العطف لا يكون مضمراً و لا تابعاً لمضمرٍ، لأنَّه في الجوامد نظير النعت في المشتقَّات.

نعم أجـاز الكسـائي أنْ يُنعتَ الضمـير بنعتٍ مدحٍ نحـو : ﴿ لا إلـه إلاّ هُـوَ الـرَّحْمَـنِ الـرَّحِيـمِ ﴾ البقرة/١٦٣، أو ذمٍّ نحو : (*مَـررتُ بِهِ الـخَبيثِ*) أو ترحُّـمٍ نحو :

قَد أصـبَـحـتْ بِقـرقـرى كوانـسـا فَلا تَلُـمْـه أن يَنـامَ الـبـائِسـا[1]

و أمَّـا البدل فيكون تابعاً لمضمر باتِّفاق نحو : ﴿ و نَـرِثُـهُ مَا يَـقُولُ ﴾ مريم/٨٠، ﴿ وَمَا أَنسَـانِيهُ إلاَّ الشَّيـطَانُ أنْ أذكُـرَهُ ﴾ الكهف/٦٣، فإنَّ (مَا يَقُولُ) و (أنْ أَذكُرَهُ) في موضع نصبٍ بدلاً من مفعولِ (نَرِثُ) و (أنسىٰ).

و أجاز النحويون أنْ يكون البدل مضمراً تابعاً لمضمرٍ كـ (*رأَيتُـهُ إيَّـاهُ*) أو لظاهـرٍ كـ (*رأيتُ زيداً إيَّـاهُ*).

و خالفهم آبن مالك فقال: إنّ الثاني لم يُسمع، و إنّ الصواب في الأوَّل أنَّه توكيد كما في(*قُمتَ أنْتَ*).

الثـاني: أنَّ البيان لا يخالف متبوعه في التعريف و التنكير و لا يختلفون في

١) قرقرى: آسم موضع. و البائس: صفة للهاء في (تلمه).

جواز ذلك في البدل نحو: ﴿ إلىٰ صِراطٍ مُسْتَقِيمٍ * صِراطِ اللّهِ ﴾ الشورى/٥٢ ـ ٥٣، ونحو: ﴿ بِالنَّاصِيَةِ * ناصِيَةٍ كاذِبَةٍ خاطِئَةٍ ﴾ العلق/١٥ ـ ١٦.

الثالث: أنّه لا يكون جملة، بخلاف البدل نحو: ﴿ وَأسَرُّوا النَجوىٰ الذينَ ظَلَموا هَل هٰذا إلاّ بَشرٌ مِثلُكم ﴾ الأنبياء/٣.

وهو أصحُّ الأقوالِ في: (*عرفتُ زَيداً أبو مَنْ هُو*). وقال:

لقد أذهَلَتني أمُّ عمرٍو بكِلمةٍ   أتصبِرُ يَومَ البينِ أمْ لَستَ تصبر؟

الرابع: أنّه لا يكون تابعاً لجملة، بخلاف البدل، نحو: ﴿ اتَّبِعُوا المُرْسَلِينَ * اتَّبِعُوا مَنْ لا يَسْأَلُكُم أجْراً ﴾ يس/٢٠ ـ ٢١، ونحو: ﴿ أمَدَّكُم بِما تَعْلَمُونَ * أمَدَّكُم بِأنْعَامٍ وَبَنِينَ ﴾ الشعراء/١٣٢ ـ ١٣٣. وقوله:

أقولُ لَه: ارْحَلْ، لاتُقيمَنَّ عِندَنا   وإلاّ فَكُنْ في السِّرِّ والجَهْرِ مُسلِما

الخامس: أنّه لا يكون فعلاً تابعاً لفعل، بخلاف البدل، نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذلِكَ يَلْقَ أثاماً * يُضاعَفْ لَهُ العَذابُ ﴾ الفرقان/٦٨ ـ ٦٩. فإنَّ (يُضاعَفْ) فعلٌ خالٍ مِن الضمير، بدلٌ مِن فعلِ (يَلْقَ)، لا بدل مِنه ومِن فاعله.

السادس: أنّه لا يكون بلفظ الأوَّل، ويجوز ذلك في البدل بشرط أنْ يكون مع الثّاني زيادةُ بيانٍ، كقراءة يعقوب ﴿ وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جاثِيَةً، كُلَّ أُمَّةٍ تُدْعىٰ إلىٰ كِتابِها ﴾ الجاثية/٢٨، بنصب (كلّ) الثانية ـ وكقول الحماسي لِوَدَّاكِ بن ثُمَيل:

رُوَيدَ بَني شيبانَ بَعضَ وَعيدِكُم   تُلاقُوا غَداً خَيلي عَلى سَفَوانِ[1]

تُلاقوا جِياداً لا تحيدُ عَنِ الوَغىٰ   إذا ما غَدَت في المَأزَقِ المُتداني

تَلاقوهُمُ فتَعرفوا كيفَ صبرُهم   عَلىٰ ماجَنَتْ فيهم يَدُ الحَدثانِ

السابع: أنّه ليس في نيّة إحلالِه محلَّ الأوَّل، بخلاف البدل، ولهٰذا امتنع

١) سفوان: ماء قرب البصرة.

البدل و تعيَّـنَ البيانُ في نحو : (*يا زَيـدُ الحارثُ*) لكراهةِ اجتماع حرف النداءِ و اللام ، و في نحو : (*يا سعيـدُ كُرزُ*) بالرفع ، أو (*كُـرزاً*) بالنصب ، لأنَّ المنادىٰ المفرد مبنـيّ علىٰ الضّم ، بخلاف (*يا سعيدُ كُـرزُ*) بالضّم ، فإنَّه بالعكس .

و في نحـو : (*أنـا الضَّـاربُ الرّجل زيدٍ*) ، و في نحو : (*زيدٌ أفضلُ النّاسِ الرجالِ و النساءِ*) ، و في نحو : (*يَا أَيُّها الـرَّجلُ غلامَ زيدٍ*) و في نحو : (*أيُّ الرَّجُلَينِ زيدٌ و عمرٌو جاءَكَ*) و في نحو : (*جاءَنِـي كِلا أَخـوَيْكَ زَيدٍ و عَمرٍو*) .

الثامن: أنَّه ليس في التقدير من جملة أُخرىٰ ، بخلاف البدل ، و لهٰذا آمتنع أيضاً البدل و تعيَّـنَ البيان في نحو قولك : (*هندٌ قامَ عَمرٌو أَخُوها*) إذ لو كان (أخُوها) بدلاً لكان من جملة أخرىٰ ، فَلَزِمَ أنْ يكون الخبر و هو (قامَ عمرٌو) خالياً عن ضميرٍ عائدٍ إلـىٰ المبتدأ ، و نحو : (*مررتُ برجُلٍ قامَ عمرٌو أَخُوهُ*) و نحو : (*زيدٌ ضربتُ عَمراً أَخاهُ*) .

و منـــه

ما آفترق فيه آسم الفاعل و الصّفة المشبّهة

وذلك أحد عشر أمـراً :

الأوّل: أنّه يصاغ من المتعدّي و القاصر، كـ (*ضارِب*) و (*قائِم*) و (*مُستخرِج*) و (*مُستكبِر*) وهي لا تصاغ إلاّ من القاصر كـ (*حَسَن*) و (*جَمِيل*).

الثاني: أنّه يكون للأزمنة الثلاثة، وهي لا تكون إلاّ للحاضر، أي الماضي المتّصل بالزّمن الحاضر.

الثالث: أنّه لا يكون إلاّ مُجارِياً للمضارع في حركاته و سكناته كـ (*ضارِب*) و (*يضرِب*) و (*مَنطلِق*) و (*يَنطلِق*) ومنه: (*يقومُ*) و (*قائِم*) ، لأنّ الأصل: (*يَقْوُمُ*)، بسكون القاف وضمّ الواو، ثمّ نقلوا.[1] وأما توافق أعيان الحركات فغير معتبر بدليل: (*يذهَب*) و (*ذاهِب*) ، وهي تكون مُجارِية له كـ (*مُنطلِقُ اللّسانِ*) و (*مُطمَئِنُّ النَّفسِ*) وغير مُجارية، وهو الغالب نحو: (*ظريف*) و (*شُجاع*).

الرابع: أنّ منصوبَه يجوز أنْ يتقدَّم عليه، نحو: (*زيدٌ عَمراً ضارِبٌ*). و لا يجوز (زيدٌ وجهَهُ حَسَنٌ).

الخامس: أنّ معمولَه يكون سببيّاً و أجنبيّاً، نحو: (**زيدٌ ضارِبٌ غلامَهُ وعمراً**) ، ولا يكون معمولها إلاّ سببيّاً، تقول: (*زيدٌ حسَنٌ وجهَهُ*) ، أو (*الوَجْهَ*) ويمتنع: (زيدٌ حسَنٌ عَمراً).

---

[1] أي: نقلوا الحركة.

السادس: أنَّه لا يخالف فعله في العمل، و هي تخالفه فإنَّها تنصب مع قصور فعلها، تقول: (*زيدٌ حسَنٌ وجهَهُ*) و يمتنع : (زيدُ حسُنَ وجهَه) بالنصب، خلافاً لبعضهم.

السابع: أنَّه يجوز حذفُه و بقاءُ معموله، بخلافها و لـهذا أجازوا(*هـٰذا ضاربُ زيدٍ وعمراً*) بخفض زيد، و نصب عمرو، بإضمار فعلٍ، أو وصفٍ مُنَوَّنٍ، و لا يجوز: (مررتُ برجلٍ حسَنِ الوَجهِ و الفِعلَ) بخفض (الوجه) و نصب (الفعل).

الثامن: أنَّه لا يقبح حذفُ موصوف آسم الفاعل و إضافته إلىٰ مضافٍ إلىٰ ضميره نحو : (*مررتُ بقاتِلِ أبيهِ*) و يقبح (مررتُ بحسَنِ وجهِه).

التاسع: أنَّه يُفصل عن منصوبه و مرفوعه نحو : (*زيدٌ ضاربٌ في الدارِ أبُوه عمراً*) ، و يمتنع عند الجمهور: (زيدٌ حسَنٌ في الحَربِ وجهَه) رفعتَ أو نصبتَ.

العاشر: أنَّه يجوز إتباع معموله بجميع التّوابع، و لا يجوز إتباع معمولها بصفة، قاله الزجّاج و متأخّرو المغاربة.

الحادي عشر: أنَّه يجوز إتباع مجروره على المحلِّ عند من لا يشترط المُحرز[1]، نحو : (*زيدٌ ضاربُ عمروٍ و بكراً*).

و لا يجوز ذٰلك فيها، لا يقال: (هو حسنُ الوَجهِ و البدنَ) بجرّ (الوجه) و نصب (البدن)، خلافاً للفرّاء.

١) المحرِز هنا كون آسم الفاعل منوناً أو محلًى بـ (ال) حتّى يصحّ عمله في المفعول.

و منـــه

ما آفترق فيه آلحال و التميز و ما آجتمعا فيه :

اعلم أنَّهما آجتمعَا في خمسة أُمورٍ و آفترقَا في سبعةٍ:

فـأوجُـه الاتِّـفاق أنَّـهما :

آسـمـان ،

نكرتـان ،

فضلتـان ،

منصوبتان ،

رافعتـانِ لـلإبهام .

و أمـا أوجـه الافـتـراق :

فأحـدها: أنَّ الحال تكون جملة نحو : (***جاء زيـدٌ يَضحكُ***) وظرفاً نحو : (***رأيتُ الهلالَ بينَ السَّحابِ***) وجارّاً و مجروراً نحو : ﴿ **فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ** ﴾ القصص/٧٩.

و التمييز لا يكون إلَّا آسماً نحو : (***طابَ زيدٌ نفساً***).

الثاني: قد يتوقَّف معنى الكلام علىٰ الحال كقوله تعالىٰ : ﴿ **وَلا تَمْشِ فِي الأَرْضِ مَرَحاً** ﴾ الإسراء/٣٧، ﴿ **ولا تَقْرَبُوا الصَّلاةَ وَأَنْتُم سُكَارىٰ** ﴾ النساء/٤٣، بخلاف التَّمييز.

الثالث: أنَّ الحال مُبيِّنةٌ للهيئاتِ و التَّمييز مُبيِّنٌ للذَّواتِ.

الرابع: أنَّ الحال تتعدَّد، نحو : (***جاءَ زيدٌ راكباً مُتبسِّماً***) بخلاف التَّمييز.

الخامس: أنَّ الحـال تتقدَّم علىٰ عاملها إذا كان فعلاً متصـرِّفاً، أو وصفـاً يشبهه، نحو : ﴿ **خُشَّعاً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ** ﴾ القمر/٧، و لا يجوز ذلك في التّمييز علىٰ الصحيح.

السادس: أنَّ حقَّ الحال الاشتقاق و حقَّ التَّمييز الجمود و قد يتعاكسان، فتقعُ الحـال جامـدة نحـو : (*هٰذا مالُك ذَهباً*) ، و ﴿ **و تَنْحِتُونَ الجِبَالَ بُيُوتاً** ﴾ الأعراف/٧٤، و يقع التَّمييز مشتقّاً نحو : (*لِلّهِ دَرُّهُ فارساً*) .

و قولك : (*كرُمَ زيدٌ ضَيفاً*) إذا أردتَ الثناء علىٰ ضيفِ زيدٍ بالكرم. فإنْ كان زيدٌ هو الضيف آحتمل الحال و التَّمييز. و الأحسن عند قصد التَّمييز إدخال (مِن) عليه.

السابع: أنَّ الحال تكون مؤكّدة لعاملها نحو قوله تعالى : ﴿ **وَلَّىٰ مُدْبِراً و لَمْ يُعَقِّب** ﴾ النمل/١٠، و ﴿ **فَتَبَسَّمَ ضَاحِكاً** ﴾ النمل/١٩، و ﴿ **وَ لا تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ** ﴾ البقرة/٦٠، و لا يقع التمييز كذلك.

و أمّا ﴿ **إنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللّهِ آثْنَا عَشَرَ شَهْراً** ﴾ التوبة/٣٦، فـ ﴿ شهراً ﴾ مؤكّدٌ لما فُهِمَ من عدّة الشهور، و أمّا بالنسبة إلىٰ عامله و هو آثنا عشر فمبيّن.

أقسام الحال

تنقسم الحال بآعتبارات :

الأوّل: آنقسامها بآعتبار آنتقال معناها و لزومه إلى قسمين:

منتقلةٌ ، و هو الغالب.

و ملازمةٌ ، و ذلك واجب في ثلاث مسائلَ :

إحداها: الجامدة غير المؤوّلة بالمشتقّ، نحو : (***هذا مالُك ذهباً***) و (***هذه جُبَّتُك خزّاً***) ، بخلافِ نحو : (***بعتُه يداً بيدٍ***) فإنَّه بمعنى متقابضين، و هو وصف منتقل، و إنّما لم تُؤوَّل في المثالين الأوَّلين، لأنَّهما مستعملانِ في معناهما الوضعي، بخلاف الأخير، و كثيرٌ منهم يَتوهَّمُ أنَّ الحال الجامدة لا تكون إلَّا مؤوَّلةً بالمشتقّ، و ليس كذلك.

الثانية: المؤكدة، نحو : ﴿ **وَلَّىٰ مُدبِراً** ﴾ النمل/١٠، قالوا: و منه: ﴿ **هُوَ الحَقُّ مُصَدِّقاً** ﴾ فاطر/٣١ لأنَّ الحقَّ لا يكون إلَّا مصدِّقاً. و الصواب أنَّه يكون مصدِّقاً و مكذِّباً و غيرهما. نعم إذا قيلَ: (***هو الحقُّ صادقاً***) فهي مؤكّدة.

الثالثة: الّتي دلَّ عاملها علىٰ تجدّد صاحبها نحو : ﴿ **وَخُلِقَ الإِنْسَانُ ضَعِيفاً** ﴾ النساء/٢٨، و نحو : (***خلَقَ اللّهُ الزَّرافةَ يَدَيْهَا أطولَ مِن رِجلَيْها***) ، الحال (أطولَ) و (يَدَيها) بدل بعض.

و تقع الملازمة في غير ذلك بالسماع، و منه: ﴿ **قَائِماً بِالقِسْطِ** ﴾ آل عمران/١٨، إذا أُعرب حالاً. و قول جماعة: إنَّها مؤكَّدة وَهْمٌ، لأنَّ معناها غير مستفادٍ ممّا قبلها.

الثاني: آنقسامها بحسب قصدها لذاتها و للتوطئة بها إلى قِسمين:

مقصودةٌ و هو الغالب .

و مُوطِّئةٌ و هي الجامدة الموصوفة نحو : ﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَراً سَوِيّاً ﴾ مريم/١٧ ، فذُكِرَ ﴿ بَشَراً ﴾ توطئةً لِذكر ﴿ سَوِيّاً ﴾ و تقول : (*جاءَني زيدٌ رجلاً مُحسِناً*) .

الثالث: انقسامها بحسب الزمان إلى ثلاثة :

مقارِنة ، و هو الغالب ، نحو : ﴿ وَهٰذا بَعْلِي شَيْخاً ﴾ هود/٧٢ .

و مقدَّرة ، و هي المستقبلة ، كـ(*مررتُ برجلٍ معَهُ صَقْرٌ صائِداً بِهِ غَداً*) أي مُقَدِّراً ذلك ، و منه : ﴿ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ ﴾ الزمر/٧٣ ، ﴿ لَتَدْخُلُنَّ المَسْجِدَ الحَرَامَ إنْ شاءَ اللّهُ آمِنِينَ ، مُحَلِّقِينَ رُؤُسَكُم وَ مُقَصِّرِينَ ﴾ الفتح/٢٧ .

و محكيّة ، و هي الماضية ، نحو(*جاء زيدٌ أمسِ راكباً*) ، و منه قول الشاعر في الحسين عليه السلام :

وَكَرَّ وفَرَّ القومُ خيفَةَ بَأسِهِ كَأَنَّ عليّاً في الصفوف يجول

أي : و قد فرّ القوم خيفةً .

الرابع: انقسامها بحسب التّبيين و التوكيد إلى قسمين :

مبيِّنَة ، و هو الغالب ، و تسمّى مؤسِّسَة أيضاً .

و مؤكِّدة ، و هي الَّتي يستفاد معناها بدونها ، و هي :

إمَّا مؤكِّدة لعاملها نحو : ﴿ وَلَّىٰ مُدْبِراً ﴾ النمل/١٠ .

أو لِصاحبها نحو : ﴿ لآمَنَ مَنْ فِي الأرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً ﴾ يونس/٩٩ ، و نحو : (*جاءَ القومُ طُرّاً*) .

أو لمضمون الجملة ، نحو : (*زيدٌ أبوكَ عطوفاً*) .

الخامس: انقسامها بحسب ذي الحال ، ثلاثة أقسام :

الأوَّل: الحال للفاعل ، كقولك : (*جاءَ زيدٌ راكباً*) و منه قول عليٍّ عليه السلام : (**أمّا بعدُ فإنَّ اللّهَ سبحانَه و تعالىٰ خلَقَ الخَلْقَ حِينَ خلَقَهُم غَنِيّاً عَنْ طاعَتِهم آمِناً مِن مَعْصِيَتِهِم** [1] .

←

الثاني: الحال للمفعول، كقول عليٍّ عليه السلام: (**اللّهُمَّ إنَّا نَسْأَلُكَ أنْ لاتَرُدَّنَا خَائِبينَ**)(٢).

الثالث: الحال لهما، كقولك: (*لقيتُ زيداً راكبَيْنِ*).

و إذا كانت جملة فعلية فعلها ماضٍ، تدخل عليها (قد)، كقول عليٍّ عليه السلام في بني أميّة: (**كأنِّي أنظرُ إلىٰ فاسِقِهِم وَ قَدْ صحِبَ المنكَرَ**)(٣).

١) شرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ٦١١.

٢) شرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ٤٣٤.

٣) شرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ٤٣٨.

إعرابُ أَسماءِ الشَّـرطِ و الاستفهام و نحوها

اعلم أنَّهـا إن دخـل عليهـا جارٌّ أو مضـافٌ فمحلُّها الجـرُّ نحو : ﴿ عَـمَّ يَتَـسَاءَلُـونَ ﴾ النبأ/١ ، و نحو : (*صَبيحَـةَ أيِّ يَـوْمٍ سفـرُكَ ؟*) و (*غلامُ مَـنْ جـاءَكَ ؟*) .

و إلَّا فإن وقعتْ علىٰ زمانٍ نحو : ﴿ أَيَّـانَ يُـبْعَـثُونَ ﴾ النحل/٢١ ، أو مكانٍ نحو : ﴿ فَـأَيْـنَ تَـذْهَـبُـونَ ﴾ التكـوير/٢٦ ، أو حدثٍ ، نحـو : ﴿ أيَّ مُنْقَـلَبٍ يَنْقَلِبُـونَ ﴾ الشعراء/٢٢٧ ، فهي منصوبة مفعولاً فيه و مفعولاً مطلقاً .

و إلَّا فإن وقع بعدها ٱسمٌ نَكِرةٌ ، نحو : (*مَـنْ أَبٌ لـكَ ؟*) فهي مبتدأ ، أو ٱسمٌ معرفة نحو : (*مَـنْ زيـدٌ ؟*) فهي خبر أو مبتدأ علىٰ الخلاف السابق .

و لا يقع هـٰذان النوعان في أسماءِ الشرط .

و إلَّا فإن وقع بعدها فعلٌ قاصرٌ ، فهي مبتدأ نحو : (*مَـنْ قامَ ؟*) و نحو : (*مَـنْ يَقُـمْ أَقمْ مَـعَهُ*) .

و الأصحُّ أَنَّ الخبر فعلُ الشرط لا فعلُ الجواب .

و إن وقـع بعـدها فعلٌ مُتعدٍّ ، فإن كان واقعاً عليها ، فهي مفعول به نحو قوله تعـالى : : ﴿ فَـأَيَّ آيـاتِ الـلّهِ تُـنْكِـرُونَ ﴾ غافـر/٨١ ، ﴿ أَيّـاً مَـا تَـدْعُـوا فَلَهُ الأَسـماءُ الْحُسْنَىٰ ﴾ الاسراء/١١٠ ، ﴿ مَـنْ يُضْلِـلِ اللّـهُ فَـلاَ هَـادِيَ لَـهُ ﴾ الأعراف/١٨٦ .

و إن كانَ واقعـاً علىٰ ضميرها نحو : (*مَنْ رَأَيْتَـهُ*) أو متعلّقها نحو : (*مَنْ رأَيْـتَ أَخاهُ*) فهي مبتدأ ، أو منصوبة بمحذوف مُقدَّر بعدها ، يفسِّـره المذكور .

تنبيـه :

إذا وقع ٱسم الشرط مبتدأ ، فهل خبره فعلُ الشرط وحدَه ، لأنَّه ٱسمٌ تامٌّ ، و فعل

الشرط مشتمل على ضميره، أو فعلُ الجواب وحدَه، لأنّ الفائدة به تمّت و لالتزامهم عَـوْدَ ضمير منه إليه علىٰ الأصحّ أو مجموعهما[١]، لأنّ قولك: (*مَـنْ يَـقُمْ أقمْ معَـهُ*) بمنزلة قولك: (*كُـلّ مِنَ النّاس إنْ يَـقُمْ أقُـمْ معَـهُ*) و الصحيح الأوّل، و إنّما توقّفتِ الفائدة علىٰ الجواب من حيثُ التعلّق فقط لا من حيث الخبرية.

١) قال مهذّب المغني الشيخ المعصومي: التحقيق أنّ أسم الشرط و إن لم يكن ناقصاً كالموصولات، إلّا أنّ معنـاه ناقص كما لا يخفى، و عليه فالحقُّ أنّ الخبر فعل الجواب لأنّ الشرط هنا بمنزلة الصّلة في الموصولات، فالصّحيحُ هو القول الثاني.

مسوّغات الابتداء بالنكرة

لم يُعَوِّل المتقدِّمون في ضابط ذلك إلاَّ علىٰ حصول الفائدة.

ورأىٰ المتأخِّرُون أنَّه لا يمكن لكلِّ أحدٍ أن يعلمَ مواضعَ الفائدة، فذكروا لها قواعد، فمن مُقلٍّ مخلٍّ، ومن مُكثرٍ مُوردٍ ما لا يصلح، أو مُعدِّدٍ لأمورٍ متداخلة.

والّذي يظهر لي أنّها منحصرة في عشرة أُمور:

الأوّل:

أن تكونَ موصوفةً: لفظاً، أو تقديراً، أو معنىً.

فالأوَّل: نحو: ﴿ **وأَجَلٌ مُسَمّىً عِنْدَهُ** ﴾ الأنعام/٢، ﴿ **وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ** ﴾ البقرة/٢٢١، ويشترط أن يكون الوصف مُفيداً، فلا يجوز: (رجلٌ من النّاسِ جاءَني).

والثانيْ: نحو قولهم: (*السَّمنُ مَنَوَانِ بِدرهَمٍ*) أي: مَنوانِ منه بدرهم، وقولهم: (*شَرٌّ أهرَّ ذا نابٍ*) أي: شَرٌّ عظيمٌ.

والثالث: نحو: (*رُجَيلٌ جاءَني*) لأنَّه في معنى: (رجلٌ صغيرٌ). وقولهم (*ما أحسَنَ زيداً*) لأنَّه في معنى: (شيْءٌ عظيمٌ حسَّنَ زيداً)، وليس فيهما صفةٌ مقدَّرةٌ، فيكونان من القسم الثاني.

الثاني: أن تكون عاملةً.

إمَّا رفعاً نحو: (*قائِمٌ الزيدانِ*) عند من أجازه.

أو نصباً نحو: (*أمرٌ بمعروفٍ صدقةٌ*) و (*أفضلُ منكَ جاءَني*) إذ الظرف[1] منصوبٌ

المحلِّ بالمصدر و الوصف.

أو جـرًّاً نحو: (*غلامُ آمـرأةٍ جـاءَني*)، و (*خمـسُ صلواتٍ كتـبَهُـنَّ اللّهُ*).

و شرطُ هـٰذه أن يكـون المضـاف إليه نكـرةً كما مثَّلنا، أو معرفةً و المضاف مـمّا لا يتعـرّف بالإضافة، نحو: (**مِثْلُكَ لا يَبخَـلُ، و غيـرُكَ لا يـَجُودُ**).

و أمّا ما عدا ذلك فإنَّ المضافَ إليه فيه مَعرِفة لا نَكِـرَة نحو: (**غلامُ زيدٍ جَاءَني**) و قد تُضافُ النكرة إلى ما يُضافُ إلى المعرفة نحو: (**كلامُ غلامِ زيد مليحٌ**)، و هذا أيضاً في حكمِ الـمَعرفة.

الثـالث: العـطفُ بشَرط كونِ الـمَعـطوف أو الـمَعـطوف عليه مـمّا يسوّغ الابتداء به، نحو: ﴿ **طاعـةٌ و قـولٌ معـروفٌ** ﴾ محمد/٢١، أي: أمثل من غيرهما.

و نحو: ﴿ **قـولٌ معـروفٌ و مغفـرةٌ خيـرٌ مِـن صَـدَقةٍ يَتبَـعُهَا أذىً** ﴾ البقرة/٢٦٣، و كثيـرٌ منهم أطلقَ العطفَ و أهملَ الشرطَ، منهم ابنُ مالك.

الرابع: أن يكونَ خبرها ظرفاً، أو مَجروراً، نحو: ﴿ **وَ لَـدَينا مَزيـدٌ** ﴾ ق/٣٥، ﴿ **و لكـلِّ أجـلٍ كتـاب** ﴾ الرعد/٣٨.

قال ابنُ مالـك: أو جُملة. نحـو: (***قَصَـدك غُلامُه رجُل***)، و شرطُ الخبر فيهنّ الاختصاص، فَلو قيلَ (*في دارٍ رجلَ*) لم يُجز لِعَدم الفائِدة، لأنَّ الوقتَ لا يخلو عن أن يكونَ فيه رجل ما في دارٍ ما. قالوا: و التقديم، فلا يجوز: (رجلٌ في الدار)، و أقول: إنّـما وجب التقديم هنا لدفع توهّم الصّفة، و آشتراطه هُنا يوهم أنَّ له مَدخلاً في التخصيص.

الخامس: أن تكـون عامَّـة

إمَّا بذاتها، كـأسماء الشـرط و الاستفهـام.

أو بغيرها، نحو: (*ما رَجـلٌ في الـدارِ*) و (*هـلْ رجلٌ في الدارِ ؟*) ﴿ **ءَإلـهٌ مَـعَ اللّـهِ** ﴾

---

١) يطلقون (الظرف) على الجارّ و المجرور أيضاً كما هنا، و القصد أنّ (بمعروف) في محلّ نصب للمصدر (أمر)، و (منك) في محلّ نصب للوصف (أفضل).

النمل/ ٦٠.

السادس: أن تكون مراداً بها صاحبُ الحقيقة من حيث هي نحو: (*رجُلٌ خيْـرٌ من آمْرأةٍ*) و (*تَمرَةٌ خيـرٌ من جَرادةٍ*).

السـابع: أن تكون في معنىٰ الفعل، و هـٰذا شامل لنحو: (*عَجبٌ لِزَيدٍ*)، و ضبطوه بأن يُراد بها التعجّب، و لنحو: ﴿ **سَـلاَمٌ عَـلَىٰ آل يَاسِيـنَ** ﴾ الصافّات/ ١٣٠، ﴿ **وَيْـلٌ لِلـمُطَـفِّفِيـنَ** ﴾ الـمُطفّفين/١، و ضبطوه بأَن يُراد بها الدُّعاء، و لنحو: (*قائـمٌ الزَيدانِ*) عند من جوَّزها، و على هـٰذا ففي نحو: (*ما قائِمٌ الزَيدانِ*) مُسوِّغان، كما في قوله تعالى: ﴿ **وَعِنْـدَنَا كِـتَابٌ حَفِيـظٌ** ﴾ ق/٤.

الثامن: أن يكونَ ثبوت ذلك الخبر للنَكرة من خَـوارق العادة نحو: (*شَجَـرَةٌ سَـجَدتْ*) و (*بَـقَرةٌ تَكَلَّـمَت*) إذ وقوع ذلك من أفراد هـٰذا الجنس غير مُعتاد، ففي الإخبار به عنها فائدة، بخلاف نحو: (رجـلٌ ماتَ).

التـاسـع: أن تقـع بعـد (إذا) الفجائية، نحو: (*خرجتُ فإِذَا أسدٌ أو رجلٌ بِـالبابِ*)، إذْ لا تلازم بين الخروج و مفاجأة أسد أو رجُل.

العاشر: أن تقع في أوَّل جملةٍ حاليةٍ كقوله:

سَرَيْـنَـا و نجـمٌ قَدْ أَضـاءَ فَمُـذْ بَدَا   *مُحَـيَّـاكَ أَخْـفـىٰ ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقِ*

و علَّة الجواز ما ذكرناه في المسألة قبلها.

و مـمَّا ذكـروا من المسـوِّغـات أن تكون النكرة محصورة، نحو: (*إِنَّـما في الدَّار رجلٌ*)، أو للتَّفصيل، نحو: (*النَّاس رجلان: رجلٌ أَكْرمْتَـهُ، و رجلٌ أَهنْتَـهُ*).

و فيهما نظـرٌ، أمَّا الأوّلَ فـلأنَّ الابتداء بالنكرة فيه صحيح قبل مجـيء (إنَّـما).

و أَمَّـا الثاني فلاحتمال أن يكون (رجلٌ) الأوَّل للبداية و الثاني عطفٌ عليه، و يُسمَّى بدَلَ التَّفصيل.

أقسام العطف

وهي ثلاثة:

أولها: العطف على اللَّفظ، وهو الأصل نحو: (*لَيسَ زيدٌ بِقَائمٍ وَلا قَاعدٍ*) بالخفض.

وشرطه إمكان تَوجُّه العامل إلىٰ المعطوف، فلا يجوز في نحو: (*ما جاءَني مِن امرأةٍ ولا زيدٍ*) إلّا الرفع عطفاً علىٰ الموضع لأنَّ (مِن) الزائدة لا تعمل في المعارف.

ثانيها: العطفُ علىٰ المحلِّ نحو: (*ليسَ زيدٌ بقائمٍ ولا قاعداً*) بالنصب، وله عند المحقِّقينَ ثلاثة شروط:

الأوَّل: إمكان ظهور ذلك المحلّ في الفصيح، ألا ترى أنَّه يجوز في (*ليسَ زيدٌ بقائمٍ*) و(*ما جاءَني مِن امْرأةٍ*) أن تُسقِطَ (الباء) فتنصب، و(من) فترفع، فعلىٰ هٰذا لا يجوز: (مررتُ بزيدٍ وعمراً) لأنَّه لا يجوز (مررتُ زيداً) خلافاً لابن جني، وأمَّا قول جرير:

تمرُّونَ الدِّيارَ ولَم تَعُوجُوا ... كَلامُكُم عَلَيَّ إذَن حَرامُ

فضرورة، ولا تختصُّ مراعاة الموضع بأَن يكون العامل في اللّفظ زائداً.

أجاز الفارسي في قوله تعالىٰ: ﴿ وأُتْبِعُوا فِي هٰذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ القِيَامَةِ ﴾ هود/٦٠، أن يكونَ ﴿ يَوْمَ القِيَامَةِ ﴾ عطفاً علىٰ محلِّ ﴿ هٰذِهِ ﴾، لأنَّ محلَّه النصب.

الثاني: أن يكون الموضعُ بحقِّ الأصالة، فلا يجوز: (هٰذا ضاربُ زيداً وأَخيهِ) لأنّ الوصف المستوفي لشروط العمل، الأصلُ إعمالُه لا إضافته إلحاقاً له

بالفعل.

الثالث: وجود الـمُحرِزِ، أي الطالب لذلكِ المحلِّ، و ٱبتُنـيَ علىٰ هـٰذا الشَّـرط ٱمتناعُ مسائلَ:

المسألة الأولى: (*إنّ زيـداً و عمـرٌو قائمان*)، و ذلك لأنَّ الطالب لرفع (زيد) هو الابتداء، و الابتداء هو التجرّد، و التجـرّد قد زال بدخول (إنّ).

المسألة الثانية: (*إنّ زيداً قائـمٌ وعمـرٌو*)، إذا قدّرت عمراً معطوفاً على المحلّ، لا مبتدأ.

و أجاز هذه بعضُ البصريين، لأنّهم لم يشترطوا الـمُحرِز، و إنّما منعوا الأولـىٰ لمانع آخَر، و هو توارد عاملين (إنّ و الابتـداء) على معمول واحد و هو الخبر.

و أجازهما الكوفيون لأنّهم لا يشترطون المحرِز، و لأنّ (إنّ) لم تعمل عندهم في الخبر شيئاً، بل هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها.

المسألة الثالثة: (*هذا ضارب زيدٍ و عمـراً*) بالنصب، لأنّ الوصف بعد أن جرّ زيداً بالاضافة، زال محرزيته لنصب محلّه.

ثالثها: العطف على التّوهم، نحو: (*ليس زيدٌ قائمـاً و لا قاعـدٍ*) بالخفض، على توهّم دخول الباء في الخبر، و شرط جوازه صحة دخول ذلك العامل المتوهَّم، و شرط حُسنه كثرة دخوله هناك، و لهذا حسُن قولُ زهيرٍ:

بدا لِيَ أنّـي لسـتُ مُدرِكَ مامـضـىٰ   و لا سابـقٍ شيئـاً إذا كان جائـيـاً

و لم يحسن قول الآخر:

وما كنـتُ ذا نَيـرَبٍ فيـهـم   وَلا مُنـمِشٍ فيـهـم مُنـمِـلِ[1]

لقلّةِ دخول الباء على خبر كان، بخلاف خبري (ليس و ما).

١) أنشده ٱبن الأعرابي في نوادره. النَيرب: النَّميمة. المُنمِل: الكثير النميمة. المُنْمِش: المفسد ذات البين.

وكما وقع هذا العطف في المجرور، وقعَ في المجزوم، وفي المرفوع آسمًا، وفي المنصوب آسماً وفعلًا، وفي المركَّبات.

فأمَّا المجزوم، فقال به الخليل وسيبويهِ في قراءة غير أبي عمرو: ﴿ **لَوْلاَ أَخَّرْتَنِي إِلىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ** ﴾ المنافقون/١٠، فإنَّ معنىٰ (لولا أخّرتني، فأصّدّق)، ومعنى (إنْ أخّرتني، أصّدّقَ)، واحدٌ، فعُطِفَ (أكُنْ) مجزوماً على محلِّ (أصّدّقَ).

وأمَّا المرفوع، فقال سيبويهِ: وآعلم أنَّ أُناساً من العربِ يغلطون، فيقولون: (*إنَّهم أجمعُون ذاهبونَ*) و(*إنكَ وزيدٌ ذاهبانِ*) وذلك على أنَّ معناه معنىٰ الابتداء.

ومراده بالغلط ما عبَّر عنه غيرُه بالتوهّم، وذلك ظاهرٌ من كلامه، فـ (زيدٌ) و(أجمعون)، تابعان علىٰ توهّم عدم دخول الناصب فكأنّه قيل: (*هم أجمعونَ ذاهبونَ*)، و(*أنتَ وزيدٌ ذاهبان*).

وتوهّم آبن مالك أنَّ سيبويهِ أراد بالغلط الخطأ، فأعترضَ عليه بأنَّا متىٰ جوَّزنا ذلك عليهم، زالت الثِّقة بكلامهم، وآمتنع أن نُثبِتَ شيئاً نادراً، لإمكان أن يُقال في كلِّ نادرٍ: أنَّ قائلَه غَلَطَ.

وأمَّا المنصوب آسمًا، فقال الزمخشري في قوله تعالىٰ: ﴿ **فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ** ﴾ هود/٧١، فيمن فتح الباء في يعقوب، كأنَّه قِيلَ: ووهبنا لها إسحاق ومن وراءِ إسحاق يعقوب. وقيلَ: هو علىٰ إضمار (وهبنا) أي: ومن وراءِ إسحاق وهبنا يعقوب، بدلالة ﴿ فَبَشَّرْنَاها ﴾ لأنّ البشارة مِن اللّهِ تعالى بالشيْءِ في معنىٰ الهِبَة.

وأمَّا المنصوب فعلاً، فكقراءة بعضهم: ﴿ **وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا** ﴾[1] القلم/٩، بحذف النون حملاً على معنىٰ: (ودُّوا أنْ تُدْهِنَ).

١) الآية: ﴿ ودّوا لو تُدْهِنُ فيُدهِنونَ ﴾.

وقيلَ في قراءة حفص: ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغ الأسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمٰوات فَأَطَّلعَ ﴾[1] ، غافر/٣٦ـ٣٧، بالنصب. إنّه عطف علىٰ معنى لَعلِّي أبلُغَ، و هو: لَعلِّي أنْ أبلُغَ، فإنَّ خبرَ لعلّ يقترن بـ (أن) كثيراً.

و أمَّا في المركَّبات فقد قيلَ في قوله تعالى: ﴿ وَ مِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيَاحَ مُبَشِّرَاتٍ وَ لِيُذِيقَكُمْ مِنْ رَحْمَتِهِ ﴾ الروم/٤٦، أنَّه علىٰ تقدير (لِيبشِّركم) و (ليذيقكم). و يحتمل أن يكون التقدير: (و ليذيقَكُم) و ليكون كذا و كذا أَرْسلَها.

تنبيه

(*لا تأكُلْ سَمكاً و تشرَب لَبناً*) إن جزمتَ، فالعطف علىٰ اللفظ، و النَّهي عن كلّ منهما.

و إن نصبتَ، فالعطف عند البصريين علىٰ المعنىٰ، و النَّهي عند الجميع عن الجمع، أي: (لا يمكن منك أكلُ سمكٍ مع شربِ لبنٍ).

و إن رفعتَ فالمشهور أنَّه نَهيٌ عن الأوَّل و إباحةٌ للثاني. و أنَّ المعنىٰ: (و لكَ شُربُ اللَّبنِ)، و توجيهه أنَّه مستأنفٌ، فلم يتوجَّه إليهِ حرف النَّهي.

١) الآية: ﴿ لعلِّيَ أبلُغُ الأسبابَ * أسبابَ السّمٰوات فأطّلعَ ﴾.

عطف الخبر علىٰ الإنشاء و بالعكس

منعه البيانيون، و ٱبن مالك في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل، و ٱبن عصفور في شرح الإيضاح، و نقله عن الأكثرين

و أجازهُ الصفّار و جماعةٌ مستدلّين بقوله تعالى: ﴿ وَ بَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا و عَملوا الصالِحات... ﴾ البقرة/٢٥، و ﴿ وَ بشِّر المُؤمِنِينَ ﴾ الصف/١٣.

و التحقيق أنَّ عطف الخبر علىٰ الإنشاءِ و بالعكس مطّردٌ في (الفاء)، و غير مطَّردٍ في (الواو)، و إنْ كان جائزاً فيه أيضاً، نحو قوله تعالىٰ: ﴿ لَئِنْ لَمْ تَنْتَهِ لَأرجُمَنَّكَ وَ اهْجُرْنِي مَلِيّاً ﴾.مريم/٤٦.

عطف الاسمية على الفعلية و بالعكس

و فيه ثلاثة أقوال:

أوّلها: الجواز مطلقاً، و هو المفهوم من قول النحويين في باب الاشتغال في مثل: (*قام زيدٌ وعمراً أكرمْتُهُ*) : أنَّ نصبَ عمراً أرجح، لأنَّ تناسب الجملتين المتعاطفتين أولى من تخالفهما.

ثانيها: المنع مطلقاً، حُكيَ عن آبن جني أنَّه قال في قوله:

عاضَها اللّهُ غُلاماً بعدَ ما ... شَابَتِ الأَصْداغُ والضِّرْسُ نَقِدْ[1]

إنَّ الضِّرس فاعلٌ بمحذوف يفسِّره المذكور، وليس بمبتدأ، ويلزمه إيجاب النصب في مسألة الاشتغال السَّابقة.

ثالثها: لأبي علي، أنَّه يجوز في الواو فقط، نقله عنه أبو الفتح في (سرِّ الصِّناعة)، وبنى عليه مَنْعَ كون الفاءِ في(*خرجتُ فإذا الأسدُ حاضِرٌ*) عاطفةً.

و أضعف الثلاثة القول الثاني.

١) ونقد: أي تكسّر.

العطف علىٰ معمولي عاملين

أَجمعوا علىٰ جواز العطف علىٰ معمولَـي عاملٍ واحد، نحو: (*إنَّ زيداً ذاهبٌ، وعمراً جالسٌ*).

وعلىٰ معمولات عاملٍ واحد نحو: (*أعلَمَ زيدٌ عمراً بَكْراً جالِساً، وأبو خالدٍ بكراً سَعِيداً مُنطَلِقاً*).

وعلىٰ منع العطف على معمولي أكثر من عاملين نحو: (*إنَّ زيداً ضاربٌ أَبُوهُ لِعَمرٍو، وأخاكَ غلامُهُ بكرٍ*).

وأَمَّا العطف على معمولَـيْ عاملَين، فإن لم يكن أحدهما جارّاً فقال آبن مالك: هو ممتنع إجماعاً نحو: (*كان آكلًا طعامَك عمرٌو، وتمرَكَ بكرٌ*) وليسَ كذلك. بلْ نقل الفارسي الجواز مطلقاً عن جماعة، وقيلَ: إنَّ منهم الأخفش.

وإن كان أَحدُهما جارّاً، فإنْ كان الجارُّ مؤخَّراً، نحو: (*زيدٌ في الدَّارِ والـحُجْرَةِ عمرٌو*) أو (*وعمرٌو الحجرةِ*) فنقل المهدويُّ أنَّه ممتنعٌ إجماعاً. وليس كذلك، بلْ هو جائزٌ عند من ذكرنا.

وإن كان الجـارُّ مقـدَّمـاً، نحو: (*في الدارِ زيدٌ والحجرةِ عمرٌو*)، فالمشهور عن سيبويهِ: المنع، وبه قال المبـرِّد وآبن السَّراج وهشام، وعن الأخفش الإجازة، وبِهِ قال الكسائي والفـرّاء والزَّجاج.

وفصَّل قومٌ ـ منهم الأعلم ـ فقالوا: إنْ وَلِـيَ المخفوضُ العاطفَ كالمثال جازَ، لأنّه كذا سُمِعَ، ولأنَّ فيه تعادل المتعاطفات، وإلاّ آمتنع، نحو: (في الدَّارِ زيدٌ وعمرٌو الحجرة).

المواضع الَّتي يعود الضمير فيها على ما تأخَّر لفظاً و رتبةً

و هي سبعة:

الأوَّل: أنْ يكونَ الضميرُ مرفوعاً بـ (نعم) أو (بئس)، و لا يفسَّر إلاَّ بالتَّمييز نحو: (*نِعْمَ رجلًا زيدٌ*) و (*بِئسَ رجلًا عمرٌو*).

و يلحق بهما الفعل الَّذي يراد به المدحُ أو الذَّمُّ نحو: ﴿ **سَاءَ مَثَلًا القَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا** ﴾ الأعراف/١٧٧، و نحو: ﴿ **كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرجُ مِنْ أَفْوَاهِهِم** ﴾ الكهف/٥، و(*ظَرُفَ رجلًا زيدٌ*).

و عن الفرَّاء و الكسائي أنَّ المخصوص هو الفاعلُ، و لا ضميرَ في الفعل، و يردهُ (*نِعمَ رجلًا كان زيدٌ*).

و لا يدخل الناسخ علىٰ الفاعل، و أنَّه قد يحذف، نحو: ﴿ **بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً** ﴾ الكهف/٥٠.

الثاني: أنْ يكون مرفوعاً بأوَّل المتنازعَين، و العمل للثاني، كقوله:

جَفَونِي ولَم أجفُ الأخِلَّاءَ إنَّنِي لِغَيرِ جميلٍ من خليليَّ مُهمِلُ

و الكوفيون يمنعون من ذٰلك، فقال الكسائي: يُحذف الفاعل و قال الفرّاء يُضمر و يؤخَّر عن المفسِّر، فإنْ آستوىٰ العاملان في طلب الرفع و كان العطف بالواو نحو: (*قامَ و قعدَ أَخَواكَ*) فهو عنده فاعل بهما.

الثالث: أنْ يكون مخبراً عنه فيفسِّرهُ خبُره، نحو: ﴿ **إنْ هِيَ إلَّا حَيَاتُنا الدُّنْيَا** ﴾ الأنعام/٢٩.

قال الزمخشرى: أصله: (إن الحياةُ إلَّا حياتُنا الدُّنيا) ثمَّ وضع (هي) موضع

الحياة، لأنَّ الخبر يدلُّ عليها ويبيِّنُها. ومنه: (*هي العربُ تقولُ ما شاءَتْ*) قال آبن مالك: وهـٰذا من جيِّد كلامه.

الرابع: ضمير الشأن والقصّة، نحو: ﴿ **قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ** ﴾ الإخلاص/١، ونحو: ﴿ **فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا** ﴾ الأنبياء/٩٧.

وهـٰذا الضمير مخالف للقياس من خمسة أوجه:

أحدها: عودُه علىٰ ما بعدِه لزوماً إذ لا يجوز للجملة المفسِّرة أنْ تتقدَّم هي ولا شيء منها عليه.

ثانيها: أنَّ مفسِّره لا يكون إلَّا جملة ولا يشاركه في هـٰذا ضمير.

ثالثها: أنَّه لا يُتْبَع بتابعٍ، فلا يؤكَّد، ولا يعطف عليه، ولا يبدل منه.

رابعها: أنَّه لا يعمل فيه إلَّا الابتداء أو أحدُ نواسخه.

خامسها: أنَّه ملازم للإفراد، فلا يُثنَّىٰ ولا يُجمع، وإنْ فُسِّرَ بحديثين أو أحاديث.

وإذا تقرَّر هـٰذا عُلِمَ أنَّه لا ينبغي الحمل عليه إذَا أمكن غيره ومن ثمّ ضَعفَ قولُ الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ **إِنَّهُ يَرَاكُم هُوَ وَقَبِيلُهُ** ﴾ الأعراف/٢٧ إنَّ آسم (إنّ) ضمير الشأن، والأولى كونه ضمير الشيطان، ويؤيده أنَّه قُرِئَ (وقبيلَهُ) بالنصب، وضمير الشأن لا يعطف عليه.

الخامس: أن يجرَّ بـ (رُبَّ) مفسَّراً بتمييز وحكمهُ حكم ضمير (نِعمَ) و(بِئْسَ) في وجوب كون مفسره تمييزاً نحو: (*رُبَّهُ فِتْيَةً*) في قوله:

رُبَّهُ فِتْيَـةً دَعَـوْتُ إلىٰ مَا ... يُورِثُ الـمجدَ دائبـاً فَأَجَابُوا

ويلزم أنْ يكون مفرداً مذكراً دائماً نحو: (*ربَّه آمرأة*) بخلاف نِعْمَ، يقال: (*نِعمَتِ آمرأةً هندٌ*).

السادس: أن يكون مبدلاً منه الظاهر المفسِّر له، نحو: (*ضربتُهُ زيداً*).

قال آبن عصفور: أجازه الأخفش، ومنعه سيبويهِ. وقال آبن كيسان: هو جائز

بالإجماع، نقله عنه آبن مالك.

و مما خرَّجوا على ذلك قولهم: (*اللَّهمَّ صلِّ علَيْه الرَؤوفِ الرحيم*) . و قال الكسائي: هو نعتٌ، و الجماعة يأبون نعت الضمير.

السابع: أنْ يكون متّصلاً بفاعلٍ مقدَّمٍ، ومفسِّره مفعولٌ مؤخَّر، نحو: (*ضربَ غلامُهُ زَيداً*) ، أجازه الأخفش و أبو الفتح و أبو عبد اللّه الطوال من الكوفيين.

و الجمهور يوجبون في ذلك في النثر تقديم المفعول نحو: ﴿ وَإذ آبتَلَىٰ إبْراهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إمَاماً ﴾ البقرة/١٢٤.

ويمتنع إجماعاً نحو: (صاحِبُها في الدَّارِ) لاتِّصال الضمير بغير الفاعل، و نحو: (ضربَ غلامُها عَبدَ هِندٍ) لتفسيره بغير المفعول.

و الواجب فيهما تقديم الخبر و المفعول، و لا خلاف في جواز(ضربَ غلامَهُ زيدٌ) بنصب غلام.

شرح حال الضمير المسمَّىٰ فصلاً و عماداً

و الكلام فيه في أربـع مسائـل :

المسألة الأولـىٰ: في شروطه، و هي ستّة، و ذلك أنّه يشترط فيما قبله أمران، و فيما بعده أمران، وفي نفسه أمران.

أمّا فيـما قبلـه:

فـأوَّلها: كونه مبتدأ في الحال أو في الأصل نحو: ﴿ **أُولـٰئِكَ هُـمُ الـمُفْلِـحُونَ** ﴾ الأعـراف/١٥٧، ﴿ **وَ إِنَّـا لَـنَحْـنُ الـصَّـافُّـونَ** ﴾ الصافات/١٦٥ ﴿ **كُنْـتَ أَنْـتَ الـرَّقِيـبَ عَـلَيْهِـم** ﴾ المائدة/١١٧.

و ثانيهما: كونه معرفة كما مثّلنا.

و أجاز الفـرَّاء و هشام و من تابعهما من الكوفيين كونه نكرة، نحو: (***ما ظننتُ أحداً هو القائِمَ***) و (***كانَ رجلٌ هُو القائِمَ***) و حملوا عليه ﴿ **أنْ تَـكُونَ أُمَّـةٌ هِـيَ أَرْبَـىٰ مِـنْ أُمَّـةٍ** ﴾ النحل/٩٢، فقدَّروا (أرْبىٰ) منصوباً.

و أمَّـا فيـما بعـده:

فأوَّلـها: كونه خبراً لمبتدأ في الحال، أو في الأصل نحو: ﴿ **كنت أنت الرقيب** ﴾ و كقول الحميري في علـيّ، عليه السلام:

وِلايـتُـهُ هِي الإِيـمانُ حقّـاً   فَذَرْنِـي مِن أباطِـيـلِ الـكَـلامِ

و ثانيهما: كونه معرفة، أو كالمعرفة في أنَّه لا يقبل (أل) و شرط الَّذي كالمعرفة أنْ يكون آسمًا، نحو: (***زيدٌ هو الفاضِلُ***).

و أجـاز بعضهم كونـه فعـلاً، نحـو: ﴿ **إِنَّـهُ هُـوَ يُبْـدِئُ وَ يُـعِيـدُ** ﴾ البروج/١٣،

﴿وَ مَكْـرُ أُولـٰئِـكَ هُـوَ يَـبُورُ﴾ فاطر/١٠، ﴿وَ أَنَّـهُ هُـوَ أَضْحَـكَ و أَبْكـىٰ * و أَنَّـهُ هُـو أَمَـاتَ و أَحْيـا﴾ النجم/٤٣ ـ ٤٤.

و أمّـا فـي نفسـه :

فأوّلُها: أنْ يكون بصيغةِ المرفوع، فيمتنع (زيدٌ إيَّاهُ الفاضِلُ) و (أنْتَ إيَّاكَ العالِـمُ).

و أمّا (*إنَّـكَ إيَّاكَ الفاضِلُ*) فجائزٌ علىٰ البدل عند البصريين و علىٰ التوكيد عندَ الكوفيين.

و ثانيها: أن يطابق ما قبله فلا يجوز (كنتَ هو الفاضِلَ) و (كَانُوا هُو العُلَـمَاءَ) و (إنَّ الـرِّجالَ أنْتُم الفُقَراءُ).

المسألة الثانية: في فائدتهِ، وهي ثلاثة أُمورٍ:

الأوَّل: لفظِـيٌّ، و هو الإعلام من أوَّل الأمر بأنَّ ما بعده خبـرٌ لا تابعٌ، و لهـٰذا سُـمِّي فصلاً، لأنَّه يفصل بين الخبر و التَّابع، و عماداً لأنَّ معنىٰ الكلام يعتمد عليه، و أكثر النحويين يقتصرون على هـٰذه الفائدَةِ.

و الثاني: معنويٌّ، و هو التوكيد، ذكره جماعة و بنوا عليه أَنَّه لا يجامع التوكيد، فلا يُقال: (زيدٌ نفسُهُ هُو الفاضِلُ).

و الثالث: معنويٌّ أيضاً، و هو الاختصاص، و كثير من البيانيين آقتصروا عليه.

و ذكـر الـزمخشري الثـلاثـة في تفسير ﴿وَ أُولـٰئِكَ هُـمُ الـمُفْلِـحُونَ﴾ البقرة/٥، **فقال**: فائدته الدَّلالة علىٰ أنَّ الواردَ بعده خبـرٌ لا صفة، و التوكيد، و إيجاب أنّ فائدة المسند ثابتة للمسند إليهِ دون غيره.

المسألة الثالثة: في محلِّه:

زعَم البصريون أنّه لا محلَّ له، ثمَّ قال أكثرهم: إنَّه حرفٌ فلا إشكال. و قال الخليل: آسمٌ لا محلَّ لَه، نظير أسماء الأفعال فيمن يراها غير معمولة لشْيءٍ.

وقال الكوفيون: له محلٌّ، ثُمَّ قال الكسائي: محلُّه بحسب ما بعده. و قال الفرَّاء: بحسب ما قبله، فمحلُّه بين المبتدأ و الخبر رفعٌ، و بين معمولَـيْ (ظنَّ) نصبٌ، وبين معمولَـيْ (كَانَ) رفعٌ عند الفرَّاء و نصبٌ عند الكسائي، و بين معمولَـيْ (إنَّ) بالعكس.

المسألة الرابعة: فيما يحتمل من الأوجه:

يحتمل في نحو: ﴿ **كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِم** ﴾ ونحو: ﴿ **إنْ كُنَّا نَحْنُ الغَالِبِينَ** ﴾ الأعراف/١١٣، الفَصْلية و التَّوكيد، دون الابتداء لانتصاب ما بعده، وفي نحو: ﴿ **وَ إنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ** ﴾ ونحو: (*زيدٌ هو العالِمُ*) و (*إنَّ عمراً هُو الفاضِلُ*) الفصلية و الابتداء، دون التَّوكيد، لدخول اللام في الأولىٰ ولكون ما قبله ظاهراً في الثانية و الثالثة.

ولا يُؤكَّد الظَّاهر بالمضمر، لأنَّه ضعيف و الظَّاهر قويٌّ. ويحتمل الثلاثة في نحو: (*أنْتَ أنْتَ الفاضِلُ*)، و ﴿ **إنَّكَ أنْتَ عَلَّامُ الغُيُوبِ** ﴾ المائدة/١٠٩.

ومن أجاز إبدال الضمير من الظاهر أجاز في نحو: (*كَأَنَّ زيداً هو الفاضِلُ*) البدلية.

ومن مسائل الباب: (*قدْ جرَّبْتُكَ فَكُنْتَ أَنْتَ أَنْتَ*)، الضميرانِ مبتدأ و خبر، و الجملة خبر (كان)، ولو قَدَّرتَ الأوَّل فصلاً أو توكيداً لقلتَ: (*أنْت إيَّاكَ*).

روابط الجملة بما هي خبر عنه

وهـي عشـرة :

الأوّل: الضمـير وهو الأصـل، ولهذا يربط به مذكـورا كـ(*زيدٌ ضربتُه*) ومحذوفاً مرفوعاً نحو : ﴿ إنْ هـذانِ لَسَاحِـرانِ ﴾ طه/٦٣، إذا قُـدِّر لهما ساحران، ومنصوباً كقراءة آبن عامر في سورة الحديد: ﴿ وَكُـلٌّ وَعَـدَ اللّـهُ الـحُـسْنىٰ ﴾[1]، وقراءة جماعة ﴿ أفَـحُكْـمُ الـجَاهِلِـيَةِ يَـبْـغُونَ ﴾[2] المائدة/٥٠، بالرفع، أي: يبغونه، ومجروراً، نحو : (*السَّمنُ مَنوانِ بدرهمٍ*) أي منه، وقوله تعالـىٰ: ﴿ وَلَـمَنْ صَبَـرَ وغَفَـرَ إنّ ذلِـكَ لَـمِنْ عَـزْمِ الأمُـورِ ﴾ الشورى/٤٣، أي: إنَّ ذلك منه.

تنبيـه :

قد يوجد الضمير في اللّفظ ولا يحصل الرَّبط، وذلك في ثلاث مسائلَ:

الأولى : أنْ يكون معطوفاً بغير الواو، نحو : (*زيدٌ قامَ عمـرٌو فهُو*) ، أو(*ثُـمَّ هُوَ*).

الثانية : أنْ يُعاد العامل نحو : (*زيدٌ قامَ عمـرٌو وقامَ هُـوَ*).

الثـالثـة: *أَنْ* يكون بدلًا نحو: (*حُسْـنُ الـجَارِيَةِ، الـجَارِيَةُ أعْجَبَتْنِي هُو*) ، فضمير (هُـوَ) بدل آشتمال من الضمير المستتر في (أعجبتني) الراجع إلىٰ (الجارية)، إذِ المقصود من الضمير المنفصل (حُسنُ الجارية) لا (الجارية) نفسها.

الثاني: الإشارة، نحو : ﴿ وَالَّـذِينَ كَـذَّبُـوا بِـآيَاتِـنَا وَ آسْـتَكْبَـرُوا عَنْـهَا أُولـئِكَ

١) الآية: ﴿ وكلًّا وعد اللهُ الحُسنى ﴾ الحديد/١٠.

٢) الآية: ﴿ أفحُكمَ الجاهليةِ يبغونَ ﴾.

أَصْحَابُ النَّارِ ﴾ الأعراف/٣٦، ﴿ **إنَّ السَّمْعَ و البَصَرَ و الفُؤَادَ كُلُّ أُولٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً** ﴾ الإسراء/٣٦.

الثالث: إعادة المبتدأ بلفظه، و أكثر وقوع ذٰلك في مقام التهويل و التفخيم، نحو: ﴿ **الحَاقَّةُ مَا الحَاقَّةُ** ﴾ الحاقة/١-٢، ونحو: ﴿ **وَ أَصْحَابُ اليَمِينِ مَا أَصْحَابُ اليَمِينِ** ﴾ الواقعة/٢٧.

الرابع: إعادته بمعناه، نحو: (*زيدٌ جاءَني أَبو عبدِ اللّٰه*) إذا كانَ أَبو عبد اللّٰه كنيةً له، أَجازه أبو الحسن مستدلاًّ بنحو قوله تعالىٰ: ﴿ **وَ الَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالكِتَابِ و أَقَامُوا الصَّلاَةَ إنَّا لا نُضِيعُ أَجْرَ المُصْلِحِينَ** ﴾[١] الأعراف/١٧٠، و أُجيب بمنع كون (الَّذِينَ) مبتدأ بل مجرورٌ بالعطف علىٰ ﴿ **الَّذِينَ يَتَّقُونَ** ﴾. و لئِنْ سُلِّم، فالرابط العموم، لأنَّ المصلحين أعمُّ منَ المذكورين، أو ضميرٌ محذوف، أي (منهم).

و قال الحوفي: الخبرُ محذوفٌ، أي مأجورون، و الجملة دليله.

الخامس: عموم يشمل المبتدأ نحو: (*زيدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ*) و قيلَ: الرَّابط إعادة المبتدأ بمعناه، علىٰ القول بأنَّ (أل) في فاعلَيْ (نِعْمَ) و (بِئْسَ) للعهدِ، لا للجنس.

السادس: أنْ تُعطَف بفاءِ السَّببيَّة جملةٌ ذاتُ ضميرٍ علىٰ جملة خالية منه، أو بالعكس نحو: ﴿ **أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللّٰهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً** ﴾ الحج/٦٣، و كقول ذي الرمّة:

و إنسانُ عَيني يحسُرُ الماءُ تارةً فَيبدُو، و تاراتٍ يَجُمُّ فيغرَقُ[٢]

و التحقيق أنَّ الفاء نزَّلتِ الجملتين منزِلةَ الواحدة، و لهٰذا اكتفى منهما بضميرٍ

١) الآية قبلها: ﴿ و الدَّارُ الآخِرةُ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ أفَلا تَعْقِلُونَ ﴾.

٢) يحسر: ينكشف. يجم: يكثر.

واحد، و حينئذٍ فالخبر مجموعهما كما في جملتي الشرط و الجزاء الواقعتين خبراً.

السابع: العطف بالواو، أجازه هشام و حْدَه نحو: (***زيدٌ قامَتْ هندٌ و أَكْرمَـهَا***)، و نحـو: (***زيـدٌ قام وقعـدَتْ هندٌ***) بناء علىٰ أنَّ الواو للجمع، فالجملتان كالجملة، كمسألة الفاء، و إنَّما الواو للجمع في المفردات، لا في الجمل بدلالة جواز(***هـٰذانِ قائِمٌ و قاعدٌ***) دون (هـٰذانِ يقُومُ و يقْعُـدُ).

الثامن: شرط يشتمل علىٰ ضميرٍ مدلول علىٰ جوابه بالخبر، نحو: (***زيدٌ يقُومُ عمـرٌو إنْ قامَ***).

التـاسـع: (أل) النـائبـة عن الضمـير، و هو قول الكـوفيين و طائفـة من البصريين، ومنه ﴿ **وَ أَمَّـا مَـنْ خَـافَ مَـقَامَ رَبِّـهِ وَ نَـهَىٰ الـنَّفْسَ عَـنِ الْهَـوَىٰ ❊ فَـإِنَّ الـجَنَّةَ هِـيَ المـأْوىٰ** ﴾ النازعات/ ٤٠ ـ ٤١، الأصل: مأواه، و قال المانعون: التقدير: هي المأوىٰ له.

العاشر: كون الجملة نفس المبتدأ في المعنىٰ، و من هذا أَخبار ضمير الشأن و القصة، نحو: ﴿ **قُـلْ هُـوَ الـلّٰهُ أَحَـدٌ** ﴾، و نحو: ﴿ **فَـإِذَا هِـيَ شَـاخِصَـةٌ أَبْـصَارُ الَّـذِينَ كَفَـرُوا** ﴾ الأنبياء/٩٧.

الأشياء الَّتي تحتاج إلىٰ الرابط

وهي أحد عشر :

الأَوَّل: الجملة المخبر بها، و قد مضتْ.

الثاني: الجملة الموصوف بِها، و لا يربطها إلَّا الضمير إمَّا مذكوراً نحو: ﴿ حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَاباً نَقْرَؤُهُ ﴾ الإسراء/٩٣، أو مقدَّراً، إمّا مرفوعاً نحو قول ثابت بن كعب:

إنْ يَقْتُلُوكَ فإنَّ قتلَكَ لمْ يكُنْ عاراً عليكَ ورُبَّ قتْلٍ عارٌ

أي: هو عارٌ.

أو منصوباً، نحو: (*ما شيْءٍ صنعتَ بمَعْيُوبٍ*) أي: صنعته، وكقول الجرير:

أبحْتَ حمى تهامة بعد نجد وما شيء حميتَ بمُستباحِ

أي: حميته.

أو مجروراً، نحو: ﴿ واتَّقُوا يَوْماً لَا تَجزي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً وَ لاَ يُقْبَلُ مِنْها شَفَاعَةٌ وَ لاَ يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَ لاَ هُمْ يُنْصَرُونَ ﴾ البقرة/٤٨، فإنَّه علىٰ تقدير (فيه) أربعَ مرَّاتٍ.

الثالث: الجملة الموصول بها الأسماء، ولا يربطها غالباً إلَّا الضمير نحو: ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بالغيب ﴾ البقرة/٣، ﴿ و فِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الأَنْفُسُ ﴾ الزخرف/٧١، ﴿ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ ﴾ المؤمنون/٣٣.

وحذف الضَّمير من الصِّلَة أقوىٰ من حذفه من الصِّفة، ومن الصِّفة أقوىٰ من حذفه من الخبر.

الرابع: الواقعة حالاً، ورابطها: إمَّا الواو و الضمير نحو: ﴿ لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ ﴾ البقرة/٤٣.

أو الواو فقط نحو: ﴿ لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾ يوسف/١٤، ونحو: (*جاءَ زيدٌ و الشَّمسُ طالعةٌ*).

أو الضمير فقط، نحو: ﴿ وَيَوْمَ القِيَامَةِ تَرَىٰ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَىٰ اللّهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ ﴾ الزمر/٦٠، ﴿ ٱهْبِطُوا بَعْضُكُم لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾ البقرة/٣٦، ﴿ وَاللّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ ﴾ الرعد/٤١.

و قد يخلو منهما لفظاً، فيقدَّر الضمير، نحو: (*مررتُ بالبُرِّ قفيزٌ بدرهمٍ*) أي منه، أو الواو، كقول المسيب بن علس:

نَصَفَ النهارُ الماءُ غامِرُه ورفيقُه بالغيبِ لايَدري[1]

الخامس: المفسّرة لعامل الاسم المشتغل عنه، نحو: (*زيداً ضربتُهُ*) أو (*زيداً ضربتُ أخاهُ*) أو (*زيداً ضربتُ عمراً و أخاهُ*) أو (*زيداً ضربتُ عمراً أخاهُ*) إذا قدَّرتَ الأخ بياناً فإنْ قدّرتَه بدلاً لم يصحَّ نصبُ (زيدٍ) علىٰ الاشتغال، و لا رفعه علىٰ الابتداء.

السادس و السابع: بدلَا البعض و الاشتمال، و لا يربطهما إلَّا الضمير، ملفوظاً، نحو: ﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُم ﴾ المائدة/٧١، ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ البقرة/٢١٧.

أو مقدَّرا نحو: ﴿ وَلِلّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ البَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾ آل عمران/٩٧، أي: منهم.

تنبيه:

إنَّما لم يحتجْ بدلُ الكلِّ إلىٰ رابط، لأنَّه نفس المبدل منه في المعنىٰ، كما أنّ الجملة الَّتي هي نفس المبتدأ لا تحتاج إلىٰ رابط لذٰلك.

الثامن: معمول الصّفة المشبّهة، و لا يربطه أيضاً إلَّا الضمير، إمَّا ملفوظاً

١) نَصَفَ: أي أنتصف. و الشاهد فيه: تقدير واو الحال قبل الماء.

نحو: (*زيدٌ حَسَنٌ وجهَهُ*) أو (*وَجْهاً مِنْهُ*).

و آختلف في (*زيدٌ حَسَنٌ الوَجْهُ*) بالرفع، فقيل: التقدير (منه) وقيل: (أل) خلفٌ عن الضمير.

التاسع: جواب آسم الشرط المرفوع بالابتداء، و لا يربطه أيضاً إلّا الضمير، إمَّا مذكوراً نحو: ﴿ **فَمَنْ يَكْفُرْ بَعْدُ مِنْكُم فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَاباً** ﴾ المائدة/١١٥، أو مقدَّراً نحو: ﴿ **فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الحَجَّ فَلاَ رَفَثَ وَ لاَ فُسُوقَ وَ لاَ جِدَالَ فِي الحَجِّ** ﴾ البقرة/١٩٧، أي: (منه)، أو الأصل: (في حجِّه).

العاشر: العاملان في باب التنازع، فلا بدَّ من آرتباطهما إمَّا بعاطفٍ كما في (*قاما و قعدَ أخواك*)، أو عمل أوَّلهما في ثانيهما نحو: ﴿ **وَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَىٰ اللّهِ شَطَطاً** ﴾ الجن/٤، ﴿ **وَ أَنَّهم ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَبْعَثَ اللّهُ أَحَداً** ﴾ الجن/٧، أو كونِ الثاني جواباً للأوَّل، إمَّا جوابيَّة الشرط، نحو: ﴿ **تَعَالَوا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللّهِ** ﴾ المنافقون/٥، علىٰ القول بأَنَّ جواب الأمر مجزوم بشرط مقدَّر.

أو جوابيَّة السؤال، نحو: ﴿ **يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الكَلاَلَةِ** ﴾ النساء/١٧٦، أو نحو ذٰلك من أوجه الارتباط.

و لا يجوز: (قامَ قَعَدَ زيدٌ) لعدم الارتباط.

الحادي عشر: ألفاظ التوكيد الأوّل، و إنَّما يربطها الضمير الملفوظ به، نحو: (*جاءَنِي زيدٌ نفسُهُ*)، و (*الزيدانِ نفساهما*) أو (*كِلاهُما*)، و (*القوم كُلُّهم أو جميعُهم*).

و مِن ثَمَّ كان مردوداً قول بعض من عاصرناه في قوله تعالىٰ: ﴿ **هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَا فِي الأَرْضِ جَمِيعاً** ﴾ البقرة/٢٩، إنَّ (جميعاً) توكيد لـ (ما)، إذ لو كان توكيداً لقيلَ: جميعَهُ، ثُمَّ التوكيد بـ (جميع) قليلٌ، فلا يحمل عليه التنزيل و الصواب أنَّه حال.

و آحترزت بذكر الأوَّل عن (أجمع) و أخواته، لأنَّها إنَّما يُؤكَّد بها بعد (كلّ) نحو: ﴿ **فَسَجَدَ المَلاَئِكَةُ كُلُّهُم أَجْمَعُونَ** ﴾ الحجر/٣٠.

الأمُور الَّتي يكتسبها الاسم بالإضافة

و هـي أحـد عشـر :

الأوَّل: التعريف، و ذٰلك فيما إذا كان المضاف إلَيه معرفة نحو : (*غُلامُ زيدٍ*) .

الثاني: التخصيص، حيث يكون المضاف إليه نكرةً، نحو : (*غلام امرأةٍ*) ، و المراد بالتخصيص، الّذي لم يبلغ درجة التعريف، فإنَّ (غُلامُ رجُلٍ) أخصُّ من (غلام)، لـٰكنَّه لم يتميّز كما يتميّز (غُلامُ زيدٍ) .

الثـالث: التخفيف، كـ (*ضاربُ زيـدٍ*) و (*ضَارِبَـا عمرٍو*) و (*ضَارِبُو بَكْرٍ*) إذا أردتَ الحال أوِ الاستقبال، فإنَّ الأصل فيهنَّ أنْ يعملنَ النصبَ، و لـٰكنّ الخفض أَخفّ منه، إذ لا تنوين معه و لا نون.

و يدلُّ علىٰ أنَّ هـٰذه الإضـافـة لا تفيد التعـريف قولـه تعـالىٰ: ﴿ هَـدْياً بَالِـغَ الكَـعْبَـةِ ﴾ المائدة/٩٥، و لا توصف النكرة بالمعرفة.

فإنْ لم يكن الوصف بمعنىٰ الحال أو الاستقبال، فإضافته محضة تفيد التعريف و التخصيص لأنَّها ليست في تقدير الانفصال.

و علىٰ هـٰذا صحَّ وصف آسم اللّه تعالى بـ ﴿ مَالِـكِ يَـوْمِ آلـدِّيـنِ ﴾ .

الرابع: إزالة القبح أو التجوّز كـ (*مررتُ بالرجُلِ الحسَنِ الوَجهِ*) فإنَّ الوجهَ إن رُفعَ قَـبُحَ الكلام، لُخلوّ الصفة لفظاً عن ضمير الموصوف، و إن نصبَ حصلَ التجوّز بإجرائك الوصف القاصر مَجرىٰ المتعدّي.

الخامس و السادس: تأنيث المذكّر و عكسه.

فالأوّل: كقولهم : (*قُطِعتْ بعضُ أصابعه*) و نحو : ﴿ وَ كُنْـتُم عَـلَىٰ شَـفَا حُفْـرَةٍ مِـنَ

الـنَّارِ فَـأَنْقَـذَكُم منها ﴾ آل عمران/١٠٣، أي: من الشفا و يحتمل أن يعود الضمير إلى (النار) و فيه بُعدٌ لأنّهم ما كانوا في النّار حتّى يُنْقَذوا منها. و أنشد سيبويهِ قول الاعشى:

وَتَشَرَقُ بالـقـولِ الَّـذي قد أذعْتَـه كما شَرِقَتْ صَدرُ القَنـاة مِنَ الـدَمِ

و الثاني: كقوله:

إنارةُ العقلِ مَكسوفٌ بِطَوعِ هـوى وعَقلُ عاصِى الـهَوى يَزدادُ تنويـراً[1]

و يحتمل أنْ يكون منه: ﴿ إنَّ رَحْمَـةَ اللّـهِ قَرِيـبٌ مِـنَ الـمُحْسِنِيـنَ ﴾ الأعراف/٥٦.

و شرط هـٰذين صلاحية المضاف للاستغناء عنه، فلا يجوز: (أَمَةُ زَيدٍ جَاءَ) و لا (غُلَامُ هِنْدٍ ذَهَبَتْ).

السـابـع: الـظرفية، نحـو: ﴿ تُـؤْتِـي أُكُـلَهَـا كُـلَّ حِيـنٍ بِـإذِنِ رَبِّـهَـا ﴾ إبراهيم/٢٥، أي: في كل حين.

الثـامن: المصدريَّة، نحوقوله تعالى: ﴿ وَ سَـيَعْـلَـمُ الَّـذِينَ ظَـلَمُوا أيَّ مُنْقَـلَبٍ يَنْقَلِـبُونَ ﴾ الشعراء/٢٢٧، فـ (أيّ) مفعولٌ مطلقٌ، ناصبه (يَنْقَلِبُـونَ) و (يَعْلَـمُ) معلَّقة عن العمل بالاستفهام، و مثله في التعليق قوله تعالىٰ: ﴿ لِنَعْـلَمَ أيُّ الـحِزْبَـيْنِ أَحْصـىٰ لِما لَبِثُوا أَمَدا ﴾ الكهف/١٢، ﴿ وَ لَـتَعْلَـمُنَّ أَيُّـنا أَشَـدُّ عَـذَاباً و أبْقىٰ ﴾ طه/٧١، إلَّا أنَّ أيّاً فيهما مرفوعٌ بالابتداء.

التاسع: وجوب التصدير، و لهـٰذا وجب تقديم المبتدأ في نحو: (*غُلامُ مَـنْ عِندَكَ ؟*)، و الخبر في نحو: (*صَبِيحَةَ أيِّ يَـوْمٍ سَفَـرُكَ ؟*) و المفعول في نحو: (*غُلامَ أَيِّـهِمْ أكْرَمْتَ ؟*)، و مِن و مجرورها في نحو: (*مِن غلامِ أيِّـهِم أنْتَ أفْضَلُ ؟*).

و وجب الرفع في نحو: (*علِمتُ أَبو مَـنْ زيدٌ*).

العـاشر: الإعـراب، نحو: (*هـٰذِهِ خمسَةُ عَشَرِ زيدٍ*) فيمن أعربه، و الأكثر

١) قائله من للولدين.

البناء، و نصبُ زيدٍ علىٰ التمييز.

الحادي عشر: البناء، و ذلك في ثلاثة أبواب:

الأوّل: إذا كان المضافُ مبهماً كـ (غير) و (مِثْل) و (دُون) و (بَيْـن)، نحو: (*مَا مَنعَني من الكَلام غَيْرَ أنْ نَطقَ زيدٌ*) بفتح (غير) مع أنَّه فاعل لـ (مَنَـعَني)، و نحو: ﴿ **إنَّـه لَـحَقٌّ مِثْـلَ مَا أَنَّـكُم تَنْـطِـقُـونَ** ﴾ الـذاريات/٢٣، بفتـح (مثْـلَ)، فإنَّه صفة لـ (حقّ) و حقُّه الرفع، و نحو: ﴿ **و مِـنَّا دُونَ ذلِـكَ** ﴾ الجنّ/١١، بفتح (دونَ)، مع أنَّـه مبتدأ، و قيلَ: إنَّه علىٰ حذف الموصوف، أي: منَّا قومٌ دون ذٰلك. و نحو: ﴿ **وَ حِيـلَ بَيْنَـهُم وَ بَيْـنَ مَا يَـشْتَـهُـونَ** ﴾ سبأ/٥٤، و قيل: إنَّ نائب الفـاعل ضمير المصدر، أي: وحِيلَ هو، أي: الحول.

و لو كان المضافُ غير مبهمٍ لم يُبْـنَ.

الثاني: أنْ يكون المضاف زماناً مُبْهماً و المضاف إليه (إذ) نحو: ﴿ **وَ مِـنْ خِـزْيِ يَوْمَـئِـذٍ** ﴾ هود/٦٦، و ﴿ **مِن عذاب يومئذ** ﴾ المَعارج/١١، يُقرآن بجرّ (يوم) و فتحه.

الثالث: أنْ يكون المضاف زماناً مبهماً و المضاف إليه فعلٌ مبنيٌّ، كقول النابغة:

عَلىٰ حِينَ عَاتَبْتُ الـمَشِيبَ عَلىٰ الصِّبـا ... وقلتُ: أَلَـمَّا أَصحُ والشَّيبُ وازِعُ[1]

فإن كان المضاف إليه فعلاً معرباً أو جملةً آسميّةً، فقال البصريون: يجب الإعراب.

و الصحيح جواز البنـاء، و منـه قولـه تعـالـىٰ: ﴿ **يَـوْمَ لاَ تَمْلِـكُ نَفْـسٌ لِـنَفْسٍ شَـيْئاً** ﴾ الانفطار/١٩، بالفتح مع أنَّه خبر لمحذوف، أي: هو يوم. . . .

١) وزعه: كفّه.

الأمور الَّتي لا يكون الفعلُ معها إلَّا قاصراً

و هـي عشـرون :

الأوَّل: كونه علىٰ (فـعُل) بضم العين كـ(***ظَرُف***) و (***شَـرُفَ***) لأنّه وَقفٌ علىٰ أفعال السجايا و ما أشبهها مـمّا يقوم بالفاعل و لا يتجاوز، و لهٰذا ينقلب المتعدّي قاصراً إذا حُـوِّلَ وزنه إلى فعُل، لغرض المبالغة و التعجب، نحو : (***ضَـرُبَ الرَّجلُ وفَهُم***) بمعنىٰ : ما أضرَبَه و أفهَمَه .

الثاني و الثالث: كونه علىٰ (فعَل) بالفتح ، أو (فعِلَ) بالكسر و وصفُهما علىٰ فَعِيل ، نحو : (***ذلَّ و قَوِيَ***) فإنَّ وصفهما ذليلٌ و قويٌّ .

الرابع: كونه علىٰ (أَفْعَـلَ) بمعنىٰ : صار ذا كذا ، نحو : (***أَحْصَـدَ الـزَّرْعُ***) إذا صار ذا حصاد .

الخامس: كونه علىٰ (ٱفْعَلَـلَّ) كـ(***ٱقْشَعَـرَّ***) و (***ٱشْمَـأَزَّ***) .

السادس: كونه علىٰ (ٱفوَعَـلَّ) كـ(***ٱكْوَهَـدَّ الفَرْخُ***) إذا ٱرْتَعَدَ .

السابع: كونه علىٰ (ٱفعَنْلَـلَ) بإصالة اللّامين كـ (***ٱحْـرَنْجَـمَ***) ، أي : ٱجتمع .

الثامن: كونه علىٰ (ٱفْعَنْـلَلَ) بزيادة أحد اللّامين كـ(***ٱقعَـنْسَـسَ الجملُ***) إذا أبىٰ أن ينقاد .

التاسع: كونه علىٰ (ٱفعَنْلىٰ) كـ(***ٱحرَنْبىٰ الدِّيكُ***) إذا ٱنْتَفَـشَ .

العاشر: كونه علىٰ (ٱستَفْعَلَ) و هو دالٌّ علىٰ التحوّل، كـ (***ٱسْتَحْجَـرَ الطِّيـنُ***) .

الحادى عشر: كونه على (ٱنْفَعَـلَ) نحو : (***ٱنْطَـلَقَ***) و (***ٱنْكَسَـرَ***) .

الثاني عشر: كونه مطاوِعاً لِمُتَعدٍّ إلىٰ واحدٍ نحو : (*كَسَرْتُهُ فَٱنْكَسَرَ*) و (*أزْعَجْتُهُ فَٱنْزَعَجَ*).

فإن قلت: قد مضىٰ عَدُّ (ٱنفعل) **قلتُ:** نعم لٰكن تلك علامة لفظية و هٰذه معنوية، و أيضاً فالمطاوع لا يلزم وزن ٱنْفَعَلَ تقول : (*ضَاعَفْتُ الحَسَنات فتضاعَفتْ*) و (*عَلَّمتُهُ فتعَلَّم*).

و أصله أنَّ المطاوِعَ ينقص من المطاوَعِ درجة، كـ (*أَلْبَسْتُهُ الثَّوبَ فلبِسَهُ*) و (*أقمْتُهُ فَقَامَ*) و هو قول النحويين.

الثالث عشر: أَنْ يكون رباعيّاً مزيداً فيه، نحو : (*تَدَحْرَجَ، اِطْمَأَنَّ*).

الرابع عشر: أن يُضَمَّن معنىٰ فِعلٍ قاصِرٍ، نحو قوله تعالىٰ : ﴿ **وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي** ﴾ الأحقاف/١٥، أي : بارك لي، ﴿ **لَا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلَإِ الْأَعْلَىٰ** ﴾ الصافات/٨، أي : لا يصغون، و قولهم : (**سَمِعَ اللّٰهُ لِمَنْ حَمِدَه**) أي : ٱستجاب.

و الستة الباقية: أن يدلَّ علىٰ سَجيَّةٍ نحو : (*لَؤُمَ و جَبُنَ و شَجُعَ*) أو على عَرَضٍ، نحو : (*فَرِحَ و بَطِنَ و أَشِرَ و حَزِنَ و كَسِلَ*) أو علىٰ نظافة، نحو : (*طَهُرَ و وَضُؤَ*)، أو علىٰ دَنَسٍ، نحو : (*نَجِسَ و رَجِسَ و أَجْنَبَ*) أو علىٰ لون، نحو : (*اِحْمَرَّ و اِخْضَرَّ و اِحْمارَّ و اِسْوادَّ*) أو علىٰ حِليةٍ نحو : (*دَعِجَ و كَحِلَ و شَنِبَ و سَمِنَ و هَزِلَ*).

الأمور الَّتي يتعدَّىٰ بها الفعل القاصر

وهـي سبعـة:

الأوَّل: همزة أَفْعَـلَ، نحـو: ﴿ أَذْهَبْتُم طَـيِّبَـاتِـكُم فِـي حَـيَـاتِكُـمُ الـدُّنْيا ﴾ الأحقاف/٢٠، ﴿ رَبَّـنَا أَمَـتَّنَا ٱثْنَـتَيْـنِ و أَحْـيَيْتَـنَا ٱثْنَـتَيْـنِ ﴾ غافر/١١.

الثاني: ألف المفاعَلة تقول: (في جلسَ زيدٌ و مشىٰ و سَارَ): (*جالَستُ زَيداً و ماشَيْتُـهُ و سَايَرْتُهُ*).

الثالث: صوغه علىٰ فَعَلَ يفْعُلُ، بفتح العين في الماضي و ضمّه في المضارع، لإفادة الغلبة، تقول: (*كَرَمتُ زيداً*) أي: غلبته في الكرم.

الـرابـع: صوغـه علىٰ ٱسْتَفْعَـلَ، للطلب أو النسبـة إلـى الشيْءِ نحـو: (*ٱسْتَخْـرَجتُ المالَ، و ٱسْتَحْسَنْتُ زيداً، و ٱسْتَقْبَحْـتُ الظُّلْمَ*).

و قد ينقل ذو المفعول الواحد إلـىٰ ٱثنين، نحو: (*ٱسْتَكْتَبْتُهُ الكتابَ، و ٱسْتَغْفَـرتُ اللّهَ الذَّنبَ*) و إنَّما جاز: (*ٱسْتغفرت اللّهَ من الذنب*)، لتضمّنه معنىٰ: ٱستتبتُ، و لو ٱستعمل علىٰ أصله لم يجز فيه ذلِك.

الخامس: تضعيف العين تقول في فرِح زيد: (*فَـرَّحَ زَيدٌ عمراً*) ومنه ﴿ قَـدْ أَفْلَحَ مَـنْ زَكَّـاهَا ﴾ الشمس/٩، ﴿ هُـوَ الَّـذِي يُسَـيِّـرُكُم فِـي البَـرِّ و البَـحْرِ ﴾ يونس/٢٢.

و قد ٱجتمعتِ التعدية بالهمزة و التضعيف في قوله تعالىٰ: ﴿ نَـزَّلَ عَـلَيْكَ الكِـتَابَ بِالْـحَقِّ مُصَـدِّقاً لِـمَا بَيْـنَ يَـدَيْهِ وَ أَنْـزَلَ التَّـوْرَاةَ وَ الإِنْـجِيلَ * مِـنْ قَبْـلُ هُـدًى لِلـنَّاسِ وَ أَنْـزَلَ الفُـرْقَـانَ ﴾ آل عمران/٣ ـ ٤.

السـادس: التضمين، فلذلك عُـدِّيَ (*رَحُـبَ*) و (*طَلُـعَ*) إلىٰ مفعول لـمَّا

تضمَّنا معنىٰ (وَسِعَ) و (بَلَغَ).

ويختصُّ التضمين عن غيره من المعدِّيات بأنَّه قد ينقل الفعل إلىٰ أكثر من درجة، ولذلك عُدِّيَ (أَلَوْتُ) بقصر الهمزة بمعنى قصرت إلىٰ مفعولين بعد ما كان قاصراً، وذلك في قولهم (لا آلُوكَ نُصْحاً ولا آلُوكَ جَهداً) لـمّا ضُمِّن معنىٰ (لا أَمْنَعَكَ)، ومنه قوله تعالى: ﴿ لا يَأْلُونَكُم خَبالاً ﴾ آل عمران/١١٨.

وعُدِّيَ (أَخْبَرَ وخَبَّرَ وحَدَّثَ وأَنْبَأَ ونَبَّأَ) إلىٰ ثلاثة لـمَّا ضُمِّنَتْ معنىٰ (أَعْلَمَ وأَرَىٰ) بعد ما كانت متعدِّية إلىٰ واحد بنفسها وإلىٰ آخر بالجارِّ نحو: ﴿ أَنْبِئْهُم بِأَسْمَائِهِم، فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِم ﴾ البقرة/٣٣، ﴿ نَبِّئُونِي بِعِلْمٍ ﴾ الأنعام/١٤٣.

السابع: إسقاط الجارِّ توسّعاً، نحو: ﴿ وَلٰكِن لا تُواعِدُوهُنَّ سِرّاً ﴾ البقرة/٢٣٥، أي: علىٰ سرٍّ، أي: نكاح، ﴿ أَعَجِلْتُم أَمْرَ رَبِّكُم ﴾ الأعراف/١٥٠، أي: عن أمر ربكم، ﴿ واقْعُدُوا لَهُم كُلَّ مَرْصَدٍ ﴾ التوبه/٥، أي: عليه.

ولا يحذف الجارُّ قياساً إلَّا مع (أَنْ و أَنَّ).

وأهمل النحويون هنا ذكر (كي) مع تجويزهم في نحو: (جئتُ كَيْ تُكرِمَني) أن تكون (كي) مصدرية واللام مقدَّرة والمعنىٰ: لكي تُكْرِمَنِي، وأجازوا أيضاً كونها تعليلية وأنْ مضمرة بعدها، ولا يحذف مع (كي) إلَّا لام العلَّة، إذ لا يدخل عليها جار غيرها، بخلاف أُختيها، قال اللّٰه تعالىٰ: ﴿ وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ ﴾ البقرة/٢٥، ﴿ شَهِدَ اللّٰهُ أَنَّهُ لَا إِلٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ آل عمران/١٨، أي: بأنَّ لهم، وبأنّه، ﴿ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ ﴾ النساء/١٢٧، أي: (في أن)، أو (عن أن) علىٰ خلافٍ في ذلك بين المفسّرين.

ومحلُّ (أَنْ) و (أَنَّ) وصلتهما بعد حذف الجارّ نصبٌ عند الخليل وأكثرِ النحويين حملاً علىٰ الغالب فيما ظهر فيه الإعراب ممَّا حذف منه.

وجوَّز سيبويهِ أن يكون المحلُّ جرّاً.

وهنا مُعَدٍّ ثامنٌ ذكره الكوفيون، وهو تحويل حركة العين، يقال: (كَسِيَ زيدٌ)

بوزن فَرِحَ، فيكون قاصراً، قال:

وأن يَعـرينَ إنْ كَسِيَ الجَواري ... فَتَنبُو العَينُ عَن كَرَمٍ عِجافِ[1]

فإذا فُتحت السين صار بمعنى (ستر وغَطّى) وتعدّى إلى واحد كقول امرئ القيس:

وأركَبُ في الرَوعِ خَيفانَةً ... كسا وجهها سَعَفٌ منتشر[2]

أو بمعنى (أعطى كسوةً) وهو الغالب، فيتعدّى إلى اثنين، نحو: **(كسوت زيداً جُبَّةً)**.

١) البيت لعيسى بن فاتك أو لأبي خالد القَناني.

ونون النّسوة في (يعرين) تعود إلى بناته. والعجاف: الهزيلات. الكرم: وصف للمفرد والمثنى والجمع، مذكراً أو مؤنثاً، لأنّه وصف بلفظ المصدر.

٢) خيفانة: جرادة، شبّه فرسه بها. ثمّ شبّه شعر ناصيتها بسعف النخيل.

البـاب الخـامـس

في ذكر الجهات الّتي يدخل الاعتراض

على المعرب من جهتها

وهـي عشـرة

الـجهة الأولـى

أنْ يُراعي ما يقتضيه ظاهـرُ الصناعة ولا يراعي المعنىٰ ، و كثيراً ما تزلُّ الأقدام بسبب ذٰلك .

و أَوَّل ما يجب علىٰ المعرب أن يفهم معنىٰ ما يعربه ، مفرداً أو مركَّباً ، و لهٰذا لا يجوز إعراب فواتح السور علىٰ القول بأَنَّها من المتشابه الَّذي آستأثر اللّٰهَ تعالـىٰ بعلمه .

و ها أنا مُورِدٌ بعون اللّٰهِ تعالـىٰ أمثلة متىٰ بُنـيَ فيها علىٰ ظاهر اللَّفظ ولم ينظر في مُوجب المعنىٰ ، حصل الفساد :

فألاوَّل : قوله تعالىٰ : ﴿ **أَصَلوٰتُـكَ تَـأْمُـرُكَ أنْ نَتْـرُكَ ما يَعْبُـدُ آبَاؤُنَـا أَوْ أَنْ نَفْعَـلَ فِي أَمْـوَالِـنَا مَا نَـشَاءُ** ﴾ هود/٨٧ ، فإنَّه يتبادر إلـىٰ الذهن عطف (أنْ نَفْعَـلَ) علىٰ (أنْ نَتْـرُكَ) ، و ذٰلك باطل ، لأنَّه لم يأمرهم أنْ يفعلوا في أموالهم ما يشاؤون ، بل نهاهم عن ذلك . و إنَّما عطف علىٰ (ما) فهو معمول للترك ، و المعنىٰ : أَنْ نتركَ أنْ نفعل .

و موجِبُ الـوهم الـمذكور أنَّ المعرب يرىٰ (أنْ) و الفعل مـرَّتين و بينهما حرف العطف ، فيحمل العطف علىٰ ظاهرِ اللفظ ، و يغفل عن معناه .

الثاني : قوله تعالـىٰ : ﴿ **وَ إِنِّـي خِفْـتُ الـمَوالِيَ مِـنْ وَرَائِـي** ﴾ مريم/٥ ، فإنَّ المتبادر تعلُّق (مِن) بـ (خفتُ) و هو فاسد في المعنىٰ ، و الصواب تعلّقه بالموالي لما فيه من معنىٰ الولاية ، أي : خفتُ ولايتهم من بعدي و سوء خلافتهم ، أو بمحذوف هو حال من الموالي أي : كائنين من ورائي .

الثالث : قوله تعالـىٰ : ﴿ **وَ لاَ تَسْأَمُـوا أَنْ تَكْتُـبُوهُ صَغِيـراً أَوْ كَـبِيراً إِلـىٰ أَجَلِـهِ** ﴾

البقرة/٢٨٢ ، فإنَّ المتبادر تعلُّق (إلىٰ) بـ (تكتبوه)، و هو فاسد، لاقتضائه آستمرار الكتابةِ إلىٰ أجل الدَّين. و إنَّما هو حال، أي: مستقِرّاً في الذِّمَّةِ إلىٰ أجلِهِ.

الرابع: قولُ جريرٍ:

تركتِ بنا لوحاً ولو شئت جادنا ... بُعيدَ الكرى ثلجٌ بكرمانَ ناصحُ(١)

فإن المتبادر تعلق (بعيد الكرى) بـ (جاد)، و الصوابُ تعلقه بما في (ثلج) من معنى بارد، إذ المراد وصفُها بأن ريقها يوجد عقب الكرى بارداً، فما الظن به في غير ذلك الوقت ؟ لا أنّه يتمنى أن تجود له به بعيد الكرى دون ما عداه من الأوقات.

الخامس: قوله تعالىٰ: ﴿ اَللّٰهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾ الأنعام/١٢٤ . فإنَّ المتبادر أنَّ (حيث) ظرف مكان، لأنَّه المعروف في آستعمالها، و يردُّه أَنَّ المراد أَنَّه تعالىٰ يعلم المكان المستحقَّ للرِّسالة، لا أنّ علمه في المكان، فهو مفعول به، لا مفعول فيه.

و الصواب حينئذٍ آنتصابه بـ (يعلم) محذوفاً، دلَّ عليه (أعلم)(٢).

السادس: قوله تعالىٰ: ﴿ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ﴾ البقرة/ ٢٦٠ ، فإنَّ المتبادر تعلُّق (إلىٰ) بـ (صُرهن)، و هٰذا لا يصحُّ إذا فُسِّرَ صرهُنَّ بـ (قطّعهن). و إنَّما تعلقه بـ (خذ).

و أمَّا إنْ فُسِّر بـ (أمِلْهُنَّ) فالتعلُّق به.

و على الوجهين يجب تقدير مضاف، أي: (إلىٰ نفسك).

السابع: قوله تعالىٰ: ﴿ يَحْسَبُهُمُ الجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ ﴾ البقرة/٢٧٣ ، فإنَّ المتبادر تعلُّق (مِن) بـ (أغنياء) لمجاورته له، و الحقُّ تعلُّقها

١) و اللوح بفتح اللام: العطش. الناصح: الناصع، شبّه ثغرها لبياضه بثلج كرمان المعروفة بثلجها.

٢) راجع مبحث (حيث).

بـ (يحسب)، و (مِن) للتعليل .

الثامن: قوله تعالىٰ : **﴿ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَ مَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إلَّا مَنِ ٱغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ ﴾** البقرة/ ٢٤٩ ، فإنَّ المتبادر تعلُّق الاستثناء بالجملة الثانية، و ذلك فاسد لاقتضائِهِ أنَّ من ٱغترف غرفة بيده ليس منه، و ليس كذلك، بل كان ذلك مباحاً لهم، و إنَّما هو مستثنىٰ منَ الجملة الأولىٰ .

و قد أوردَ ٱبن هشام لذلك أمثلة أُخرىٰ و لٰكن فيما ٱتَّخذناه منها كفاية .

الـجهة الـثانية :

أن يراعي المعربُ معنًى صحيحاً، ولا ينظر في صحّته في الصناعة.

و ها أنا موردٌ لكَ أمثلة من ذلك:

الأوّل: قول بعضهم في: ﴿ وَ ثَـمُــودَ فَـمَا أَبْـقىٰ ﴾ النّجم/٥١، إنَّ (ثمـودَ) مفعـولٌ مقدم، و هـٰذا ممتنعٌ، لأنَّ لـ (ما) النافية الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، و إنَّما هو معطوف علىٰ (عاداً)[١] أو بتقدير (و أَهلك) ثمودَ.

الثاني: تعليق جماعة الظروف من قوله تعالـىٰ: ﴿ لَا عَاصِـمَ الْيَـوْمَ مِـنْ أَمْـرِ اللّـهِ إِلَّا مَـنْ رَحِـمَ ﴾ هود/٤٣، ﴿ و لَا تَثْـرِيـبَ عَلَيْكُـمُ الْيَـوْمَ ﴾ يوسف/٩٢، و من قولهِ صلّى اللّهُ عليه و آله: « لا مَانِعَ لِـمَا أَعْطَيْتَ و لا مُعْطِيَ لِـمَا مَنَعْتَ »[٢] بآسم (لا)، و ذلك باطل عند البصريين، لأنَّ اسم (لا) حينئذٍ يطول، فيجب نصبه و تنوينه، و إنَّـما التعليق في ذلك بمحذوف.

الثالث: و هو عكس ذلك: تعليق بعضهم الظرف في قوله تعالىٰ: ﴿ وَ لَـوْلا فَضْـلُ اللّـهِ عَلَيْـكُم ﴾ النّساء/٨٣، بمحذوف، أي: كائن عليكم، و ذلك ممتنع عند الجمهـور لأنَّ خبر المبتدأ بعد لو لا واجب الحذف، و إنَّما هو متعلّق بالمذكور و هو (فَضْـلُ اللّهِ) و المعنىٰ: و لو لا فضلُ اللّهِ عليكم موجودٌ.

الرابع: قول بعضهم في ﴿ وَ مِـنْ ذُرِّيَّـتِـنَا أُمَّـةً مُسْلِمَـةً لَـكَ ﴾ البقرة/١٢٨، أنَّ

١) الآية: ﴿ و أنّهُ أهْلَكَ عَاداً الأولَـى و ثَمُودَا فَمَا أبْقَـى ﴾.

٢) صحيح البخاري، كتاب الأذان و كتاب الاعتصام. و كتاب مهج الدعوات، دعاء يستشير.

الظرف كان صفة لـ (أُمَّةً) ثُمَّ قُدّم عليها فٱنتصب علىٰ الحال، و هـٰذا يلزم منه الفصل بين العاطف و المعطوف بالحال، و أَبُو علِـيّ لا يجيزه بالظرف، فما الظـنُّ بالحال الَّتي هي شبيهة بالمفعول به.

الخـامس: قول بعضهم في: ﴿ فَـقَلِيـلاً مَا يُـؤْمِـنُونَ ﴾ البقرة/٨٨، أنّ (ما) بمعنى (مِنْ)، ولو كان كذٰلك لرفع (قليلاً) علىٰ أنَّه خبر مقدَّم.

وفي هـٰذه الأمثلة المنتخبة من كتاب المغني كفاية إن شاء اللّه تعالـىٰ.

الـجهة الثـالثة

أنْ يخرج علـىٰ ما لم يثبت في العربية ، و ذلك إنّـما يقع عن جهل أو غفلة، فلنذكر منه أمثلة:

الأوّل: قول أبـي عبـيدة في ﴿ **كَـمَا أَخْـرَجَـكَ رَبُّـكَ مِـنْ بَيْـتِـكَ بِالْـحَقِّ** ﴾ الأنفال/٥، أنَّ الكـاف حرف قَسَم، و أنَّ المعنىٰ: الأنفـال للّٰهِ و للرَّسولِ و الَّذي أَخْرَجكَ. . . الآية.

و يُبطِلُ هـٰذا القول أنَّ الكاف لم تجـئ بمعنىٰ واو القسم و إطلاق (ما) على اللّٰه سبحانه و تعالى، و ربط الموصول بالظاهر و هو فاعل (أخرج) و وصله بأوَّل السُّورة مع تباعد ما بينهما. و قيل: إنّها خبرٌ لمحذوف، أي: هذه الحال كحال إخراجك، أي: أنَّ حالهم في كراهية حكم الأنفال مثل حالهم في كراهية فريق منهم خروجك من بيتك للحرب.

الثـاني: قول ابن مهران فيمن قرأ ﴿ **إنَّ البَقَـرَ تّشَابَـهَ** ﴾ البقرة/٧٠، بتشديد التـاء: أنَّ العـرب تزيدُ تاء علىٰ التـاء الـزائدة في أوَّل الماضي، و لا حقيقة لهـٰذه القاعدة، و إنَّما أصلِ القراءة ﴿ **إنَّ البقـرةَ** ﴾، بتاء الوحدة، ثمَّ **أُدْغِمَت في تاء تشابه** فهو إدغام من كلمتين. علىٰ أنَّ هـٰذه القراءة مرجوحة، و القراءة الصحيحة (**إنَّ البَقَـرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا**).

الثـالث: قول بعضهم في: ﴿ **وَمَـا لَـنَـا أَنْ لَا نُـقَـاتِـلَ فِـي سَبِيـلِ الـلّٰهِ** ﴾ البقرة/٢٤٦، أنَّ الأصل: ومالنا و أَنْ لا نقاتل، أي: ومالنا و ترك القتال كما تقول: (*مَالَكَ و زيداً*) ولم يثبت في العربية حذف واو المفعول معه.

الـجهة الـرابعة

أنْ يخرج علىٰ الأمور البعيدة، و الأوجه الضعيفة، و يترك الوجه القريب و القوي، و سأضربُ لكَ أمثلةً مـمّا خـرَّجوه علىٰ الأمور المستبعدة لتجنبها و أمثالها:

الأوَّل: قول بعضهم في: ﴿ فَـلاَ جُـنَاحَ عَـلَيْهِ أنْ يَـطَّـوَّفَ بِـهِـمَا ﴾ البقرة/١٥٨، إنَّ الـوقف على (فَلا جُنـاحَ) و إنَّ ما بعده إغراء ليفيد صريحاً مطلوبية التَّطـوُّف بالصفَا و المروة، و يردُّه أنَّ إغراء الغائب ضعيف.

الثاني: قول بعضهم في ﴿ إنَّـما يُـرِيدُ اللّـهُ لِيُـذْهِبَ عَنْكُـمُ الـرِّجْسَ أَهْـلَ البَـيْتِ وَ يُـطَهِّـرَكُم تَطْـهِيراً ﴾ الأحزاب/٣٣، أنّ (أهْل) منصوبٌ علىٰ الاختصاص، و هـٰذا ضعيف، لوقـوعـه بعد ضميرَ الخطاب، و إنَّـما الأكثر أنْ يقع بعد ضمير التكلُّم، و الصواب أنَّه منادىٰ.

الثالث: قول الزمخشري في ﴿ فَلا تَجْعَـلُوا لِلّـهِ أنْـدَاداً ﴾ البقرة/٢٢، أنَّه يجوز كون (تجعلوا) منصوباً في جواب التَّرجِّي، أعني ﴿ لَعَلَّـكُم تَـتَّـقُونَ ﴾ علىٰ حدِّ النصب في قراءة حفص ﴿ فَـأَطَّـلِعَ ﴾ غافر/٣٧ و هذا لا يجيزه بصريٌّ.

و يتأوَّلون قراءة حفص علىٰ أنَّه جواب للأمر و هو ﴿ ابْـنِ لِـي صَـرْحاً ﴾، أو علىٰ العطف علىٰ الأسباب نحو قول ميسون بنت بحدل:

وَلبسُ عَبـاءةٍ وتَقَـرُّ عَيـنـي ... أحـبُّ إلـيَّ من لبسِ الـشُـفـوف

الرابع: قول بعضهم في ﴿ لِتَسْتَـوُوا عَـلَىٰ ظُـهورِهِ ﴾ الزخرف/١٣، إنَّ اللام للأمْر و الفعل مجزوم.

و الصواب أنَّها لام العلَّة و الفعل منصوب، لضعف أمْر المخاطب باللام كقوله:

لِتَـقُـمْ أنْـتَ يا بْنَ خَيـرِ قُريشٍ   فَلْتُـقَـضَـى[1] حَوائِـجَ الـمُـسْـلِمِـيـنَـا

الخامس: قول بعضهم في ﴿ الـرَّحيم ﴾ من البسملة: أنَّه وَصـل بنيَّة الوقف فالتقىٰ ساكنان: الميم من الرحيم و اللام من الحمد فكُسِرَتِ الميمُ لالتقاء الساكنين.

و الصواب أنَّ كسرة الميم إعرَابية.

١) وجيْ بالياء هنا للضرورة.

الـجهة الخامسـة

أن يترك بعض ما يحتمله اللفظ من الأوجه الظاهرة . و لنورد مسائل من ذلك ليتمـرَّن بها الطالب، مرتّبة علىٰ الأبواب ليسهل كشفها.

بـاب الابتـداء

المسألة الأولى: يجوز في الضمير المنفصل من نحو: ﴿ إنَّـكَ أنْـتَ السَّـمِيعُ الـعَلِيمُ ﴾ البقرة/١٢٧، ثلاثة أوجه: الفصل و هو أرجحها، و الابتداء و هو أَضعفها و يختصُّ بلغة تميم، و التوكيد.

المسألة الثانية: يجوز في الاسم المفتتح به في قولك(*هـٰذا أكْرَمْتـهُ*) الابتداء و المفعولية، و مثله(*كَمْ رجلٍ لقيْتُهُ*)، (*مَنْ أكرمتَـهْ*) لكن في هاتين يقدّر الفعل مؤخَّراً، و مثلهما: (*رُبَّ رجلٍ صالحٍ لقيْتُهُ*).

المسألة الثالثة: يجوز في المرفوع من نحو: ﴿ أ فِـي الـلّهِ شَـكٌّ ﴾ إبراهيم/١٠، و(*مَا في الدَّارِ زيدٌ*) الابتدائية و الفاعلية، و هي أرجح، لأنَّ الأصل عدم التقديم و التأخير، و مثله الاسم التّالي للوصف في نحو: (*زيدٌ قائـمٌ أبُوهُ*) لِـمَا ذكر، و لأنَّ الأب إذا قدِّر فاعلاً كان خبر (زيد) مفرداً، و هو الأصل في الخبر.

المسألة الرابعة: (*زيدٌ نِعمَ الرَّجُـلُ*) يتعين في (زيد) الابتدائية و(*نِعْمَ الرَّجلُ زيدٌ*) قيل: كذلك و عليهما فالرابط العموم، أو إعادة المبتدأ بمعناه، علىٰ الخلاف في الألف، و اللام: أَ لِـلجنس هي أم للعهد.

و قيل: يجوز أيضاً أن يكون خبراً لمحذوف وجوباً، أي: الممدوح زيد.

وقال آبن عصفور: يجوز فيه وجه ثالث، وهو أن يكون مبتدأ حذف خبره وجوباً، أي: زيد الممدوح، ورُدَّ بأنَّه لم يسدَّ شيْءٌ مسدَّه.

المسألة الخامسة: (*حَبَّذا زيدٌ*) يحتمل في زيدٍ ـ علىٰ القول بأنَّ (حبَّ) فعلٌ و(ذا) فاعل ـ أن يكون مبتدأ مخبراً عنه بـ (حبَّذا)، والرابط الإشارة، وأن يكون خبراً لمحذوف.

ويجوز علىٰ قولِ آبن عصفور السابق أنْ يكون مبتدأ حذف خبره، ولم يقل به هنا، لأنَّه يرىٰ أنّ (حبَّذا) آسم.

وقيل: بدلٌ من (ذا)، ويردُّه أنَّه لا يحلُّ محلَّ الأوَّل، وأنَّه لا يجوز الاستغناء عنه.

المسألة السادسة: يجوز في نحو: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ يوسف/١٨ و٨٣، آبتدائية كلٍّ منهما وخبرية الآخر، أي: شأني صبرٌ جميلٌ، أو صبرٌ جميلٌ أمثلُ من غيره.

باب (كان) وما جرىٰ مَجراها

المسألة الأولى: يجوز في (كان) من نحو: ﴿إنَّ فِي ذلِكَ لَذِكْرىٰ لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾ ق/٣٧، ونحو: (*زيدٌ كانَ لَهُ مالٌ*): نقصان كان، وتمامها، وزيادتها، وهو أضعفها.

قال آبن عصفور: باب زيادتها: الشِّعرُ، والظرف متعلِّق بها على التمام، وبآستقرار محذوف مرفوع علىٰ الزِّيادة، ومنصوب على النقصان، إلاَّ إذا قدَّرت الناقصة شأنية، فالاستقرار المحذوف مرفوع، لأنَّه خبر المبتدأ.

المسألة الثانية: يجوز في نحو: (*زيدٌ عَسىٰ أنْ يقومَ*) نقصان عسىٰ، فآسمها مستَتِر، وتمامها فـ (أنْ) والفعلُ مرفوعُ المحلِّ بها.

المسألة الثالثة: يجوز الوجهان في(*عسىٰ أنْ يقومَ زيدٌ*) فعلىٰ النقصان (زيد)

آسمها، وفي (يقوم) ضميره، وعلىٰ التمام لا إضمار، وكلٌّ شيءٍ في محلِّه.

ويتعين التمام في نحو : (*عسىٰ أنْ يقومَ زيدٌ في الدَّارِ*) وفي قوله تعالى : ﴿ *عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَحْمُوداً* ﴾ الإسراء/٧٩، *لئلا يلزم فصل صلة (أنْ) من معمولها بالأجنبي وهو آسم (عسىٰ)*.

المسألة الرابعة : ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ ﴾ الأنعام/١٣٢، تحتمل (ما) الحجازية والتميمية.

وأوجب الفارسي والزمخشري الحجازية ظنّاً أنَّ المقتضي لزيادة الباء نصب الخبر، وليس كذلك، بل المقتضى نفيه، لامتناع الباء في(*كانَ زَيدٌ قائِماً*) وجوازها في(*لَم يَكُنْ بقاعدٍ*) ، وفي(*مَا إن زيدٌ بقائمٍ*) ، وكقول الشنفري الأزدي :

وإن مُدَّت الأيدي إلى الزاد لَم أكن … بأعجلهم إذ أجشَعُ القومِ أعجلُ

المسألة الخامسة : (*لا رَجُل ولا آمْرأة في الدَّارِ*) : إن رفعتَ الاسمين فهما مبتدآن علىٰ الأرجح أو آسمان لـ (لا) الحجازية.

فإن قلت : (*لا زيدٌ ولا عمرٌو في الدَّارِ*) تعيَّن الأوَّل، لأنَّ (لا) إنَّما تعمل في النكرات.

فإن قلتَ : (*لا رجُلَ في الدَّارِ*) تعيَّن الثاني، لأنَّها إذا لم تتكرّر يجب أن تعمل، ونحو : ﴿ فَلا رَفَثَ وَلا فُسُوقَ وَلا جِدَالَ فِي الحَجِّ ﴾ البقرة/١٩٧، إن فتحت الثلاثة فالظرف خبر للجميع عند سيبويهِ، ولواحدٍ عند غيره، ويقدَّر للآخرَيْن ظرفان.

وإن رفعتَ الأوَّلين، فإن قدَّرت (لا) معهما حجازية تعيَّن عند الجميع إضمار خبرين إن قدَّرتَ (لا) الثانية كالأولىٰ، وخبراً واحداً إنْ قدَّرتها مؤكِّدة لها وقدَّرتَ الرفع بالعطف.

وإنَّما وجب التقدير في الوجهين، لاختلاف خبري الحجازية والتبرئة بالنصب والرفع، فلا يكون خبرٌ واحد لهما.

بـاب المنصوبـات المتشابهـة

فمنها: ما يحتمل المصدريّة و المفعولية، و من ذلك: ﴿ وَ لَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا ﴾ النساء/٧٧، ﴿ و لا يُظْلَمُونَ نَقِيراً ﴾ النساء/١٢٤، أي: ظلماً ما.

و أما ﴿ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئاً ﴾ التوبة/٣٩، فمصدر لاستيفاء ضَرَّ مفعوله.

و منهـا: ما يحتمل المصدرية و الحالية و الظرفية و من ذلك(*سِرْتُ طَوِيلًا*) أي: سَيْراً طَويلًا، أو زمناً طويلًا أو سرتُهُ طويلًا، و منه قوله تعالى: ﴿ وَ أُزْلِفَتِ الجَنَّةُ لِلمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ ﴾ ق/٣١، أي: إزلافاً غيرَ بعيد، أو زمناً غير بعيد، أو حال كونه غير بعيد، إلّا أنّ هذه الحال مؤكّدة.

و منها: ما يحتمل المصدرية و الحالية و المفعول لأجله و من ذلك: ﴿ يُرِيكُمُ البَرْقَ خَوْفاً وَ طَمَعاً ﴾ الرعد/١٢، أي: فتخافون خوفاً و تطمعون طمعاً، أو خائفين و طامعين، أو لأجَل الخوف و الطمع و التعليل باعتبار الرُّؤية لا الإراءة، أو الأصل: إخافة و إطماعاً.

و منها: ما يحتمل المفعول به و المفعول معه، نحو: (*أكرمْتُكَ و زيداً*)، يجوز كونُ زيدٍ عطفاً على المفعول به و كونه مفعولاً معه، و نحو: (*أكرمْتُك و هذا*) يحتملهما، و كونه معطوفاً على الفاعل لحصول الفصل بالمفعول.

بـاب الاستثنـاء

المسألة الأولى: يجوز في نحو: (*ما ضَربتُ أحداً إلّا زيداً*) كون زيدٍ بدلاً من المستثنى منه، و هو أرجحها و كونه منصوباً على الاستثناء، و كون (إلّا) و ما بعدها نعتاً و هو أضعفها.

المسألة الثانية: يجوز في نحو: (*قامَ القَوْمُ حاشَاكَ، و حَاشَاهُ*) كون الضمير منصوباً، و كونه مجروراً، فإنْ قلتَ: (*حاشَايَ*) تعيَّن الجرُّ، و إنْ قلتَ: (*حاشَانِي*) تعيَّن النصب، و كذا القول في (خَلا) و (عَدا).

المسألة الثالثة: يجوز في نحو: (*ما أحدٌ يقولُ ذلك إلّا زيدٌ*) كون (زيدٌ) بدلاً من (أحد)، وهو المختار، وكونه بدلاً من ضميره، وأن ينصب على الاستثناء، فٱرتفاعه من وجهين وٱنتصابه من وجه واحد.

المسألة الرابعة: من الحال ما يحتمل كونه من الفاعل وكونه من المفعول نحو: (*ضربتُ زيداً ضاحكاً*) ونحو: ﴿ **وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً** ﴾ التوبة/٣٦.

باب إعراب الفعل

المسألة الأولى: (*ما تأتينا فتحدِّثنا*)، لكَ رفعُ (تحدِّث) على العطف فيكون شريكاً في النفي، أو الاستئناف فيكون مثبتاً، أي: فأنت تحدِّثُنا الآن بدلاً عن عدم مجيئك، ونصبه بإضمار (أنْ)، وله معنيان: نفي السبب فينتفي المسبّب، ونفي الثاني فقط.

المسألة الثانية: (*لِيقُمْ زيدٌ فنُكرِمُه*) الرفعُ على القطع، والجزم بالعطف، والنصبُ على إضمار (أنْ).

المسألة الثالثة: نحو: ﴿ **أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِم** ﴾ يوسف/١٠٩، يحتمل الجزم بالعطف والنصب على إضمار (أن)، مثل: ﴿ **أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ** ﴾ الحج/٤٦.

باب الموصول

المسألة الأولى: يجوز في نحو: (*ماذا صَنَعْتَ*) و(*ماذا صَنَعْتَهُ*) ستّة وجوه شرحت في فصل (لماذا) في حرف الميم في الباب الأوَّل.

المسألة الثانية: ﴿ **فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرْ** ﴾ الحجر/٩٤، ما مصدرية، أي: بالأمر، أو موصول ٱسمي أي: بالَّذي تؤمره كقول عمرو بن معدي كرب:

أمرتُك الخيرَ فافْعلْ ما أُمِرتَ به ... فَقَد تركتك ذا مالٍ وذا نَشَبِ[1]

المسألة الثالثة: نحو: (*أعجَبَنِي ما صَنعتَ*) يجوز فيه كون (ما) بمعنىٰ الَّذي، وكونها نكرة موصوفة.

وعليهما فالعائد محذوف، وكونُها مصدرية فلا عائد، ونحوَ: ﴿ لَـنْ تَـنَالُوا الْبِـرَّ حَـتَّىٰ تُنْفِـقُوا مِـمَّا تُحِـبُّونَ ﴾ آل عمران/٩٢، يحتمل الموصولة والموصوفة دون المصدرية لأنَّ المعاني لا ينفق منها، وكذا: ﴿ مِـمَّا رَزَقْـنَاهُم يُـنْفِـقُونَ ﴾ البقرة/٣.

المسألة الرابعة: إذا قلتَ: (*أعْجَبَنِي مَنْ جَاءَكَ*) آحتمل كون (مَن) موصولة، أو موصوفة، ومثله: ﴿ وَمِـنَ الـنَّاسِ مَـنْ يَـقُولُ آمَـنَّا بِالـلَّهِ ﴾ البقرة/٨.

بـاب التَوابـع

المسـألـة الأولى: نحـو: ﴿ آمَـنَّا بِـرَبِّ العَالَمِيـنَ * رَبِّ مُـوسَىٰ وَهَـارُونَ ﴾ الأعراف/١٢١ ـ ١٢٢، يحتمل بدل الكلِّ من الكلِّ، وعطف البيان.

المسألة الثانية: نحو: ﴿ سَبِّحِ ٱسْـمَ رَبِّـكَ الأعْـلَىٰ ﴾ الأعلى/١، يجوز فيه كون (الأعلى) صفة للاسم، أو صفة للـرَّبِّ.

المسـألـة الثـالثـة: نحـو: ﴿ هُـدًى لِلمُـتَّقِيـنَ * الَّـذِينَ يُـؤْمِـنُـونَ بالغيب ﴾ البقـرة/٢ ـ ٣، و(*مررتُ بالرجُلِ الَّذي فعل*)، يجوز في الموصول أنْ يكون تابعاً، أو بإضمار (أعني) أو أمدح أو هو.

وعلىٰ التبعية فهـو نعتٌ لا بدلٌ، إلَّا إذا تعـذَّر، نحـو: ﴿ وَيْـلٌ لِكُـلِّ هُـمَزَةٍ لُـمَزَةٍ * الَّـذِي جَمَـعَ مَـالاً وَعَـدَّدَهُ ﴾ الهمزة/١ ـ ٢، لأنَّ النكرة لا توصف بالمعرفة.

بـاب حـروف الجـرّ

المسألة الأولى: نحو: (*زيدٌ كعمرٍو*) تحتمل الكاف فيه عند المعربين الحرفية

---

١) وينسب لأعشى طِرْوَد ولغيره.

فتتعلّق بآستقرار. و قيل: لا تتعلّق.

و الاسميّة فتكون مرفوعة المحلّ و ما بعدها مجرور بالإضافة و لا تقدير بالاتّفاق، و نحو: (*جاءَ الّذي كزيدٍ*) تتعيَّن الحرفية لأنَّ الوصل بالمتضايفين ممتنع.

المسألة الثانية: (*زيدٌ علىٰ السطحِ*) تحتمل في (على) الوجهين، لأنَّ (علىٰ) إمّا حرف جرٍّ أو ظرف، و عليهما فهي متعلِّقة بآستقرار محذوف.

مسائل مفردة

المسألة الأولى: نحو: ﴿ **يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ و الآصَالِ** ﴾ النور/٣٦، فيمن فتح باء ﴿ يسبَّح ﴾، يحتمل كون النائب عن الفعل الظرف الأوَّل ـ و هو الأولى ـ أو الثاني أو الثالث.

المسألة الثانية: (*تَجَلَّىٰ الشَّمسُ*) يحتمل كون تجلَّىٰ ماضياً تُرِكت التاء من آخره لمجازية التأنيث، و كونه مضارعاً أصله تَتَجلَّىٰ ثُمَّ حذفت إحدىٰ التاءين علىٰ حدِّ قوله تعالىٰ: ﴿ **نَاراً تَلَظَّىٰ** ﴾ الليل/١٤.

الـجهة السـادسة

أن لا يراعي الشروط المختلفة بحسب الأبواب، فإنَّ العرب يشترطون في بابٍ شيئاً، وفي آخر نقيضه علىٰ ما ٱقتضته حِكْمَةُ لغتهم و صحيحُ أَقيستهم فإذا لم يتأَمَّل المعرب ٱختلطت عليه الأبواب و الشرائط.

فلنوردُ أنواعاً من ذلك، مُشِيريـنَ إلـىٰ بعض ما وقع فيه الوهم للمعربين:

النوع الأوَّل: ٱشتراطهم التعريفَ لعطفِ البيان ولنعتِ المعرفة، و التنكيـرَ للحالِ و التمييزِ، و أَفْعلَ مِنْ، و نعتِ النكرة.

فمن الوهم في الأوَّل قولُ جماعة في (صديد) من ﴿ مَـاءٍ صَـدِيـدٍ ﴾ إبراهيم/١٦، وفي (طعام مساكين) من قوله ﴿ كَـفَارَةٌ طَـعَامُ مَـسَاكِيـنَ ﴾ المائدة/٩٥، فيمن نـوَّن كفارة: إنَّهما عطفَا بيان.

و هٰذا خلاف قول البصريين و من وَافقهم، فيجب عندهم في ذلك أَنْ يكون بدلاً.

و أَمَّـا الكـوفيون، فيـرَوْنَ أنَّ عطفَ البيان في الـجَوامدِ كالنعت في المشتقَّات، فيكون في المعارف و النكرات.

و من الوهم في الثاني: قول مكّي في قراءة ٱبن أبـي عيلة ﴿ فَـإِنَّـه آثِـمٌ قَلْـبَهُ ﴾[1] البقـرة/٢٨٣، بالنصب: (إنَّ قلبـه) تمييز، و الصـواب أنَّـه مشبَّـه بالمفعـول به، كـ(*حسن وجهه*)، أو بدل من ٱسم (إنَّ).

١) الآية: ﴿ فإنّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ ﴾.

النـوع الثـاني: آشتـراط الإبهـام في بعض الألفـاظ كظروف المكـان، و الاختصاص في بعضها كالمبتدآت و أصحاب الأحوال.

فمن الوهم في الأوَّل قول الزمخشري في: ﴿ **فَٱسْتَبِقُوا الصِّرَاطَ** ﴾ يس/٦٦، وفي ﴿ **فَٱسْتَبِقُوا الخَيْرَاتِ** ﴾ البقرة/١٤٨، أنَّ المنصوبَين ظرفان، لأنَّهما مبهمان.

و الصواب أنَّهما على إسقاط الجارِّ توسعاً، و هو (إلىٰ) أي: (فآستبقوا إلىٰ الصراط). و (آستبِقوا إلىٰ الخيرات).

النوع الثالث: آشتراطهم الإضمارَ في بعض المعمولات، و الإظهارَ في بعض.

فمن الأوَّل مجرور (لَوْلا) و مجرور (وَحْدَ) و لا يختصَّان بضمير خطاب و لا غيره تقول: (*لَولايَ، لولاكَ، لولاهُ*) و (*وحدي، وحدَكَ، وحدَهُ*) و ممَّا لا يرفع إلَّا الضمير آسم التفضيل، و هذا شرطه ـ مع الإضمار ـ الاستتار وكذا مرفوع نحو: (*قُمْ، و أَقومُ، و نقومُ، و تقومُ*).

و من الثّاني تأكيد الاسم المظهر، و النعت و المنعوت، و عطف البيان و المبيّن.

فمن الوهم في الأوَّل قول بعضهم في(*لولاي و موسىٰ*) : أنّ موسىٰ يحتملُ الجرَّ و هذا خطأ، لأنَّه لا يعطف علىٰ الضمير المجرور، إلا بإعادة الجارِّ و لأنَّ لو لا لا تجرُّ الظاهر، فلو أُعيدت لم تعمل الجرَّ، فكيف و لم تُعَد ؟

و من الوهم في الثاني قول أبي البقاء في: ﴿ **إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الأَبْتَرُ** ﴾ الكوثر/٣، إنَّه يجوز كون (هُوَ) توكيداً، و قول الزمخشري في قوله تعالىٰ: ﴿ **مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ ٱعْبُدُوا اللّهَ** ﴾ المائدة/١١٧، إذا قدَّرت (أنْ) مصدرية: إنَّها وصِلَتها عطفُ بيان علىٰ الهاء في بهِ، و قولُ النحويين في نحو: ﴿ **ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الجَنَّةَ** ﴾ البقرة/٣٥: إنَّ العطف علىٰ الضمير المستتر.

النوع الرابع: آشتراط الجملة الفعليّة في بعض المواضع، و الاسميّة في بعض.

فمن الأوَّل: جملة الشرط غير شرط (لولا)، و جملة جواب (لو و لولا

و لوما)، و الجملتان بعد (لـمّا)، و الجملُ التاليةُ أحرفُ التحضيض، و جملة أخبار أفعـال المقـاربة، و خبر أن المفتوحة بعد (لو) عند الزمخشري و متابعيه، نحو: ﴿ وَلَـوْ أَنَّـهُم آمَـنُوا ﴾ البقرة/١٠٣.

و من الثاني: الجملة بعد (إذا) الفجائية، و بعد (ليتما) على الصحيح فيهما.

فمن الوهم في الأوَّل أنْ يقال في نحو: ﴿ و إنِ آمْـرَأَةٌ خَافَـتْ ﴾ النساء/١٢٨ ﴿ و إنْ أَحَـدٌ مِـنَ الـمُشرِكِيـنَ آسْتَـجَارَكَ ﴾ التوبة/٦، ﴿ إذَا الـسَّمَاءُ آنْشَـقَّتْ ﴾ الانشقاق/١: إنَّ المرفوع مبتدأ و ذلك خطأ، لأنّه خِلاف قول مَن آعتمد عليهم.

و قول جماعة منهم آبن مالك في قوله تعالىٰ: ﴿ فَلَـمَّا نَجَّاهُمْ إلـىٰ البَـرِّ فمنهم مُقْتَصِدٌ ﴾ لقمان/٣٢: إنَّ الجملة جواب (لـمّا).

و الظاهر أنَّ الجواب جملة فعلية محذوفة، أي: آنقسموا قسمين: فمنهم مقتصد و منهم غير ذلك.

و يؤيّد هـٰذا أنّ جواب (لـمّا) لا يقترن بالفاء.

و من الوهم في الثاني تجويز كثير من النحويين الاشتغال في نحو: (*خرجت فإذا زيدٌ يضربُهُ عمـرٌو*).

و من العجب أنَّ آبن الحاجب أجاز ذلك في كافيته مع أنَّه يقول فيها في بحث الظروف: و قد تكون للمفاجأة فيلزم بعدها المبتدأ.

النوع الخامس: آشتراطهم لبعض الأسماءِ أن يوصف، و لبعضها أن لا يوصف.

فمن الأوَّل مجرور (رُبَّ) إذا كان ظاهراً. نحو: (*رُبَّ رجلٍ صالِحٍ لقيته*)، و (أيّ) في النداء نحو: (*يا أيّها الرجل*) و ما جيءَ خبراً أو صفةً أو حالاً نحو: (*زيدٌ رجلٌ صالحٌ*) و (*مَررتُ بزيدٍ الرجلِ الصالح*) و منه: ﴿ بَـل أنتـم قـومٌ تُفـتَنون ﴾ النمل/٤٧، و قول الشاعر:[1]

أأكـرمُ مِن لَيلىٰ عَلَيَّ فَتَبتَـغـي ... بِهِ الجـاهَ أم كُنـتُ امـرأً لا أُطيـعُـها؟

و من الثاني فاعلا (نعم) و (بئس) و الأسماء المتوغّلة في شبه الحرف إلاّ (من) و (ما) النكرتين فإنّهما يوصفانِ نحو : *(مررت بمن معجبٍ لكِ و بما معجبٍ لكَ)* .

فمن الوهم في ذلك إجازة غير الفارسي و آبن السـرّاج نعت فاعلي (نِعمَ و بِئسَ) تمسّكاً بقول زهير :

نِـعْـمَ الـفَـتَىٰ اُلمـريّ أنْـتَ إذا هُـم حَضَـرُوا لَدىٰ الـحُجراتِ نَارَ الـمَوقدِ[٢]

و حمله الفارسي و آبن السـرّاج علىٰ البدل.

النـوع السـادس: آشـتراطهم لبنـاء بعض الأسـماءِ أن تقطع عنِ الإضافة كـ (قبـل) و (بعـد) و (غير)، و لبناء بعضها أن تكون مضافة، و ذلك (أي) الموصولة، فإنَّها لا تبنىٰ إلاَّ إذا أُضيفت، و كان صدر صلتها ضميراً محذوفاً نحو : ﴿ **أيُّـهُم أَشَـدُّ** ﴾ مريم/ ٦٩.

و من الوهم في ذلك قول آبن الطراوة: أنَّ (هُمْ أَشَـدُّ) مبتدأ و خبر، و (أيّ) مبنية مقطوعة عنِ الإضافة.

و هذا مخالف لرسم المصحف و لإجماع النحويين.

ذكر آبن هشام أنواعاً أُخر أعرضنا عن إيرادها حفظاً لتلخيصها و آستغناءً عن ذكرها.

---

١) ينسب هذا البيت لقيس بن الملوّح، و ينسب لغيره.

٢) و عجز البيت كناية عن فصل الشتاء، فصل الجدب.

الـجهة السـابعة

أن يحمل كلاماً على شـيْءٍ، و يشهد أستعمال آخر في نظيرِ ذلك الموضع بخلافـهِ ، و له أمثلة :

أحدها : قول الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ مُـخْرِجُ الـمَـيِّتِ مِـنَ الـحَيِّ ﴾[1] الأنعام/٩٥، إنَّه عطف على ﴿ فَالِـقُ الـحَبِّ و الـنَّوىٰ ﴾ .

و لم يجعله معطوفاً علىٰ ﴿ يُخْـرِجُ الـحَيَّ مِنَ الـمَيِّـت ﴾ بدليل أنَّ عطف الاسم علىٰ الاسم أَوْلـىٰ، ولـكن مجيء قولـه تعـالـىٰ ﴿ يُخْـرِجُ الـحَيَّ مِـنَ الـمَـيِّتِ وَ يُـخْرِجُ الـمَيِّتَ مِـنَ الـحَيِّ ﴾ يونس/٣١، بالفعل فيهما يدلُّ علىٰ خلاف ذلك .

الثاني: قول مكّي و غيره في قوله تعالـىٰ : ﴿ مَـاذا أرادَ الـلّهُ بهـذا مثـلاً يُضِـلُّ بِـهِ كَـثِيراً وَ يهْـدِي بِـهِ كَـثِيراً ﴾ البقرة/٢٦ : أنَّ جملة (يُضِلُّ) صفة لـ (مثلاً) أو مستأنفة .

و الصواب ، الثاني لقوله تعالـىٰ : ﴿ مَـاذَا أَرَادَ اللّـهُ بِهـذا مَثـلاً ، كَذلِكَ يُضِـلُّ اللّهُ مَنْ يَشاء ﴾ المدثر/٣١ .

الثالث: قولهم في ﴿ أيْـنَ شُـرَكَائِـيَ الَّـذِينَ كُنْـتُمْ تَـزْعُـمُونَ ﴾ القصص/٦٢، أنَّ التقدير: تزعمونهم شركاء .

و الأولـىٰ أن يقـدَّر (تزعمـون أنَّهم شركـاء)، بدلالـة ﴿ وَمَا نَـرىٰ مَعَـكُمْ شُفَـعَـاءَكـم الَّـذِينَ زَعَمْـتُم أَنَّـهُم فِيـكُمْ شُـركَـاؤا ﴾ الأنعـام/٩٤، و لأنَّ الغـالـب في

١) الآية : ﴿ إنّ اللّهَ فَالِقُ الحَبِّ وَ النَّوى يُخْرِجُ الحيَّ مِنَ المَيِّتِ وَ مُخْرِجُ المَيِّتِ مِنَ الحَيِّ. . . ﴾ .

(زَعَمَ) ألاَّ يقـع علىٰ المفعـولين صريحاً، بل علىٰ (أنَّ) و صلتها، و لم يقع في التنزيل إلاّ كذلك.

الرابع: قولهم في نحو: ﴿ وَمَـا رَبُّـكَ بِظَـلَّامٍ لِلـعَبيدِ ﴾ فصّلت/٤٦، ﴿ وَمَا اللّه بِغَافِـلٍ عَـمَّا تَعْمَـلُونَ ﴾ البقرة/٧٤: أنَّ المجرور في موضع نصب أو رفع، علىٰ الحجازية و التميمية.

و الصواب الأوَّل، لأنَّ الخبر بعد (ما) لم يجئ في التنزيل مجرداً من الباء إلاَّ و هو منصوب، نحو قوله تعالى: ﴿ مَا هُـنَّ أُمَّـهَاتِـهِم ﴾ المجادلة/٢، ﴿ مَا هـٰذا بَـشَرَاً ﴾ يوسف/٣١.

الـجهة الثـامنة

أن يحمل المعربُ علىٰ شيءٍ وفي الموضع ما يدفعه وهـٰذا أصعب من الَّذي قبله ، و له أمثلة :

الأوّل: قول بعضهم في قوله تعالى : ﴿ إنْ هـٰذانِ لَـسَاحِـرَانِ ﴾ طه/٦٣ : إنَّ أصلَه : (إنّها ذانِ لَسَاحِرَانِ)، و (ها) اسم (إنّ) و (ذان) مبتدأ و (لساحران) خبره، و الجملة خبر (إنْ)، و المعنى : إنَّ القصّةَ ذان لَساحران . و تدفعه اللام في لَساحران، إذ لا تدخل اللام في خبر المبتدأ . اللّهمَّ إلاّ أن تكون زائدة، و يدفعه أيضاً رسم (إنْ) منفصلة و (هذان) متَّصلة .

الثاني: قول الأخفش و تبعه أبو البقاء في قوله تعالى : ﴿ و لا الَّـذينَ يَـمُوتُونَ وُ هُـمْ كُـفَّارٌ ﴾ النساء/١٨ : أنَّ اللام للابتداء، و (الَّذينَ) مبتدأ و الجملة بعده خبره، و يدفعه أنَّ الـرسم : (و لا)، و ذلـك يقتضي أنّه مجرور بالعطف على ﴿ الّذين يعملون السيّئات ﴾، لا مرفوع بالابتداء، و أن المعنى مع قولهما فاسد .

الـثـالـث: قول بعـضـهم في قولــه تعــالى : ﴿ وَ إذَا كَـالُـوهُم أوْ وَزَنُـوهُم يُـخْسِـرُونَ ﴾ المطففين/٣ : إنَّ (هم) الأولىٰ ضمير رفع مؤكِّد للواو، و الثانية كذلك أو مبتدأ و ما بعده خبره .

و الصواب أنَّ (هم) مفعول فيهما، لرسم الواو بغير ألف بعدها و لفساد المعنىٰ علىٰ قولهم، إذِ الـذَّمُّ في الفعل، لا في المباشر .

الرابع: قول مكّي و غيره في قوله تعالى : ﴿ ذلـك هو الفضـل الكبيـر * جـنّات عدنٍ يدخلونـها ﴾ فاطر/٣٢ ـ ٣٣ ، إنَّ جنّات بدل من الفضل و الأولى أنّه مبتدأ ، لقراءة بعضهم بالنصب على حدّ(*زيداً ضربتُه*) .

الـجهة التـاسعة

أن لا يتأمل عند وجود المشتبهات ، ولذلك أمثلة:

الأوَّل: نحو: (***زيدٌ أحصىٰ ذهناً وعمرٌو أحصىٰ مالاً***)، فإنَّ الأوَّل آسم تفضيل والمنصوب تمييز، مثل أحسن وجهاً. والثاني فعل ماض والمنصوب مفعول مثل ﴿ **أَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَداً** ﴾ الجن/٢٨ .

ومن الوهم قول بعضهم في قوله تعالى: ﴿ **أحصىٰ لِما لَبِثُوا أمداً** ﴾ الكهف/١٢، إنّه من الأوَّل، وهو باطلٌ، لأنَّ الأمد ليس محصيّاً بل مُحْصًىً، مع أنَّ شرط التمييز المنصوب بعد أفعل كونه فاعلاً في المعنىٰ كـ(***زيدٌ أكثر مالاً***) فهو من الثاني.

الثاني: نحو: (***زيدٌ كاتبٌ شاعرٌ***)، فإنّ الثاني خبر أو صفة للخبر، ونحو: (***زيدٌ رجلٌ صالحٌ***)، فإنّ الثاني صفة لا غير، لأنَّ الأوَّل لا يكون خبراً على آنفراده لعدم الفائدة، ومثلهما (***زيدٌ عالمٌ يفعلُ الخيرَ***) و(***زيدٌ رجلٌ يفعل الخيرَ***).

وزعم الفارسي أنَّ الخبر لا يتعدد مختلفاً بالإفراد والجملة، فيتعيّن عنده كون الجملة الفعلية صفة فيهما، والمشهور الجواز فيهما.

الثالث: (***رأيتُ زيداً فقيهاً***) و(***رأيتُ الهلالَ طالعاً***) فإنّ (رأىٰ) في الأوَّل من أفعال القلوب، و(فقيهاً) مفعول ثانٍ، وفي الثاني بصرية و(طالعاً) حال.

الـجهة العـاشرة

أنْ يخرج علىٰ خلاف الأصل، أو علىٰ خلاف الظاهر لغير مُقْتـضٍ ،
كقول مكّي في قوله تعالى: ﴿ لَا تُـبْطِـلُوا صَـدَقَاتِـكُم بِالْـمَنِّ وَ الأذَىٰ كَالَّـذِي يُنْفِـقُ مَالَـهُ رِئَـاءَ النَّـاسِ ﴾ البقـرة/٢٦٤، إنَّ الكـاف نعت لمصـدر محـذوف، أي: إبـطالاً (كالَّذي)، و يلزمه أن يقدِّر إبطالاً كإبطال إنفاق الَّذي ينفق، و الوجه أن يكون (كالَّذي) حالاً من الواو، أي: لا تُبْطِلُوا صدقاتكم مُشبِهِيـنَ الَّذي ينفق، فهٰذا الوجه لا حذف فيه.

خـاتمـة

وإذ قد آنجـرَّ بنا القول إلـىٰ ذكر الحذف فلنوجِّه القول إليه فإنَّه من المهمات، فنقول:

للحذف شروط ثمانية :

الأول: وجـود دليل حالـيّ: كقـولـك لمن رفـع سوطاً: (*زيداً ؟*) بإضمار: (أ تَضرِبُ)، أو بإضمار (اضربْ)، ومنه: ﴿ **قَالُوا سَـلاَمـاً** ﴾ هود/٦٩، أي: سلّمنا سلاماً.

أو مقالـيّ: كقولك في جواب من قال: مَنْ أضرب ؟(*زيداً*) ومنه قوله تعالـىٰ: ﴿ **وَقِيـلَ لِـلَّذِيـنَ آتَّـقَوْا مَـاذَا أَنْـزَلَ رَبُّـكُم قَالُـوا: خَيْـراً** ﴾ النحل/٣٠.

أو مقاميّ كقولك في التحذير: (*الأسدَ الأسدَ*) وفي الإغراء: (*الغزالَ الغزالَ*)، وفي التخويف: (*الأميرَ الأميرَ*) وفي نهج البلاغة (**اللّهَ اللّهَ في الأيتامِ**)[1].

وقد يكـون الـدليل علىٰ الحذف قاعدة نحويّة كقول الأكثرين: إنّ الخبر بعد (لولا) واجب الحذف، نحو قول عمر: (*لَولا علـيٌّ لهلكَ عُمرُ*).

تنبيهـان :

الأوّل: إنَّ دليل الحذف نوعان :

غير صناعي وينقسم إلى حالـيّ ومقالـيّ ومقامي كما تقدّم.

وصناعي وهذا يختصُّ بمعرفته النحويون لأنّه إنّما عرف من جهة الصناعة.

١) شرح نهج البلاغة لابن أبـي الحديد ١١١/٤

الثاني: شروط الدليل اللفظي:

الشرط الأوّل: أن يكون مطابقاً للمحذوف في المعنىٰ، فلا يجوز: (زيدٌ ضاربٌ وعمرٌو)، أي: (ضاربٌ)، إذا قدَّرت للضرب في عمرو معنًى مخالفاً لمعنىٰ الضرب الأوَّل، بأن تقدِّر: في الضرب الأوَّل معنىٰ الإيلام، وفي الضرب الثاني معنىٰ السَّفر من قوله ﴿ وإذَا ضَرَبْتُم فِي الأرْضِ ﴾ النساء/١٠١.

الشرط الثاني: أن لا يكون المحذوف كالجزء، فلا يحذف الفاعل ولا نائبه ولا مشبهه، كآسم (كان) وأخواتها، ولا خلاف في جواز حذف الفاعل مع فعله نحو: *(يا عَبدَ اللّهِ)* و *(زيداً ضربتُهُ)*.

الشرط الثالث: أن لا يكون مؤكّداً، لأنَّ التوكيد يقتضي الطول والحذف يقتضي الاختصار، ولأنَّ التأكيد لا يحصل بالحذف، فالحذف خلاف المقصود.

الشرط الرابع: أن لا يؤدِّي حذفه إلىٰ آختصار المختصر فلا يحذف آسم الفعل لأنَّه آختصار للفعل.

الشرط الخامس: أن لا يكون عاملاً ضعيفاً، فلا يحذف الجارُّ للاسم والجازم والناصب للفعل إلاَّ في مواضع قويت فيها الدلالة، وكثر فيها آستعمال تلكَ العوامل، ولا يجوز القياس عليها.

الشرط السادس: أن لا يكون عِوضاً عن شيء، فلا تحذف (ما) في *(أمّا أنتَ مُنطَلِقاً انطلقت)* لأنَّها عوض عن (كان)، ولا كلمة (لا) من قولهم: *(إفعلْ هذا إمّا لا)* لأنَّها عوض عن الفعل، ولا التاء من *(عِدَة، وإقامة وآستقامة)*. لأنَّها كعوض عن الواو.

الشرط السابع والثامن: أن لا يؤدِّي حذفه إلىٰ تَهيئَة العامل للعمل وقطعه عنه، ولا إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القويّ، ولذا منع البصريون حذف المفعول في *(زيدٌ ضربتُهُ)* لأنَّ في حذفه تسليط ضرب علىٰ العمل في يد مع قطعه عنه بالاشتغال، وإعمال الابتداء مع التمكن من إعمال الفعل.

قد يُظَنُّ أنّ الشيْءَ مِنَ باب الحذف وليس منه

جرت عادة النحويين أن يقولوا: يحذف المفعول آختصاراً، أو آقتصاراً ويُريدون بالاختصار: الحذف لدليل، وبالاقتصار: الحذف لغير دليل، ويمثّلون للأخير بنحو: ﴿ كُلُوا و آشْرَبُوا ﴾ البقرة/٦٠، أي: أوقعوا هذين الفعلين، ويقول العرب فيما يتعدّىٰ إلى اثنين: (*من يسمعْ يخَلْ*) أي: تكُن منه خيلة.

والتحقيق: أنّ الفعل يُنَزَّل في هذا وأمثاله منزلَة مالا مفعول له، والمعنى: (أوقعوا الأكل والشرب وذروا الإسراف) و (يقع في الخيال). ومنه قوله تعالى: ﴿ رَبِّي الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ ﴾ البقرة/٢٥٨، ﴿ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ الزمر/٩، فالمعنىٰ: (رَبِّي الَّذي يفعل الإحياء والإماتة)، و (هل يستوي من يتّصف بالعلم ومن ينفي عنه العلم ؟)

بيان مكان المقدَّر

القياس أن يقدَّر الشيْء في مكانه الأصلي، وإنَّما يرتكب خلاف الأصل، عند تعذُّر الأصل، أو عند آقتضاء أَمر معنويّ لذلك.

فالأوَّل: نحو: (*أيُّهم رأيْتَهُ*) إذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله، ونحو: ﴿ وأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُم ﴾ فصلت/١٧، فيمن نصب ثمودَ، إذ لا يلي (أمَّا) فعلٌ.

والثاني: نحو متعلّق باء البسملة الشريفة، فإنَّ الزمخشري قدَّره مؤخَّراً عنها، لأنَّ قريشاً كانت تقول: (*بآسم اللاتِ والعزّىٰ نفعل كذا*) فيُؤَخِّرون أفعالهم عن ذكر ما آتَّخذوه معبوداً تفخيماً لشأنِه بالتقديم، فوجب علىٰ الموحد أن يعتقد ذلك في آسم اللّه تعالى، لأنّه الحقيق بذلك، ثمّ آعترض بقوله تعالى: ﴿ آقْرَأْ بِآسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴾ العلق/١، وأجاب بأَنَّها أوّل سورة أُنزلت، فكان تقديم الأمر بالقراءة فيها أهم.

إذا دار الأمْر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبراً فأيّهما أولىٰ ؟

قال الواسطي : الأولى كون المحذوف المبتدأ، لأنَّ الخبر محطّ الفائدة.

وقال العبدي: بالعكس، لأنَّ التجوّز في آخر الجملة أسهل. نقل القولين ابن إياز.

ومثال المسألة: ﴿ فَصَبْرٌ جميلٌ ﴾ يوسف/١٨ و٨٣، أي: شأني صبرٌ جميلٌ، أو صبرٌ جميلٌ أمثل من غيره.

إذا دار الأمْر بين كون المحذوف فعلًا والباقي فاعلًا وكونه مبتدأ والباقي خبراً

فالثاني أَوْلىٰ، لأنَّ المبتدأ هو الخبر عينه، فالمحذوف عين الثابت فيكون الحذف كَلا حذفٍ، كقولك لمن قال: (من قامَ ؟)، أو (منِ القائِمُ ؟): (زيدٌ)، أي: زيدٌ القائِمُ.

فأمَّا الفعلُ، فإنَّه غير الفاعل.

إذا دار الأمْر بين كون المحذوف أوَّلًا أو ثانياً فكونه ثانياً أَوْلَىٰ

وفيه مسائل:

الأولىٰ: نون الوقاية مع نون الإناث، نحو قول عمرو بن معدي كرب:

تَراهُ كَالثغامِ يُعَلُّ مِسكاً ... يَسُوءُ الفالِياتِ إذا فَلَيْنِي[1]

١) والهاء في (تراه) للشيب. الثغام: نبت إذا يبس صار أبيض. يعلُّ مسكاً: يسقي المسك مرّة بعد مرّة. الفاليات: مخرجات القمل من الرأس، وهي مفعول به لـ (يسوء).

و الأصل: (فَلَيَنْنِي) و الأَوْلى حذف الثانية، لأنَّ الفاعل لا يليق به الحذف. وفي التسهيل أنَّ المحذوف الأولىٰ و أنَّه مذهب سيبويهِ.

الثانية: تاء الماضي مع تاء المضارعِ في باب تفعُّل و تفاعل و تفعلُل، في نحو: ﴿ نَاراً تَلَظَّىٰ ﴾ الليل/١٤، ﴿ تَنَزَّلُ الْمَلائِكَةُ ﴾ القدر/٤، فالمحذوف الثانية، و هو قول الجمهور، و المخالف في ذلك هشام الكوفي.

الثالثة: نحو: (*مقولٌ ومبيعٌ*)، فالمحذوف منهما واو المفعول و الباقي عين الكلمة، خلافاً للأخْفش.

الرابعة: نحو: (*إقامة و استقامة*)، فالمحذوف منهما ألف الإفعال و الاستفعال، و الباقي عين الكلمة، خلافاً للأخْفش أيضاً.

تنبيه :

الخلاف إنَّما هو عند التردّد، و إلاَّ فلا تردّد في أنّ الحذف من الأوَّل في قوله:

نحن بما عندنا وأنت بما عندَكَ راضٍ و الرأي مختلفُ[1]

و من الثاني في قوله تعالى: ﴿ قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنْسُ وَ الجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هٰذا القُرآنِ لا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ ﴾ الإسراء/٨٨، إذ لو كان الجواب للثاني لجزم، فالجواب للقسم و الحذف من الشرط.

ذكر أماكن من الحذف يتمرَّن بها المعرب

حذف الاسم المضاف

فمنها: ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾ الفجر/٢٢، أي: أَمرُ رَبِّكَ، لاستحالة المجيء في حقِّه تعالىٰ.

و منها: ما نسب فيه حكم شرعيّ إلى ذات، لأنَّ الطلب لا يتعلّق إلاَّ بالأفعالِ

١) ينسب البيت لعمرو بن امرئ القيس الأنصاري و لغيره.

نحو: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُم أُمَّهَاتُكُم ﴾ النساء/٢٣، أي: آستمتاعهن أو نكاحهن.

و منها: ما علّق فيه الطلب بما قد وقع نحو: ﴿ أَوْفُوا بِالعُقُودِ ﴾ المائدة/١، ﴿ أوفوا بعهد اللّه ﴾ النحل/٩١، أي: بمقتضاها، لأنّهما قولان قد وقعا و لا يتصور فيهما نقضٌ و لا وفاء.

و منها: قوله تعالى: ﴿ فَذلِكُنَّ الَّذي لُمْتُنَّنِي فِيهِ ﴾ يوسف/٣٢، أي: في حُبِّه أو في مراودته، إذ الذوات لا يتعلّق بها لوم.

و منها: قوله تعالى: ﴿ و آسأَلِ القَرْيَةَ ﴾ يوسف/٨٢، أي: أهلها.

ومنها: (*جئتُكَ طلوعَ الشّمسِ*) أي: وقت طلوعها.

تنبيه:

إذا آحتاج الكلام إلى حذف مضاف يمكن تقديره مع أوّل الجزأين و مع ثانيهما، فتقديره مع الثاني أَوْلى، نحو: ﴿ الحَجُّ أَشْهَرٌ مَعْلُومَاتٌ ﴾ البقرة/١٩٧، و نحو: ﴿ وَلكِنَّ البِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللّهِ ﴾ البقرة/١٧٧، فيكون التقدير، الحجُّ حَجُّ أَشْهُرٍ مَعلوماتٍ، أو في أشهرٍ معلوماتٍ، و البرُّ برُّ مَنْ آمن، و هذا أَولىٰ من أن يقدَّر: أشهر الحج آشهر معلومات، و لكن ذا البرِّ من آمن...، لأنّك في الأوّل قدّرت عند الحاجة إلىٰ التقدير، و لأنَّ الحذف من آخر الجملة أَوْلىٰ.

حذف المضاف إليه:

يكثر الحذف في ياء المتكلم مضافاً إليها المنادىٰ نحو: ﴿ رَبِّ آغْفِرْ لِي ﴾ الأعراف/١٥١.

و في الغايات نحو: ﴿ لِلّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَ مِنْ بَعْدُ ﴾ الروم/٤، أي: من قبل الغلبة و من بعدها.

وفي (أيٍّ) و (كُلٍّ) و (بعضٍ) وفي (غيرٍ) بعد (ليسَ).

حذف آسمين مضافين:

نحو قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّها مِنْ تَقْوَىٰ القُلُوبِ ﴾ الحج/٣٢، أي: فإنَّ تَعْظِيمَها من

أفْعال ذوي تقوىٰ القلوب، و ﴿ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ ﴾ طه/٩٦، أي: من أثر حافر فرس الرسول، و كقول الكلحبة اليربوعي:

فأدركَ إبقاءَ العرادة ظَلْعَها … وقد جعلتني مِن (حزيمَةَ) إصبعا[1]

أي: ذا مسافة إصبع.

حذف ثلاث متضايفات:

نحو: ﴿ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أو أَدْنىٰ ﴾ النجم/٩، أي: فكان مقدار مسافة قربه مثل قاب قوسين، فحذف ثلاثة من آسم كان، و واحد من خبرها.

حذف الموصول الاسمي:

نحوقوله تعالى: ﴿ آمَنَّا بالَّذِي أُنْزِلَ إلَيْنَا و أُنزِلَ إلَيْكُم ﴾ العنكبوت/٤٦، أي: و بالَّذي أُنزل إليكم، وكقول حسان بن ثابت في مدح الرسول (ص)

أمن يهجُو رسولَ اللّهِ منكُم … ويمدحه وينصره سواءُ؟

حذف الموصوف:

نحو: ﴿ وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ ﴾ الصافات/٤٨، أي: حُورٌ قاصرات، ﴿ فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلاً وَلْيَبْكُوا كَثِيراً ﴾ التوبة/٨٢، أي: ضحكاً قليلاً و بكاءً كثيراً.

حذف الصّفة:

نحو: ﴿ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْباً ﴾ الكهف/٧٩، أي صالحةٍ أو سالمةٍ، ﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الكِتَابِ لَسْتُم عَلَىٰ شَيْءٍ ﴾ المائدة/٦٨، أي: شيءٍ نَافِع.

حذف المعطوف:

ويجب أن يتبعه العاطف في الحذف نحو: ﴿ لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الفَتْحِ وَقَاتَل ﴾ الحديد/١٠، أي: ومن أنفق من بعده ونحو: ﴿ سَرَابِيلَ تَقِيكُم الحَرَّ ﴾ النحل/٨١، أي: و البرد.

١) العرادة: آسم فرسه. الظلع: العرج. وإبقاء العرادة: ماتبقيه و تدخره من نشاطها.

حذف المعطوف عليه:

نحو: ﴿ ٱضْرِبْ بِعَصَاكَ الحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ ﴾ البقرة/٦٠، أي: فضرب فآنفجرت.

حذف المبتدأ:

يكثر ذلك في جواب الاستفهام نحو: ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الحُطَمَةُ * نَارُ اللّهِ المُوقَدَةُ ﴾ الهمزة/٥ـ٦ ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَه * نَارٌ حَامِيَةٌ ﴾ القارعة/١٠ـ١١، أي: هي نارُ اللّه، و هي نارٌ حامية.

و بعد فاء الجواب، نحو: ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحاً فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْها ﴾ فصلت/٤٦، أي: فعمله لنفسه و إساءته عليها.

و بعد القول، نحو: ﴿ وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ ﴾ الفرقان/٥٠، ﴿ قَالُوا سَاحِرٌ أو مَجْنُون ﴾ الذاريات/٥٢، أي: هذه أساطير، و: هذا ساحرٌ أو مجنون.

و بعد ما الخبر صفة له في المعنى نحو: ﴿ التَّائِبُونَ العَابِدُونَ ﴾ التوبة/١١٢، أي: هم العابدون.

و وقع في غير ذلك أيضاً نحو: ﴿ سُورةٌ أَنْزَلْنَاهَا ﴾ النور/١، أي: هٰذه سورة، و مثله قول العلماء: (*باب كذا*)، أي: هٰذا باب كذا و سيبويهِ يصرِّح به.

حذف الخبر:

نحو: ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الكِتَابَ حِلٌّ لَكُم، وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُم، و المُحْصَنَاتُ مِنَ المُؤْمِنَاتِ و المُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُم ﴾ المائدة/٥، أي: حِلٌّ لكم. و نحو: ﴿ أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا ﴾ الرعد/٣٥، أي: دائم، و كقول الشاعر:

إذا قيلَ سيُروا إنّ ليلى لعلّها — جرى دونَ ليلى مائلُ القرنِ أعضبُ[1]

١) الأعضب: ذو القرن المكسور. شبّه من يمنعه من ليل بالكبش.

أي: لعلّها قريبة.

حذف ما يحتمل النوعين:

يكثر بعد الفاء، نحو: ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ المجادلة/٣، ﴿ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَر ﴾ البقرة/١٨٥، ﴿ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ الهَدْيِ ﴾ البقرة/١٩٦، أي: فالواجب كذا، أو فَعَلَيْهِ كذا، أو فعليكم كذا.

ويأتي في غيره نحو: ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾ يوسف/١٨، أي: أمري صبرٌ، أو صبرٌ جميل أمثل.

حذف الفعل وحده، أو مع مضمرٍ مرفوعٍ أو منصوبٍ، أو معهما:

يطّردُ حذف الفعل مفسَّراً نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ المُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾ التوبة/٦، وقوله تعالى: ﴿ إِذَا السَّمَاءُ ٱنْشَقَّتْ ﴾ الانشقاق/١.

وحذف الفعل والفاعل:

نحو: ﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُا الدَّارَ وَالإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِم ﴾ الحشر/٩، أي: وٱعتقدوا الإيمان من قبل هجرتهم.

وحذف الفعل مع المفعول:

كقولك في جواب من قال: من ضربَ زيداً؟ (عمرٌو)، أي: ضربَهُ عمرٌو، وحذف الفعل مع مضمر مرفوع ومنصوب كما يقال في جواب القائل: أَ ضربتَ زَيداً؟ (نَعَم)، أي: ضربتُهُ.

حذف المفعول:

يكثر بعد (لو شئت)، نحو: ﴿ فَلَوْ شَاءَ لَهَدٰيكُم ﴾ الأنعام/١٤٩، أي: فلو شاء هدايتكم.

وبعد نفي العلم ونحوه، نحو قوله تعالى: ﴿ أَلا إِنَّهُم هُمُ السُّفَهَاءُ وَلٰكِنْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ البقرة/١٣، أي: لا يعلمون أنَّهم سفهاء. ومنه قول فاطمة عليها السلام في خطبتها في موضوع (فدك) للمهاجرين والأنصار: (**أَفَلا تَعْلَمُونَ؟ بَلَىٰ قَدْ**

تَجَلَّىٰ لَكُم كَالشَّمسِ الضَّاحِيَةِ أَنِّي ٱبْنَتُهُ)، أي: أَفَلا تَعْلَمُونَ أَنِّي ٱبنَةُ رسولِ اللّه صلَّى اللّه عليه وآله؟ ونحو قوله تعالى: ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُم وَلٰكِنْ لَا تُبْصِرُونَ ﴾ الواقعة/٨٥.

ويكثر حذف العائد علىٰ الموصول نحو: ﴿ أَهٰذا الَّذِي بَعَثَ اللّهُ رَسُولاً ﴾ الفرقان/٤١، أي: بعثه اللّه.

وحذف عائد الموصوف دون ذلك، نحو: (*مَا عَمَلٌ عَمِلْتَ بِمَرْجُوٍّ*)، *أي*: عملته.

وحذف عائد المخبر عنه دونهما، كقول ٱبن قدّامة:

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيارِ تَدَّعِي عَلَيَّ ذَنْباً كُلُّهُ لَم أَصنعِ

وجاء في غير ذلك أيضاً نحو: ﴿ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيامُ شَهْرَيْنِ ﴾ النساء/٩٢، أي: فمن لم يجد الرقبة، ويجوز حذف مفعولي أعطى، نحو قوله تعالى: ﴿ فَأَمّا مَن أَعْطىٰ وٱتَّقىٰ ﴾ الليل/٥.

حذف الحال:

أكثر ما يرد ذلك إذا كان قولاً أغنىٰ عنه المقول، نحو: ﴿ وَٱلمَلاَئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِنْ كُلِّ بَابٍ * سَلامٌ عَلَيْكُم ﴾ الرعد/٢٣ ـ ٢٤، أي: قائلين سلام عليكم.

حذف التمييز:

نحو: (كم صُمتَ)، أي: كم يوماً صمت؟ ونحو قوله تعالى: ﴿ عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴾ المدثر/٣٠، وقوله تعالى: ﴿ إِنْ يَكُنْ مِنْكُم عِشْرُونَ صَابِرُونَ ﴾ الأنفال/٦٥.

حذف الاستثناء:

وذلك بعد (إلّا وغَيْر) المسبوقَيْن بـ (ليس) يقال: (*قبضتُ عشرةً ليسَ إلّا*، *أو ليسَ غيرُ*)، أي: ليس غيره مقبوضاً وليس المقبوض إلّا إيّاها.

حذف حرف العطف:

بابه الشعر، كقول الحُطَيئة:

إنَّ آمْـرأً رهـطُهُ بالشَّـام منـزِلُـهُ   بِرمِـلِ يبرِينَ جاراً شدَّ ما آغْـتَرَبَـا[١]

وقد يجيء في النثر قليلاً.

حذف فـاء الجـواب:

وهو مختصٌّ بالضرورة، كقـوله:

مَن يَفعـلِ الـحَسَنَـاتِ اللّهُ يَشْكُـرُهَـا   والشـرُّ بالشـرِّ عِنـد اللّهِ مثـلانِ

وقد مرّ أنَّ أبا الحسن خرَّج عليه: ﴿ إنْ تَـرَكَ خَيْـراً الوَصِـيَّةُ لِلْـوَالِـدَيْـنِ ﴾ البقرة/ ١٨٠

حذف واو الحـال:

نحـو قول المسيب بن علس:

نَصَـفَ الـنـهـارُ المـاء غامِـرُه   ورفـيـقـه بالـغـيـب لايـدري

أي: انتصف النهار والحال أن الماء غامر هذا الغائص.

حذف قـد:

نحو: (*ألستَ أكلتَ معَنا*)، أي: قد أكلت. ونحو: ﴿ أنُـؤْمِـنُ لَـكَ وآتَّـبَعَـكَ الأَرْذَلُـونَ ﴾ الشعراء/١١١، أي: وقد آتّبعك. وكقول زفر بن الحارث:

وكنّـا حَسِبنـا كلّ بيضـاءَ شحمـةً   عشيّـةَ لاقينـا جذامـاً وحِمـيرا[٢]

حذف لا التبـرئـة:

حكىٰ الأخفش: (*لا رجلَ وآمرأةَ*) بالفتح وأصله ولا آمرأة، فحذفت (لا) وبقى البناء للتركيب بحاله.

حذف لا النـافية:

يطّـرد ذلك في جواب القَسَم إذا كان المنفي مضارعاً نحو: ﴿ تَـاللّهِ تَفْتَـؤُا تَذْكُـرُ

١) والمعنى: ومنزله برمل يبرين. و(يبرين): موضع في أطراف اليمامة.

٢) معنى البيت: لقد طمعنا بهاتين القبيلتين فإذا هما قويتان.

يُوسُفَ ﴾ يوسف/٨٥، و كقول آمرئ القيس:

فقـلتُ: يَمـيـنُ اللّهَ أبـرَحُ قاعـداً   و لو قَطعـوا رأسِي لَديـك و أوْصـالِي

حذف الجارّ:

يكثر و يطَّردُ مع (أنْ و أنَّ) نحو: ﴿ يَمُنُّونَ عَـلَيْـكَ أنْ أسْـلَمُوا ﴾ الحجرات/١٧، أي: بأن أسلموا و ﴿ أنَّ المسـاجد لـلّه ﴾ الجنّ/١٨، أي: و لِأنَّ المساجد للّه. و جاء في غيرهما نحو: ﴿ قَـدَّرْنَـاهُ مَـنَازِلَ ﴾ يس/٣٩، أي: قدَّرنا له.

و قد يحذف مع بقاء الجرِّ كقولك في جواب كيف أصبحت: (خيرٍ) أي: علىٰ خيرٍ.

حذف (أنْ) الناصبة:

هو مطَّرد في مواضع معروفة، و مثاله في غيرها، نحو: (*خُذِ اللِّصَّ قبل يأخذَك*)، و (*مُرْهُ يحفِرَها*) أي: قبل أنْ يأخذَك، و أنْ يحفرَها.

حذف لام الطلب:

هو مطَّرد عند بعضهم في نحو: (*قُلْ لَهُ يفعلْ*) أي: ليفعل. وجُعل منه ﴿ قُـلْ لِعِبَادِي الَّـذِينَ آمَـنُوا يُقِيمُوا الـصَّلاةَ ﴾ إبراهيم/٣١.

و الحقُّ أنَّ حذفها مختصٌّ بالشِّعرِ كقول أبـي طالب عمّ النبيّ صلّى اللّه عليه و آله و سلّم:

محـمَّـدُ تَفْـدِ نفـسَـكَ كلُّ نفسٍ   إذا ما خِفـتَ من شيءٍ تبـالا

أي: لِتَفْدِ. و التبال: الوبال.

حذف حرف النداء:

نحو قوله تعالى: ﴿ أيُّهَا الثَّقَـلاَنِ ﴾ الرحمن/٣١، ﴿ يُوسُـفُ أعْـرِضْ عَـنْ هـٰذا ﴾ يوسف/٢٩. و قول ذي الرّمة:

إذا هملَتْ عيـنـي لها قال صاحِـبـي   بِمِـثـلِكَ هـٰذا لوعـةٌ وغرامُ

حذف همزة الاستفهام:

قد ذكر في أوَّل الباب الأوَّل من هذا الكتاب.

حذف نون التأكيد:

يجوز حذف الثقيلة في الضرورة كقول عبد الله بن رواحة:

فلا وأبي لَنَأتِيها جميعاً ... ولَو كانَتْ بِها عربٌ ورُومُ

ويجب حذف الخفيفة إذا لقيها ساكن نحو: (*اضرب الغُلامَ*) بفتح الباء، والأصل اَضْرِبَنْ، ونحو قول الأضبط بن قريع:

ولاتُهينَ الفَقيرَ علَّكَ أَنْ ... تركَعَ يوماً والدَّهرُ قد رفَعَه

أي: لاتهينَنْ الفقير.

حذف نوني المثنية والجمع:

يحذفان للإضافة نحو: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾ المسد/١، ﴿إِنَّا مُرْسِلُوا النَّاقَةَ﴾ القمر/٢٧.

ولشبه الإضافة نحو: (*لا غُلامَي لِزيدٍ*).

حذف التنوين:

يحذف لزوماً لدخول أل نحو: (*الرجل*).

وللإضافة نحو: (*غُلامُ زيدٍ*) ولشبهها نحو: (*لا مَالَ لزيدٍ*) إذا لم تقدَّر اللام مقحمة، فإن قدّرت فـ (مال) مضافٌ.

ولمانع الصرف نحو: (*فاطمةَ*).

وللوقف في غير النصب، وأمَّا في النصب فالألِف بدلٌ منه.

وللاتِّصال بالضمير نحو: (*ضاربُكَ*) فيمن قال: إنَّه غيرُ مضافٍ.

حذف أل:

تحذف للإضافة المعنوية، وللنداء نحو: (*يا رَحمٰنُ*) إلاَّ في آسم الله تعالىٰ والجمل المحكيّة.

حذف لام الجواب:

نحو: ﴿ لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجاً ﴾ الواقعة/٧٠، (وَ اللّهِ أفعلَنَّ) أي: لجعلناه، و لأفعلنّ.

حذف جملة القسم:

كثيرٌ جدّاً، و هو لازم مع غير الباء من أحرف القَسَم وحيث قيل: (لأفعلنّ) أو (لقد فَعَلَ) أو(لإنْ فَعَلَ) و لم يتقدَّم جملة قَسَم فثَمَّ جملة قَسَمٍ مقدَّرة نحو: ﴿ لَأُعَذِّبَنَّه عَذَاباً شَدِيداً ﴾ النمل/٢١، ﴿ و لَقَدْ صَدَقَكُمُ اللّهُ وَعْدَهُ ﴾ آل عمران/١٥٢، ﴿ لَئِنْ أُخْرِجُوا لاَ يَخْرُجُونَ مَعَهُم ﴾ الحشر/١٢، أي: أُقسِمُ باللّه.

حذف جواب القَسَم:

يجب إذا تقدَّم عليه أو آكتنفه ما يغني عن الجواب، فالأوَّل نحو: (زيدٌ قائِمٌ و اللّهِ) و الثاني نحو: (زيدٌ و اللّه قائِمٌ).

حذف جملة الشرط:

هو مطَّرد بعد الطلب، نحو: ﴿ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللّهُ ﴾ آل عمران/٣١، أي: فإنْ تَتَّبِعوني يُحببْكُم اللّهُ، ﴿ فَاتَّبِعْنِي أَهْدِكَ ﴾ مريم/٤٣.

حذف جملة جواب الشرط:

و ذلك واجب إنْ تقدَّم عليه، أو آكتنفه ما يدلُّ على الجواب، فالأوَّل نحو: (هُوَ ظَالِمٌ إنْ فعلَ كذا) و الثاني نحو: (هو إنْ فَعَلَ ظَالِمٌ)، ﴿ و إنَّا إن شاءَ اللّهُ لَمُهْتَدُونَ ﴾ البقرة/٧٠

تنبيه:

التّحقيق أنَّ من حذف الجواب مثل قوله تعالى: ﴿ مَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ اللّهِ فَإنَّ أَجَلَ اللّهِ لَآتٍ ﴾ العنكبوت/٥، لأنَّ الجواب يلزم أن يكون مسبباً عن الشرط، و أجل اللّهِ آت سواء وُجد الرجاء أم لم يوجد، فليسَ مُسبباً عن الشرط، و إنَّما الأصل فليبادر بالعمل، فإنَّ أجل اللّه لآت.

حذف الجملة المستقلة:

يقع ذلك باطِّراد في مواضعَ:

الأوَّل: بعد حرف الجواب، يقال (هلْ قامَ زيدٌ؟)، فتقول: (*نَعَم*) و(ألم يقُمْ زيدٌ؟) فتقول: (*نَعَم*) إن صدَّقْتَ النفي، و(*بلىٰ*) إن أَبْطلتَهُ.

الثاني: بعد (نِعْمَ وبِئْسَ)، إذا حذف المخصوص، وقيل: إنَّ الكلام بعدهما جملتان نحو: ﴿ **إنَّا وَجَدْنَاهُ صَابراً نِعْمَ العَبْدُ** ﴾ ص/٤٤.

الثالث: بعد حرف النداء، في مثل ﴿ **يا لَيْتَ قَوْمِيَ يَعْلَمُونَ** ﴾ يس/٢٦، إذا قيلَ: إنَّه علىٰ حذف المنادىٰ، أي: يا هٰؤلاء.

الرابع: بعد إنْ الشرطية، كقول رؤبة:

قالَتْ بَناتُ العمِّ: يا سلمىٰ وإنْ ... كانَ فقِيراً مُعدِماً؟ قالَتْ: وإنْ

أي: وإن كان كذلك رضيته. ومنه قول عمر بن الخطاب لما أراد إحراق باب فاطمة عليها السلام فقيل له: يا أبا حفص، إنَّ فيها فاطمةَ، فقال: (*وإنْ*) [1]، أي: أُحرقُ الباب وإن كانت فيها فاطمة.

الخامس: في قولهم: (*إفعلْ هٰذا إمّا لا*) أي: إن كنتَ لا تفعلْ غيره فافعله.

حذف أكثر من جملة:

في غير ما ذكر، قالوا في قوله تعالىٰ: ﴿ **فَقُلْنَا اذْهَبَا إلىٰ القَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا، فَدَمَّرْنَاهُمْ تَدْمِيراً** ﴾ الفرقان/٣٦، إنَّ التقدير: فأَتَيَاهُم، فأَبْلَغَاهُم الرِّسالة فَكَذَّبُوهما فدَّمرناهم. وكقول عبيد بن الأبرص:

١) ذكر ذلك غير واحد من الفريقين، منهم ابن قتيبة (ت: ٢٧٦هـ) كما في الإمامة والسياسة ص ١٩ وموجز القصة:

إنَّ أبا بكر تفقَّد قوماً تخلفوا عن بيعته عند عليّ فبعث إليهم عمر فجاء فناداهم وهم في دار عليّ، فأبوا أن يخرجوا، فدعا بالحطب وقال: والَّذي نفس عمر بيده لتخرجنَّ، أو لأحرقنَّها على من فيها، فقيل له: يا أبا حفص، إنَّ فيها فاطمة، قال: وإن، فخرجوا، فبايعوا إلاّ عليّاً ...

إنْ يكُــنْ طِبُّــكِ الــدَلالَ فَلو في   سالِفِ الــدَّهــرِ و الــسِّــنيــنَ الــخَــوالي

تنبيـه :

الحذف الَّذي يلزم النحوي النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة. و ذلك كأَن يجدَ خبراً من دون المبتدأ، أو بالعكس، أو شرطاً من دون الجزاء، أو بالعكس، أو معطوفاً من دون المعطوف عليه، أو معمولاً من دون العامل.

و أمّـا قولهم في نحـو قولـه تعـالى: ﴿ سَـرَابِيـلَ تَقِيكُـمُ الـحَـرَّ ﴾ النحل/٨١، إنَّ التقدير، و البردَ، وفي نحو : ﴿ وَتِلْـكَ نِعْمَـةٌ تَمُـنُّهَا عَلَـيَّ أن عَبَّـدْتَ بَنِـي إسْـرَائِيل ﴾ الشعراء/٢٢، إنّ التقدير: و لم تُعَـبِّدنِي، ففضولٌ في فن النحو، و إنَّما ذلك للمفسِّـر.

و كذا قولهم: يحذف الفاعل لعظمته، و حقارة المفعول، أو العكس أو للجهل به، أو للخوف عليه، أو منه، و نحو ذلك، فإنَّه تطفُّـلٌ منهم علىٰ صناعة البيان.

و لم أذكر بعض ذٰلك في كتابـي، جرياً علىٰ عادتهم، بل إنَّما ذكرت بعضه لأنّي وضعتُ الكتاب لإفادة متعاطي التفسير و العربية جميعاً.

البـاب السـادس

في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين

و الصـوابُ خلافـها

[illegible]

الباحث الفلسطيني [illegible]

[illegible]

في التحليل من أجل الثقافة [illegible]

[illegible]

وهـي كثـيرة والَّذي يحضرني الآنَ منها عشرون موضعاً:

الأوَّل: قولهم في (لو) إنَّها حرفُ ٱمتناع لامتناع، وقد بيَّـنَّا الصواب في ذلك في فصل (لَو) وبسطنا القول فيه بما لم نُسبَـقْ إليه.

الثاني: قولهم في (إذا) غير الفجائية: إنَّها ظرف لما يستقبل من الزمان وفيها معنىٰ الشرط غالباً. وذلك معيب من جهات:

الأولى: أنَّهم يذكرونه في كلِّ موضعٍ، وإنَّما ذلك في تفسيرها من حيث هي.

وعلىٰ المعرب أن يبيِّـن في كلِّ موضع أهي لمعنىٰ الشرط أم لا ؟

الثانية: أنَّ العبارة الَّتي تُلقىٰ للمتدرِّبين يطلب فيها الإيجاز، لتخفَّ علىٰ الألسنة إذ الحاجة داعية إلـىٰ تكرارها، وكان أَخصر من قولهم: لما يستقبل من الزمان أن يقولوا: مستقبل.

الثالث: قولهم: النعت يتبع المنعوت في أربعة من عشرة، وإنَّما ذلك في النعت الحقيقي.

وأمَّا السببي فإنَّما يتبع منعوته في ٱثنين من خمسة:

واحد من أوجه الإعراب، وواحد من التعريف والتنكير.

وأمَّـا الإفراد والتأنيث وأضدادهما. فهو فيها كالفعل، تقول: (*مررتُ برجلَين قائمٍ أبواهما*) و (*برجالٍ قائمٍ آبَاؤُهُمْ*) و (*برجلٍ قائمةٍ أُمُّهُ*)، و (*بامرأةٍ قائمٍ أبوها*) . وفي التنزيل: ﴿ **ربَّـنَا أَخْـرِجَنا مِـنْ هـٰذِه القَـرْيَةِ الظَّالِـمِ أَهْـلُهَا** ﴾ النساء/٧٥.

الرابع: قولهم في نحو قوله تعالى: ﴿ وَكُلا مِنْهَا رَغَداً حَيْثُ شِئْتُمَا ﴾ البقرة/٣٥، إنَّ (رغداً) نعتٌ لمصدر محذوف، و كقول ابن دريد:

وَ آشتعلَ المُبيضُ في مُسودّهِ ... مثلَ آشتعالِ النّارِ في جزلِ الغَضى[1]

أي: أكلاً رغداً، و آشتعالاً مثل آشتعال النّار.

الخامس: قولهم (الفاء جواب الشرط)، و الصواب أن يقال: رابطة لجواب الشرط، و إنّما الجواب الجملة بعدها.

السادس: قولهم (العطف علىٰ عاملين)، و الصواب: العطف علىٰ معمولي عاملين.

السابع: قولهم: (بل حرف إضراب)، و الصواب حرف آستدراك و إضراب، فإنّها بعد النفي و النهي بمنزلة (لكن).

الثامن: قولهم في(*ائْتِنِي أُكرِمْكَ*) بالجزم: إنَّ الفعل مجزوم في جواب الأمر، و الصحيح أنّه جواب لشرط مقدّر، و المعنىٰ: (إن تأْتِني أُكرِمْكَ).

و إنّما أرادوا تقريب المسافة علىٰ المتعلّمين.

أقول: قد لا يمكن تقدير شرط في الكلام، وذلك حيث لم يكن في البين تلازم، كقولكَ: (*آجتمِعُوا علىٰ المائدة نأكل مِنها*) إذ لا سببيّة بين الاجتماع و الأكْل، فلا بُعد في كون الجزم بلحاظ أنّه جواب للأمْر، و مثله في الكلام كثيرٌ، و نظيره جواب الأمر المستفاد من آسم الفعل، كقول: آبن أبي شافين البحراني

هَلُمُّوا نَبْكِ مَقْتُولاً بَكَتْهُ ... مَلائِكَةُ الإلٰه مِنَ السَّماءِ

التاسع: قولهم في المضارع المرفوع: إنّه مرفوع لِخُلُوِّه من الناصب و الجازم، و الصواب أنْ يقال: مرفوع لحلوله محلَّ الاسم، و هو قول البصريين.

العاشر: قولهم: آمتنع نحو: (*سكران*) من الصرف للصفة و الزيادة،

١) الجزل: ماغلظ من الحطب. و الغضى: شجر شديد الاحتراق.

و نحو : (*عثمان*) للعلمية و الزيادة، و إنّما هذا قول الكوفيين.

و أمّا البصريون، فمذهبهم أن المانعَ : الزيادة المشبهة لألفي التأنيث. و لهذا قال الجرجاني : ينبغي أنْ تُعَدَّ موانعُ الصَّرف ثمانيةً لا تسعةً.

و إنّما شرطت العلميّة أو الصّفة لأنَّ الشبه لايتقوّم إلاَّ بأَحدِهِمَا.

الحادي عشر: قولهم في نحو قوله تعالىٰ : ﴿ **فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ و ثُلاثَ و رُبَاعَ** ﴾ النّساء/٣، إنَّ الواو نائبة عن (أو) و لا يعرف ذلك في اللغة.

و إنّما يقوله بعض ضعفاء المعربين و المفسّرين، و إنّما الواو للتخيير.

الثاني عشر: قولهم : المؤنث المجازي يجوز معه التذكير و التأنيث، و هذا يتداوله الفقهاء في محاوراتهم.

و الصواب تقييده بالمسند إلىٰ المؤنث المجازي و بكون المسند فِعْلاً أو شبهه، و بكون المؤنث ظاهراً لا ضميراً، و ذلك نحو : (*طلعَ الشمسُ، يطلع الشمسُ، أطالعُ الشمسُ؟*) . و لا يجوز (هٰذا الشمسُ، هو الشمسُ، الشمسُ هٰذا، الشمسُ هُوَ) و لا (الشمسُ طلعَ أو يطلعُ) إلاّ في الضرورة كقول عامر بن جوين الطائي :

فَلا مُزنَةٌ وَدَقَتْ وَدقَها وَلا أرضَ أبقَلَ إبقَالَها[1]

الثالث عشر: قولهم : ينوب بعض حروف الجرِّ عن بعض، و هٰذا أيضاً مما يتداولونه و يستدلُّون به، و تصحيحه بإدخال (قد) علىٰ (ينوب) و حينئذٍ فيتعذَّر آستدلالهم به، لأنَّه ليس قاعدة كلِّيَّة.

و لو صحَّ لجاز أن يقال (مررتُ في زيدٍ) و (دخلتُ من عمرٍو) و (كتبتُ إلىٰ القلم) و لا قائل به.

الرابع عشر: قولهم : إنَّ النكرة إذا أُعيدت نكرة كانت غير الأولىٰ، و إذا أُعيدت معرفة أو أعيدت المعرفة معرفة أو نكرة كانَ الثاني عين الأول، و ليس ذلك

١) مُزنة : سحابة، و ودقت : أمطرت.

مطَّرداً.

نَـعم يمكن في قوله تعالـىٰ: ﴿ فَـإنَّ مَـعَ العُـسْرِ يُـسْراً * إنَّ مَـعَ الـعُسْرِ يُـسْراً ﴾ الشرح/٤ ـ ٥، أن يقال: إنَّ العُسْـرَ في الآيتين واحدٌ، و اليُسْر آثنان إذ اللام في العسر الثاني للعهد، فهو عين الأوّل بخلاف (يسراً)، و لذا روي عن آبن عباس و آبن مسعود مزفوعاً إلى النبيّ (ص) أنَّه خرج ذات يومٍ و هو يضحكُ ويقول: (لن يَغْلِبَ عسرٌ يُسـرَين)[1].

الخـامس عشر: قولهم: يجب أنْ يكـون العـامـل في الحـال هو العامل في صاحبهـا، و هـٰذا مشهـور في كتبهم وعلى ألسنتهم، وليس بلازم عنـد سيبويهِ، و يشهد لذلك أُمور:

أوّلهـا: قولـك (*أعجبني وجهُ زيدٍ مُتَبَسِّماً و صوتُهُ قارئاً*) فإنَّ صاحب الحال معمول للمضاف، أو لجارٍّ مقدَّرٍ، و الحال منصوبة بالفعل.

ثانيها: قوله تعالـىٰ: ﴿ إنَّ هـٰذِهِ أُمَّتُـكُم أُمَّةً وَاحِـدَةً ﴾ المؤمنون/٥٢، فإنَّ (أمَّةً) حال من معمول (إنَّ) وهو (أُمَّتُـكُم) و ناصب الحال حرف التنبيه، أو آسم الإشارة.

ثالثها: قول كثير عزّة:

لِمَـيَّـةَ مُوحِـشـاً طَلَلُ يَلوحُ كَأنَّـه خِلَلُ[2]

فإنّ صاحب الحال النكرة و هو مبتدأ وليس فاعلاً و الناصب للحال الاستقرار الّذي تعلّق به الظرف.

السادس عشر: قولهم: يغلب المؤنث علىٰ المذكر في التأريخ، فإنّهم أرَّخوا بالليالي دون الأيّام، و قالوا: (*أقمنا في هـٰذا المكان خمس ليال*)، ذكر ذلك الجرجاني وجماعة، و هو سهو، فإنّ حقيقة التغليب أن يجتمع شيئان فيجري حكم أحدهما

١) إشارة إلى الآية: ﴿ فإنّ معَ العُسرِ يُسراً... ﴾.
في حاشية الكشاف أنَّ بعضهم رواه عن النبيّ (ص) بإسناد ضعيف.

٢) و الخِلل: جمع خلّة، وهي البطانة المنقوشة الّتي يلفّ بها جفن السيف.

علىٰ الآخر، و لا يجتمع الليل و النهار، و لا هنا تعبير عن شيئين بلفظ أحدهما، و إنّما أرَّخت العرب بالليالي لسبقها، إذ القمر إنَّما يطلع ليلاً، و اليوم الأوَّل من الشهر بعد ليلته الأولىٰ.

السابع عشر: قولهم في نحو: ﴿ خَلَقَ اللّٰهُ السمٰواتِ ﴾ العنكبوت/٤٤، إنَّ (السمٰواتِ) مفعول به، و الصواب أنّه مفعول مطلق[١].

الثامن عشر: قولهم: في (كاد): إثباتها نفي، و نفيها إثبات، فإذا قيل(*كادَ زيدٌ يفعلُ*) فمعناه أنَّه لم يفعل، و إذا قيل: (*لم يكدْ يفعل*) فمعناه أنَّه فعله.

و الصواب أنَّ حكمها حكم سائر الأفعال في أنَّ نفيها نفي و إثباتها إثبات، إذ لاشكَّ أنَّ معنى (*كادَ زيدٌ يضحكُ*) قاربَ أن يضحكَ، و هٰذا و إن آستلزم أن لا يكونَ زيدُ الآن ضاحكاً، و لٰكن ليس معناها إلَّا المقاربة، و فرقٌ بين أن تدلَّ علىٰ نفي الضِّحكِ، و بين أن يفهم النفي بالاستلزام.

التاسع عشر: قولهم في السين و سوف: حرف تنفيس، و الأحسن حرف آستقبال، لأنَّه أوسع و معنىٰ التنفيس: التوسيع، فإنَّ الحرفين تنقلان الفعل عن الزمن الضيق و هو الحال إلىٰ الزمن الواسع و هو الاستقبال.

العشرون: قولهم في نحو: (*جلستُ أمامَ زيدٍ*): إنَّ زيداً مخفوض بالظرف.

و الصواب أن يقال: مخفوض بالإضافة، فإنَّه لا مدخل في الخفض أن يكون المضاف ظرفاً.

١) قال مهذب المغني الشيخ المعصومي: هذا سهوٌ منه، و الصحيح ماقاله الجمهور من أنّه مفعول

(خـاتـمة)

ينبغي للمعرب أن يتخيّـر من العبارات أوجزها و أجمعها للمعنىٰ المراد، فيقول في نحو : (*ضُـرِبَ*) : فعل ماضٍ لم يسمَّ فاعله و لا يقول: مبنيٌّ علىٰ ما لم يسمَّ فاعله، لطولِ ذلك و خفائه.

و أن يقول في المرفوع به: نائب عن الفاعل، و لا يقول: مفعول ما لم يسمَّ فاعله، لذلك و لصدق هـٰذه العبارة علىٰ المنصوب من نحو : (*أُعطِيَ زيدٌ ديناراً*) أَلا ترىٰ أنَّ ديناراً مفعول لـ (أُعطي)، و لم يسمّ فاعل أعطُي ؟ مع أنَّه ليس نائباً عن الفاعل.

و أمَّا النائب عن الفاعل فلا يصدُقُ إلَّا علىٰ المرفوع.

البـاب السـابع

فـي كيفـيّة الإعـراب

والمخاطب بمعظم هٰذا الباب المبتدئون.

اعلم أنَّ اللفظ المعبّر عنه إذا كان حرفاً واحداً عبّر عنه بآسمه الخاصِّ به، أو المشترك.

فيقال في المتَّصل بالفعل من نحو: (*ضربتُ*): (التاء) فاعل أو الضمير فاعل. ولا يقال: (ت) فاعل كما بلغني عن بعض المعلّمين.

ويقال في (*ضربك زيد*) (الكاف) مفعول. ولا يقال (ك) مفعول.

وتقول في (*قِ نفسك*) و(*لِ هٰذا الأمرَ*): أنّ (قِ) و(لِ) فعل الأمر. ولا تقول: (القاف) أو (اللام) فعل الأمْر.

وإن كان اللفظ علىٰ حرفين نطق به، فقيل: (قد) حرف تحقيق و(هل) حرف آستفهام و(نا) فاعل أو مفعول. ولا يقال: (القاف والدال) حرف تحقيق لكراهة الإطالة.

وعلىٰ هٰذا فقولهم: (أل) حرف تعريف أقيس من قولهم (الألف واللام).

وإن كان أكثر في ذلك نُطق به أيضاً، فقيل: (سَوف) حرف آستقبال، و(ضَرَبَ) فعل ماض، وكلّ ذلك يصير آسماً عند الإخبار عنه، لتجرّدها عن معناها الوضعي، تقول: (الباء): حرف جرّ والاسم مجرور بالباء، و(التاء) فاعل، إلى غير ذلك.

وإن كان مفعولاً عيّن نوعه، فقيل: مفعول به، أو مطلق، أو لَه، أو فيه، أو معه.

و جرىٰ آصطلاحهم علىٰ أنّه لو قيل: مفعول، و أُطلِقَ، لم يرد إلّا المفعول به، لكونه أكثرَ المفاعيل دوراً في الكلام فخـفَّفوا آسمه.

و إن عَيّـن المفعـول فيه فقيل: ظرفُ زمـانٍ أو مكانٍ فحسَنٌ، و لا بدَّ من بيان تعلّقه كما في الجارّ و المجرور الّذي له متعلَّق.

و إن كان المفعول به متعـدِّداً عيَّـنَ كلَّ واحدٍ، فقل: مفعول أوَّل أو ثانٍ أو ثالث.

و ينبغي أن يعيِّـن المبتدئُ نوع الفعل فيقول: (فعلٌ ماضٍ أو مضارعٌ أو أمـرٌ)، وفي الماضي أنَّه مبنيٌّ علىٰ الفتحِ، و في الأمرِ مبنيٌّ علىٰ ما يجزم بِهِ مضارعه.

و تقـول في المضـارع المعرب: مرفوعٌ لحلوله محلَّ الاسم أَو منصوب بكذا، أو بإضمار (أنْ)، أو مجزومٌ بكذا، و يبيَّـن علامة الرفع و النصب و الجزم.

و إن كان الفعل ناقصاً نصَّ عليه فقال مثلاً: (كان) فعلٌ ماضٍ ناقصٌ يرفع الاسم و ينصب الخبر، إلـىٰ غير ذلك من الموارد.

فـصـل

و أوَّل ما يحترز منه المبتدئ في صناعة الإعراب ثلاثة أُمورٍ:

الأوَّل: أن يلتبس عليه الأصـلي بالـزائد، ومثاله: أنَّه إذا سمِعَ أنَّ (أل) من علامات الاسم، و أنّ أَحرف (أتين) من علامات المضارع، و أنَّ (تاء) الخطاب من علامات الماضي، و أنَّ (الواو) و (الفاء) من أحرف العطف، و أنَّ (الباء) و (اللام) من أحرف الجـرِّ، و أنَّ فعل ما لم يسمّ فاعله مضموم الأوَّل، سَبقَ وهْمُه إلـىٰ أنَّ (*أَلْفَيتُ و أَلْـهَيْتُ*) آسمان، و أنّ (*أُكْرِمْتُ و تَعَلَّمْتُ*) مضارعان، و أنّ (*وعَظَ*) و (*فَسَخَ*) عاطفان و معطوفان، و أنّ (*بيتٍ ولَعِب*) جارّان و مجروران.

و قد سمعت مَن يعربُ ﴿ أَلْهَيٰكُـمُ الـتَّكاثُـرَ ﴾، مبتدأ و خبراً، فظنَّهما مثل قولك: (*المنطلِقُ زيدٌ*).

وحكىٰ العسكري في كتاب التَّصحيف أَنَّه قيلَ لبعضِ المعربين: (ما فعلَ أَبُوكَ بحمارِهِ ؟) فقال: (بَاعِه) بكسر العين، فقيلَ: لـمَ قُلتَ (باعِه)؟ فقال: أنتَ لِـمَ

قلتَ بحمارِه ؟ فقال: أنا جررته بالباء، فقالَ: فلمَ باؤُكَ تَجُرُّ و بائي لا تجرُّ ؟

و مثله في القياس الفاسدِ ما حكاه أبو بكر التاريخي في كتاب (أخبار النحويين) أنَّ رجلاً قال لسمَّاكٍ بالبصرة: (بكَمْ هٰذِهِ السَّمَكَة ؟) فقال: (بِدِرْهَمَانِ)، فضَحِكَ الرجلُ فقال السَّماكُ: أنتَ أحمق، سمعت سيبويهِ يقول: ثمنها دِرْهَمانِ.

و قلت يوماً: قد ترد الجملة الاسميّة الحالية بغير (واو) في الفصيح من الكلام خلافاً للزمخشري، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَىٰ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَىٰ اللّٰهِ وُجُوهُهُم مُسْوَدَّةٌ ﴾ الزمر/ ٦٠. فقال بعض من حضر: هٰذِهِ الواو في أولها، يعني بها واو (وجُوهُهُم).

و قلتُ يوماً: الفقهاء يلحنون في قولهم: (البايع) بغير الهمزة، فقال قائل وقد ورد في القرآن بالياء، قال اللّٰه تعالى: ﴿ فَبَايِعْهُنَّ ﴾ الممتحنة/١٢، إلىٰ غير ذلك من الموارد.

و ممَّا يلْتَبِسُ علىٰ المبتدئ أنْ يقولَ في نحو: *(مررتُ بقاضٍ)* : أنَّ الكسرة علامة الجرِّ حتى يستشكل على بعضهم قوله تعالىٰ ﴿ لا يَنْكِحُهَا إلَّا زانٍ أو مُشرِكٌ ﴾ النور/٣.

و قد سألني عن ذٰلك بعضهم فقال: كيف عطف المرفوع علىٰ المجرور، فقلت له: فهلاَّ آستشكلتَ ورود الفاعل مجروراً ؟

الثاني: أن يجري لسانه علىٰ عبارة آعتادها فيستعملها في غير محلّها، كأنْ يقول في (كُنتُ وكَانُوا) في الناقصة: فعل و فاعل، لما ألِفَ من قول ذلك في (فَعَلْتَ و فَعَلُوا).

الثالث: أن يعرب شيئاً طالباً لشيْءٍ، ويهمل النظر في ذلك المطلوب، كأن يعرب فعلاً و لا يطلب فاعله، أو مبتدأ و لا يتعرض لخبره. بل رُبَّما مرَّ به فأعربه بما لا يستحقُّ، و نسي ما تقدَّم له.

و سألتُ كثيراً من الطلبة عن إعراب *(أحقُّ ما سَأَلَ العبْدُ مَوْلاهُ)* فكانوا يقولون:

(مولاهُ) مفعول، فيبقىٰ لهم المبتدأ بلا خبر. و الصواب أنَّه الخبر و المفعول: العائد المحذوف. أي: سألَه، و المعنىٰ (أحَقُّ ما سأَلَ العبدُ مولاهُ)، و عليه فيقال: (*أحَقُّ ما سَأل العبدُ ربَّهُ*) بالرفع لا بالنصب.

تنبيـه:

قد يكونُ لِلشيء إعرابٌ إذا كان وحدَه، فإذا ٱتّصَلَ به شيءٌ آخر تَغَيَّـر إعرابه، فينبغي التحرُّز في ذلك. من ذلك. (*ما أنت*) إذا لم تأت بعده بنحو قولك: (*و زيداً*).

البـاب الثـامن

فـي ذكرِ أُمور كُلّـيّة يَتَخـرّج عَلَيها

مالا يَنحصِر مِن الصُوَر الـجُزئـيّة

وهي إحدىٰ عشرة قاعدة :

القاعدة الأولىٰ:

قد يعطي الشيْءُ حكم ما أشبهه في معناه أو في لفظِه ، أو فيهما .

فالأوَّل: *أن يعطي ما أشبهه في معناه، وله صورٌ كثيرة:*

الأولىٰ: دخولُ الباء في خبر (أنَّ) في قوله تعالىٰ: ﴿ أَوَ لَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمٰوَاتِ وَالأَرْضَ وَلَمْ يَعيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ ﴾ الأحقاف/٣٣، لأنَّه في معنىٰ: أَوَ ليسَ اللَّهُ بقادرٍ، و الَّذي سهّل ذلك التقدير تباعد ما بينهما، و هٰذا لم تدخل في ﴿ أَوَ لَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمٰوَاتِ وَ الأَرْضَ قَادِرٌ عَلَىٰ أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُم ﴾ الإسراء/٩٩.

الثانية: جواز حذف خبر المبتدأ في نحو : (*إنَّ زيداً قائمٌ و عمرٌو*) اكتفاءاً بخبر (إنَّ) لِما كان(*إنَّ زيداً قائمٌ*) في معنى : زيدٌ قائمٌ. و لهذا لم يَجُز (ليت زيداً قائمٌ و عمرٌو).

الثالثة: وقوع الاستثناء الـمُفرَّغ في الإيجاب في نحو : ﴿ وَإِنَّها لَكَبِيرَةٌ إلَّا عَلَىٰ الخَاشِعِينَ ﴾ البقرة/٤٥، ﴿ وَيَأْبَىٰ اللَّهُ إلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ ﴾ التوبة/٣٢، لما كان المعنىٰ : و أنَّها لا تسهل إلَّا علىٰ الخاشعين، و لا يُريد اللّه إلَّا أن يتمَّ نوره.

الرابعة: زيادة (لا) في قوله تعالىٰ: ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ﴾ الأعراف/١٢.

قال آبن السيد: فكأنَّه قيلَ: ما الَّذِي قال لكَ أن لا تسجُد، و الأقرب عندي أن

يقدَّر: ما الَّذي أَمَرَك، ويوضِّحه أنّ النَّاهية لا تصاحب الناصبة، بخلاف النافية.

الخامسة: تعدِّي (رضي) بـ (علىٰ) في قول القحيف بن سليم العقيلي:

إذا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ … لَعَمْرُ اللّٰهِ أعجَبَنِي رِضاهَا

لما كان (رَضيَ عنه) بمعنىٰ أقبلَ عليه بوجهِ ودِّه.

وقال الكسائي: إنَّما جاز هٰذا حملاً علىٰ نقيضه وهو (سخِط).

السادسة: قولهم: (*إنَّ أحَداً لا يقولُ ذلكَ*) فأوقع أحداً في الإثبات لأنَّه الضمير المستتر نفسه في (يقول)، والضمير في سياق النفي فكأنَّ (أحداً) كذلك.

والثاني: أن يعطي الشّيْءُ حكم ما أشبهه لفظاً وله صور كثيرة أيضاً:

الأولىٰ: زيادة (إنْ) بعد (ما) المصدرية الظرفية، وبعد (ما) الَّتي بمعنى الَّذي، لأنَّهما بلفظ (ما) النافية، كقول المعلوط القريعي:

ورَجِّ الفَتىٰ للخير ما إنْ رأيتَه … علىٰ السِّنِّ خيراً لايزالُ يزيدُ

وقول جابر بن رألان الطائي:

يُرجِّي المرءُ ما إنْ لايَراهُ … وتَعرِضُ دونَ أدنَاهُ الخُطوبُ

فهٰذان محمولان علىٰ نحو قول دريد بن الصمّة:

ما إنْ رأيتُ ولا سمعتُ بمثله … كاليوم هانئَ أينُقٍ جُرْبِ[1]

الثانية: توكيد المضارع بالنون بعد (لا) النافية حملاً لها في اللفظ علىٰ (لا) الناهية، نحو قوله تعالى: ﴿ ٱدْخُلُوا مَسَاكِنَكُم لَا يَحْطِمَنَّكُم سُلَيْمَانُ وَجُنُودُه ﴾ النمل/١٨، ونحو: ﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُم خَاصَّةً ﴾ الأنفال/٢٥.

فهٰذا محمول في اللفظ علىٰ نحو: ﴿ وَلاَ تَحْسَبَنَّ اللّٰهَ غَافِلاً عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ ﴾ إبراهيم/٤٢.

١) أينق: جمع ناقة. هانئ: آسم فاعل من هنأ البعير الأجرب إذا طلاه بالهناء وهو القطران.

و مَن أوَّلَها علىٰ النهي لم يحتج إلىٰ هـٰذا.

الثالثة: حذف الفاعل في نحو قوله تعالى: ﴿ أَسْمِعْ بِهِم وَ أَبْصِرْ ﴾ مريم/٣٨، لما كان (أسمِع بهم) مشبها في اللفظ لقولك: (*اَمْرُر بزيدٍ*).

الرابعة: دخول لام الابتداء بعد (أنْ) الَّتي بمعنى نعم، لشبهها في اللفظ بـ (أَنْ) المؤكّدة، قاله بعضهم في قراءة من قرأ ﴿ إنَّ هـٰذانِ لَسَاحِرَانِ ﴾(١) و قد مضىٰ البحث فيها.

الخامسة: بناء (حَاشَا) في ﴿ قُلْنَ حَاشَ لِلّهِ ﴾ يوسف/٥١، لشبهها في اللفظ بـ (حاشا) الحرفية، و الدليل على ٱسميّتها قراءة بعضهم: (حَاشاً) بالتنوين.

و إنّما قُلْنا إنّها ليست حرفاً لدخولها علىٰ الحرف، و لا فعلاً إذ ليس بعدها ٱسم منصوب بها.

و زعم بعضهم أنَّها فعل حذف مفعوله، أي: جانَبَ يوسف المعصية لأجْل اللّه.

و الثالث: و هو إعطاء الشيْءِ حكم ما أشبهه في اللفظ و المعنىٰ نحو ٱسم التفضيل، و أفعل في التعجب، فإنَّهم منعوا في أفعل التفضيل أن يرفع الظاهر لشبهه بأفعل في التعجب وَزْناً و أصلاً و إفادة للمبالغة.

و أجازوا تصغير أفعل في التعجب لشبهه بأفعل التفضيل فيما ذكرنا، و لَمْ يسمع ذٰلك إلّا في (أَحْسن) و (أملح) كقوله:

يامَا أُمَيْلِحَ غِزلاناً شَدَنَّ لَنا   من هٰؤُلَيّائِكُنَّ الضَّالِ و السَّمُرِ(٢)

قال أبو بكر بن الأنباري: و لا يقال إلَّا لمن صَغر سنّه.

١) الآية: ﴿ إنْ هذانِ لساحرانِ ﴾.

٢) ينسب البيت للعرجي و لغيره.

و يقال: شدن الغزال إذا قويَ و ٱستغنى عن أمّه. هؤلياء: تصغير هؤلاء. الضال و السمر: نوعان من الشجر.

القاعدة الثانية:

قد يعطىٰ الشيء حكم شيْءٍ آخر إذا جاوره

كقول بعضهم: (هـٰذا جحرُ ضبٍّ خَربٍ) بالجرّ و الأصل: الرفع و كقول آمرئ القيس:

كَأَنَّ أبانـاً في عَرانـيـنِ وَبـلِهِ　　كبـيـرُ أُنـاسٍ في بجـادٍ مُزمَـلِ[1]

و نحو قوله:

إنـارَةُ العقـلِ مكسُـوفٌ بطوعِ هـوًى　　وعقـلُ عاصي الهـوىٰ يَزداد تَنْـويـرا

فأعـطىٰ (إنـارة) و هي مؤنث حكم العقـل و هو مذكـر للمجاورة بالإضافة، و نحـو: ﴿وَكُنْـتُم عَـلَىٰ شَـفَا حُفْـرَةٍ مِـنَ الـنَّار فَـأَنْقَـذَكُم مِـنْها﴾ آل عمران/١٠٣، فأعطي شَفَا و هو مذكر حكم حفرة و هي مؤنث، لمجاورتها بالإضافة.

قيل: و منه الخفض على الجوار، و أنكره السيرافي وَ آبن جنّي.

تنبيـه:

قد يذكر لشيءٍ واحدٍ حكمان مخالفان كقوله:

أَضْـحـكَـنِـي الـدَّهْـرُ وَأَبْـكَـانِـي　　وَالـدَّهْـرَ ذُو صَرْفٍ وأَلْـوانِ

القاعدة الثالثة:

قد يُشربون لفظاً معنىٰ لفظٍ فيعطونه حكمه، و يُسمّىٰ ذلك تضميناً.

و فائدته أن تؤدِّيَ كلمةً مؤدَّىٰ كلمتين، فمِن ذلك قوله تعالى: ﴿وَ مَا يَفْعَـلُوا مِـنْ خَيْـرٍ فَـلَنْ يُكْفَـرُوهُ﴾ آل عمران/١١٥، أي: فلن يحرموه، أي: فلن يحرموا ثوابه، و لهـٰذا عُدِّيَ إلىٰ آثنين بنفسه لا إلىٰ واحدٍ بنفسه و إلىٰ الثاني بـ (علىٰ)، و قوله تعالى ﴿لَا يَسَّـمَّـعُـونَ إلَـىٰ الـمَلأ الأعْـلَىٰ﴾ الصافات/٨، أي: لا يصغون، و قولهم في

١) أبان: جبل. و العرنين: مقدّم الأنف. وقد شبّه به أوائل المطر. البجاد: الكساء المخطط.

الصلاة: (سَمِعَ اللَّهُ لِـمَنْ حَمِدَه) أي: آستجاب، فَعُدِّي سمع في الأوَّل بـ (إلى) وفي الثاني باللام وإنَّما أصله أن يَتَعدَّىٰ بنفسه، مثل ﴿ يَوْمَ يَسْمعونَ الصَّيْحَةَ ﴾ ق/٤٢. قال الفرزدق:

كيفَ تراني قالباً مِجَنِّي قد قَتَلَ اللّهُ زياداً عنِّي[1]

أي: صَرَفه عَنِّي بالقتل.

القاعدة الرابعة:

أَنَّهم يُغلِّبون علىٰ الشيء ما لغيره، لتناسب بينهما، أو آختلاط.

فلهٰذا قالـوا: (*الأَبَوَيْنِ*) في الأب والأمّ، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلِأَبَوَيْـهِ لِكُـلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُس ﴾ النِّساء/١١، وفي الأب والخالة، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَرَفَعَ أَبَوَيْـهِ عَلَىٰ العَرْشِ ﴾ يوسف/١٠٠، و(*المَشْرِقَيْنِ*) و(*المَغْرِبَيْنِ*) في المشرق والمغرب و(*القَمَرَيْنِ*) في الشَّمسِ والقمر و(*المَرْوَتَيْنِ*) في الصَّفا والمَرْوَة.

ولأجْل الاختلاط أُطلقت (مَن) عَلَىٰ ما لا يعقل في نحو: ﴿ فَمِنْهُم مَنْ يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِ وَمِنْهُم مَنْ يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَنْ يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ ﴾ النور/٤٥، فإنَّ الاختلاط حاصلٌ في العموم السابق في قوله تعالىٰ: ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاء ﴾، وفي ﴿ مَنْ يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ ﴾ آختلاط آخر، فإنَّه يعمُّ الإنسان والطائر.

ومن الغلبة إطلاق المذكَّر علىٰ المؤنث نحو: ﴿ وَكَانَتْ مِنَ القَانِتِينَ ﴾ التحريم/١٢، و﴿ إنَّما يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ البَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً ﴾ الأحزاب/٣٣، والملائكة على إبليس حتَّىٰ آستثني منهم في قوله تعالى: ﴿ فَسَجَدُوا إلَّا إبْلِيسَ ﴾ البقرة/٣٤.

١) المجن: الترس. وزياد: هو زياد بن أبيه والي الكوفة آنئذٍ. ولم يُقتل قتلاً، ولكنَّ الشاعر أراد بـ (قتلَ اللّهُ زياداً): أماته اللّه.

قال الزمخشري: الاستثناءُ متّصل، لأنّه واحدٌ بين الألوف من الملائكة، ثمّ قال: و يجوز أن يكون منقطعاً.

القاعدة الخامسة:

أنّهم يعبّرون بالفعل عن أُمورٍ:

الأوّل: وقوعه و هو الأصل.

الثاني: مُشارَفته، نحو قوله تعالى: ﴿ **وَ إذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ** ﴾ البقرة/٢٣١، أي: فشارفن انقضاء العدَّة، ﴿ **وَ الَّذِينَ يُتَوَفَّونَ مِنْكُم وَ يَذَرُونَ أَزْوَاجاً وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِم** ﴾ البقرة/٢٤٠، أي: و الَّذِينَ يُشارفونَ المَوت وَ تَركَ الأزواج، يُوصون وَصيّةً.

الثالث: إرادته، و أكثر ما يكون ذلك بعد أداة الشرط نحو: ﴿ **فَإذا قَرَأْتَ القُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ** ﴾ النحل/٩٨، و ﴿ **إذَا قُمْتُم إلَىٰ الصَّلاةِ فَاغْسِلُوا** ﴾ المائدة/٦، و ﴿ **و إنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ** ﴾ المائدة/٤٢، و ﴿ **إذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُم صَدَقَةً** ﴾ المجادلة/١٢.

و منه في غير الشرط قوله تعالى: ﴿ **فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ المُؤْمِنِينَ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ المُسْلِمِينَ** ﴾ الذاريات/٣٥ـ٣٦، أي: فَأَردنا الإخراج، و ﴿ **وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُم ثُمَّ صَوَّرْنَاكُم ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ** ﴾ الأعراف/١١، لأنَّ ثُمَّ للتّرتيب، و التّرتيب لا يُمكن هنا مع الحَملِ علىٰ الظاهر، فإذا حمل (خلقْنا و صوَّرنا) علىٰ إرادة الخَلْق و التّصوير لم يشكل.

و قيل: هما علىٰ حذف مضافين، أي: خلقنا أباكم ثُمَّ صوَّرنا أباكم.

الرابع: القُدرة عليه نحو: ﴿ **وَعْداً عَلَيْنَا إنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ** ﴾ الأنبياء/١٠٤، أي: قادرين علىٰ الإعادة، و أصل ذلك أنَّ الفعل يتسبَّب عن الإرادة و القدرة و هم يقيمون السبب مقام المسبِّب وبالعكس، فالأوّل نحو قوله تعالى: ﴿ **وَنَبْلُوا أخبارَكُمْ** ﴾ محمد/٣١، أي: و(نعلم أخباركم)، و الثاني نحو: ﴿ **فاتّقوا النّارَ**

الَّتي وَقُودُها النّاسَ وَ الحِجارَةُ ﴾ البقرة/٢٣ ، أي : فاّتقوا العناد الموجب للنّار.

القاعدة السادسة :

أنَّهم يعبِّرون عن الماضي و الآتي، كما يعبِّرون عن الشيءِ الحاضر، قصداً لإحضارِهِ في الذِّهن حتَّىٰ كأنَّه يشاهد حالة الإخبار، نحو : ﴿ **وَ إنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُم يَوْمَ القِيامَةِ** ﴾ النحل/١٢٤ ، لأنَّ (لام) الابتداء للحال، و نحو : ﴿ **هٰذا مِنْ شِيعَتِهِ و هٰذا مِنْ عَدُوِّهِ** ﴾ القصص/١٥ ، إذ ليس المراد تقريب الرجلين من النَّبيّ عليه الصَّلاة و السَّلام ، كما تقول(*هٰذا كتابُك فخذه*) ، و إنَّما الإشارة كانت إليهما في ذلك الوقت هٰكذا، فحُكيتْ.

و مثله : ﴿ **وَ اللّٰهُ الَّذي أَرْسَلَ الرِّياحَ فَتُثِيرُ سَحَاباً فَسُقْنَاهُ إلَىٰ بَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ الأرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا كَذلِكَ النُّشُورُ** ﴾ فاطر/٩، قصد بقوله سبحانه و تعالىٰ : (فَتُثِيرُ) إحضار تلك الصورة البديعة الدالَّة علىٰ القدرة الباهرة، من إثارة السَّحاب، تبدو أوَّلاً قِطَعاً، ثمَّ تَتَضامُّ متقلّبة بين أطوار، حتَّى تصير رُكاماً . . .

القاعدة السابعة :

أنَّ اللفظ قد يكون علىٰ تقدير، و ذلك المقدَّر علىٰ تقدير آخر.

نحو : ﴿ **و مَا كَانَ هٰذا القُرْآنُ أَنْ يُفْتَرىٰ مِنْ دُونِ اللّٰهِ** ﴾ يونس/٣٧، فإنَّ (يُفْتَرىٰ) مُؤَوَّلٌ بالافتراء، و الافتراء مؤوَّلٌ بمفترىٰ و كقوله :

لَعَمرُكَ ما الفِتيانُ أنْ تَنْبُتَ اللِّحىٰ ... وَلكنَّما الفِتيان كلُّ فتىً ندي

و قالوا : (*عَسَىٰ زيدٌ أنْ يَقومَ*) أي : عَسَىٰ زيدٌ القيامَ ، و القيام مؤوَّل بالقائم .

و قيل : هو علىٰ حذف مضاف، أي : عَسَىٰ أَمرُ زيدٍ القيام، أو عَسَى زيدٌ صاحب القيام .

القاعدة الثامنة:

كثيراً ما يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل.

فمنه: (*رُبَّ رَجُلٍ و أخيه*) ومن ذلك: (*كلّ شاةٍ و سخلتها بدرهمٍ*) و كقوله:

و أيُّ فتىً هيجاءَ أنت وجارها   إذا ما رجالٌ بالرجال استقلّت

فلا يجوز: (رُبَّ أخيه) و لا: (كلّ سخلتها) و لا: (أيّ جارها) إذ لا تضاف (كلّ) و (أيّ) إلى معرفةٍ مفرد، و لا تجرّ (رُبَّ) إلّا النكرات.

و منه قوله تعالى: ﴿ **إنْ نَشأْ نُنَزِّلْ عليهم مِنَ السماءِ آيةً فظَلَّتْ أعناقُهم لها خاضعين** ﴾ الشعراء/٤ فلا يجوز: (إنْ يَقُم زيدٌ قام عمرٌو) إذ لا يكون في النثر فعل الشرط مضارعاً و الجواب ماضياً.

القاعدة التاسعة:

أنّهم يتّسعون في الظرف و المجرور ما لا يتّسعون في غيرهما.

فلذلك فصلوا بهما الفعل الناقص مع معموله، نحو: (*كانَ في الدّار زيدٌ جالساً*) و (*كان عندكَ زيدٌ ضاحكاً*).

و فعل التعجب من المتعجب منه نحو: (*ما أحسَنَ في الهَيجَاءِ لقاءَ زيدٍ*)، و (*ما أثبَتَ عِندَ الحَربِ عَليّاً*).

و بين الحرف الناسخ و منسوخه نحو قوله:

فلا تلحَني فيها فإنّ بحبّها   أخاكَ مُصابُ القَلبِ جمٌّ بَلابِلُهْ[1]

و بين الاستفهام و القول الجاري مجرى الظنّ كقوله:

أ بعدَ بعدٍ تقول الدارَ جامعةً   شملي بهم أم تقول البعد محتوماً

(تقول) بمعنى: (تظنّ) معنى و عملاً. و غير ذلك من الموارد.

١) لحى يلحي لحياً: لامَ. بلابل: جمع بلبلة، و هي الوسوسة.

القاعدة العاشرة:

من فنون كلامهم القلب.

و أكثر وقوعه في الشعر كقول حسّان:

كأنَّ سَبِيئَةً من بَيتِ رأسٍ ... يكُونُ مزاجَها عسلٌ وماءُ(١)

في من نصب المزاج، فجعل النكرة الاسم و المعرفة الخبر، و قول رؤبة:

وَمَهْمَهٍ مُغبَرةٍ أَرْجاؤُهُ ... كأَنَّ لونَ أرضِهِ سماؤُهُ(٢)

أي: كأنَّ لون سمائه لغبرتها لون أرضه، فعكس التشبيه مبالغة، وحذف المضاف.

القاعدة الحادية عشرة:

من مُلَح كلامهم تقارضُ اللفظين في الأحكام.

و لذلك أمثلة:

الأوَّل: إعطاء (غير) حكم (إلاَّ) في الاستثناء بها نحو: ﴿ **لاَ يَسْتَوِي القَاعِدُونَ مِنَ المُؤْمِنِينَ غَيْرَ أُولِي الضَّرَرِ** ﴾ النّساء/٩٥، فيمن نصب غيرَ، و إعطاء (إلاَّ) حكم (غيرَ) في الوصف بها نحو: ﴿ **لَوْ كان فِيهِمَا آلِهَةٌ إلاَّ اللّهُ لَفَسَدَتَا** ﴾ الأنبياء/٢٢.

الثاني: إعطاء (إذا) حكم (متَى) في الجزم بها، كقول عبد القيس بن خفاف:

اِسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالغِنَى ... وإذا تُصِبكَ خَصَاصَةٌ فَتَحَمَّلِ(٣)

و إعطاء (متَى) حكم (إذا) في الإهمال كقول عائشة: (وأنّه متَى يقومُ مقامَكَ

١) بيت رأس: بلدة في الأردن عُرفت بخمرها.

٢) المهمه: المفازة.

٣) و ينسب إلى حارثة بن بدر.

لا يُسمِعُ النَّاسَ »[١].

الثالث: إعطاء (إنِ) الشرطية حكم (لَو) في الإهمال كما روي في الحديث: « فإنْ لا تَرَاهُ فإنَّه يَراكَ »[٢] و إعطاء (لَو) حكم (إنْ) في الجزم كقوله:

لَو يَشَأْ طارَ بِهَا ذو مَيْعَةٍ ... لاحِقُ الآطالِ نَهدٌ ذُو خُصَل[٣]

ذكره آبن الشجري.

الرابع: إعطاء (لم) حكم (لَن) في عمل النصب، ذكره بعضهم مستشهداً بقراءة بعضهم: ﴿ أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ الشرح/١، بفتح (الحاء) و فيه نظرٌ.

و إعطاء (لن) حكم (لم) في الجزم كقوله:

لَنْ يَخِبِ الآنَ مِنْ رَجائِكَ مَنْ ... حَرَّكَ مِن دُونِ بَابِكَ الحَلَقَهْ[٤]

الخامس: إعطاء (ما) النافية حكم (ليس) في الإعمال، و هو لغة أهل الحجاز نحو قوله تعالى: ﴿ ما هٰذا بشَراً ﴾ يوسف/٣١.

و إعطاء (ليس) حكم (ما) في الإهمال عند آنتقاض النفي بـ (إلاّ) كقولهم: (ليسَ الطِيبُ إلاّ المِسْكُ) و هي لغة بني تميم.

السادس: إعطاء (عسى) حكم (لعلّ) في العمل كقوله:

تقولُ بنتي قَد أَنى أَناكا ... يا أَبَتا عَلَّكَ أو عَساكا[٥]

١) صحيح البخاري، كتاب الصلاة.

٢) صحيح مسلم،كتاب الإيمان.

٣) هو من قطعة واحدة لامرأة حارثية، و قيل: لعلقمة.

و المعنى: أنَّه لو شاء الفرار لنجا به فرس نشيط ضامر الجنبين جسيم طويل الشعر.

٤) البيت لأعرابي يمدح الإمام الحسين بن عليّ عليهما السلام، و بعده:

أنتَ جوادٌ و أنتَ مُعْتَمَدُ ... أبوكَ قد كانَ قاتل الفسَقَة

لولا الَّذي كانَ من أوائلِكم ... كانت علينا الجحيمُ منْطبِقة

٥) الرجز لرؤبة أو العجاج.

و المعنى: قد حان وقت رحيلك لعلك تجد رزقاً.

وإعطاء (لعلّ) حكم (عسى) في اقتران خبرها بـ (أن)، ومنه الحديث: (**فلَعلَّ بَعضَكم أن يكونَ ألحن بُحجَّته من بعضٍ**)[١].

السابع: إعطاء الفاعل حكم المفعول وعكسه، وذلك عند أمن اللبس كقولهم: (*خرقَ الثَّوبُ المِسمارَ وكسرَ الزُّجاجُ الحجرَ*).

الثامن: إعطاء أفعل في التعجب حكم أفعل التفضيل في جواز التصغير، وإعطاء أفعل التفضيل حكم أفعل التعجب في أنَّه لا يرفع الظاهر، وقد مرَّ ذلك.

ولو ذكرت أحرف الجرّ ودخول بعضها علىٰ بعض في معناه لجاء من ذلك أمثلة كثيرة.

١) صحيح البخاري، كتاب الأحكام.

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الفهـــارس

فهرست الموضوعات

الباب الأوّل

في تفسير الحروف وما شابهها من الأسماء و الظروف

حرف الألف

حرف الباء

حرف الخاء

حرف الراء

حرف السين

حرف العين

حرف الغين

حرف الفاء

حرف القاف

حرف الكاف

حرف اللام

حرف الميم

حرف الياء

الباب الثاني

في تفسير الجملة و ذكر أقسامها و أحكامها

الباب الثالث

الباب الرابـع

في ذكر أحكام يكثر دورها و يقبح بالمعرب جهلها

الباب الخامس

في ذكر الجهات الّتي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها

الباب السادس

في التحذير من أمور آشتهرت بين المعربين و الصواب خلافها

الباب السابع

الباب الثامن

في ذكر أمور كلّية يتخرج عليها. . .

تمّ استخراج الفهارس الفنية لهذا الكتاب
بيد أقلّ العباد عطا محمد سردارنيا
طهران ـ الأربعاء ١٥ ربيع الثاني ١٤١٠هـ